

الدكتور يوسف عبد الله صافي

# النقد والدراسات

طبعة ثانية منقحة

مع ملحق لعامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤

مركز الأبحاث

منظمة التحرير الفلسطينية

بيروت - لبنان

اهداءات ٢٠٠١

الأستاذ الدكتور / محمد الفتاح منصور





الوقت يا اولي.

الوقت يا ربنا محمد بن

طبعة اولى - صيف ١٩٦٤

نشر : معهد الدراسات العربية العالية  
بجامعة الدول العربية - القاهرة

•

طبعة ثانية - كانون الثاني ١٩٦٦

الى والدي وشقيقي فؤاد

تبرع الكاتب بكامل ربيع هذا الكتاب

الى

مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية





## محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
جداول الكتاب	١١
مقدمة الطبعة الثانية	١٣
تمهيد	١٥

### الفصل الاول

المنطلق الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي	٢١
١ - الاطار السياسي	٢٢
ب - المؤسسات الصهيونية ذات العلاقة بالاقتصاد الفلسطيني	٢٥

### الفصل الثاني

تطور الاقتصاد اليهودي من بدء الاحتلال لنهاية الانتداب	٥٥
١ - السكان والارض	٥٥
ب - تقويم الاقتصاد اليهودي في فلسطين	٧٩

### الفصل الثالث

النواحي الاقتصادية لمأساة النازحين العرب	٩٣
١ - عدد النازحين	٩٤
ب - الدلالة الاقتصادية للتزوح	١٠٣

## الموضوع

الصفحة

## الفصل الرابع

- قواعد الاقتصاد الاسرائيلي وتركيبه ١٢٧  
 ١ - قواعد الاقتصاد الاسرائيلي ١٢٧  
 ب - تركيب الاقتصاد الاسرائيلي ١٣٣

## الفصل الخامس

- المنجزات الاقتصادية بين ١٩٤٨ و ١٩٦٢ (١) ١٥٣  
 السكان ، الزراعة ، الصناعة  
 ١ - السكان ١٥٦  
 ب - الزراعة ١٧٦  
 ج - الصناعة والتعدين ١٨٣

## الفصل السادس

- المنجزات الاقتصادية بين ١٩٤٨ و ١٩٦٢ (٢) ١٩٣  
 الحسابات القومية والموارد المتوفرة للاستعمال ١٩٣

## الفصل السابع

- عبء المنجزات الاقتصادي ٢٢٧  
 أ - استعمال الموارد الداخلية ٢٣٠  
 ب - عبء المنجزات المالي الداخلي ٢٤٥  
 ج - التضخم النقدي وفرض الاسعار ٢٤٨  
 د - موارد القطع الاجنبي ومدى الاعتماد عليها ٢٥٧

## الفصل الثامن

- اقتصاد الاقلية العربية ٢٧٥  
 ١ - الحكم العسكري ٢٧٨

- ٢٨٣ ب - نزع ملكية العرب على أراضيهم  
٢٩٠ ج - وضع الأقلية العربية الاقتصادي

## ملحق الفصل الثامن

- ٢٩٤ عينات عن الاجراءات الاسرائيلية الاقتصادية التعسفية

## الفصل التاسع

- ٣٠١ تقويم الاقتصاد الاسرائيلي وقدرته على الاستقلال  
٣٠١ ا - خلاصة تقويم الاقتصاد الاسرائيلي  
٣٠٧ ب - امتحان قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على الاستقلال  
٣٦٠ جدول بالمراجع



## جداول الكتاب

الرقم	الصفحة
(١) المستعمرات الزراعية وممتلكاتها منذ نشوئها حتى نهاية الانتداب	٤٤
(٢) تطور عدد السكان في فلسطين بين ١٩١٨ و ١٩٤٨	٦١ - ٦٣
(٣) موجات المهاجرين من ١٨٨٢ الى ١٩٤٨	٦٤ - ٦٥
(٤) توزع المهاجرين بحسب فئات السن وفترة الهجرة من ١٩٢٨ إلى ١٩٤٨	٦٦
(٥) تقدير عدد العاملين في كل من حقول الانتاج ومتوسط إنتاج الفرد للعرب واليهود عام ١٩٣٦	٦٩
(٦) تقدير عدد العاملين في كل من حقول الانتاج ومتوسط إنتاج الفرد للعرب واليهود عام ١٩٤٥	٧٠
(٧) السكان العرب واليهود وإنتاجهم ودخلهم عام ١٩٣٦ وعام ١٩٤٥	٧٢
(٨) توزيع الاراضي بموجب الصنف والمالك في أواخر الانتداب ١٩٤٥ - ٧٧	٧٧
(٩) النتائج العامة مقبسة من إحصائي الصناعة لعامي ١٩٣٩ و ١٩٤٢	٨٤ - ٨٥
(١٠) السكان في إسرائيل والهجرة إليها من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٢	١٥٨ - ١٥٩
(١١) الصفات العرقية للسكان اليهود من سن ١٤ فما فوق في يونيو ١٩٤٥	١٦٦
(١٢) صفات القوى العاملة بين اليهود العاملين، بالنسبة لطول الإقامة في إسرائيل ولقارة المولد	١٦٨

- (١٣) نسبة اليهود العاملين في القطاعات الاقتصادية لمجموع العاملين للعامين ١٩٤٩ و ١٩٦٠ ١٦٩
- (١٤) أسعار القطع الرسمية في إسرائيل مايو ١٩٤٨ إلى فبراير ١٩٦٢ ١٩٨ - ١٩٧
- (١٥) جملة الموارد المتوفرة للاستعمال وأوجه استعمالها ١٩٥٠ - ١٩٦٠ بالأسعار الجارية . ٢٠٧
- (١٦) الدخل القومي ١٩٥٠ - ١٩٦٠ بالأسعار الجارية ٢٠٨
- (١٧) جملة الموارد المتوفرة للاستعمال وأوجه استعمالها ١٩٥٠ - ١٩٦٠ بالأسعار الثابتة . ٢١٠
- (١٨) الدخل القومي العيني للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ٢١٢
- (١٩) النتائج النهائية للحسابات القومية ١٩٥٠ - ١٩٦٢ بالأسعار الثابتة ٢١٥
- (٢٠) دلائل الاعتماد الاقتصادي على المعونات الخارجية ٢٢٣ - ٢٢٤
- (٢١) الأرقام البيانية لأسعار سلع الاستهلاك ١٩٥٠ - ١٩٦٢ ٢٥٣
- ولأسعار سلع التثمين ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ٢٥٣
- (٢٢) رصيد الاستيراد والمعونات الخارجية المعلن عنها للسنوات ١٩٤٩ - ١٩٦٢ . ٢٥٩
- (٢٣) ميزان المدفوعات الاسرائيلي ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ٢٦٠
- (٢٤) توقعات الحساب الجاري حتى عام ١٩٦٤ ٣١٩

## مقدمة الطبعة الثانية

قدمت مخطوطة هذا الكتاب الى معهد الدراسات العربية العالية بجامعة الدول العربية في القاهرة لدفعها الى المطبعة في نيسان (ابريل) ١٩٦٣ ، وقد تم طبع الكتاب في اب (اغسطس) ١٩٦٤ . وبالنظر للبطء في توزيع الكتاب في الاقطار العربية عدا الجمهورية العربية المتحدة فقد تفضل مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية فطلب الي تمكينه من اعادة طبع الكتاب في بيروت ، على ان تكون الطبعة الثانية منقحة وان تتضمن ملحقاتاً يعرض للتطورات الاقتصادية اللاحقة لعام ١٩٦٢ وهو العام الذي تقف عنده الارقام في الطبعة الاولى . واني مدين بالشكر للمركز لقيامه بنشر هذه الطبعة الثانية المنقحة كما اني مدين لمعهد الدراسات العربية العالية الذي نشر الطبعة الاولى .

لا تتضمن الطبعة الثانية اي تعديل جوهري او وقي في الطبعة الأولى، سوى تصحيح الاخطاء المطبعية وازافة ملحق للفصل الاخير . اما الملحق وهو الجديد في هذه الطبعة الثانية فانه يتضمن نظرة فاحصة الى الحسابات القومية الاسرائيلية لعام ١٩٦٣ والى ارقام التجارة الخارجية وميزان المدفوعات حتى منتصف عام ١٩٦٤ او ما بعد ذلك بقليل . والغرض من ابدال الارقام المذكورة الى اقرب تاريخ ممكن هو تمكين القارئ من ان يحكم بنفسه فيما اذا كانت المجتمع الاسرائيلي قد استطاع بلوغ اهداف السياسة الاقتصادية

الامرائيلية القائلة بالعمل على الاستغناء الى حد بعيد عن المعونة الاقتصادية الخارجية ، ولعل القاريء يجد في الملحق تأييداً للتحليل والاستنتاجات التي توصلت اليها في الطبعة الأولى من حيث عبء المجتمع الامرائيلي عن الاستقلال الاقتصادي واضطراره الى اللجوء الى مخارج لا اقتصادية لمهاجمة الضعف المزمن في تركيبه الاقتصادي .

ي . ع . ص .

بيروت ٢٢ كانون الاول ١٩٦٥



## تمهيد

تلطف معهد الدراسات العربية العالية بجامعة الدول العربية بدعوتي لالقاء سلسلة من المحاضرات على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في ربيع ١٩٦٣ حول « الاقتصاد الاسرائيلي » ، ولاخراج المحاضرات في صيغة كتاب مترابط : ففعلت . وإني اذ أضع هذا الكتاب بين يدي القارئ اشعر بالامتنان لادارة المعهد لأنها أتاحت لي فرصة نشر دراسة حول موضوع خطير كموضوع اقتصاد إسرائيل .

\*\*\*

يهدف عرضي وتحليلي للاقتصاد الاسرائيلي من حيث جذوره وسماته وفاعليته وقابليته للاستقلال عن العون الخارجي الى تقويم هذا الاقتصاد ورسم صورة صادقة له : صورة تفتقر ضباب الدعاية الصهيونية والاسرائيلية من جهة ، وتتمحور ، من الجهة الأخرى ، من التعميمات الجارفة والمتناقضة التي تطلق بلا مسؤولية في البلاد العربية في كثير من الأحيان - صورة يصح وضعها بين يدي الجيل العربي المتحمس بمسئولته القومية والراغب في معرفة المزيد عن العدو من مختلف زوايا النظر استعداداً للصراع لا بد أنه آت .

على أنني رأيت في سبيل تعيين هدف الدراسة بالدقة أنه لا بد لي من تعيين الاطار الاوسع الذي يشمل هذا الهدف ولهذا عدت افحص جذور الاقتصاد الاسرائيلي عندما كان لا يزال اقتصاد الأقلية اليهودية في فلسطين أثناء الانتداب ، رغبة مني في إظهار نوع الصلة بين الاقتصادين ومداها وفي وضع ما ينسب إلى اسرائيل من منجزات في العمق الزمني الصحيح . كما نظرت إلى محيط الاقتصاد طيلة الفترة المشمولة بالدراسة أي ١٩١٨ إلى ١٩٦٢ ففحصت ماهية المؤسسات الايدولوجية الصهيونية الفاعلة في الاقتصاد وأثرها في نوع هذا الاقتصاد وتركيبه وطريقة عمله . ولقد رأيت ، في سبيل إخراج أكثر الصور شمولاً ، أن أدقق في فحص الدلالة الاقتصادية لتزوح الفلسطينيين العرب عن ديارهم ثم في فحص حالة العرب الذين ظلوا في فلسطين وأوضاعهم كأقلية صغيرة في محيط معادي .

وهكذا تتسلسل الفصول فالتعرف إلى المنطلق الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي ، مؤسسات وسهات في الفصل الأول ، ثم نتدرج إلى بحث تطور الاقتصاد اليهودي من بدء الاحتلال لنهاية الانتداب في الفصل الثاني . ثم تنتقل إلى الفصل الثالث حيث نبحت النواحي الاقتصادية لمأساة النازحين العرب خاصة تلك النواحي ذات العلاقة بالموارد التي تتصرف بها اسرائيل . وبوصولنا الفصل الرابع ندخل نطاق الاقتصاد الاسرائيلي بالذات . فتتعرف إلى قواعد هذا الاقتصاد وتركيبه لنأتي في الفصلين الخامس والسادس إلى عرض وتقويم المنجزات الاسرائيلية المينية بين ١٩٤٨ و ١٩٦٢ في حقول الهجرة والاسكان ، والاستيطان الزراعي ، والصنيع ، وإلى استمرار المنجزات كما تنعكس في « الحسابات القومية » . أما تقويمنا للعيب الذي رافق المنجزات ونشأ عنها فالتأخرات تقدمه بتفصيل وكثير من التحليل في الفصل السابع ، الذي هو أوسع فصول الكتاب بحثاً ، إذ أنه يتضمن - فيما يتضمن -

عرض ميزان المدفوعات والتحقيق في عجز هذا الميزان وفي تدفق المعونات الاجنبية التي تضع بين يدي اسرائيل الموارد الاضافية التي تحتاجها عمليات التسلم والهجرة والاسكان والتنمية، كما يحتاجها المجتمع في تطبيق مفاهيم العدالة الاجتماعية التي تسوده . بعد هذا نجى في الفصل الثامن الى عرض اقتصاد الأقلية العربية وإبراز مأساة هذه الجماعة التي يكاد العربي في الخارج أن ينسى وجودها .

وأخيراً نتقدم في الفصل التاسع والأخير إلى التقييم الاجمالي للاقتصاد الاسرائيلي وفحص قدرته على الاستقلال لنخرج باستنتاجات تتعدى نطاق الاقتصاد حول ما يتوقع لهذا الاقتصاد ومنه ، في ضوء معطيات اسرائيل الداخلية والخارجية والابدولوجية التي تحركها، وفي ضوء التناقضات الأساسية في تركيب الاقتصاد والمجتمع ، منتبين بالتساؤل عن ماهية السبيل الذي قد تسلكه إسرائيل للخروج من التناقضات وما يترتب على الوطن العربي من مسؤوليات تبعاً لذلك .

\*\*\*

يحد الباحث صعوبة قصوى في العثور على صورة واضحة متكاملة للاقتصاد الاسرائيلي تمتد عبر سنوات اسرائيل ونشاط قطاعاتها كلها ، فهناك ، أولاً ، صعوبة الحصول على المراجع والدراسات المتعلقة باسرائيل في البلدان العربية بسبب القيود المفروضة على دخول الكتب والمجلات التي تعنى بنواحي الحياة في اسرائيل خشية تسرب الدعاية الصهيونية الاسرائيلية إلى هذه البلدان . وهناك ، ثانياً ، صعوبة استخراج الحقيقة من خلال بحوث معظمها انتجت أقلام صهيونية أو اسرائيلية يتعين غربلتها لمعرفة ما يتسم منها بالموضوعية والطابع العلمي الرصين . وهناك ، ثالثاً ، ندرة المؤلفات التي

تماليج جملة الاقتصاد الاسرائيلي وهي ندرة تدعو إلى الدهشة بالنظر لكثرة الاقتصاديين الاسرائيليين والاقتصاديين المهتمين بشؤون اسرائيل في الخارج . ولقد عدت الى فهارس مكتبة جامعة هارفرد خلال عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ومكتبة جامعة برنستون خلال عام ١٩٦٠ - ١٩٦١ ومكتبة الجامعة الاميركية في بيروت خلال ١٩٦١ - ١٩٦٣ ، كما دفت في عدة جداول للمراجع باللغات العربية والانكليزية والفرنسية فلم أعر إلا على مؤلفين اثنين يشمل البحث فيها الاقتصاد الاسرائيلي بمجمله ، طيلة سنوات وجوده ، وفيما عدا ذلك كانت جميع المؤلفات والمقالات العلمية - وهي بالمئات - تدور حول نواحي جزئية محدودة لهذا الاقتصاد أو تشمل فترات قصيرة من سنوات اسرائيل .

من هنا نعيذ لانفسنا أن نبرر الجهد الذي بذلناه في إعداد هذا الكتاب لأننا نحاول فيه أن نضع بين يدي القارئ العربي صورة متكاملة للاقتصاد الاسرائيلي تشمل السنوات ١٩٤٨ إلى ١٩٦٢ وتعود إلى مرتكزات هذا الاقتصاد في سنوات الحكم البريطاني في فلسطين بين ١٩١٨ و ١٩٤٨ . وبالنظر لندرة المراجع المتوفرة للقارئ في البلدان العربية فقد أدرجنا بنهاية الكتاب جدولاً بعدد مختار من المراجع ، ويلاحظ القارئ من الاطلاع على هذا الجدول أن الدراسات المشولة ذات افق محدود أو شمول زمني قصير .

\*\*\*

أود في ختام هذه الكلمة التمهيدية أن أقدم اعتذاري للقارئ لاسيما دور ويب من سرعة في الاخراج تنعكس في اسلوب كان يمكن ان يكون أكثر أناقة وفي تنظيم كان يمكن ان يكون أكثر ترابطاً . وعذري اني اضطرت الى وضع المخطوطة ودفعتها إلى المطبعة خلال فترة قصيرة من

الوقت ، واللوم في هذا يقع عليّ لأعلى معهد الدراسات العربية الذي كان قد أعطاني الوقت الضروري للاعداد المتهمل . على أنني أعتقد أن كسب شيء من الوقت عن طريق وضع هذا الكتاب في يد القارئ العربي بسرعة خير من كسب شيء من الأناقة مع وضعه متأخراً ، وعساي مصيب في اعتقادي هذا .

ي . ع . ص .

بيروت - القاهرة ، ابريل ١٩٦٣ .



## الفصل الأول

### المنظور الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي

لهذا الفصل غرضان : أولهما التعرف إلى جذور الاقتصاد الإسرائيلي التي تعود إلى ما قبل تصريح بلغور بكثير : إلى أواخر القرن التاسع عشر حين بدأت برامج الاستيطان اليهودي بالظهور وانتقلت عملية الاستيطان من حيز التصرف الفردي ، المشوب في الغالب باعتبارات دينية وثقافية وعاطفية ، إلى حيز التصرف الجموعي ، المتميز في الدرجة الأولى بعقائدية صهيونية سياسية والمتبدي من خلال برامج استيطان ذات خطوط واضحة . فبدون الاعتراف بهذه الجذور والتعرف إليها يعرض الباحث نفسه لسطحية ويفقد البحث عمقه الزمني الصحيح .

أما الغرض الثاني لتحديد المنطلق الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي فهو إبراز مدى اعتماد هذا الاقتصاد على ما سبقه من نشاط صهيوني محلي وعالمي ، ومن تسهيلات رسمية حكومية قدمتها الحكومة البريطانية المنتدبة على فلسطين للوطن القومي اليهودي خلال ثلاثين عاماً ، ومن معونات مالية قدمتها الحركة الصهيونية العالمية من مواردها وما حصلت عليه كذلك من موارد غير يهودية ومن تنظيمات مؤسسية في فلسطين وفي الخارج صاغت الاطار السياسي والتنظيمي والمالي للعمل الصهيوني . إن اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على هذا الرصيد الضخم من المعونة والتأييد ومن الاختبار يجب إبرازه بوضوح وبدقة وإلا فانتناقع في خطأ فاحش بأن ننسب إلى هذا الاقتصاد في سنواته الأربعة عشر منجزات هي في الواقع ثمار حقب عديدة من النشاط المركز

الواسع النطاق تمتد على الأقل من تصريح بلفور عام ١٩١٧ حتى هذه الساعة لا ثمار حقيقية تمتد منذ تأسيس الدولة في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ حتى هذه الساعة - هذا مع الاعتراف بأن النشاط الاقتصادي الذي لازم فترة نشوء الدولة وميزها كان أوسع نطاقاً وأسرع فعلاً وأكثر إنجازاً مما سبقه من نشاط . ولا غرو في ذلك فإن مناخ النشاط الاقتصادي يتحسن حتماً في كل دولة قومية ينتسب إليها ويخدم أغراضها ، كما أن هذا النشاط تتمتع منذ نشوء الدولة بموارد أكثر اتساعاً ومعونات مالية أسخى تدفقاً وقوى بشرية فاعلة أكبر عدداً وأكثر تصميماً مما تتمتع به في سنوات الانتداب وما قبل الانتداب .

سنعرض في هذا الفصل إلى عناصر المنطلق الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي فنبدأ بتحديد الاطار السياسي ثم الاطار التنظيمي والمؤسسي بوجه عام الذي عمل الاقتصاد الصهيوني خلال الانتداب من ضمنه ، ثم نتنقل بعد ذلك في الفصل الثاني إلى عرض تطور هذا الاقتصاد من واقعه عام ١٩١٨ عند الاحتلال البريطاني لفلسطين إلى عام ١٩٤٨ عند نشوء الدولة اليهودية في فلسطين المحتلة ، معتمدين في هذا العرض على بعض المؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة الواضحة في مجرى التطور

### (١) الاطار السياسي

في الاسابيع الاولى من عمليات احتلال جيوش الحلفاء لفلسطين ، وعلى وجه التعبد في الثاني من نوفمبر ١٩١٧ ، أعلنت الحكومة البريطانية سياستها التي عرفت فيما بعد بوعود أو «تصريح بلفور» في شكل كتاب موجه من وزير الخارجية البريطانية بلفور إلى اللورد روتشيلد ، الصهيوني البريطاني ، نيابة عن فريق من الصهيونيين ، وقد نص هذا الكتاب على ما يلي :



## عزيزي اللورد روتشيلد :

« يسرني أن أبعث إليكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك ، بالتصريح الذي بنم عن العطف على أماني اليهود الصهيونيين ، والذي رفع الى الوزارة ووافقت عليه .

« ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، مع البيان الجلي بأن لا يفعل شيء يضير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الان . ولا الحقوق أو المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى» (١) .

سبق اعلان هذا التصريح موافقة الرئيس الاميركي ولسن عليه ، كما وافقت عليه علناً الحكومة الفرنسية في ١٤ فبراير والحكومة الايطالية في ٩ مايو ١٩١٨ ثم جاء اتفاق «سيفر» في العاشر من اغسطس ١٩٢٠ فأقر منح بريطانيا الانتداب على فلسطين وأولج إليها مهمة تنفيذ وعد بلفور . وأخيراً في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ أقر مجلس جمعية الامم حك الانتداب الذي نص في مادته الثانية على تبني تصريح بلفور وجعل سلطة الانتداب «مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي كما جاء في ديباجة هذا الصك ، وعن تطوير أنظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين» (٢)

(١) الفقرة الرسمية للتصريح .

(٢) ترجمة المؤلف لصك الانتداب .

كما نصت المادة الرابعة على ما يلي : -

« يعترف بوكالة يهودية صالحة كهيئة عامة غرضها تقديم المشورة لادارة فلسطين ، والتعاون مع هذه الادارة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في إنشاء الوطن القومي وفي مصالح السكان اليهود في فلسطين ، وكذلك المعاونة والمساهمة في تطوير البلاد تحت سيطرة حكومتها دائما .

« ويعترف بأن المنظمة الصهيونية هي هذه الوكالة المنصوص عليها في ما تقدم مادامت الدولة المستدبة ترى أن نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض . وعلى المنظمة الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير ، بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، للحصول على تعاون جميع اليهود الراغبين في المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي » .

ثم جاء في المادة السادسة من صك الانتداب : -

« إن على إدارة فلسطين ، مع كفالة عدم إلحاق الضرر بحقوق الفئات الاخرى من السكان ، أن تسهل الهجرة اليهودية في ظروف ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة استيطان اليهود الكثيف [Close Settlement] على الاراضي بما في ذلك أملاك الدولة والاراضي البور (الموات) غير المطلوبة للاغراض العامة . »

كما جاء في الفقرة الثانية من المادة الحادية عشر أنه : -

« يجوز للادارة أن ترتب مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة أن تقوم هذه الوكالة من ضمن شروط عادلة ومنصفة بإنشاء وإدارة أية

أشغال عامة وخدمات ومنافع ، وأن تنمي أية موارد طبيعية في البلاد ما دامت الادارة لا تقوم مباشرة بهذه الامور ، . . .

هذا من حيث تلك الموارد في صك الانتداب ذات الصلة المباشرة بالاقتصاد - ذلك الصك الذي انبثق عن جمعية الامم وارتبطت به الدول الاعضاء في هذه الجمعية . غير أن الولايات المتحدة الامريكية - التي لم تنضم إلى جمعية الامم - ظلت دون ارتباط بالصك مما حدا بها وببريطانيا إلى التعاقد الثنائي حول موافقة الولايات المتحدة على إسناد الانتداب على فلسطين إلى بريطانيا وتكليف هذه بمهمة انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين . وهكذا وقعت الدولتان اتفاقاً في ٣ ديسمبر ١٩٢٤ تضمن صك الانتداب بنصه الكامل ، وبذلك تحقق للوطن القومي المزمع إنشاؤه اتفاق الفرقاء الرئيسيين في الحرب العالمية الاولى كما تحقق له الاطار السياسي كما ترتضيه الفئات الصهيونية . ومن الواجب الاشارة إلى الواقع المرير وهو أن الفريق المعنى بالامر وصاحب الحق الاوحد في فلسطين وهم سكانها العرب في المقام الاول وإخوانهم العرب في بقية العالم العربي ، لم تؤخذ موافقته لاضمان ولا صراحة ، بل لم يؤخذ رأيه في الموضوع ثم أهمل احتجاجه ورفضه البات للوطن القومي ولسائر العقود الموضوعة لتحقيقه . بعبارة أخرى أن ما جاء في تصريح بلفور وفي صك الانتداب انبثق عن سياسة القوة الغالبة ، ولئن كانت الحركة الصهيونية والدول الغربية الموقعة على التصريح والصك تعتبر هاتين الوثيقتين الاطار السياسي الدولي والمحلي للوطن القومي فان هذا الاطار من وجهة النظر العربية إطار فاسد مليء بالتفورات ويخلو من القانونية خلوه من المدالة .

(ب) المؤسسات الصهيونية ذات العلاقة بالاقتصاد الفلسطيني

كان للمنظمة الصهيونية التي أنشئت عام ١٨٩٧ ، وللوكالة اليهودية التي انبثقت عنها عام ١٩٢٠ ، وجرى توسيعها عام ١٩٢٩ ، أقوى الاثر بين سائر المؤسسات الصهيونية في خلق وتوجيه ورعاية الاقتصاد الصهيوني في فلسطين . فعلى الرغم من أن عدة مؤسسات نشطت في الحقل الاقتصادي قبل ظهور الوكالة (ولمّحدها قبل ظهور المنظمة الصهيونية ذاتها) فإن المنظمة الصهيونية ومن ثم الوكالة اليهودية أوجدت الاطار العقائدي والسياسي بل والعسكري أيضاً الذي كان من شأنه إيجاد الظروف الملائمة للاقتصاد الصهيوني لينتظم في شكل يخدم الحركة الصهيونية وليعمل من خلال العقائدية في سبيل خدمة الاغراض التي عينتها هذه الحركة . بعبارة أخرى كانت المنظمة ، ثم الوكالة المؤسسة الام من حيث عظم الشأن وشمول السلطة وكانت المنظمات المختصة - مما ينبعثه فيما بعد - المؤسسات المنفذة لسياسة المؤسسة الام .

قبل أن نستعرض المؤسسات المختصة ونقدم نشاطها لابد لنا من أن نسجل اغراض الحركة الصهيونية والفلسفة التي تبرر هذه الاغراض ، وذلك لسبب ضرورة التعرف إلى هذه الاغراض وهذه الفلسفة من اجل فهم المخطط الصهيوني والسياسة والمخطوات الصهيونية صوب استعمار فلسطين التي بدأت تبلور في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، ولسبب الارتباط الوثيق النادر المثال بين الاساس الفكري للحركة الصهيونية من جهة والتخطيط الصهيوني وشكل تنفيذه من جهة أخرى . على اننا نستدرك فنقول أننا لن ندخل في بحث عميق ومتشعب وطويل لهذه الامور التي لا تقع ضمن اختصاص هذا الكتاب بل سنشير إليها باقتضاب إلى المدى الذي تتوجب معه الاشارة لتوضيح خطوط السياسة الاقتصادية الصهيونية .

يلاحظ من دراسة البحوث والدراسات والخطب الرئيسية الصادرة عن

مؤسسات وأقلام صهيونية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى صدور تصريح بلفور وصك الانتداب ، وما تلا هاتين الوثيقتين من تبوير وتوضيح ومن كتابات منذ ذلك الحين أن الحركة الصهيونية منذ بلورها وتنظيمها كانت دوماً وصراحة تستهدف تحقيق الأمور الاربعة التالية : -

١ - الهجرة الكثيفة إلى فلسطين

ب - الاستيطان ، على الاخص الزراعي منه ، في فلسطين

ج - إنشاء دولة يهودية قوية في فلسطين (أو تحويل فلسطين إلى دولة يهودية قوية)

د - تطوير فلسطين اقتصادياً واجتماعياً في صالح المجتمع اليهودي فيها

كانت هذه الاهداف تنبثق عن الموقف الديني القائل بالعلاقة الازلية بين اليهود وصهيون أو بلاد المقدس وبأن كل علاقة سواها أمر عابر في نظر اليهود - الموقف الذي يعتبر الإقامة خارج صهيون إقامة مؤقتة في وأرض الشتات، مهما طالت . كما تنبثق الاهداف عن الموقف الفكري الروحي بأن العودة إلى «الوطن» يجب أن ترافقها الإقامة على الارض الزراعية والكد والعمل في الزراعة تطهيراً للنفس اليهودية مما ألم بها من دون المادة أثناء الاتعاس الطويل بالاعمال المصرفية والعناية (Catering) والخدمات وتعبيراً عن التعلق بالارض والتصميم على الاستماتة في سبيلها . وأخيراً تنبثق عن التعبير عن الارادة في الحياة الحرة اللائقة تحت ظل علم قومي «مثل كل الامم» بدلا من العيش على هامش المجتمعات القومية الاخرى وبمجرد فضل سماح هذه المجتمعات للجوالي اليهودية أن تعيش فيها .

ومن هنا كانت أهمية المنظمة الصهيونية ، ومن ثم الوكالة اليهودية منذ مطلع العشرينات ، في أنها انطلاقة من المواقف الدينية والفكرية والروحية

مفتاقدا في وضع المخططات والبرامج والسياسات ، وفي استنباط الوسائل العملية على كل صعيد ممكن ، لبلوغ الاهداف المشار اليها . ولقد استمر هذا النمط من التكامل الفلسفي التخطيطي التطبيقي ولا يزال مانثا للعيان مع الفارق البسيط هو التحول في ميزان القوى بحيث تضاءلت أهمية المنظمة الصهيونية مع بروز الدولة في فلسطين المحتلة واستلامها النصيب الاكبر من مهمة بلوغ الاهداف الصهيونية .

يتبدى عظم دور المنظمة والوكالة في نشاطها العالمي النطاق ، على الصعيد السياسي والدعائي كما على الصعيد المالي والتنظيمي ، في تجنيد القوى الهائلة التي تملكها اليهودية العالمية في شتى الحقول ، رغم ضآلة عدد الصهيونيين المسجلين رسمياً (أي دافعي «الشال» ) والمؤهلين للاستراكة بانتخابات المنظمة الصهيونية بالنسبة لعدد اليهود في العالم . إن امتلاك اليهود لهذه القوى في الخارج أعطى للوكالة اليهودية في فلسطين شأنًا وقوة لا يصح قياسها بشأن وقوة الجالية اليهودية في فلسطين حتى عام ١٩٤٨ ، إذ أن الوكالة كانت في مركز يمكنها من تحدي السلطة المنتدبة بل والحكومة البريطانية ذاتها ، والنجاح إثر التحدي ، ويمكنها أيضاً من الحصول على ما تريد من تشريعات وإجراءات من حكومة تعجز عن الرفض المتبادي ، كما كانت هذه الوكالة في الواقع وبموافقة السلطة المنتدبة ومن وراءها الحكومة البريطانية ذاتها حكومة داخل حكومة تتمتع بسلطات واسعة - سلطات ذات اثر بعيد في حياة العرب كذلك بواسطة قدرتها على حمل السلطة المنتدبة على من القوانين واتخاذ الاجراءات التي من شأنها خدمة مصالح الوطن القومي اليهودي .

إذن فاليهود في فلسطين خلال الانتداب البريطاني لم يكن يتقصهم الكثير من مظاهر الدولة (وإن كانت تنقصهم المقومات القانونية للسيطرة على الدولة كالاكتورية الممدية وبلوغ السلطة السياسية النهائية) . فلقد كانوا

يحصلون على القوانين والانظمة الملائمة لاغراضهم في معظم الحالات والظروف، وكانوا يتمتعون بالكثير من ميزات الحكم الذاتي سواء كان ذلك عن طريق قانوني او عن طريق الامر الواقع ، كما كانت الوكالة اليهودية تعنى بالكثير من نواحي حياتهم عن طريق دوائرها المختصة بالعمل السياسي والمالي والتعليمي والصحي والاستيطاني وسواها . ولقد كانت الوكالة اليهودية واجهزتها المختصة والمؤسسات المتعاونة معها تمهد لاستيلائهم على اكبر رفعة ممكنة من الاراضي العربية ومن املاك الدولة وتعمل على ذلك بشتى الاساليب القانوني الشكل منها وغير القانوني ، كما كانت هذه الوكالة تعمل على تقوية شأنهم بتهجير اكبر عدد ممكن من اخوانهم إلى فلسطين بوسائل تعتبرها السلطات مشروعة واخرى غير مشروعة لكي يتغير ميزان السكان العددي في صالحهم تدريجياً . ذلك ان اليهود في فلسطين كانوا يدركون ان كون ميزان القوة الاقتصادية والتنظيمية والسياسية في صالحهم ، وكون ميزان القوة العسكرية في صالحهم ايضاً على اعتبار ان السلطات البريطانية كانت تضع قواتها في خدمة لإنشاء ورعاية الوطن القومي اليهودي - إن ادراك اليهود لهذا الوضع من حيث القوة الفعلية لم يكن ليجعلهم ينسون ان ميزان القوة العددية للسكان لم يكن في صالحهم وأنهم مدعوون إلى تصحيح هذا الوضع العددي في صالحهم للتغلب على إحدى الطعج العربية القوية في رفض الوطن القومي الا وهي حجة الاكثوية العربية وحق هذه الاكثوية في تقرير مصيرها ومصير وطنها بنفسها .

حصيلة هذا الحساب هي ان الوكالة اليهودية بتشجيع البريطانيين ورضاهم وتواطئهم ، اوجدت الظروف الملائمة لنمو المجتمع اليهودي في فلسطين وتزايد قوته العددية والعسكرية والسياسية والتنظيمية والاقتصادية مع ارتفاع مستواه الاجتماعي والثقافي وتعاضم وحدته وتواصه رغم تباين

اصول فته . وهكذا تمكن هذا المجتمع من إرساء اسس اقتصادية امتدت إلى شتى القطاعات وإلى مختلف اجزاء البلاد ، ضمن مخطط واع بعيد النظر تتضح مبرراته اليوم كما كانت تتضح في حينها للذين كانوا يعنون بالقضية الفلسطينية يجد ويدرسون الخطر الصهيوني بتمعق ومسؤولية . وإذن فان الاقتصاد الاسرائيلي اليوم هو تمة لاقتصاد صهيو في كانت تتوفر له وسائل القوة وكانت تحيط به الاطارات السياسية والتنظيمية والعقائدية الصالحة له ولنموه : اي ان الاقتصاد الاسرائيلي اليوم - إلى جانب ما يجنيه من ثمار جهود المجتمع الاسرائيلي الحالي - يجني ثماراً سخية لجهود بذلت طيلة ثلاثين سنة ضمن ظروف كانت ملائمة له دون ريب مهما ادعى اليهود انها كانت معادية لهم تقف في سبيلهم .

\* \* \*

كان هنالك عدد كبير من المؤسسات العامة وشبه العامة التي تعمل بنشاط وعلى نطاق واسع في خدمة الاغراض الصهيونية التي عددها ، من هذه المؤسسات ما كان من مشتقات المؤسسة الام (أي المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية) ومنها ما كان مستقلاً . على أن صفة الاستقلال يجب أن تؤخذ بتحفظ ، فان المؤسسات المستقلة - بل وبعضها مما كان يناهض الوكالة اليهودية ويصرح باختلافه العقائدي والسياسي معها - إنما كانت مستقلة بالمعنى المحدود أي أنها لم تكن مؤسسات نص عليها دستور الوكالة أو انبثقت عن مقررات الوكالة . خلاف هذا كانت هذه المؤسسات تنسجم مع الوكالة في استراتيجية العمل رغم التباعد المؤقت في تكتيك العمل كما انها كانت تعجز شكواها من الوكالة ومآخذها عليها في الساعات العصية وعلى الاخضر عند مجابهة العرب او السلطة المنتدبة أو العالم الخارجي .



قلنا أن عدداً كبيراً من المؤسسات كان يعمل أثناء الانتداب ، وسنقوم الآن باستعراض هذه المؤسسات قاصرين البحث على ما كان منها ذا شأن في تنظيم وتطوير النواحي الاقتصادية من حياة المجتمع اليهودي في فلسطين .

١- «الجمعية اليهودية للاستعمار بفلسطين» أو «بيكا»<sup>(١)</sup> (Palestine Jewish Colonization Association) وقد أنشأها البارون أدmond دي روتشيلد عام ١٨٨٣ ، كجهاز يعبو بواسطته عن اهتمامه بتملك اليهود للأراضي في فلسطين واستيطانهم فيها . وقد أنفقت البيكا منذ تأسيسها حتى أواخر الانتداب ما يزيد عن ١٥ مليون جنيه فلسطيني وابتاعت ما يزيد عن ٤٥٠٠٠٠ دونم من الأراضي . وعند أواخر الانتداب كانت البيكا لاتزال تملك باسمها نحو ٨٠٠،١٩٣ دونم . أما الجزء الأكبر من مشترواتها فكانت قد باعته من مستعمرات (وحدات) زراعية مستقلة ومزارعين أفراد ، مع تشجيع خاص للملكية الفردية اعتقاداً من موجهي هذه المؤسسة أن خلق طبقة من المالكين الزراعيين بقوي حب الشعب اليهودي للأرض وتعلقه بها<sup>(٢)</sup> وفي هذا السبيل كانت تباع الأراضي من اليهود المؤهلين مع الاشتراط بأن لاتباع ثانية لغير اليهود ، مقابل شروط سهلة للغاية فجعلها بما يلي : -  
- دفع ثمن للأرض يبلغ نسبة صغيرة من جمة كلفة الأرض والمباني

(١) الإحصاءات المتعلقة بالبيكا والمؤسسات الأخرى التي سيلي بحثها في بقية القسم (ب) من هذا الفصل مأخوذة من تقرير حكومة فلسطين المرفوع في فبراير ١٩٤٦ ، إلى لجنة التحقيق الانجلو اميركية في مجلدين تحت اسم A Survey of Palestine . راجع الفصول ٨ و ٩ في المجلد الاول و ٢٢ في المجلد الثاني .

(٢) حتى أواخر الانتداب كان هنالك ٤٤ مستعمرة مستقلة كان سكانها يملكون الأرض التي يعملون فيها وكانوا احراراً في الانتظام بحميات تعاونية أو عدم الانتظام (بخلاف المستعمرات التعاونية «الموشافيم» والاشتراكية «الكيبوتسم» ) ومن هذه كانت نحو ٤٠ مستعمرة مستقلة تقوم على اراضي من البيكا ، في حين كان نحو ١٢ كيبوتسم من أصل ١١١ على اراضي من البيكا .

والحيوانات والمعدات .

— امتداد فترة السداد إلى خمسين سنة عادة .

— تقاضي فائدة رمزية تتراوح بين ١ و ٣ بالمائة سنوياً على الاقساط غير

المسدة .

يضاف إلى هذه التسهيلات ، وهي كما يرى القارئ تجعل من المبيع شبه هبة في الواقع ، فان البيكا كانت تشجع ظهور ونشاط شركات الرهون العقارية لتخفيف الحمل (الخفيف أصلاً) عن كامل المشتري ، وكذلك الجمعيات التعاونية للمشتريات وللتسويق منذ مطلع القرن العشرين ، كما كانت تقوم بعمليات التجفيف وتطوير اصناف الحيوانات في المزارع وزراعة الغابات وحفر الآبار .

٢ — «صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار ليمتد» (Jewish Colonial

Trust Ltd. ) وهو من المؤسسات المنبثقة عن المؤسسة الام أو التابعة لها .

أنشئ هذا الصندوق في عام ١٨٩٩ ، واختص أولاً بالاعمال المصرفية ثم فيما بعد بمهمة الائتمان على الاوراق المالية للمؤسسات الصهيونية المنبثقة عن المنظمة الصهيونية . وقد انشأ الصندوق عام ١٩٠٣ بنك «انجلوا فلسطين ليمتد» كشركة فرعية له . قام هذا المصرف الذي اتسعت اعماله اتساعاً كبيراً خلال الانتداب بتحويل عمليات الائتماء للاقتصاد اليهودي إلى جانب التمويل التجاري ، كما انشأ بدوره مؤسسات مالية فرعية للقروض الزراعية والصناعية وللتأمين والاستثمار المالي وللرهون العقارية ولبناء المساكن . ولا يزال هذا البنك يعمل الى اليوم . (تحول اسمه عام ١٩٥١ إلى «بنك لثومي لاسرائيل» اي بنك الامة الاسرائيلية) .

٣ — «الصندوق القومي اليهودي» أو «كيرن كليميت لاسرائيل ليمتد»

( Jewish National Fund ) - وهو ايضاً تابع للمؤسسة الام - انشئ

عام ١٩٠٧ ، ومهمته شراء الاراضي في المناطق الزراعية والمدن وإدارتها بالنيابة عن الوكالة اليهودية والائتمان عليها ائتمناً دائماً على اعتبارها وفقاً يهودياً باسم الشعب اليهودي لايحوز بيعه او التصرف به او السماح باستغلاله لغير اليهود ، او استخدام غير اليهود للعمل في الاراضي التابعة له ، هذا إن لزم استخدام عمال بالاجرة للعمل الزراعي .

تجدر الاشارة هنا بمناسبة بحث الكيرون كليت إلى ما جاء في دستور الوكالة اليهودية لدى توسيعها الموقع في زوربخ في ١٤ اغسطس ١٩٢٩ ، إذ نص الدستور على ما يلي :

« تمتلك الاراضي كملك للشعب اليهودي طبقاً لاحكام المادة العاشرة من هذا العقد ، وتسجل الاراضي المشتراة على اسم الصندوق القومي اليهودي ، وتبقى مسجلة باسمه الى الابد كي تظل هذه الاملاك ملكاً للامة اليهودية غير قابل الانتقال . »

كما جاء في الدستور ذاته ما يلي :

« تشجع الوكالة الاستعمار الزراعي بواسطة العامل اليهودي ، والمبدأ العام الذي يتبع في جميع الاشغال أو المشاريع التي تقوم بها الوكالة ، أو تشجيعها ، هو استخدام العمال اليهود » <sup>(١)</sup> .

كذلك كانت عقود ايجار الكيرون كليت تنص عادة على ما يلي : -

« يتعهد المستأجر بأن يجري جميع الاشغال المختصة بفلاحة الارض

(١) راجع تقرير سيرجون هوب - سمبسون ص ٧٨/٧٩ ( رقم ٣٦٨٦ ، لندن ،

١٩٣٠ ) بعنوان :

وزراعتها بواسطة عمال من اليهود فقط ، واذا خالف المستأجر هذا الشرط بأن استخدم عمالاً من غير اليهود فانه يدفع عشرة جنيهات عن كل مخالفة ، ويعتبر استخدام عمال من غير اليهود دليلاً قاطعاً على الاخلال بهذا العقد ، وعلى قيسة التعويضات الواجب دفعها للصندوق القومي اليهودي دون حاجة الى اخطار المستأجر بواسطة كاتب العدل او تبليغه اي اخطار خلاف ذلك . واذا خالف المستأجر احكام هذه المادة ثلاث مرات فيحق للصندوق القومي اليهودي ان يسترد الملك المؤجر دون ان يدفع للمستأجر اي تعويض كان .

« ... ينبغي ان لا يستلم الارض احد من غير اليهود . فاذا قوفي المستأجر اليهودي ولم يكن ورثته يهودياً فيحق للصندوق ان يسترد الارض بشرط ان يعطى الوارث مهلة ثلاثة اشهر قبل الاسترداد ، ويشترط على الوارث خلال هذه المدة ان ينقل حقوقه الى يهودي ، والا فيسترد الصندوق الارض دون ان يكون للوارث اي حق بالاعتراض » (١) .

بلغت واردات الكيرون كليت حتى اواخر الانتداب على فلسطين نحو ١٥ مليون جنيه انفق منها ٦ ملايين لشراء جميع الاراضي التي ابتاعها هذه المؤسسة ، ومساحتها ٧٥٨٠٠٠ دونم . اما الاراضي فكانت توزع بين المستعمرات التعاونية شبه الاشتراكية (موشافيم) والمستعمرات الاشتراكية المدارة مجموعياً (كيبوتسيم) والى قياس محدود المستعمرات المستقلة وذلك بموجب عقود ايجار طويلة الامد (٤٩ سنة قابلة للتجديد) تسمح للمتعاقد معهم باستصلاح واستثمار الارض شريطة ان تظل ملكيتها محفوظة للكيرون كليت (باسم الشعب اليهودي) وان لا تهمل الارض . وتتوجب الاشارة هنا الى التساهل المفرط في الشروط التي كانت الايجارات تتم بموجبها . فبدل الايجار مثلاً كان كما يلي : -

- للسنوات الخمس الاولى من العقد : مجاناً فيما عدا بدل رمزي لتغطية

## المصادر القضائية المتعلقة بالايحار .

— من السنة ٦ الى ١٠ : ١ بالمائة من قيمة الارض التقديرية .

— بعد السنة ١٠ : ٢ بالمائة من قيمة الارض التقديرية .

لهذه الشروط السهلة مدلول بالغ في عملية تقويم الاقتصاد اليهودي في فلسطين والاقتصاد الاسرائيلي فيما بعد . فان جملة الاراضي المشتراة من قبل شركتي الليكا والكيرن كاييت وحدهما بلغت حتى اواخر الانتداب نحو ١٢٥٠,٠٠٠ دونم تمثل نحو ٨٠ بالمائة من جملة الارض التي كانت بيد اليهود في ذلك التاريخ وبالغة مساحتها نحو ١,٥٦٠,٠٠٠ دونم <sup>(١)</sup> بقطع النظر عن الخلافات القانونية حول حقيقة تلك اليهود لحوالي ١٠٠,٠٠٠ دونم من هذا المجموع . ولهذا فان حوالي اربعة اخماس الممتلكات اليهودية بيع أو اجر الى مستعمرات يهودية وأفراد يهود مقابل بدلات منخفضة جداً (وبإضافة فوائد منخفضة جداً كذلك في حال المبيع بالتقسيط) تقل في مطلق الاحوال عن ربع السعر السائد في حينه لاراض مشابهة الجودة في المعاملات الجارية خارج نطاق المؤسسات اليهودية للاراضي .

من الجلي ان هذا التميز في صالح المستعمرات كان يعني (ولا يزال في اسرائيل اليوم) منحة مالية ضخمة من شأنها انقاص كلفة الزراعة وخلق حالة ازدهار وتوسع مصطنعة تختبئ خلفها ضعفات اقتصادية خطيرة اذ

(١) الرصيد وهو نحو ٣١٠,٠٠٠ دونم كان بيد مشترين أفراد ويبد شركات أراضي صغيرة اهمها «جمعية تطوير الاراضي لفلسطين ليمتد» (Palestine Land Development Co , Ltd) وشركة «همنوتا ليمتد» (Hemnuta Ltd.) وشركة «افريقيا للاستثمار بفلسطين ليمتد» (Africa Palestine Investment Co. Ltd.) وشركة «باي سايد للاراضي ليمتد» (Bayside Land Corporaition Ltd.) وبنك «كوبات أم لفلسطين ليمتد» (Palestine Kupat Am Bank Ltd.) وتبلغ جملة مساحة الاراضي التي كانت تملكها هذه المؤسسات نحو ٥٣,٠٠٠ دونم .

تتشوه عملية «الحساب الاقتصادي» او حساب الكلفة والمردود وتصبح الاعتبارات المسيطرة في العمليات الاقتصادية اعتبارات دعائية وسياسية وعقائدية في الدرجة الاولى . ومن الاكيد ان القادة اليهود - في فلسطين تحت الانتداب كما هم الان في فلسطين المحتلة - يحرصون على عدم اعلان هذا الواقع لكنهم اذ يجابهون بالتساؤل عن مدى قدرة الاقتصاد الزراعي (والصناعي - كما سنرى فيما بعد) على البقاء والتوسع لا يخفون اعتقادهم بوجوب دعم الاقتصاد بالمساعدات من مكشوفة ومستورة مهما كان في ذلك من منافاة للمنطق الاقتصادي المخض على اعتبار ان الاقتصاد وسيلة لا غاية والغاية منه خدمة الاهداف الصهيونية وتمكين اعداد متزايدة من الهجرة الى فلسطين ومن الاستيطان الزراعي الكثيف فيها .

٤ - «الصندوق الفلسطيني التأسيسي» او «كيرن هايسود ليمتد» (Palestine Foundation Fund) انشئ عام ١٩٢٠ كجهاز تابع للنظمة الصهيونية وتحول منها الى الوكالة اليهودية عام ١٩٢٩ ، على ان يكون الاداة المالية لبناء الوطن القومي اليهودي . واذا جئنا نحدد فان غرض هذا الصندوق توفير وسائل الهجرة اليهودية الى فلسطين والاستيطان فيها بواسطة توفير الرعاية لليهود وخلق الظروف الملائمة للعمل الصناعي والزراعي وايجاد تسهيلات التعليم وانشاء ودعم مؤسسات العمل السياسي واغناء المدن والقيام بمشاريع الاشغال العامة ، هذا وقد بلغت واردات هذا الصندوق ما يزيد عن ٣٠ مليون جنيه حتى آخر الانتداب واستعملت النسبة الكبرى من هذه الواردات لغرض الاستيطان الزراعي ، تليها اهمية بالتسلسل نسبة ما انفق لتشجيع وتحقيق الهجرة ثم الاشغال العامة ثم التعليم ثم اغناء المدن .

اما من حيث عمليات الاستيطان الزراعي فان الكيرن هايسود كانت في الغالب تقول هذا الاستيطان في اراضي الكيرن كاييت وذلك باعطاء

المستعمرات قروضاً طويلة الاجل لاستصلاح الاراضي واستثمارها ولتشديد المباني هناك وشراء المعدات والحيوانات والمكائن ، وكذلك باعطاء المستوطنين قروضاً قصيرة الاجل الى متوسطة الاجل من سنة الى ثلاث سنوات لتمويلهم حتى تبدأ المزارع باعطاء ايرادات وافية .

والقروض المقدمة لانشاء المستعمرات تقدم لقاء فوائد منخفضة حسبما يظهر من الجدول التالي :

- من ٤٠ - ٥٠ سنة	بفائدة ٢ بالمائة سنوياً
- ٣٠ سنة	٣ بالمائة
- ٢٠ سنة	٤ بالمائة
- حتى ١٠ سنوات	٥ بالمائة

وبهذه التسهيلات الكبيرة الشأن تتم الصورة التي رسمناها قبلاً للمعونات الضخمة التي كان ولا يزال بناها الاقتصاد الزراعي اليهودي في فلسطين . فمن الناحية الاولى رأينا كيف ان ائتمان الاراضي المباعة لانشاء المستعمرات كانت في غاية الانخفاض وكيف ان بدلات ايجار الاراضي المؤجرة كانت هي ايضاً في غاية الانخفاض ، والان نرى من الناحية الاخرى كيف ان القروض المقدمة لانشاء المستعمرات واستثمار اراضيها هي منخفضة الكلفة مما يشد بكلفة الانتاج هبوطاً ويضفي صفة الاصطناعية على الحساب الاقتصادي الصهيوني .

ذكرنا قبلاً ان دستور الوكالة اليهودية وعقود ايجاد الكيرون كليمت تنص على حصر عمليات شراء الاراضي واستثمارها باليهود ونضيف الان ان الكيرون هابسود كانت تكمل الطوق الاحتكاري الذي من شأنه ان يقطع صلة العربي بأرضه سواء كان في الاصل مالكا لهذه الارض ، او مستأجراً ، او مزارعاً

بالحصة ، او عاملا زراعيا بالاجرة مما لا نعرف له مثلا في التمييز العنصري تقوم به اقلية تجاه الاكثرية في عقودها دون ان تؤاخذ هذه الاقلية او تعاقب ، فقد كان المألوف ان يرد الاشتراط التالي في الاتفاقيات التي كانت توقع عند تقديم الكبون هايسود السلفيات الى المستوطنين في المستعمرات اليهودية :

«يتعهد المستوطن ... بأن يقيم في الارض الزراعية وان يقوم بذاته او بمساعدة عائلته بجميع اعمال الفلاحة اللازمة في مزرعته ، كما يتعهد بأن يستخدم عمالا من اليهود فقط اذا اضطر لاستخدام عمال وكلما اضطر لذلك» (١) .

بالاضافة الى ما تقدم فان غلك اليهود للارض رافقته عمليات اجلاء سكان قاسية ومفجعة ، وهنالك عشرات الحالات التي جرت فيها عمليات نزوح قسرى عن الارض المبيعة الى اليهود وتشرذ بسببها الوف العرب ممن كانوا يزرعون الارض هم وآباؤهم واجددهم طيلة اجيال واجيال ، دون ان يحظى هؤلاء النازحون بسوى معونة حكومية هزيلة ذات فائدة مؤقتة ودون ان يكون بمقدور القطاع الزراعي استيعابهم الا الى مدى محدود بسبب كثافة السكان الريفيين العرب اصلا في الاراضي القابلة للزراعة .

اما هذه الكثافة فكانت مرتفعة حتى منذ اوائل حقبة الثلاثينات باعتراف عدد من لجان التحقيق الملكية البريطانية التي بحث موضوع المساحة الصغرى (Lot viable) التي يمكن لعائلة زراعية واحدة ان تعيش من نتائجها وقد جاء في هذه التقارير كما جاء في دراسات مبنية على الاحصاءات الرسمية استنتاجات مروعة حول مشكلة الاراضي في فلسطين تشير الى اربعة منها وهي ذات خطورة تكفيها دلالتها مؤونة التعليق :



- ان مساحة الأراضي الصالحة للزراعة محدودة جداً وهي تبلغ نحو ٣٠٪ من جملة مساحة فلسطين أو سبعة ملايين ونصف من الدونمات من الاراضي المختلفة الجودة . وأن هذه المساحة لا يمكن تقديرها باكثر من ذلك بكثير حتى ولو قبلت الأرقام التي تقدمها أوساط الوكالة اليهودية (وهي تصل الى نحو تسعة ملايين ومائتي ألف دونم أو نحو ٤٠٪ من مساحة فلسطين) .

- ان ما يملكه اليهود من الأراضي يقع معظمه ( أو نحو ٨٧٪ منه ) في البقاع المعتبرة صالحة جداً للزراعة .

- أن ما يصيب العائلة العربية الزراعية الواحدة يبلغ في معدله نحو أربعين في المائة من المساحة الدنيا القادرة على انتاج دخل معقول لهذه العائلة، في حين ان العائلة اليهودية الزراعية كان لديها المساحة المعتبرة معقولة ( أي ان متوسط المساحة للعائلة العربية الزراعية كان ٤٠٪ من متوسط المساحة للعائلة اليهودية الزراعية ) .

- ان نحو ثلث السكان الريفيين في فلسطين كانوا بدوأت أية أراضي في الثلاثينات<sup>(١)</sup>

(١) نشير هنا بصورة خاصة الى تقرير جونسون كروسبي ( ١٩٣٠ ) ولويس فرنش ( ١٩٣١ ) ولجنة شو ( ١٩٣٠ ) وهوب - سمبون ( ١٩٣٠ ) والمذكرات المرفوعة من حكومة الانتداب الى لجنة التحقيق الملكية عام ١٩٣٧ ، وتقرير اللجنة الملكية ( ١٩٣٧ ) . وفيما يتعلق بالأرقام الصادرة عن الجانب اليهودي راجع أ . غرانوفسكي ص ٦٣ و ٦٤ في كتابه The Land Issue in Palestine ( القدس ١٩٣٦ ) ، وكذلك مذكرة الوكالة اليهودية الى لجنة التحقيق الانجلو اميركية عام ١٩٤٦ تحت عنوان :

The Palestine Economy , Achievements and Potentialities  
واخيراً فيما يتعلق بالجانب العربي راجع دراسات المكتب العربي المقدمة الى لجنة التحقيق الانجلو اميركية عام ١٩٥٦ تحت عنوان The Arab Case وخاصة الفصل المتعلق بشكالة الاراضي ( أعد المؤلف مواد هذا الفصل في دراسة ينون

( Arab Land Hunger

٥ - المستعمرات الزراعية: تعبر المستعمرات الزراعية ، على تعدد أشكالها واختلاف أعمارها ، عن روحية معينة رافقت ظهور الحركة الصهيونية القائلة « بالعودة إلى فلسطين » . هذه الروحانية ، كما أشرنا إليها قبلاً عند بحث الأهداف الصهيونية تؤكد على وجوب العودة الى الأرض الزراعية في فلسطين لا الى فلسطين فحسب على اعتبار ان هذه العودة تطهر النفس اليهودية بما شابهها من رجس مادي خلال قرون الانصراف الكلي الى الخدمات العنائية والصيرفة في أرض الشتات والابتعاد عن النشاط الزراعي المجد في آت واحد للقدرة اليهودية الخلاقة والتصميم على العودة الى أرض الوطن والتعلق بها . وقد ظهرت هذه الفلسفة الاجتماعية منذ أن بدىء بتشييد المستعمرات الزراعية المستقلة ( أي غير التعاونية وغير الاشتراكية ) تحت اشراف مؤسسة « البيكا » التي تحدثنا عنها قبلاً برعاية البارون أدوموند دي روتشيلد وسنده المالي كما انها استمرت خلال تأسيس المستعمرات التعاونية Cooperative Settlements والمستعمرات الاشتراكية Communes , or Collective Settlements على ان فئات المستعمرات الثلاث عند نشوئها ، ولا تزال حتى الآن ، تتميز كل منها بفلسفة اجتماعية خاصة من حيث تنظيم المجتمع وعلاقات أفرادها والمبادئ التي ينبغي ان تسيطر في اقتصاده . فالمستعمرات المستقلة ( وهي الاقدم عهداً اذ بدىء بانشاء الكثير منها في اواخر القرن التاسع عشر ) تقوم على فكرة الملكية الفردية والنشاط الفردي على اعتبار أن هذه الملكية تخلق المزيد من حب الأرض والتعلق بها وتؤدي بالمستوطنين الى بذل الكثير من الجهد ليقينهم ان جميع عائدات هذا الجهد تجدد سيولها الى جيوبهم الخاصة . أما المستعمرات التعاونية ( موسافيم ) فتقوم على مبدأ التصرف الفردي بالأرض المستأجرة الى جانب التخطيط الجموعي لعمليات الانتاج والتسويق فهي اذن تجمع بين عناصر ومزايا الفردية في التملك مع المجموعة ( Collectivism ) في التخطيط والاستفادة من وفورات الانتاج

على قياس واسع . والارض في هذه المستعمرات على نوعين : منها ما هو ملك المستعمرة ( هذا اذا كانت هذه الاراضي قد جاءت عن طريق البيكا او اي طريق آخر خلاف الوكالة اليهودية وأجهزتها مباشرة ) حيث توزع الاراضي على المستوطنين لاستثمارها مع بقاء « رقبته » للمستعمرة ككل ، ومنها ما هو مستأجر من الصندوق القومي اليهودي ( كيرن كايبيت ) التابع للوكالة اليهودية . في كلتا الحالتين توزع الاراضي على المستوطنين لاستثمارها من ضمن مخطط تعاوفي ( هذا وقد ظهرت أولى هذه المستعمرات التعاونية في مطلع القرن العشرين ) .

واما المستعمرات الاشتراكية ذات الصفة المجموعية « الكيبوتسيم » فانها تقوم على مبدأ عدم التمييز الفردي اطلاقاً ، فالاراضي المستثمرة معظمها مستأجر من الكيرن كايبيت وهي لا توزع على مستوطنين بالذات بل ان العمليات الانتاجية هي التي توزع ، ومنعاً لنشوء ايّ تعلق ببقعة أو عملية ما يجري تبديل المستوطنين بين مختلف البقاع والعمليات تكراراً . والاشتراكية التامة في حقل العمل والانتاج يرافقها اشتراكية في الاستهلاك أيضاً اذ يشترك جميع المستوطنين في الطعام فلمهم مطابق عامة كما أنهم يأكلون في قاعات عامة للطعام ويضعون أولادهم منذ الولادة تحت رعاية ممرضات المستعمرة في أماكن مخصصة لذلك ثم ينمو هؤلاء الاولاد فيدخلون دور الحضانة ثم حدائق الاطفال ثم المدارس الابتدائية ثم الثانوية وهم تحت رعاية مجموعية ، وبعد ذلك يصبحون بدورهم اعضاء في المستعمرة اذا شاؤا ذلك . وأخيراً هنالك التكافؤ التام في التوزيع اذ ينال المستوطنون حصصاً متعادلة في الطعام والملبس والسكن وبقية الخدمات . ولا يتقاضون اجوراً إلا ما يدفع لهم كملاوة نقدية حين يسافرون خارج المستعمرة بمهمة أو بالاجازة . وأخيراً فان

هذه المستعمرات الاشتراكية لا تستخدم عمالا بالاجرة تحاشياً للانحراف صوب نزعة الاستقلال<sup>(١)</sup> .

لعبت المستعمرات ، على انواعها ، دوراً رئيسياً في حياة الاقتصاد الصهيوني خلال الانتداب ( ولا تزال تلعب دوراً هاماً اليوم في حياة الاقتصاد الاسرائيلي كما سئرى عند بحث تركيب هذا الاقتصاد ومؤسساته فيما يلي من فصول ) . فمن الناحية الاولى كونت فكرة الانتظام في المستعمرات جزءاً هاماً من الاطار المؤسسي للاقتصاد والمجتمع . ومن الناحية الثانية كان لانشاء المستعمرات ولتدريب الذي كان يقدم للمستوطنين ، خاصة الكيبوتسيم التي وزعت في مناطق نائية وخطيرة ، وفقيرة في حالات معينة ، أثر عسكري ودفاعي كبير إذ أنها كانت جزءاً من خطط واسع يستهدف أولاً الدفاع عن الكيان الصهيوني وثانياً القدرة على الهجوم في الوقت المناسب . ومن الناحية الثالثة كان للمستعمرات الاثر الاكبر في الحياة الزراعية في الاقتصاد الصهيوني ، اذ كانت نسبة مرتفعة جداً من الاراضي في عهدة المستعمرات كما ان جميع السكان الريفيين عملياً كانوا من سكان المستعمرات . واخيراً ، من الناحية الرابعة فان المستعمرات كانت ذات أثر سياسي كبير في البلاد بحيث كان ينبثق عنها الكثير من الاندفاع في حركة الاستيطان وعدد كبير من قادة الفكر وقادة النشاط الصهيوني في مختلف الحقول والمؤسسات . وبالاختصار فان العنصرين الرئيسيين في السياسة الصهيونية الهادفة الى احتلال فلسطين ، وهما تلك الأراضي والمهجرة ، كانا يعتمدان على المستعمرات اعتماداً واسعاً بشكل أو

(١) خيرة ما كتب في موضوع الكيبوتسيم هو كتاب هـ . دارن - درابكن The Other Society « نشر دارغو لانكز ، لندن ، ١٩٦٢ » ، ثم كتابان للموردسبير وبعتران Kibbutz, Venture in Utopia (جامعة هارفرد ١٩٥٦) Children of the Kibbutz ( أيضاً نشر جامعة هارفرد ١٩٥٨ . )

بآخر . فتملك الأراضي كانت يتطلب مجتمعا ريفيا ديناميكيا مستعدا لاستلام وإدارة الأراضي الملوكة والقيام بالتشجير السكنية والإنتاجية اللازمة فيها ضمن مخطط بعيد المدى لرفع إنتاجها . كما أن ازدياد الهجرة كان يتطلب مجتمعا ريفيا مستعدا لاستقبال نسبة من المهاجرين الجدد على الأقل لفترة معينة يجري خلالها تأهيل بعض هؤلاء المهاجرين لأعمال خارج نطاق الزراعة كما يجري خلالها بث الروح الصهيونية فيهم وتعويدهم فكرة التضحية والبذل وتعريفهم إلى الروحية الجديدة المقبولة بالجهد الزراعي وبالتعلق بالأرض .

وقبل أن تنتقل إلى بحث أجزاء أخرى من الإطار المؤسسي ندرج بعض إحصاءات المتعلقة بالمستعمرات منذ نشوئها حتى انتهاء الانتداب ، في الجدول (١) .

**الجدول (١)**  
**المستعمرات الزراعية وممتلكاتها وسكانها**  
**منذ نشوئها حتى نهاية الانتداب**

السنة	عدد المستعمرات	توزيع سكان المستعمرات بحسب نوعها			جملة سكان المستعمرات	جملة السكان اليهود	مساحة الاراضي في حوزة اليهود (دونم)
		مستقلة	تعاونية	اشتراكية			
١٨٨٢	٥	٥٠٠	-	-	٥٠٠	٢٤,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
١٨٩٠	١٤	٢,٧٧٠	-	-	٢,٧٧٠	غير متوفر	١٠٧,١٠٠
١٩٠٠	٢٢	٤,٩٥٠	-	-	٤,٩٥٠	٥٠,٠٠٠	٢٢٠,٧٠٠
١٩١٤	٤٧	١١,٠٠٠	٤٠٠	١٨٠	١١,٥٨٠	٨٥,٠٠٠	٤٢٠,٥٠٠
١٩١٨		الارقام غير متوفرة				٥٦,٠٠٠	غير متوفرة
١٩٢٢	٧١	١١,٥٤٠	١,٤١٠	١,١٩٠	١٤,١٤٠	٨٣,٧٩٠	٥٩٤,٠٠٠
١٩٢٧	٩٦	٢٠,٢٢٠	٤,٦٦٠	٢,٦٢٠	٢٧,٥٠٠	١٤٩,٧٨٩	٩٠٣,٠٠٠
١٩٣١	١١٠	٢٧,٧٤٠	٥,٧٥٠	٣,٨٠٠	٣٧,٢٩٠	١٧٤,٦٠٦	١,٠٥٨,٥٠٠
١٩٣٦	١٧٢	٥٩,٥٣٠	١٥,٧٤٠	١١,٨٤٠	٨٧,١١٠	٣٨٤,٠٧٨	١,٣٩٢,٦٠٠
١٩٤١	٢٣١	٦٣,٢٤٠	٢٤,٨٢٠	٢٣,١٩٠	١١١,٢٥٠	٤٧٤,١٠٢	١,٦٠٤,٨٠٠
١٩٤٤	٢٥٩	٧٦,٠٠٠	٢٩,٥٠٠	١٣,٥٠٠	١٢٩,٠٠٠	٥٢٨,٧٠٢	١,٧٣١,٣٠٠
١٩٤٨		التفصيلات غير متوفرة				٦٥٠,٠٠٠	١,٧٦٧,٢٠٠

## المصدر :

لكل الارقام عدا العمود « جملة السكان اليهود » :  
 A Survey of Palestine... المشار اليه قبلاً الجزء الاول الفصل التاسع  
 ص ٢٧٢ . للعمود « جملة السكان اليهود » نفس المصدر الجزء الاول الفصل  
 السادس ص ١٤١ للسنوات ١٩٢٢ - ١٩٤٤ و ص ١٤٤ لتقديرات السنوات  
 السابقة . اما عدد السكان عام ١٩٤٨ فمأخوذ من Government of Israel  
 YearBook, 1950 ص ٣٥٩ ومن سامي هداوي في كتيب صادر عن  
 مكتب اللاجئين الفلسطينيين في نيويورك عام ١٩٥٧ بعنوان :  
 Land Ownership in Palestine ص ١٢ جدول « ٢ » وما يليه من  
 تعديلات . والرقم في هداوي هو ٧٠٠.٠٠٠ على اننا اعتمدنا الرقم الاصفر  
 وهو ٦٥٠.٠٠٠ من مصدر يهودي هو موشيه سيكرون في كتابه  
 Immigration to Israel 1948 - 1953 نشر « مشروع فولك للبحث  
 الاقتصادي في اسرائيل » ص ٣٨ . وتجدر الملاحظة هنا ان رقم « الاراضي  
 في حوزة اليهود » يشمل بعض الاراضي الاميرية ( املاك الدولة ) المؤجرة  
 لليهود لآجال طويلة وقد بلغت مساحتها بنهاية الانتداب نحو ١٧٤.٦٠٠ دونم  
 فتكون مساحة ممتلكات اليهود في ذلك التاريخ ١٠٥٩٢.٦٠٠ دونم .

٦ - الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين « هستدروت » ( Histadruth )  
 أنشئ هذا الاتحاد في ١٩٢٠ ، وكان من القطاعات الرئيسية في فلسطين وهو  
 من الاهمية بحيث اننا لا نفيه حقه من الوصف ما لم نعرض لنوع عمله ومداه  
 بشيء من التفصيل . (١)

(١) يقول دارن - درابكن المشار اليه قبلاً ان قطاع هستدروت « اقل شعولا من  
 قطاع الحكومة لكن شأنه الاقتصادي قد يكون اعظم .. » (ص ٢٩٣) . راجع الصفحات  
 ٢٩٣ - ٣٠٣ لعرض مترابط لهستدروت . راجع كذلك صفحات ٢٥٧ - ٣٦٢ من  
 الجزء الثاني من تقرير حكومة فلسطين A Survey of Palestine المشار اليه قبلاً  
 حول نفس الموضوع .

بنهاية الانتداب البريطاني على فلسطين كان عدد اعضاء هذا الاتحاد يربو على ٢٠٠,٠٠٠ عامل يمثلون نحو ٧٥ بالمائة من مجموع اليهود ذوي الرواتب والاجور بينما توزع بقية العمال - ومعظمهم كانوا داخل نقابات عمالية - على نقابات واتحادات متطرفة المبادئ لم تكن لتستسيغ مبادئ المستدروت - التقدمية اليسارية الاشتراكية . اما المعارضون الرئيسيون فهم النقيبون «الاصلاحيون» ( Revisionists ) في اقصى اليمين داخل المنظمة القومية للعمل ( National Labour Organisation ) ، العمال اليهود المتدينون الصهيونيون وكانوا يشكلون منظمة «المزراحي» ( Mizrahi Workers Organisation ) واليهود التقليديون المتدينون غير الصهيونيين المتكثرون داخل منظمة « اغودات اسرائيل » ( Agudat Israel Workers Organisation ) يليهم أهمية «الصهيونيون العامون B» و«اتحاد السيفارديم» و«اليهود الشرقيون» و«اتحاد العمال اليمينيين» .

كان المستدروت يشمل فيما يشمل النقابات أو الكتل النقابية التالية : منظمة العمال الزراعيين ، اتحاد عمال السكك الحديدية والبرق والبريد والهاتف ، اتحاد الكتبة ومستخدمي المكاتب ، اتحاد عمال البناء ، اتحاد عمال المعادن ، اتحاد عمال المنسوجات ، اتحاد عمال صناعات الاغذية ، اتحاد عمال الجلود ، اتحاد عمال الماس ، اتحاد عمال الخشب ، اتحاد عمال المطابع والقرطاسية .

أما تنظيم المستدروت فهو تنظيم معقد واسع الامتداد . فهناك عدة نشاطات كانت تقوم بها جمعيات تعاونية تعمل في حقول مختلفة وترتبط بالمستدروت كما تمثل في المجلس المركزي للتعاونيات . كما أن هنالك عدة نشاطات كانت تتخذ شكل شركات مساهمة تعمل تحت اشراف شعبة



مختصة من المستدروت اسمها « هيفرات أوفديم » وبإدارة أعضاء هذه الشركات الذين كانوا من الناحية الواحدة يرتبطون بالمستدروت بصفتهم عمالا ومن الناحية الأخرى كانت شركاتهم ترتبط بصفتها مملوكة للمستدروت ( أي ان المستدروت كانت له صفة اتحاد عمال وصفة صاحب عمل ) . وأما ما يربط نشاطات المستدروت المتعددة معاً فهو خدمة المخطط الصهيوني العام الذي كان يهدف الى تنظيم العمال بشكل يجعل منهم كتلة ذات فعالية سياسية واقتصادية ويحفظهم ضمن خط عقائدي ترضى عنه الحركة الصهيونية بشكل عام ، كما يهدف إلى إلغاء عدد من مرافق البلاد خاصة . والوكالة اليهودية لم تكن تستطيع القيام بالأعمال الانشائية مباشرة اذ لم يكن لديها، ومن ضمن تنظيمها الداخلي ، الجهاز الوافي للانشاءات المقصودة . وهكذا نرى المستدروت يقوم بمدة نشاطات في الحقول الاقتصادية ( كالنقل والبناء والمال والتسويق ) وفي الحقول الاجتماعية والثقافية كما يبدو من الأمثلة التالية :

– التعاونيات الزراعية ، وكانت تضم بنهاية الانتداب اكثر من مائتي تعاونية من شتى الفئات .

– التعاونيات المختصة بالنقل والمواصلات ، داخل المدن وبينها . أمثال « إيجد » ، « هامافير » ، « هامكاشير » الخ ...

– مؤسسات التسويق ، وامها « تنوفا » وهي كتلة تعاونية كانت تصرف جميع منتوجات المستعمرات الزراعية من الحليب ومشتقاته والبيض والدواجن والفواكه والخضار والزهو والحبوب ، كما كانت تمتلك وتدير مصانع لصنع الاغذية خاصة العصير والمجففات ، واخيراً كانت تقوم بخدمات اجتماعية كتوزيع الحليب بأسعار مخفضة للنساء الحوامل ولجمال

## المصانع وطلاب المدارس .

- مؤسسة التموين المركزية « همشيرها مركزي » ومهمتها كانت تقديم المؤن وسائر اللوازم للمستعمرات والعمال في المدن . وقد كانت هذه المؤسسة تعاونية الشكل وكانت مثل التنوفا تملك وتدير مصانع لطحن الحبوب وأخرى لصنع الاحذية وعمل المنسوجات ولانتاج ادوات المطاط والصابون الخ ..

- مؤسسة « سوليل بونيه » وكانت شركة ذات شق صناعي يعنى بانتاج المعدات المعدنية والزجاج والقرميد وصنع المراكب والمساهمة بانتاج الاسمنت والصابون ، وشق هندسي يقوم بالتعهدات الانشائية . وكان هذا النشاط الانشائي واسعاً جداً يشمل المباني والطرق وسواها .

- مؤسسة « ياخين » وكانت مهمتها تنمية مزارع البرتقال وادارة المزارع في غياب مالكيها .

- مؤسسة « شيكون » المساكن الشعبية وقد شيدت خلال الانتداب ألوف الوحدات السكنية .

- بنك العمال وكانت مهمته تقديم القروض الطويلة الامد للمستعمرات الزراعية والجمعيات التعاونية التابعة للحركة العمالية .

- جمعيات الترفيه والاقراض للعمال ، وقد بلغ عددها اكثر من عشرين جمعية تجمع لديها ملايين الجنيهات من الوفورات .

- مؤسسة « حسنة » للتأمين ومهمتها توفير بوالص التأمين للعمال بأسعار منخفضة . وفي الحقل الاجتماعي الثقافي كانت هنالك المؤسسات التالية :

- صندوق المرض للعمال و كوبات حوايم ، وقد سبق انشاؤه انشاء  
الهستدروت بثمان سنوات إذ ظهر للوجود عام ١٩١٢ وبنهاية الانتداب كان  
هذا الصندوق يقدم خدمات صحية لحوالي ثلث مليون يهودي في فلسطين ،  
وقد كان الصندوق يملك ويدير عدة مستشفيات ومصحات ودور نقاهة  
ومئات المستوصفات في كل انحاء البلاد .

- جهاز تعليم تابع للهستدروت ويضم عدة مئات من حدائق الاطفال  
والمدارس ودور المعلمين ، كما يضم مدارس ليلية واخرى مهنية .

- الصحف والنشر - وقد كانت للهستدروت صحيفتان يوميتان ودار  
نشر خاصة .

- مساح ونواد رياضية عديدة في عشرات المراكز .

- «بورصات العمل» او مكاتب الاستخدام العديدة التي كان الهستدروت  
يديرها وذلك لمجابهة البطالة ولتحسين امكانيات العثور على فرص العمل  
للعمال العاطلين والعثور على عمال ملائمين لدوي الاعمال .

أما في الحقل السياسي فعلى الرغم من ان العمال المنضمين لثقافات  
الهستدروت لم يكن يفرض عليهم اي اتجاه سياسي معين الا ان معظم هؤلاء  
كانوا ذوي اتجاهات متشابهة الى يسار الوسط ، كما كانوا ينتمون الى  
حزب «ماباي» . وقد كانت لحزب الماباي السيطرة الرئيسية على حياة  
ونشاط الجالية اليهودية في فلسطين . وبالإضافة الى الماباي ذات احزاب  
«هاشوميرها تساعير» اليساري المنتشر خاصة في المزارع الاشتراكية و«بوالي  
زيون» اليساري ، و «الصهيوني العمومي (أ)» كانت تجذب من لم يجتذبه  
الماباي . وهكذا فان ميول الاعضاء كلهم (عدا المنضمين للحزب الصهيوني

العمومي ( أ ) ) كانت اشتراكية ، كما ان ميولهم كلهم دون استثناء كانت صهيونية عنيفة . وباختصار فان القوة الاقتصادية والعديدية الهائلة التي يتمتع بها الهستدروت ، وانتماء معظم اعضائه لحزب ماباي ، جعل هذا الحزب اكبر حزب بين اليهود في فلسطين حتى نهاية الانتداب كما يجعله ايضاً أكبر حزب في اسرائيل اليوم ، وبتضافر القوة السياسية مع القوة الاقتصادية بين يدي الهستدروت فانه كان ( ولا يزال ) ذا اثر فعال في وضع السياسة الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد وفي النشاط الاقتصادي على السواء .

٧ - الاحزاب السياسية اليهودية خلال الانتداب : ههنا من موضوع الاحزاب ما هو ذو علاقة بالاقتصاد اليهودي وبانطلاق هذا الاقتصاد فيما بعد إنشاء الدولة اليهودية . وههنا هو جدير بالذكر ههنا ان هذه الأحزاب ، مع تركيز بعضها على القضايا السياسية والقومية ، كانت تولي المواضيع الاقتصادية اهتماماً واضحاً وتكرس لهذه المواضيع نصيباً يذكر من برامجها وسياساتها . وعلى وجه التحديد فان معظم الأحزاب قبلت بدون تحفظ « برنامج مؤثر بلمتور » <sup>(١)</sup> الذي كانت مقرراته ما يلي :

- انشاء دولة يهودية في فلسطين فوراً تكون جبراً اصيلاً من العالم الديموقراطي الجديد .

- رفض الكتاب الأبيض البريطاني الصادر في مايو ١٩٣٩ ( والذي وضع قيوداً صارمة على انتقال الأراضي من العرب الى اليهود ) .

- اطلاق الهجرة اليهودية الى فلسطين والاستيطان اليهودي فيها دون عوائق .

( ١ ) عقد هذا المؤتمر الصهيونيون الاميركيون في فندق بلمتور في نيويورك خلال مايو ١٩٤٢ وصدر عن المؤتمر عدة مقررات هامة عرفت فيما بعد ببرنامج بلمتور .

— وضع شؤون الهجرة والاستيطان تحت سيطرة الوكالة اليهودية .

— تشكيل قوة عسكرية يهودية تعارب تحت العلم اليهودي والاعتراف بهذه القوة .

وبلاحظ ان هذه المقررات الخمسة كلها ذات علاقة مباشرة او مداورة بالاقتصاد فان المقررين الاولين ، وهما سياسيا وعسكريا الصفة ، يسان الاقتصاد اذ يخلقان الاطار السياسي العسكري الذي يسمح للاقتصاد بالوجود والنشاط الحر ، في حين تمس القرارات الاخرى شؤون الاراضي والهجرة والاستيطان مباشرة وبشكل صريح .

وفيما يلي ندرج اسماء الاحزاب اليهودية التي كانت قائمة في اواخر الانتداب مع لمحة خاطفة حول ، وقف كل منها من القضايا الاقتصادية <sup>(١)</sup>

### احزاب العمال

— حزب العمل اليهودي الفلسطيني « ماباي » وهو القوة الدافعة في حركة انشاء المستعمرات . اتجاهه اشتراكي ويغطي سياسته القائلة بوجود قيام اليهود بالعمل في جميع المرافق التي بين أيديهم بالادعاء ان هذه السياسة تمنع استغلال اليهود للغير .

— حزب حركة اتحاد العمل « اهدوت هاعفودا » وقد انشق عن الماباي في اواخر الانتداب . يتميز باشتراكية اكثر يساراً واكثر عنفاً في الشؤون

( ١ ) هذه الفقرة بمجملها ملخصة من تقرير حكومة فلسطين A Survey of Palestine

## الصهيونية .

— حزب الحرس الفتى « هاشومير هاتساعير » ، وهو ايضاً حزب عمال لكنه اكثر يسارية من الحزبين السابقين وهو يصرح باعتقاده بالتقسيم الطبقي في المجتمع وبناوئته القوية للأسمالية . وقد قاوم هذا الحزب برنامج بلمتور بسبب مناداته بدولة ثنائية ( عربية يهودية ) ، مع مناداته بوجود الهجرة غير المقيدة .

— حزب عمال مرزاحي « بويل مرزاحي » . يقول هذا الحزب بالقومية المرتكزة الى مركز ديني وهو يولي الشؤون الاقتصادية المكانة الثانية في برنامجه اذ ينصرف اهتمامه الى بناء الدولة على اساس الدين اليهودي . ولهذا فان اهتمامه بالشؤون الاجتماعية ينبثق عن موجبات دينية .

— حزب عمال صهيون « بوالي زيون » — هو الحزب اليساري الاكثر تطرفاً بين الصهيونيين الاشتراكيين ، ويكاد يكون شيوعي العقيدة لولا تعلقه بالصهيونية .

## احزاب الوسط

حزب اتحاد الصهيونيين العموميين « هيتاهدوت زيونيم كلاليم » حزب من احزاب الوسط يتميز بوضع الفكرة القومية في مركز انقل ويتعاشى العقائدية في مبادئه ويرفض فكرة الصراع الطبقي بسبب خطرهما على النضال الصهيوني .

— حزب الهجرة الجديدة « عليا هداشا » رفض برنامج بلمتور بسبب تفضيله مجابهة القضية الفلسطينية على اساس عملي بوضع التوكيد على الانشاء

والهجرة والاستيطان دون الارتباط ببرنامج سياسي معين .

- حزب المنظمة العمالية « المزراحي » يشارك عمال مزراحي رأيه  
بوجوب اقامة الدولة على اساس الدين في الدرجة الاولى .

### احزاب اليمين

حزب وحدة الصهيونيين العموميين « بيت زيونيم كلاليم » (أو الصهيونيين  
العموميين (ب) ) وهو حزب يميني يقول بافضلية الاقتصاد الفردي في بناء  
الوطن القومي ويحذب الطبقات الوسطى والفنية .

- الاصلاحيون ويشكلون حزباً يمينياً متطرفاً يقول بانشاء دولة اسرائيل  
على جانبي نهر الاردن على اسس قومية متطرفة . وقد عارض هذا الحزب  
برنامج بلمور لا لانه لا يرضى به بل لاعتقاده ان المنظمة الصهيونية ( التي  
كان قد تركها قبلا ) لا تبدي تصميماً مقنناً على القتال في سبيل انشاء دولة  
يهودية . ومن الجدير بالذكر ان هذا الحزب انشأ نقابة عمال تناوىء  
المستدروت على أسس اشتراكية كما ان المنظمات الارهابية العسكرية  
« بيت ترومبلدرو » او « بيطار » و « أرغون تسفاي لثومي » و « شترن »  
انبثقت عن الاصلاحيين .

- حزب « الدولة اليهودية » ويتألف من جماعة انشقت عن الاصلاحيين  
في الثلاثينات ولكنها تقول بنفس العقائد . وهذا الحزب بخلاف الاصلاحيين -  
مرتبط بالحركة الصهيونية العالمية .

## احزاب اخرى

### الحزب الشيوعي

- الحزب الشيوعي ، وهو منذ انشائه يعارض الصهيونية بشكل عام الا انه كان يقول بانشاء الوطن القومي اليهودي وبالقضاء الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ ، الذي وضع قيوداً على انتقال الاراضي العربية لليهود وعلى الهجرة اليهودية الى فلسطين .

### « ايجود » و « رابطة التقارب اليهودي العربي »

- « رابطة التقارب اليهودي - العربي » « وايجود » ليسا حزبين ولكنهما حركتان تجمعان اليهود القائلين بانشاء دولة ثنائية يهودية عربية ترتبط مع دول الشرق الاوسط في اتحاد بشكل او بآخر . على ان هاتين الحركتين تختلف وجهتها نظرها الى الهجرة ففي حين يقول « ايجود » بتقييد الهجرة ما ان يتكافأ عدد العرب واليهود تقول الرابطة بوجود اطلاق الهجرة .

### « اغواذات اسرائيل »

- هذه المنظمة تعارض انشاء الدولة السياسية وتقول بوجود ترك الامر بين يدي الله فهو الذي يعين متى وكيف يتم ذلك . على ان هذا الرأي لم يمنع المنظمة من المناذاة بوجود اطلاق حرية الهجرة الى فلسطين .



## الفصل الثاني

### تطور الاقتصاد اليهودي من بدء الاحتلال لنهاية الانتداب

رسمنا في الفصل الاول الخطوط العريضة للاطار الذي نجح الصهيونيون في انشائه بين ١٩١٨ و ١٩٤٨ لرعاية السكان اليهود في فلسطين ولخدمة اهدافهم في خلق الوطن القومي اليهودي ومن ثم اقامة الدولة اليهودية ، وما ضمنه هذا الاطار من روحية استعمارية مصممة ونظام سياسي ملائم وموال ومؤسسات تنظيمية فعالة وموارد مالية وافية ومخطط استيطاني متكامل . وسنبعث في هذا الفصل اثر هذا الاطار في النشاط الاقتصادي الذي اتبعت له ظروف العمل من ضمن الاطار وفي تطور الاقتصاد وغو فعاليته الى الحد الذي بلغته هذه الفعالية عشية سيطرة الصهيونيين على فلسطين وانشائهم الدولة اليهودية . على اننا لن ندخل في التفاصيل بل سنركز البعث على صفات الاقتصاد العامة وقطاعاته الرئيسية وعلى مؤشرات نموه المجموعة .

#### (أ) السكان والارض

تزايد سكان فلسطين حوالي ثلاثة اضعاف خلال الثلاثين عاماً التي امتدت بين الاحتلال البريطاني عام ١٩١٨ ونهاية الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨ ففي حين كانت مجموع السكان يقدر بحوالي ٧٠٠،٠٠٠ عند الاحتلال أصبح عددهم نحو ٢,٠٦٥,٠٠٠ في ربيع ١٩٤٨ . على ان لهذا التزايد

الضغط غير المألوف تفسيراً بسيطاً - هو ان نصفه نتج عن الهجرة اليهودية والنصف الآخر عن التزايد الصافي الطبيعي للسكان . فالسكان العرب ، وهم الاكثرية ، على الرغم من تزايد عددهم بنسبة من اكثر النسب في العالم ارتفاعاً ( حوالي ٣ بالمائة سنوياً في اواخر الانتداب ) ما كانوا ليجعلوا التزايد ما هو عليه ( خاصة إذا ذكرنا ان نسبة تزايد اليهود كانت بين ١,٨ و ٢ بالمائة ) لولا الهجرة اليهودية الواسعة الى فلسطين . وعلى افضل الاحتمالات كان التزايد الطبيعي للعرب واليهود معاً سيؤدي الى جعل عدد السكان يرتفع من حوالي ٧٠٠,٠٠٠ في ١٩١٨ الى حوالي ١,٤٥٠,٠٠٠ بنهاية الانتداب . واذا فالفرق بين المجموع الطبيعي الناتج عن اضافة التزايد الطبيعي الى عدد السكان الاصلي والمجموع الفعلي بنهاية الانتداب مرده الى صافي توافد المهاجرين خلال الانتداب مع صافي تزايدهم الطبيعي اي ان نحو ٦١٥,٠٠٠ نسمة من المهاجرين الجدد أضيفوا الى السكان وعددهم يعادل تزايد السكان العرب خلال نفس المدة . وفي هذا وحده دلالة كافية على الضغط اليهودي في سبيل ملء فلسطين بالسكان اليهود وتحويل الميزان العددي في صالحهم ، وعلى ارتفاع الهجرة بحيث تحول عدد اليهود من ٦٥,٠٠٠ في ١٩١٨ الى ٦٥٠,٠٠٠ في ١٩٤٨ ، وهم ما كانوا ليلغوا أكثر من ١٠٠,٠٠٠ في ١٩٤٨ ، لو اعتمدوا على تزايدهم الطبيعي فقط <sup>(١)</sup>.

لم يتدفق سيل المهاجرين اليهود الى فلسطين دون عوائق ، فقد كان هنالك موقف العرب الواضح في رفض هذه الهجرة المفروضة فرضاً ، فالعرب لم يرضوا بأن يحددوا في عقر دارهم بأن تتحول اقلية يهودية

(١) راجع تقرير حكومة فلسطين A Survey of Palestine الجزء الأول الفصل ٦ عن السكان ونموهم والفصل ٧ عن الهجرة .

ضخمة كان عددها ٥٦,٠٠٠ عام ١٩١٨ - أو ٨ بالمئة من مجموع السكان البالغ عددهم ٧٠٠,٠٠٠ آنذاك ، الى اقلية كبيرة تبلغ ثلث السكان تلك الى جانب تزايد القوة العددية قوة سياسية واقتصادية هائلة تمتد عبر حدود فلسطين الى اقصى نواحي المعمورة . وقد كان هنالك شيء من التحفظ لدى سلطات الانتداب التي كانت تمنح تأشيرات الهجرة خاصة عندما كان رفض العرب يتحول الى رفض صارخ ومقاومة مسلحة كما حدث مرات عديدة بين ١٩١٨ و ١٩٤٨ ، وكذلك عندما كانت الحكومة البريطانية تبث بلجان التحقيق الواحدة تلو الاخرى لتبحث اسباب النكبة العربية فتجد هذه اللجان ان خوف العرب ونقمته ينصبان في الدرجة الاولى على تدفق المهاجرين وعلى ضغط اليهود للحصول على الاراضي العربية كما تجد ان لهذا الخوف ولهذه النكبة مبرراتها القوية (١) . واخيراً كانت هنالك الاجراءات الحكومية التي كانت تضع بعض القيود العددية على الحدود العليا للهجرة وبعض القيود النوعية الاخرى ( كاعطاء الافضلية لبعض انواع المهاجرين كالمثريين منهم وذلك لمنح البلاد بعض الفوائد الاقتصادية من خلال التسميرات المتوقعة ارتفاعها ) . على ان هذه القيود كثيراً ما كانت تصبح قليلة الاثر في الفترات العصيبة التي مرت بها اليهودية العالمية خلال حقبة الثلاثينات وخلال الاربعينات بعد الاضطهاد النازي لليهود وتدفق القادرين من هؤلاء على الهجرة صوب فلسطين : ففي هذه الاحوال كانت « الهجرة غير الشرعية » اي الهجرة بدون تأشيرات دخول تتخذ حجماً خطيراً . وقد اضطرت الحكومة البريطانية آخر الأمر الى وضع سياسة اكثر شدة للهجرة وذلك في الكتاب الابيض الصادر في

(١) هذا الاتطباع يحده الباحث بسهولة لدى الاطلاع على تقارير هذه اللجان - وهي اللجان التي اشرنا الى بعضها في الملاحظة رقم (١) ص ٣٩ الواردة في الفصل السابق .

مايو ١٩٣٩ . وقد نصت هذه السياسة على تحديد المهاجرين خلال خمس سنوات تنتهي في ٣٠ مارس ١٩٤٤ ، بما لا يزيد عن ٧٥ ، ٠٠٠ مهاجر يسمح بدخولهم في ضوء القدرة الاستيعابية في البلاد . وقد اثار الكتاب الابيض عاصفة هوجاء عنيفة من النقد الصهيوني في فلسطين والخارج .

لعب مفهوم «القدرة الاستيعابية» دوراً هاماً في الحوار المستمر بين العرب واليهود من جهة وبين كل منهما والحكومة البريطانية من جهة أخرى (١) فقد كان العرب واليهود يرفضون علاقة القدرة الاستيعابية بموضوع الهجرة اطلاقاً على اعتبار ان اية قدرة استيعابية تتوفر في البلاد يجب ان تحتفظ بها اولاً كطاقة للافاء ولتحسين الاوضاع الاقتصادية للسكان الحاليين وثانياً كصمام امان لاستيعاب التزايد الطبيعي للضخم للسكان ، لا ان تهدو هذه القدرة عن طريق امتصاص مهاجرين يهود جدد . وكذلك فان الحكومة البريطانية - وان يحذر شديد مخافة اغصاب الصهيونيين - كانت تتبنى وجهة النظر هذه ولو جزئياً . ومن الناحية المناقضة كان اليهود يتقدمون بدراسات تفصيلية يحاولون بها اثبات وجود قدرة استيعابية هائلة قيمية باستيعاب المزيد من المهاجرين فوق العدد الذي كان يفد الى البلاد فعلاً . وقد كان الصهيونيين يركزون الى معطيات لم يكن بوسع سلطات الانتداب او العرب القبول بها اصلاً ، فقد كان من هذه المعطيات اعتبار مساحة الاراضي القابلة للزراعة اكثر بحوالي النصف من الرقم المقبول في نظر السلطات والعرب . ومنها ايضاً اعتبار كلفة تحويل الاراضي القاحلة الى اراضي صالحة للزراعة امراً لا يجوز التوقف عنده كعاجز مانع لهذا التحويل وبالتالي وجوب عدم التوقف عند اعتبارات الكلفة والمردود المألوفة كعامل حاسم في احتساب القدرة الاستيعابية . وهذا الموقف لم يكن بوسع السلطات او العرب القبول به لانه يركز الى قدرة اليهودية العالمية البعيدة المدى في استدوار المعونات

(١) تردد هذا الحوار عشرات المرات في الشهادات التي كان الفرقاء الثلاثة يدلون بها امام لجان التعقيق ، وفي تقارير هذه اللجان ، وفي تقارير ودراسات العرب واليهود على السواء .

المالية - تلك المعونات التي كانت تتدفق لاعتبارات عاطفية دينية سياسية لا اقتصادية ومن المعطيات أيضاً أن بالإمكان تحويل قسم كبير من النشاط الاقتصادي الصهيوني صوب الصناعة على اعتبار أن هذه الصناعة يمكنها الوقوف على قدميها . أما هذا الاعتبار فكان هو الآخر يقوم على أساس تجاهل حساب الكلفة والمردود ويتأثر في الدرجة الأولى بالاستراتيجية الاستيطانية الصهيونية . وهنا أيضاً لم يكن بوسع سلطات الانتداب ولا العرب القبول بالموقف الصهيوني . وبعبارة مختصرة فإن الصهيونيين كانوا يقولون بأن مفهوم القدرة الاستيعابية يجب أن ينظر اليه كمفهوم ديناميكي غير جامد بحيث ترتفع تقديرات هذه القدرة بازدياد وسائل التمويل والتشجيع وازدياد ضغط السكان مما يزيد في رغبة الاستنباط والانماء ، وازدياد التصميم على الانماء والاستيطان . فكأنما الحجة الصهيونية كانت منطقياً تدور في حلقة مفرغة مآلها أن « افسحوا لنا المجال المتزايد للهجرة الى فلسطين فإن ذلك من شأنه أن يحملنا على ايجاد الوسائل لرفع قدرة البلاد الاستيعابية لتمكينها من استيعاب اعدادنا المتزايدة . »

ظهر هذا الاصرار المتعصب غير المنطقي او غير القابل لاية وجهة نظر اخرى بأجلى مظاهره في اواخر العشرينات وفي الثلاثينات وهي فترة تميزت بالمشادة حول موضوع القدرة الاستيعابية مما حدا بالحكومة الى القيام بدراسات وتحقيقات في القطاع الزراعي ظهر بنتيجتها عدة امور ذات شأن بصدد نسبة السكان لمساحة الاراضي الصالحة للزراعة (وهي امور اشرفنا اليها في الفصل الماضي عند بحث آثار سياسة التمييز العنصري التي كانت شركات الاراضي اليهودية تمارسها ضد العرب) مجملها ان حوالي ثلث السكان الريفيين العرب اصبحوا لا يملكون اية اراضي زراعية وان متوسط ما تملكه العائلة الزراعية يكاد لا يتعدى ٤٠ بالمائة من المساحة المعتبرة حدا ادنى لتأمين مستوى معيشة مقبول . هذه الاستنتاجات كانت طبعاً ترتكز الى

معطيات معينة من حيث مساحة الاراضي الصالحة للزراعة وعدد السكان الريفيين والتكنولوجيا الزراعية القائمة . وكانت هذه المعطيات لها ما يبررها كل التبرير اذ لم يكن من المجدي اعتبار اية مساحة مبالغ بها او افتراض استعمال تكنولوجيا متفوقة حين تكون هذه غير متوفرة . على ان الاستنتاجات ذاتها تجاوبنا وان بحدة اخف فيما لو اعتبرنا مساحة الاراضي الصالحة للزراعة اكثراً اتساعاً من الرقم المعتمد لدى سلطات الانتداب واعتبرنا ان التكنولوجيا كانت ستتحسن تحسناً ملموساً مع مرور الوقت ذلك ان البون الشاسع بين عدد السكان الريفيين ومساحة الارض الصالحة للزراعة لم يكن يمكن الا ان يؤدي الى فقر العرب المدقع بالارض .

ولكي ترداد هذه الصورة وضوحاً سنقدم بعض الاحصاءات المتعلقة بالارض ومن ثم بموارد المياه على اننا قبل ان نفعل ذلك سنقدم بعض الاحصاءات المتعلقة بالسكان وتوزيعهم . وسنبداً اولاً بعرض صورة تطور اعداد السكان بين ١٩١٨ و ١٩٤٨ ثم نبحت توزيعهم من حيث الأعمار والمهن والمقطاعات التي يعملون بها ، واضمين توكيداً خاصاً على الاحصاءات المتعلقة بالسكان اليهود الذين هم مدار بحثنا .

## الجدول (٢)

تطور عدد السكان في فلسطين بين ١٩١٨ و ١٩٤٨

السكان (بما فيهم نحو ٦٦,٥٥٣ من البدو)			السنة
المجموع	اليهود	العرب (أ)	
٧٠٠,٠٠٠	٥٦,٠٠٠	٦٤٤,٠٠٠	١٩١٨ (تقدير)
٧٥٢,٠٤٨	٨٣,٧٩٠	٦٦٨,٢٥٨	١٩٢٢ (من الإحصاء)
٨٤٧,٢٣٨	١٢١,٧٢٥	٧٢٥,٥١٣	١٩٢٥ (في نصف السنة)
٨٩٨,٩٠٢	١٤٩,٥٠٠	٧٤٩,٤٠٢	١٩٢٦ " "
٩٦٠,٠٤٣	١٥٦,٤٨١	٨٠٣,٥٦٢	١٩٢٩ " "
١,٠٣٣,٣١٤	١٧٤,٦٠٦	٨٥٨,٧٠٨	١٩٣١ (من الإحصاء)
١,٠٨٣,٨٢٧	١٩٢,١٣٧	٨٨١,٦٩٠	١٩٣٢ (في ٣١ ديسمبر)
١,١٤٠,٩٤١	٢٣٤,٩٦٧	٩٠٥,٩٧٤	١٩٣٣ " "
١,٢١٠,٥٥٤	٢٨٢,٩٧٥	٩٢٧,٥٧٩	١٩٣٤ " "
١,٣٠٨,١١٢	٣٥٥,١٥٧	٩٥٢,٩٥٥	١٩٣٥ " "
١,٣٦٦,٦٩٢	٣٨٤,٠٧٨	٩٨٢,٦١٤	١٩٣٦ " "
١,٤٠١,٧٩٤	٣٩٥,٨٣٦	١,٠٠٥,٩٥٨	١٩٣٧ " "
١,٤٣٥,٢٨٥	٤١١,٢٢٢	١,٠٢٤,٠٦٣	١٩٣٨ " "
١,٥٠١,٦٩٨	٤٤٥,٤٥٧	١,٠٥٦,٢٤١	١٩٣٩ " "
١,٥٤٤,٥٣٠	٤٦٣,٥٣٥	١,٠٨٠,٩٩٥	١٩٤٠ " "
١,٥٨٥,٥٠٠	٤٧٤,١٠٢	١,١١١,٣٩٨	١٩٤١ " "
١,٦٢٠,٠٠٠	٤٨٤,٤٠٨	١,١٣٥,٥٩٢	١٩٤٢ " "
١,٦٧٦,٥٧١	٥٠٢,٩١٢	١,١٧٣,٦٥٩	١٩٤٣ " "
١,٧٣٩,٦٢٤ (ب)	٥٢٨,٧٠٢	١,٢١٠,٩٢٢	١٩٤٤ " "
١,٩٣٦,٠٠٠	٦٠٨,٠٠٠	١,٣٢٨,٠٠٠	١٩٤٦ (ج) " "
٢,٠٦٥,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	١,٤١٥,٠٠٠	١٩٤٨ (ج) (مايو ١٩٤٨)

## المصدر :

لكل السنوات عدا ١٩١٨ و ١٩٤٦ و ١٩٤٨ تقرير حكومة فلسطين  
 A Survey of Palestine الجزء الاول الفصل السادس الجدول ١ ص ١٤١  
 اما لسنة ١٩١٨ فالارقام التقديرية مأخوذة من المصدر السابق ص ١٤٤ ومن  
 سامي هداوي Land Ownership in Palestine المشار اليه سابقاً، ص ٧.

اما ١٩٤٦ فأرقامها مأخوذة عن تقرير اللجنة المعروفة بلجنة «كلاي»  
 وهو في جزئين وعنوانه UN Special Commission for Palestine  
 (نشر في نيويورك في ١٩٤٩) راجع الجزء الاول الملحق ١١ الفصل الثاني  
 ص ١١ . واما ارقام ١٩٤٨ فهي ايضاً من سامي هداوي المشار اليه ص ١٠  
 والجدير بالذكر ان الكتاب السنوي لعام ١٩٥٠ لحكومة اسرائيل ص ٣٥٩  
 يشير الى ان السكان اليهود في ٨ نوفمبر ١٩٤٨ كان عددهم ٧١٦٠٠٠ وهذا  
 الرقم يتسجم مع رقم ٦٥٠٠٠٠ لمايو ١٩٤٨ الذي سجلناه في الجدول اعلاه .

## ملاحظات :

(أ) الارقام تحت عنوان «العرب» تشمل حسب الاحصاءات الرسمية  
 الحكومية عدداً ضئيلاً ممن كانوا يعتبرون من غير المسلمين وغير المسيحيين  
 وغير اليهود وقد بلغ هذا العدد ٧٦١٧ ، في احصاء عام ١٩٢٢ وارتفع  
 الى ١٤٠٩٨ بنهاية ١٩٤٤ (اي نحو ١ بالمائة من جملة العرب) . وقد جعلنا  
 الرقمين لسبب بديهي . كذلك فان مجموع «العرب» يشمل البدو الذين بلغ  
 عددهم عام ١٩٤٤ نحو ٦٧ ألفاً .



(ب) عدد اليهود عام ١٩٤٤ حسبما هو مبين في الجدول اعلاه اي ٥٢٨٧٠٢ هو الرقم المسجل ، على ان تقرير حكومة فلسطين الذي هو مصدر هذا الجدول يشير في ملاحظة ان هذا الرقم ينبغي تعديله على ضوء الواقع بحيث يصبح ٥٥٣٧٠٠ .

(ج) ارقام عام ١٩٤٦ وعام ١٩٤٨ تقديرية وقد اضفنا هاتين السنتين الى الجدول ليكون اكثر شمولا وينبغي التذكير ان ارقام ما بعد ١٩٤٥ (ان لجهة السكان او لجهة الاراضي المملوكة) هي ارقام تقديرية بسبب انعدام الاحصاءات الدقيقة للسنوات الثلاث الاخيرة من الانتداب .

يلاحظ من درس ارقام الجدول ٢ اعلاه ان عدد السكان اليهود قفز بصورة مفاجئة ابتداء من ١٩٣٢ او ١٩٣٣ بسبب تدفق الهجرة في بدء عهد السلطة النازية في المنيا واشتداد حملة الاضطهاد العنصري ضد اليهود ، وان هذا التدفق استمر بل وتزايد حتى عام ١٩٣٧ ثم تناقص حجه منذ ذلك التاريخ حتى ١٩٤٤ حين عاد الى الارتفاع بنهاية الحرب العالمية الثانية بحيث ازداد عدد السكان اليهود من حوالي ٥٠٣ آلاف في ١٩٤٣ الى ٦٥٠ الفا في ١٩٤٨ وذلك بسبب تصفية مخيمات اللاجئين اليهود الاوروبيين وتشجيع الوكالة اليهودية للكثيرين من اللاجئين للهجرة الى فلسطين . والجدول التالي رقم (٣) يوضح موجات الهجرة بين ١٨٨٢ و ١٩٤٨ كما يظهر نوعية المهاجرين .

موجات المهاجرين من ١٨٨٢ الى ١٩٤٨

الموجة	الفترة	تقدير عدد المهاجرين بالارقام القائمة اي دون حسم الهجرة الماكسة	الصفات الرئيسية للمهاجرين
الاولى	١٨٨٢ - ١٩٠٣	٢٠٠,٠٠٠ - ٣٠٠,٠٠٠	في الاغلب مهاجرين من روسيا القيصرية بعد فظائع ١٨٨١ .
الثانية	١٩٠٤ - ١٩١٤	٣٥٠,٠٠٠ - ٤٠٠,٠٠٠	مهاجرون عمال من روسيا اعضاء في الحركة الصهيونية بعد فظائع ١٩٠٥
الثالثة	١٩١٩ - ١٩٢٣	٣٥٠,٠٠٠	مهاجرون من الرواد والعناصر المدرية بعد تصريح بلفور .
الرابعة	١٩٢٤ - ١٩٣١	٨٢٠,٠٠٠	مهاجرون من الطبقة الوسطى دفعهم الى فلسطين سوء الاحوال الاقتصادية في بولونيا وعدم تمكنهم من دخول الولايات المتحدة الاميركية بسبب ضآلة الكوتا المسموح بها .
الخامسة	١٩٣٢ - ١٩٣٨	٢١٧,٠٠٠	مهاجرون ذو سعة اقتصادية من ارباب المهن الحرة وخلافهم ممن هربوا من الاضطهاد النازي في المانيا .
الحرب العظمى الثانية	١٩٣٩ - ١٩٤٥	٩٢,٠٠٠	مهاجرون من الرواد ومن اللاجئين اليهود الذين نجوا من الاضطهاد النازي بعد اعلان الكتاب الابيض البريطاني عام ١٩٣٩
ما بعد الحرب	١٩٤٦ - ١٩٤٨	٦١,٠٠٠	معظمهم من المهاجرين « غير الشرعيين »

## المصدر :

موشيه سيكرون في Immigration to Israel 1948-1953 والكتاب  
من سلسلة دراسات «مشروع فولك للبحث الاقتصادي في اسرائيل»  
بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء في اسرائيل (القدس ١٩٥٧) الفصل  
الثاني الجدول ١ ص ٢١ .

عرضنا في الجدول اعلاه لكيفية توزيع المهاجرين من حيث اصولهم  
الاجتماعية وفي الجدول التالي نعرض لتوزيع المهاجرين من حيث فئات السن  
اما اهمية هذا التوزيع فمردها الى ضرورة التثبت من ان سياسة التهجير  
كانت تعتمد ارسال اقصى نسبة من المهاجرين في سن القوة والنشاط ممن  
يحتاج اليهم الاستيطان الاقتصادي والنضال السياسي والعسكري خلافاً  
لما كان يدعيه الصهيونيون من ان عمليات الهجرة كانت تهدف اولا الى انقاذ  
واستقدام المعالين والمهاجرين من الاحداث والشيوخ اي انها كانت عمليات  
انسانية في الدرجة الاولى .

## الجدول (٤)

توزيع المهاجرين بحسب فئات السن وفترة الهجرة من ١٩٢٨ الى ١٩٤٨

فئة السن	النسبة المئوية للمجموع	
صفر - ٤	٥٤	
٥ - ١٤	١٣٢	
جدة الاحداث		١٧٢٦
١٥ - ٢٩	٤٦٧	
٣٠ - ٤٤	٢٠١	
٤٥ - ٥٩	١٠٠	٧٦٨
جدة فئات النشاط الجدي		
٦٠ فما فوق	٥٦	
جدة الشيوخ		٥٦
المجموع		١٠٠٠٠

المصدر : موشيه سيكرتون المشار اليه في الجدول ٣ اعلاه ، الجدول ٢ من الفصل الخامس ص ٥٦ (أعيد تنظيم الجدول الاصلي بحيث اوقفنا الارقام عند مايو ١٩٤٨) .

يرى القارىء من الجدول رقم ٤ كيف ان فئات العالين (من صفر - ١٤ سنة و ٦٠ سنة فما فوق) كانوا يشكلون اقل من ربع مجموع المهاجرين (٢٣٢) بالمائة) في حين كانت هذه الفئات تشكل فوق الثلث بقليل لمجموع اليهود من مهاجرين وافدين ومقيمين (٣٦ بالمائة) ، اما العرب فقد كان حوالي نصفهم (٤٨ بالمائة) من هذه الفئات ذاتها<sup>(١)</sup>.

(١) النسبة المتعلقة بالمهاجرين اليهود مأخوذة من الجدول ٤ اعلاه اما النسب المتعلقة بحصة السكان اليهود وجدة العرب فهي محسوبة من الجدول ٨ في الفصل ٣ في الكتاب السنوي الاحصائي لحكومة فلسطين ١٩٤٥ - ١٩٤٤ Statistical Abstract of Palestine (القدس ديسمبر ١٩٤٦) ، ص ١٩ .

وفي هذه المقارنات دليل واضح على فرق تركيب المجموعتين من السكان بالنسبة للاعمار . فاذا اضفنا هنا فروق الكفاءة العلمية والتدريب المهني والحرفي حيث كان اليهود يتفوقون اتضحت لدينا خطورة الصراع الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي ابتلى العرب به في مجابهتهم للصهيونية العالمية ولليهود في فلسطين .

بالاضافة الى الفروقات المشار اليها فيما سبق ، كان الفريقان من السكان يتوزعان توزعاً متباعداً كذلك من حيث الاقامة في المدن والاقامة في الريف ، ففي حين كان نحو ٧١ بالمائة من العرب يعتبرون من سكان الريف في احصاء ١٩٢٢ كان ١٨ بالمائة من اليهود يسكنون الريف . ومع تزايد السكان ظلت هذه النسبة دون تغيير يذكر طيلة حقبة من الزمن فيما يتعلق بالسكان العرب اذ انخفضت الى ٧٠ بالمائة في احصاء عام ١٩٣١ ، على انها ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً للسكان اليهود اذ بلغت ٢٦ بالمائة في عام ١٩٣١ . ومن ثم في نهاية عام ١٩٤٤ نرى هذه النسبة وقد انخفضت انخفاضاً محسوساً بالنسبة للعرب اذ بلغت ٦١ بالمائة ولكنها ظلت ثابتة (٢٦ بالمائة) للسكان اليهود<sup>(١)</sup> . والمرجح ان هاتين النسبتين لم تختلفا اختلافاً يذكر بين ١٩٤٤ و ١٩٤٨ .

اذن فالعرب في فلسطين كانوا يعتمدون في الغالب على القطاع الريفي لاقامتهم كما كانوا يعتمدون عليه لجني مداخيلهم الرئيسية ، في حين كان اليهود يعتمدون في الدرجة الاولى على المدن للاقامة وللعمل في قطاعات الصناعة والتجارة والنقل . يضاف الى ذلك ان سكان الريف من اليهود كانوا الى جانب نشاطهم الزراعي يقومون بنشاطات ملحوسة في قطاعات اخرى اهمها

---

(١) جرى حساب هذه النسب من الجداول ٧ و ٨ و ٩ في الفصل السادس من الجزء الاول من تقرير حكومة فلسطين A Survey of Palestine الانقذ الذكر .

الصناعة<sup>(١)</sup> . ومن هذا كله يبدو انه على الرغم من الحملة المركزة التي كانت الحركة الصهيونية تطلقها لحل اكبر عدد ممكن من اليهود على الاستيطان في المستعمرات الزراعية فان حوالي ربع السكان فقط استجابوا لهذه الحملة . على ان من الواجب الاعتراف ان انتاجية المنتج من السكان الزراعيين اليهود كانت في متوسطها اعلى منها لدى العرب واذن فان احتياجات اليهود الزراعية ما كانت لتتطلب نسبة يهودية تعادل نسبة العرب الريفيين . وفي كل الاحوال فان اليهود لم يكونوا يملكون اراضي كافية تسمح لهم بالاستيطان الزراعي على نطاق اوسع مما فعلوا ، هذا فيما لو ارادوا ذلك .

اشرفا الى مصادر الدخل الرئيسية للسكان العرب واليهود والى الانتاجية المتوسطة لكل من الفريقين ، وسنقدم فيما يلي جدولاً يوضح ما رمينا اليه عن طريق الارقام مع مقدار اوسع من التفصيل .

(١) في احصاء لعام ١٩٤١/٤٧ قامت به الوكالة اليهودية بين سكان الريف اليهود ظهر ان الماملين بالزراعة لم يزدوا عن ٢١٧ بالمائة بينما بلغ الماملون بالصناعة ١٥٠٧ بالمائة وتوزع الباقون على القطاعات الاخرى . انظر التقرير المشار اليه اعلاه في الملحوظة (٥) ص ٣٨٢ .

## الجدول (٥)

تقدير عدد العاملين في كل من حقول الانتاج ومتوسط انتاج الفرد للعرب واليهود

عام ١٩٣٦

القطاع	العرب بما في ذلك غير العرب وغير اليهود			اليهود		
	عدد العاملين بالآلاف	نسبتهم للمجموع ٪	انتاج الفرد بالجنيئات	عدد العاملين بالآلاف	نسبتهم للمجموع ٪	انتاج الفرد بالجنيئات
الزراعة	١٦٢	٦٢	٢٤	٣٢	١٩	٥٢
الصناعة والحرف	٢٢	٨	٩٠	٣٠	١٧	١٣٠
البناء	٨	٣	٣٩	١٤	٨	١١
التجارة والنقل	٣٢	١٢	١٠٧	٣٢	١٩	١٤١
خلاف ذلك	٣٧	١٤	١٣٣	٦٣	٣٧	٩٧
المجموع او المتوسط	٢٦١	١٠٠	٥٦	١٧١	١٠٠	١٠٤

المصدر : ز . ناثان وأ . جاسن و د . كريم في Palestine : Problem and Promise (واشنطن ١٩٤٦) . ص ١٥٠

ولدينا ارقام اقرب لنهاية الانتداب تتعلق بعام ١٩٤٤ و ١٩٤٥ مأخوذة من دراسة حكومية للدخل القومي لكل من العاملين وبسبب تشابه هذه الارقام وقرب العهد بينها فاننا ثبتت فيما يلي صورة الوضع لعام ١٩٤٥ في الجدول التالي :-

## الجدول (٦)

تقدير عدد العاملين في كل من حقول الانتاج ومتوسط انتاج الفرد للعرب واليهود .

عام ١٩٤٥

اليهود			العرب (بما في ذلك غير العرب من غير اليهود)			القطاع
عدد العاملين بالآلاف	نسبتهم للمجموع %	رقم الترتيب	انتاج الفرد بالجنينيات	نسبتهم للمجموع %	عدد العاملين بالآلاف	
٢٤	١٠	٤٠٠	١٦٧	٥٠	١٥٢	الزراعة والحيوانات
٦٦	٢٧	٤٥٢	٣٥٢	٦	١٩	والمسماك والغابات
٩	٤	٤٠٠	١٦٥	٧	٢٠	الصناعة والحرف
٥	٢	٢٢٠	١٢٥	٧	٢٠	العقارات
١٧	٧	--	—	١	٣	البناء والانشاء
١٢	٥	٤٢٥	٢٢٨	٥	١٤	التوظيف المدني في دائرة
٤٣	١٧	٣٧٩	٢٨٤	١٠	٣١	الحربية
١٢	٥	٢٦٧	١٦٥	١١	٣٢	قوى الجيش (ال فلسطينيون)
٥٧	٢٣	١٤٠	٢٧٥	٤	١٢	النقل والمواصلات
٢٤٥	١٠٠	٣٣٣	٢٠٥	١٠٠	٣٠٣	التجارة والمالية والفنادق
						والمطاعم والمقاهي
						دوائر الحكومة
						والسلطات المحلية
						خلاف ذلك
						المجموع او المتوسط

المصدر ب . ج . لوقس National Income of Palestine 1945

(القدس ١٩٤٨)



يتضح بمجرد النظر الى الجدولين ٦٥ و٦٥ الفرق الكبير بين تركيب الاقتصاد العربي وتركيب الاقتصاد الصهيوني في فلسطين خلال الانتداب ، كما يتضح ان نسبة انتاجية العامل العربي للعامل اليهودي ارتفعت فيما بين ١٩٣٦ و ١٩٤٥ ، فبعد ان كانت هذه النسبة تعادل ٥٤٪ في ١٩٣٦ ارتفعت الى ٦٢٪ في ١٩٤٥ . ان متوسط الدخل القومي لا يعكس هذا الوضع في اي من العامين موضوع البحث وذلك بسبب وجود نسبة عالية من الافراد المعالين بين العرب (اي غير المنتجين ومعظمهم من الاطفال والاحداث) لاتضاهيها النسبة المماثلة بين اليهود . وبمباراة اخرى فان نسبة القادرين على العمل بين اليهود كانت نحو ٤٥ بالمائة خلال ١٩٣٦ ونحو ٤٢ بالمائة خلال ١٩٤٥ ، بينما لم تتعد بين العرب ٢٨ بالمائة خلال ١٩٣٦ و ٢٤ بالمائة خلال ١٩٤٥ . وهكذا فان الدخل القومي لكل من العرب واليهود على حدة ، مقسوماً على عدد السكان يوصلنا الى ارقام اكثر انخفاضاً للعرب من انخفاض انتاجية العامل العربي عن انتاجية العامل اليهودي . وفي سبيل اظهار هذه المقارنات . نقبس فيما يلي جدولاً جمعه الاستاذ ادمون عصفور احد الباحثين العرب في موضوع الاقتصاد الصهيوني<sup>(١)</sup> وبعد ذلك نحاول استخلاص بعض الاستنتاجات من المقارنات .

(١) من «الاطار الاقتصادي للمعزة الفلسطينية» وهو الجزء الرابع في كتابه  
 بالاشتراك مع وليم بولك ودافيد ستاملر عنوانه Backdrop to Tragedy (بوسطن  
 ١٩٥٧) . ص ٣٢٣ .

## المجدول (٧)

السكان العرب واليهود وانتاجهم ودخلهم عام ١٩٣٦ وعام ١٩٤٥

١٩٤٥		١٩٣٦		السكان
العرب والاخرين	اليهود	العرب والاخرين	اليهود	
١,٢٥٦	٥٧٩	٩١٦	٣٨٤	السكان (باللوف)
٣٠٣	٢٤٥	٢٦١	١٧١	السكان العاملون (باللوف)
٣,١٥	١,٣٦	٢,٥١	١,٢٤	عدد العاملين لكل عامل
٦٢,١	٨١,٥	١٤,٥	١٧,٨	جملة الانتاج (بلايين الجنيهات)
٢٠٥	٣٣٣	٥٦	١٠٤	انتاج العامل الواحد بالجنيهات
				الدخل القومي للفرد بالاسعار
٥٠	١٤١	١٦	٤٤	الجارية بالجنيهات
				الدخل القومي للفرد
١٥	٤١			بأسعار عام ١٩٣٦ (أ)
١٩	٥٤			بأسعار عام ١٩٣٦ (ب)

ملاحظات : (أ) بعد التعديل باستعمال الارقام البيانية لاسعار الجملة

$$١٩٣٦ = ١٠٠ \text{ و } ١٩٤٥ = ٣٤٤$$

(ب) بعد التعديل باستعمال بيان كلفة المعيشة ١٩٤٥ = ٢٦٠ ومن الجدير بالذكر ان هذا البيان كان يشمل عدداً كبيراً من المواد الغذائية ذات الاسعار المحدودة او المنخفضة

يشير هذا الجدول والجدولان اللذان سبقاه عدداً من التعليقات نكتفي بثلاثة منها :

اولا : ان السكان اليهود كانوا يتوزعون من حيث فئات الاعداد توزعاً افضل من العرب اذ كانت نسبة اكبر منهم في سنوات العمل في حين كانت نسبة اكبر من العرب تقع في سنوات الاعتماد على العاملين (خاصة بين فئات الاطفال

والاحداث) . وهذه الظاهرة مردها الى كون نسبة التوالد اكثر ارتفاعاً بين العرب مما يؤدي الى ارتفاع نسبة من هم دون سن الخامسة عشر ومن ثم الى كون الوكالة اليهودية كانت في الدرجة الاولى تعتمد تهجير اليهود في سن النشاط الجسدي الى فلسطين حسبما بينا في الجدول ٤ اعلاه وفيما اثبتناه من تعليق بصدد فئات السن بين العرب واليهود . اما التعليق الثاني فهو ان القطاع الزراعي العربي كان يشكو اكتظاظاً بالسكان ونقصاً بالرساميل في آن واحد مما ادى الى بروز بطالة سافرة واخرى مقنعة بمقياس كبير ، وكنا قد اشرنا الى استنتاجات لجان التحقيق البريطانية بهذا الخصوص والى ضالة حجم المزرعة العربية ونقصانها عن قدرة العائلة العربية على العمل بما كان يؤدي الى هبوط في الناتج الزراعي اذا ما قيس بعدد العاملين وبالتالي بعدد السكان الريفيين كمجموع . ومن الجدولين ٣ و٤ يظهر كيف ان انتاج العامل الزراعي العربي منسوباً الى العامل اليهودي هبط في متوسطه بين ١٩٣٦ و ١٩٤٥ من ٤٦ بالمائة الى ٤٢ بالمائة في حين ارتفعت هذه النسبة في القطاع الصناعي من ٦٩ بالمائة الى ٧٨ بالمائة وهو ارتفاع ذو شأن .

والتعليق الثالث هو ان نسبة العمال اليهود العاملين في القطاع الصناعي والحرف ارتفعت من ١٧ بالمائة الى ٢٧ بالمائة بين ١٩٣٦ و ١٩٤٥ في حين هبطت هذه النسبة بين العرب من ٨ بالمائة الى ٦ بالمائة ، وهي ظاهرة تدعو الى التساؤل . اما تفسيرها فيما يختص باليهود فهو ان السكان اليهود ، بما تدفق عليهم من رساميل من الخارج في السنوات التسع هذه ثم بما جاء من تشجيع السلطة المنتدبة خلال الحرب لصناعتهم بالتعاقد معها لانتاج انواع عديدة وكميات كبيرة من المنتجات الصناعية ، واخيراً بما كانت قوام العاملة تتمتع به من اعتبار صناعي ومن تدريب مهني ومن مستوى تعليمي عال بالنظر لقدم النسبة الكبرى من المهاجرين من بولونيا والمانيا وتشيكوسلوفاكيا ، استطاعوا بفضل كل هذه العوامل ان يقفروا بصناعتهم

اتساعاً وإنتاجية واستيعاباً للعمال في حين ان العرب بسبب غياب هذه الحوافز عنهم عجزوا عن مجاراة التطور الصناعي اليهودي . على ان هذا التفسير يمجز عن ان يوضح ظاهرة تناقص عدد العمال العرب المشتغلين بالصناعة من عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٤٥ ، ولعل هذا التناقص مرده الى اختلاف في تعريف الصناعة والعامل الصناعي بين دراسة ١٩٣٦ ودراسة ١٩٤٥ .

\* \* \*

بمئنا في القسم السابق من هذا الفصل شؤون السكان في فلسطين وتوزعهم وفعاليتهم الانتاجية وسنقوم الان بعرض مقتضب لوضع اليهود فيما يختص بامتلاك الاراضي .

تبلغ مساحة فلسطين بأكملها (عدا مساحة البحر الميت وبحيرة طبرية وبحيرة الحولة قبل تجفيفها) حوالي ٣٣٥ ، ٢٦ دونم ، منها حوالي ٥٧٣ ، ١٠ دونم تعتبر غير قابلة للزراعة وتقع في منطقة النقب جنوب فلسطين وهي مقيدة في سجل احصاءات الاراضي<sup>(١)</sup> على انها املاك الدولة في حين انها في الواقع كانت دوماً تعتبر مراعي للبدو الرحل في تلك المنطقة كما كانت تتيح لهؤلاء بعض الزراعة حين كانت السماء تجود بشيء من المطر في النقب . وبالنظر لان حقوق العرب في هذه الاراضي لم تعددها سلطة ما فان امتلاك الدولة لها يعتبر في افضل الاحوال ادعاء مؤقتاً .

بصورة اجمالية كان توزع الاراضي الفلسطينية على الشكل التالي بأواخر الانتداب ، مع التحفظ الذي ابديناه في المقطع السابق بصدد أراضي

(١) السجل المتضمن هذه الاحصاءات هو Village Statistics وآخر سجل نشر عام ١٩٤٥ وارقامه لاتتعدى ٣١ مارس ١٩٤٥ ، على ان التغيرات الحاصلة في ملكية الارض بين ذلك الحين ونهاية الانتداب من الضالة بحيث يجوز اهمالها .

النقب :

اراض يملكها العرب ١٢٠٥٧٤٠٧٨٠ دونم تعادل ٤٧٠٧٧ بالمائة من المجموع	
اراض يملكها اليهود ١٠٤٩١٠٧٠٠	٥٠٦٧ بالمائة
املاك الدولة ١٢٠١١٤٠٤٩٢	٤٦٠٢ بالمائة
املاك يملكها آخرون	
(خلاف المذكورين اعلاه) ١٤٢٠٠٤٨	٠٠٥٤ بالمائة
٢٦٠٣٣٣٠٢٠	دونم ١٠٠٠٠٠ بالمائة

على ان هنالك ١٠٠٠٩٢٨ دونم ابتاعها اليهود ولم تكن بعد قد سجلت باسمهم لا تظهر في الاحصاءات اعلاه ، فاذا اضيفت الى مجموع الاملاك اليهودية ترتفع هذه الى ١٠٥٩٢٠٦٢٨ دونم تعادل ٦٠٥٥٪ من مجموع الاراضي وتنخفض حصة العرب الى ١٢٠٤٧٣٠٨٤٤ دونم تعادل ٤٧٠٣٩ بالمائة من المجموع.

توجب الاشارة هنا الى ان القيمة الاقتصادية لاملاك اليهود هي اعلى مما يبدو من الارقام المسجلة اعلاه اذا اخذنا بعين الاعتبار ان نسبة عالية جداً من هذه الاملاك تقع في مناطق المدن والقرى العمرانية وفي المناطق المزروعة فواكه او الصالحة للزراعة عموماً ، في حين ان نسبة منخفضة جداً تقع في المناطق غير الصالحة للزراعة . والجدول التالي يبرز هذه النقاط بوضوح :

## الجدول (٨) : توزيع الاراضي بموجب الصنف والمالك في اواخر الانتداب

(١) فلسطين باستثناء منطقة النقب  
(المساحة بالدونمات)

العرب	اليهود	أُملاك الدولة	الاخرون	المجموع
٦٠,٦٠٨	٧٤,٦٢٠	١٢,٥٢٨	١٣,٦٤٤	١٦١,٤٠٠
مناطق المدن				
—	—	٢٢,٢٣٦	—	٢٢,٢٣٦
الطرقات في المدن				
٣٣,٥٢٨	٤١,٦٩٦	٣٨٤	١,٢٦٨	٧٦,٨٧٦
مناطق العمران في القرى				
١٣٥,٢٦٨	١٣٩,٧٢٨	١,٤٣٦ (ب)	٤,٩١٦	٢٨١,٤٤٨
المخضيات (أ)				
١٠,٠٢٢,٦٠٨	٩١,٦٤٨	١٨,١٦٤ (ب)	١١,٦٤٠	١,١٤٤,٠٦٠
اشجار مشمرة اخرى				
٣١,٤٦٤	٣,٥٩٦	٣٠,١٠٤ (ب)	—	٦٥,١٦٤
اراضي مروية				
٤,٥٤١,٥٤٤	٨٧٦,٦٢٠	٢٣١,٦٦٤ (ب)	٦٥,٠٤٨	٥,٧١٤,٨٧٦
اراضي مزروعة				
٤,٨١٣,٢٨٨	١٩٣,٠٤٤	٣٧٢,٦٨٨ (ج)	٤٥,٥٢٨	٥,٤٢٤,٥٤٨
(قابلة للزراعة)				
—	٥,٥١٦	٨٤٩,٩١٢	—	٨٥٥,٤٢٨
اراضي غير قابلة للزراعة				
١٠,٦٣٨,٤٠٨	١,٤٢٦,٤٦٨	١,٥٣٩,١١٦	١٤٢,٠٤٤	١٣,٧٤٦,٠٣٦
غابات				
مجموع (١)				

(٢) منطقة النقب

١,٥٢٤	٨٠	١,٨١٦	٤	٣,٤٢٤
مناطق المدن				
—	—	٤٦٤	—	٤٦٤
الطرقات في المدن				
١,٩٣٤,٨٤٨	٦٥,١٥٢	—	—	٢,٠٠٠,٠٠٠
اراضي مزروعة				
—	—	١٠,٥٧٣,٠٩٦ (د)	—	١٠,٥٧٣,٠٩٦
(قابلة للزراعة)				
—	—	١٠,٥٧٣,٠٩٦	—	١٠,٥٧٣,٠٩٦
اراضي غير قابلة للزراعة				
١,٩٣٦,٣٧٢	٦٥,٢٣٢	١٠,٥٧٥,٣٧٦	٤	١٢,٥٧٦,٩٨٤
مجموع (٢)				
١٢,٥٧٤,٧٨٠	١,٤٩١,٧٠٠	١٢,١١٤,٤٩٢	١٤٢,٠٤٨	٢٦,٣٢٣,٠٢٠
المجموع العام				
٤٧,٧٩	٥,٦٧	٤٦,٠٠	٠,٥٤	١٠٠,٠٠
النسبة المئوية للمجموع				

المصدر : سجل حكومة فلسطين 1945 Village Statistics المشار اليه قبلاً .

### الملاحظات

- (أ) تستثنى من هذا السطر البيارات في المدن ومناطق العمران في القرى .  
 (ب) يتمتع العرب بحقوق وضع يد موروثه وغير متنازع عليها على مساحة ٧١١,٧٠٠ دونم من اصل ٢٨١,٣٦٨ دونم المؤشر عليها بحرف (ب) تحت عامود « أملاك الدولة » .  
 (ج) تشمل هذه المساحة ٨٤٠,١٦٣ دونم من الطرقات والسكك الحديدية والجدران الرادعة لمياه السيول الخ . وكذلك الاراضي « المشاع » التابعة للقرى العربية حيث يتمتع العرب بحقوق الرعاية وجمع الاحطاب .  
 (د) حق الدولة في هذه المساحة مفترض افتراضاً ( راجع سامي هداوي Land Ownership in Palestine ) المشار اليه قبلاً بصدد الملاحظات ص ١٥

قلنا ان الاراضي التي كانت في حوزة اليهود ومن املاكهم بنهاية الانتداب بلغت نحو ١٠٦ مليون دونم ( كرقم مدور ) ويجب ان نضيف ان حوالي ١٧٥ ألف دونم من املاك الدولة كانت في حوزتهم ايضاً على اساس الاستئجار لأجل طويلة، واذا فمجموع المساحة التي كانوا يستثمرونها في شتى الاستعمالات بلغت نحو ١,٧٧٥,٠٠٠ دونم . صحيح ان هذا الرقم قيمته الفعلية اكبر شأناً مما يستدل من الرقم بذاته بالنظر لجودة هذه الاراضي اذ انها تشمل نحو خمس الاراضي الصالحة للزراعة في فلسطين الا ان الامر الهام هو ان مجموع ما نجح اليهود في امتلاكه هو ٦ بالمائة من جملة مساحة فلسطين وحوالي ١٢ بالمائة من ممتلكات العرب المسجلة باسمهم ( اي عدا النقب حيث كانت للعرب حقوق استفادة قديمة العهد ) . وهكذا فان ثلاثين سنة من الحكم البريطاني بما وافقها من تشريعات واجراءات ومساعدات

في صالح الوطن القومي اليهودي ، ومن العروض المالية المغرية ومن الجهود المستمرة والعنيدة التي بذلها اليهود لحمل العرب على بيع اراضيهم لم تؤد في مجموعها الى نجاح اليهود في شراء نسبة كبيرة من الاراضي العربية . ان العكس هو الصحيح . ويحذر بنا هنا ان نضيف ان ٦٥٠,٠٠٠ دونم او حوالي ٤١ بالمائة مما كان يمتلكه اليهود في نهاية الانتداب كانت في حوزة اليهود قبل الاحتلال البريطاني <sup>(١)</sup> ، وعلى وجه التدقيق فان هذه المساحة كانت في معظمها اراضي ابتاعها اليهود من ملاكين غير فلسطينيين إما اثناء الحكم العثماني وقبل ان يتضح خطر الصهيونية على فلسطين العربية او في السنوات الاولى بعد الاحتلال البريطاني ( اي بين ١٩١٨ و ١٩٢٢ ) وتبلغ المساحة التي كانت للملاكين غير فلسطينيين قبل ان نحو ٤٦٠,٠٠٠ دونم من اصل ٦٥٠,٠٠٠ كان اليهود يملكونها في ١٩٢٢ . ثم نضيف ان نحو ١٥٠,٠٠٠ دونم ابتاعها اليهود بصفقات ضخمة من ملاكين فلسطينيين خلال الانتداب <sup>(٢)</sup> ، فيكون نحو ٦١٠,٠٠٠ دونم من جملة ما كان يمتلكه اليهود في ١٩٤٨ قد تم انتقاله اما من أيدي غير فلسطينية أو من ملاكين فلسطينيين كبار يقطنون المدن لا يعيشون الارض ولا يتعلقون بها كالفلاح . وهكذا يكون اليهود لم ينجحوا في شراء اراض عربية بصفقات صغيرة ومتوسطة الحجم الا بمقدار مليون واحد من الاراضي ( اي نحو ٨ بالمائة من جملة ممتلكات العرب ) وحتى هذا المليون وصل قسم كبير منه لايدي اليهود عن طريق التعايل اذ كان بعض السامسة العرب يشترون الاراضي من الملاكين الصغار المرهقين بالديون ومن ثم يقومون هم ببيع هذه الاراضي

(١) راجع تقرير حكومة فلسطين A Survey of Palestine المشار اليه قبل ، الجزء الاول الفصل الثامن الجدول ٦ ص ٢٤٤ .

(٢) راجع بهذا الصدد التقرير الذي قدمه المكتب العربي بالقدس للجنة التحقيق الانجلو - اميركية ١٩٤٦ تحت عنوان The Arab Case خاصة الفصل المتعلق بالاراضي الذي اعد مواده المؤلف تحت عنوان Arab Land Hunger .



للإهود . وما لا جدال فيه أن الفلاح الفلسطيني أبدى خلال الانتداب تعلقاً شديداً بالأرض وعناداً واستماتة في سبيل المحافظة على تراثه وتربته .

### (ب) تقويم الاقتصاد اليهودي في فلسطين

لا مفر من القول أن عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين حققت حتى نهاية الانتداب البريطاني معظم أهدافها السياسية والعقائدية والاجتماعية بل والعسكرية أيضاً . على أن هذه الأهداف ليست بما نحن بصدد بحثه في هذا الفصل ، إذ أن غرضنا هو أن نبث فيما إذا كانت الأهداف الاقتصادية قد تحققت كذلك .

لن ندخل في بحث مفصل لتطور شتى قطاعات الاقتصاد ومن ثم في تقويم هذه القطاعات فذلك يحملنا بعيداً عن مركز الثقل في هذا الكتاب ويوجب علينا التلهي بالتفاصيل والتفرعات العديدة لنشاط القطاعات . على أن من الواجب الإشارة إلى الخطوط العريضة لما حققته الحركة الصهيونية في فلسطين في حقل الاقتصاد قبل التمرض لكلفة هذه الانجازات ولمدى نجاحها الحقيقي بعيداً عن ضباب الدعاية الكثيف الذي كان ( ولا يزال ) يكتنف الانجازات .

هنالك - في القطاع الزراعي - مئات المستعمرات التي انشئت ، وهنالك ما أقيم في هذه المستعمرات من ابنية ومكائن ومعدات ووسائل استصلاح للأرض ومن خدمات تعليمية وتدريبية وصحية وثقافية ، ومن تعاونيات ومؤسسات استثمار علمي للأرض ، ومن انتاجية زراعية مرتفعة ان في حقل انتاج الحبوب أو الخضار أو الفواكه أو الدواجن أو الالبان . وهنالك تنسية الموارد المائية وزراعة الغابات والمحاصيل ( بحيث كان اليهود يملكون نحو نصف مزارع المحاصيل في فلسطين ) والتشجير عامة ، وهنالك تخطيط الزراعة عامة بما في ذلك الارشاد الزراعي وتنظيم الدورة الزراعية

## واختبار افضل البذور للزروع .

غير اننا إذا جئنا نتفحص القطاع بدقة لرأينا ان المستعمرات الزراعية اليهودية كانت تشكو عدة ضعفات اقتصادية خطيرة ، بالرغم من مظاهر قوتها . فقد كانت هذه المستعمرات تتمتع برساميل انتاجية هائلة وبخدمات ومؤسسات متنوعة عالية التنظيم ، الا انها كانت تروّج بصورة مستمرة تحت اعباء الديون ، ففي عام ١٩٤٥ مثلاً بلغ الدين الزراعي اليهودي فيما عدا مزارع المحضيات ما متوسطه ٥١٤ جنيهاً لكل عامل زراعي او ١٣،٧ جنيه لكل دوّم . وبلغ هذا الدين في زراعة المحضيات ما متوسطه ٥ ، ٢٧ جنيه للدوّم الواحد - وكانت جملة الدين الزراعي ٣ ، ١٢ مليون جنيه يقابلها دخل زراعي لنفس العام مقداره ١١ مليون جنيه . اما من الناحية الاخرى فان القطاع الزراعي العربي على فقره كان يشكو حملاً اخف من الديون .

ففي دراسة جرت بنفس العام في تعاونيات ٨٨ قرية عربية في سائر الوية فلسطين ( وشملت نحو خمس فلاحين كل من هذه القرى ) ظهر ان متوسط الاستدانة للفرد كان ١١١ جنيه وان ديون الفلاحين المشولين بالدراسة لم تتعد نصف دخلهم الزراعي<sup>(١)</sup> . وكذلك في مزارع المحضيات فقد كانت الاستدانة العربية اقل من الاستدانة اليهودية . ففي احصائيات جرت في عام ١٩٤٣ ظهرت الصورة التالية لحالة الاستدانة بين اصحاب البيارات العرب واليهود ( وممتلكاتهم كانت متعادلة تقريباً )<sup>(٢)</sup> :

(١) تقرير حكومة فلسطين A Survey of Palestine الجزء الاول الفصل التاسع

ص ٣٦٧ و ٣٦٨ .

(٢) المصدر ذاته ، الجزء الثاني الفصل السادس عشر ص ٧٢٤ .

البيارات اليهودية	البيارات العربية	الاستدانة التعريفية للدونم الواحد
٦٤،٧ ٪	٨٢،٨ ٪	بيارات حرة من الديون
٢٨،٢ ٪	١٣،٣ ٪	ديون اقل من ٥٠ جنيه
٥،٦ ٪	٢،٧ ٪	ديون ٥٠ - ١٠٠ جنيه
١،٥ ٪	١،٢ ٪	ديون فوق ١٠٠ جنيه
١٠٠،٠ ٪	١٠٠،٠ ٪	

قد يقال طبعاً ان ارتفاع نسبة الاستدانة في القطاع الزراعي اليهودي مردها الى الاعتماد الواسع على المكائن الزراعية والتقنولوجيا الزراعية ذات الرسملة العالية وهذا صحيح الى حد بعيد . الا ان هذه الرسملة كانت تتم الى مدى واسع بالاعتماد على معونات خارجية الى جانب الاستدانة (١) . كذلك فان الرسملة العالية الباهظة التكاليف كانت تقابلها بل وتشجعها شروط سهلة للاقتراض ان من حيث الآجال او من حيث الفوائد ، اصف الى ذلك ان بدلات استئجار الاراضي كانت اسمية بما كان يشد بتكاليف الانتاج هبوطاً ويفتوز فيه ان يزيد في مناعة الزراعة اليهودية وارباحها .

وهكذا فان الاستنتاج الواضح ان جودة الاراضي اليهودية ووسائل التمويل الموفرة والمنخفضة الفوائد ، والرسملة العالية والتنظيم الزراعي الدقيق وخدمات التعاونيات ، كلها معاً عجزت عن ان تسمح للزراعة اليهودية بنتاج مرتفع بالنسبة للرأسمال المثمر في الارض . فقد كانت نسبة الناتج القائم في مطلع الثلاثينات نحو ربع الرأسمال المثمر ثم ارتفعت الى حوالي النصف في

(١) كمثال على ذلك نذكر ان التسميات كثيراً ما كانت تبلغ بين نصف وثلاثة ارباع الدخل الصافي في المستعمرات الزراعية الفتية ، والثالث في القديمة . انظر دارن - درابسكن The Other Society صفحات ٢٤٣ و ٤٤٢ . انظر كذلك ص ٢٤٥ .

١٩٣٧ واستقرت منذ ذلك الحين ( حتى اواخر الخمسينات ) على نفس المستوى ، في حين كانت نسبة الناتج الصافي العشر في مطلع الثلاثينات ثم الخمس منذ ١٩٣٧ ( حتى اواخر الخمسينات )<sup>(١)</sup> وهذه نسبة منخفضة للقطاع الزراعي ، وانخفاضها لا يعود الى تدني انتاج الارض بقدر ما يعود الى المبالغة بالرسالة في المباني والمكائن والمعدات ، والى عوامل تنظيمية وتقنية أخرى لا مجال لبحثها هنا .

وأخيراً فإن المحك الاقتصادي النهائي هو حساب الكلفة والمردود والربح الصافي المنبثق عن هذا الحساب . وهنا نجد ان ارتفاع الناتج يقابله ارتفاع تكاليف الانتاج من عمل ومياه ري وفوائد واهتلاك ديون ( هذا عبداً التكاليف الناشئة عن استصلاح اراض ذات جودة منخفضة ومحاولة زراعة محاصيل جديدة تتطلب اختبارات مرتفعة الكلفة . ) وحصول كل هذه العوامل هي ارباح صافية منخفضة جداً ، فقد بلغت هذه الارباح في ١٩٥٢ ( وهي الارقام الوحيدة المتوفرة ) النسب التالية مقاسة الى قيمة الانتاج لعدد من السنوات السابقة :<sup>(٢)</sup>

في المستعمرات المنشأة قبل	١٩٣٥	: الربح ٦ بالمائة من الانتاج
في المستعمرات المنشأة بين	١٩٣٦ و ١٩٤٣	٢ ، ٢
في المستعمرات المنشأة بين	١٩٤٥ و ١٩٤٧	٥ ، ٧
في المستعمرات المنشأة بعد	١٩٤٨	: ٢ ، ٤

فاذا ذكرنا ان الناتج الزراعي في سنة ما بآخر الانتداب يشكل نسبة

(١) المصدر ذاته ، ص ٢٣٣ .

(٢) المصدر ذاته اي دارن - درابكن ، الفصلان ١٩ و ٢٠ والارقام من ص ٢٥٩ . هذه الارقام تعود الى المستعمرات الاشتراكية « كيبوتسيم » ولكن المؤلف دارن - درابكن يوضح كيف ان ارقام بقية المستعمرات ليست باحسن حالا .

صغيرة من جملة قيمة الاراضي والتميرات الرأسالية المتجمعة حتى ذلك الحين يتضح لنا ان الربح الزراعي الصافي لا بد وان يكون ضئيلاً جداً منسوباً الى الرأسال بحيث ينخفض متوسطه عن النسب المينة اعلاه ، ذلك ان الارقام اعلاه ناتجة عن قسمة الربح الصافي على الناتج ، فاذا قسمنا الربح الصافي على جملة قيمة الرأسال والارض التي هي اعلى من الناتج لخرجنا بنسب اصغر حتماً من النسب المسجلة اعلاه . ولنفرض مثلاً ان نسبة جملة الرأسال للناتج هي ٢٤٥ الى ١ ( وهو افتراض مقبول اقتصادياً ) وكان الربح الصافي هو ٦ بالمائة من الناتج ( حسب الارقام اعلاه ) عندئذ يكون الربح الصافي منسوباً الى جملة الرأسال  $\frac{1}{245} \times 6$  بالمائة او ٢٤٤ بالمائة - وهو ربح في غاية الانخفاض .

هذا في قطاع الزراعة . اما في القطاع الصناعي فهناك كذلك منجزات ظاهرة وضعفات غفيرة . لقد نجح اليهود في اقامة الكثير من المصانع والعديد من الصناعات بفضل الرساميل التي تزحت الى البلاد خلال الانتداب وبفضل ظروف الحرب التي منعت الصناعة اليهودية الحافز والحماية من المزاولة في آن واحد . وكذلك في القطاعات الاخرى كالبناء والخدمات على انواعها ( من تجارة وصيرفة ونقل ومواصلات وفنادق وما الى ذلك ) فان الاقتصاد اليهودي سجل غوراً واضحاً خلال الانتداب وحقق انتاجية مرتفعة للعامل . الا ان هذا النمو لم يكن مقصوداً على اليهود فقد رافقه نمو واسع في الاقتصاد العربي على الرغم من قلة التسميرات العربية وانخفاض المستوى التقني عند العرب وعدم اعتماد العرب على المساعدات الاجنبية وعدم رعاية السلطة المنتدبة لهم كما كانت ترعى الوطن القومي اليهودي . وللتدليل على صحة ما نقول حول التقدم العربي نسجل فيما يلي جدولاً مقارنة للقطاعات

الصناعيين العربي واليهودي كما كانا في احصائي ١٩٣٩ ( المأخوذ عام ١٩٤٠ )  
و ١٩٤٢ ( المأخوذ عام ١٩٤٣ ) .

### الجدول (٩)

النتائج العامة مقتبسة من احصائي الصناعة لعامي ١٩٣٩ و ١٩٤٢  
الذين قامت بهما دائرة الاحصاء الرسمية .

الصناعة العربية وغير اليهودية		الامتيازات		الصناعة اليهودية	
١٩٤٢	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٣٩
٨,٨٠٤	٤,١١٧	٣,٤٠٠	٢,٦١٩	٣٧,٧٧٣	١٣,٦٧٨
٥,٦٥٨	١,٥٤٥	٢,١٣١	١,٢٥١	٢٩,٠٤١	٦,٠٤٦
١,٧٢٥	٣١٣	١,٦٣١	١,١٠٦	١١,٤٨٨	٢,٤٥٥
٢,١٣١	٧٠٣	٦,٢٩٤	٥,٧٩٩	١٢,٠٩٤	٤,٣٩١
٣,٨١٢	٣,٩١٤	١٣٣,٦٧٣	١٣٣,١٢٨	٥٧,٤١٠	٤٠,٦٩٤
٥١١	١٢٢	٦١١	٢٧٤	٥,٦٤١	١,٠٠٨
				الاشخاص العاملون بتاريخ الاحصاء	
				النتائج القائمة بألوف الجنيهات	
				النتائج الصافي بألوف الجنيهات	
				الرأسمال المثمر بألوف الجنيهات	
				قوة المكاثن بالاحصنة	
				الرواتب والاجور المدفوعة	
				بألوف الجنيهات	

المصدر : تقرير حكومة فلسطين A Survey of Palestine الجزء الاول الفصل الثالث

عشر ، ص ٤٩٩ .

يبدو بعد القيام بعمليات حسابية بسيطة ان العرب تقدموا تقدماً ملموساً  
بين الاحصائيين من شتى النواحي ، ولا ثبات ذلك ندرج فيما يلي بعض المقارنات  
المرتكزة الى الجدول اعلاه حول القطاعين الصناعيين :

اليهود	المرب وخلافهم (عدا الامتيازات)
١٧٦	١١٤
٣٦٨	٤١٥
١٧٥	٢٠٣
٤١	٣
٣٢١	١٧١
٣٢٠	٢٤٢
١٩٣٩ ÷ ١٩٤٢	١٩٤٢
٢,٩٨	٠,٩٥
١,٥٢	٠,٤٣
٠,٥١	٠,٤٤
٥٧	٤٥
٩٥	٨١
١,٦٦	١,٨٠

من المقارنات المسجلة اعلاه يتضح ان القطاعين الصناعيين المقارنين تقدما بخطى غير متباعدة كثيراً من حيث عدد العاملين بالصناعة والنتائج الصافي والرأسمال ، ويلاحظ هنا تفوق نسبة نمو النتائج الصافي والرأسمال في الصناعة العربية على الرغم من ارتفاع قوة المكاثن النسوبة للعامل اليهودي بالارقام المطلقة ونمو قوة المكاثن (بالاحصنة) في الصناعة اليهودية، ويلاحظ كذلك ارتفاع معدل الرأسمال بيد كل عامل يهودي مقارنة بالعامل العربي بالارقام المطلقة كما يلاحظ من جهة اخرى ارتفاع نسبة الرسمة بيد العامل العربي مقارنة بما هي عليه بيد العامل اليهودي ، وبفس الوقت يلاحظ ارتفاع النتائج الصافي منسوباً للرأسمال بين الاحصائين في كلا القطاعين مع تفوق هذا

الارتفاع في الصناعة العربية . بعبارة مختصرة : ان نتائج السباق بين الصناعتين العربية واليهودية لم تكن غير مشرفة للعرب ، بل على العكس انها تعكس حيوية الصناعة العربية وتقدمها على الرغم من شحة الراساميل العربية وضعف الاختبار الصناعي عند العرب في وجه العديد من الميزات التي كان اليهود يتمتعون بها .

\* \* \*

لن ندخل في تفاصيل قطاعات اخرى ، فان النشاطين الزراعي والصناعي كانا يمثلان حوالي نصف الدخل القومي وكان شأنها الاجتماعي اكبر من ذلك بكثير ولهذا فانت تقويمنا لهما كاف للدلالة على حالة الاقتصاد اليهودي في فلسطين بجعله اذ نظرنا الى هذا الاقتصاد بالمنظار الاقتصادي لا السياسي اي بمنظار حساب الكلفة والمردود .

ونضيف في خاتمة هذا الفصل بأن الاستيطان اليهودي في فلسطين جذب مبالغ ضخمة من الراساميل والمعونات الاجنبية بفضل نشاط الصهيونية العالمية في حل اليهود والعبيدين سوام من الاوروبيين والامريكيين الموالين للصهيونية على التبرع للوطن القومي اليهودي ومؤسساته هذا بالاضافة الى الراساميل التي حملتها فئات عديدة من المهاجرين خاصة الفئة التي هاجرت في اواخر الثلاثينات هرباً من الاضطهاد النازي .

من المعلوم ان جرد الراساميل القومية او راساميل مجموعات كبيرة من السكان أمر في غاية الصعوبة والتعقيد الفني والحسابي ولذلك فاننا لن نقدم على القيام بجرد كهذا وانما سنكتفي بجمع بعض الارقام من مصادر مختلفة للتدليل على كلفة الاستيطان اليهودي حتى نهاية الانتداب بقصد تقدير مدى النجاح الاقتصادي لهذا الاستيطان في ضوء الكلفة ، على أننا ننبه



القارئ أولاً الى كون الأرقام في معظم الحالات تقف عند العام ١٩٤٥  
وثانياً الى انها في افضل الاحتمالات أرقام تقريبية قد يكون عنصر الخطأ في  
بعضها ضخماً وخطيراً .

نبدأ بكشف حساب اجهزة المنظمة الصهيونية العالمية العاملة في فلسطين  
( الكيرون كائيت ، الكيرون هايسود ، هـداسا ، ويزو أو منظمة النساء  
الصهيونيات ، الجامعة العبرية ، صناديق الطوارئ بما فيها صناديق تهجير  
الاحداث ) بلغت واردات هذه المؤسسات جميعاً بين ١٩١٧ و ١٩٤٤ مبلغ  
٣٥٠٦ مليون جنيه انقفت كما يلي : (١)

الهجرة والاستيطان ٢١ ، ٤ مليون جنيه تعادل ٨ ، ٥٩ ٪ من المجموع  
الخدمات العامة  
والتنظيم القومي ١٤ ، ٤ ٢ ، ٤٠ ٪

على ان هذه المبالغ هي جزء صغير من تدفق الرساميل . فان الباحثين في  
الموضوع يقدرون هذا التدفق بأربعة أضعاف موازنات المنظمات الصهيونية  
التي اثمرنا اليها ، على أقل تقدير (٢) ، في حين ترتفع التقديرات الى ١٦٤  
مليون جنيه في دراسة لاحصائي حكومة فلسطين عام ١٩٤٥ (٣) ( منها  
١٠٩ ملايين تدفقت كتملكات مهاجرين بخلاف الحوائج الشخصية و ٤٦  
مليون تدفقت للمنظمات الصهيونية و ٩ ملايين من البارون روتشيلد عن طريق

(١) راجع تقرير حكومة فلسطين A Survey of Palestine الجزء الثاني الفصل  
الثاني والمشرون ص ٩١٤ . ان زيادة المصروفات على الواردات الظاهرة اعلاه مردها  
الى التغيير في الحسابات الدائنة والمدينة .

(٢) كما في دارن - درايبكن في The Other Society ص ٢٩١ .

(٣) ب ج لوفنس . National Income of Palestine 1945

شركة «بيكا» . ويتوجب التذكر هنا بأن هذه التقديرات تتوقف في عام ١٩٤٥ فإذا أضفنا الرساميل المتدفقة من ذلك الحين حتى نهاية الانتداب حين ارتفعت مقاديرها ارتفاعاً كبيراً نتيجة التصميم الصهيوني على الاستعداد للنضال المسلح في سبيل انشاء دولة يهودية فإن الرقم لا يعقل ان يكون تحت ٢٠٠ مليون جنيه بكثير ان لم يكن فعلاً فوق هذا الرقم بكثير .

ان رقم ٢٠٠ مليون جنيه - فيما لو اعتمدناه فرضاً - ليس بذلك الرأسمال العلاق ، على ضخامته ، وليس مما يعطي الصهيونية الحجة الكافية لتبرير ادعاءاتها بأنها كانت السبب في تدفق سيل من الرساميل كان له فائدة ملموسة لدى السكان العرب . ذلك ان هذا الرأسمال تدفق خلال ثلاثين عاماً أو يزيد ورافقته سياسة واضحة صارمة تقيد التعامل الاقتصادي اليهودي مع العرب اللهم الا في حقل شراء الاراضي العربية وشراء بعض المحاصيل الزراعية من العرب مقابل بعض المنتجات الصناعية ، وفيما عدا ذلك فإن التسميرات كانت جميعها في قطاعات يهودية ولازمها امتناع هذه القطاعات عن فتح سبل العمل امام العرب . وإذا فإن ماتسرب للعرب من فوائد اقتصادية كان هزيباً جداً - هذا بالاضافة الى كون اعتراض العرب على الوطن القومي اليهودي في اساسه سياسي قومي قبل ان يكون اقتصادياً . بل نذهب ابعد من ذلك فنقول ان سياسة الوطن القومي اليهودي لم تكن لتلاقي مقدار ذرة من التأييد العربي حتى لو كانت ذات منافع اقتصادية هائلة واكيدة ومستمرة .

ما هي حصيلة النشاط الاقتصادي اليهودي في فلسطين لنهاية الانتداب ؟ ان التعبير المفضل والمختصر لهذه الحصيلة نجده في ارقام الدخل القومي للجالية اليهودية . فان حسابات الدخل القومي تجمع نتائج النشاطات الاقتصادية المختلفة من ضمن الاطار الاقتصادي وتبرز هذه النتائج بالارقام ،

وهي لذلك مما يمكن مقاومته بين بلد وآخر وبين حد زمني وآخر ، مع بعض التحفظ .

بموجب حسابات الدخل القومي لعام ١٩٣٦ و ١٩٣٩ و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ المتوفرة لدينا ازداد دخل الفرد على الشكل التالي :

( بالجنهات الفلسطينية )

السنة	دخل الفرد الفلسطيني	دخل الفرد العربي	دخل الفرد اليهودي
١٩٣٦ : بالاسعار الجارية	٢٤	١٦	٤٤
١٩٣٩ : بالاسعار الجارية	٢١	تفاصيل التوزيع غير متوفرة :	
١٩٤٤ : بالاسعار الجارية	٧٤	٤٣	١٣٩
١٩٤٤ : باسعار ما قبل الحرب			
( معدلة بالارقام البيانية لاسعار الجملة )	٢٢	١٣	٤٢
١٩٤٤ : باسعار ما قبل الحرب			
( معدلة بالارقام البيانية لكلفة الميشة )	٣١	١٨	٥٧
١٩٤٥ : بالاسعار الجارية	٧٩	٥٠	١٤١
١٩٤٥ : باسعار ما قبل الحرب			
( معدلة بالارقام البيانية لاسعار الجملة )	٢٣	١٥	٤١
١٩٤٥ : باسعار ما قبل الحرب			
( معدلة بالارقام البيانية لكلفة الميشة )	٣٠	١٩	٥٤

هنا تكمن أهم الاستنتاجات بصدد ادعاء اليهود الاقتصادي الرئيسي في انهم حولوا فلسطين اثناء الانتداب من بلد شبه قفر الى مجتمع ذي اقتصاد نام حيوي ناجح ، وان فوائد هذا التحويل شملتهم كما شملت العرب . غير ان الارقام تعطينا فكرة متواضعة جدا عن هذا التحول فالدخل القومي للفرد العربي واليهودي على السواء لم يرتفع بصورة واضحة اذا اعتبرنا اسعار ما قبل الحرب اساساً للحساب الا اذا اخذنا الارقام البيانية لكلفة المعيشة اساساً فيكون هنالك بعض الارتفاع يعادل ١٩ بالمائة للعرب و ٢٣ بالمائة لليهود خلال السنوات التسع بين ١٩٣٦ و ١٩٤٥ وهو ارتفاع لا بأس به ولكنه ليس ارتفاعاً هائلاً . ولو اخذنا الارقام البيانية لاسعار الجملة اساساً للحساب لوجدنا هبوطاً بمقدار ٦ بالمائة في دخل الفرد العربي وهبوطاً بمقدار ٧ بالمائة للفرد اليهودي خلال السنوات التسع . بل نذهب ابعد من ذلك فنقول ان الارتفاع الناتج عن حساب ١٩٤٥ بأسعار ١٩٣٦ بعد اعتماد الارقام البيانية لكلفة المعيشة مبالغ فيه لان هذه الارقام البيانية مضغوطة اصطناعياً بسبب شمولها اسعار سلع اساسية عديدة كانت خلال الحرب خاضعة للقيود كما كانت السلع نفسها خاضعة للتقنين بما انها لم تكن تفي بجميع حاجات الاستهلاك مما اوجد سوقاً سوداء ناشطة . ولذلك فان الارقام البيانية في الحقيقة ادنى مما ينبغي ان تكون .

الخلاصة : ان منجزات الاقتصاد اليهودي في فلسطين ، على شأنها ، اقل بكثير مما تبدو لاول وهلة قبل التدقيق بها . على انها ، على حقيقتها المصغرة نتجت عن كلفة مرتفعة . واخيراً فانها رغم كل هذا كانت مرتكزاً ومنطلقاً للاقتصاد الاسرائيلي فيما بعد ، خاصة بعد ان وضعت

اسرائيل يدها على ممتلكات العرب الذين نزحوا هرباً من الارهاب الصهيوني قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ ثم من فلسطين المحتلة بعد ذلك التاريخ واستغلت هذه الممتلكات في انطلاقتها الاقتصادي . فلننتقل الآن الى عرض النواحي الاقتصادية لنزوح معظم السكان العرب عن فلسطين .



## الفصل الثالث

### النواحي الاقتصادية لمأساة النازحين العرب

نشأت عن الصراع العربي الصهيوني المسلح في فلسطين بين صدور قرار التقسيم في هيئة الامم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وأواخر عام ١٩٤٨ معضلات خطيرة لا تزال قائمة الى اليوم بل انها تتزايد حدة وخطورة .

احدى هذه المعضلات معضلة العرب النازحين عن فلسطين ، على ان هذه المعضلة - المأساة ليست سوى احد نواحي الصراع بين العرب والصهيونية . فهذا الصراع المتعلق بفلسطين كان ولا يزال صراع حياة وموت : انه تجربة كبرى للكرامة العربية وللقومى العربية اذ نجاها ان اليوم كما جابها منذ نهاية الحرب الكونية الاولى اعتداء استعماري على الوطن العربي وعلى حق العرب في هذا الوطن وفي تقرير مصيره . وإذا فان نزوح العرب من فلسطين هو اولاً مسألة قومى سياسية كما انه مسألة انسانية ، قبل ان يكون مسألة اقتصادية . وما نحددنا البحث بالنواحي الاقتصادية لمأساة النازحين الا بسبب تقيدها بحدود اطار هذا الكتاب تلك الحدود الاقتصادية التي عنها تكليفنا بمهمة اعداد الكتاب الصادر عن معهد الدراسات العربية العالية بجامعة الدول العربية . رجأؤنا اذا ان يفهم إصرارنا على الاقتصار على تقويم المدلول الاقتصادي للنزوح دون مدلولاته الاخرى ( القومى والحقوقية والسياسية والانسانية والعسكرية ) من ضمن التفسير الذي قدمناه حول حدود الاطار المعين ومن جهة اخرى من ضمن

اعتقادنا بأن الباحثين الآخرين الذين سيعالجون بقية نواحي الصراع العربي الصهيوني قادرون على ابقاء هذه النواحي حقها بصورة افضل بالنظر لاختصاص كل منا بحقل دراسي معين .

### (أ) عدد النازحين

ألفت غيوم الصراع والخوف السوداء المتجمعة في سماء فلسطين في عام ١٩٤٧ ظلالا اكثر اسوداداً على البلاد ما ان اوصت الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ . واتسعت رقعة هذه الظلال بشكل خطير وتخيف ما ان اطلق الارهاب الصهيوني من عقاله .

فقد جاء هذا الارهاب من ضمن مخطط صهيوني دقيق ومدروس غابت عنه جميع العوامل الانسانية والحلقية وسيطرت فيه العوامل العسكرية الهادفة الى خدمة الاغراض الصهيونية في استعمار فلسطين واحتلالها واقامة دولة يهودية فيها . وهكذا كان ارهاباً قاسياً ودامياً بحيث لم تكن مجزرة دير ياسين المريعة سوى احد امثلته الصارخة ، فقد سبقها وعقبها مجازر عديدة .

ومن هنا كان النزوح القسري المفاجيء في ظروف مفاجئة . فقد اضطر مئات الالوف من الفلسطينيين العرب الى ترك بيوتهم وأماكنهم وتربتهم خلال اشهر قليلة تركزت بين ابريل و اكتوبر ١٩٤٨ ، حرصاً على ارواحهم وعلى اطفالهم ونسائهم وشيوخهم من حالة الرعب العام ، ومن حوادث الافناء الذي تعرضت له مجموعات من السكان العرب ، تلك الحوادث التي كان امكان تكرارها مرعباً وداعياً الى الهرب الجماعي .



جاء الارهاب الصهيوني في اربع موجات تنقسم الى قسمين : الاول وقد سبق انتهاء الانتداب وعلان الدولة اليهودية والثاني وقد تلا اعلان الدولة ، وفي كل الموجات كانت مسؤولية التخطيط والتنفيذ تقع على عاتق السلطة اليهودية العليا القائمة آنذاك ، ففي فترة ما قبل الدولة كانت الوكالة اليهودية هي هذه السلطة وبعد قيام الدولة كانت اسرائيل هي السلطة المسؤولة ، وفي كلتا الفترتين قسام اكثر من دليل على ان السلطة اليهودية القائمة انما كانت تستخدم الارهاب اداة مقصودة لحل العرب على النزوح عن فلسطين والحلول مكانهم ومن ثم للدعاء ان العرب تركوا البلاد بمحض اختيارهم وأخيراً لمجابهة العالم بالامر الواقع وبعدم قانونية اصرار العرب على العودة الى ديارهم .<sup>(١)</sup>

قلنا ان الارهاب جاء في اربع موجات . اما الاولى فقد سبقت مجزرة دير ياسين في ٩ ابريل ١٩٤٨ ، ونتج عنها نزوح نحو ٦٠ ، ٠٠٠ نسمة وتلتها

---

( ١ ) كثيراً ما قامت الوكالة اليهودية بنفي صلتها بميليات الارهاب ، كما حدث بمدينة فندق الملك داود بالقدس في يوليو ١٩٤٦ وبعد مجزرة دير ياسين في ابريل ١٩٤٨ . الا ان الدليل قد قام بوضوح على مسؤولية الوكالة في الحادثتين وفي خلافها من حوادث تلك الفترة الدامية . فان قيام حكومة الانتداب بتفتيش مكاتب الوكالة اليهودية بعد حادث النصف اثبت مسؤولية الوكالة كما جاء في بيان الحكومة وفي الوثيقتين البريطانيتين Command Paper رقم ٦٨٠٨ ورقم ٦٨٧٣ حيث تؤكد تعاون المنظمات الارهابية مع الوكالة ومع جهازها العسكري ( الهاجاناه ) .

كذلك جاء التأييد لمألة التعاون بين الوكالة والمنظمات الارهابية في عدة مراجع صهيونية نذكر منها اثنين : كتاب جان كمشي الصهيوني الانكليزي *Seven Fallen Pillars* وكتاب مناهم بيغن رئيس منظمة الارغون الارهابية :

*The Revolt : Story of The Irgun*

الموجة الثانية الواقعة بين دوي ياسين وقيام الدولة وتميزت بالمنف المخطط الواسع النطاق ونتج عنها نزوح نحو ٣٥٠،٠٠٠ شخص ، من مدن طبرية وحيفا ويافا وبيسان وعكا والاحياء العربية الغربية في القدس ( وقد سقطت هذه مع عكا عشية قيام الدولة ) ومن عشرات القرى .

ثم جاءت الموجة الثالثة التي امتدت خلال يوليو ١٩٤٨ اي بعد انتهاء الهدنة العسكرية الاولى ، وقد سقطت خلالها مدن اللد والرملة وعشرات القرى العربية ونزح بالنتيجة نحو ١٦٠،٠٠٠ عربي واخيراً جاءت الموجة الرابعة التي امتدت من بدء الهدنة العسكرية الثانية في اكتوبر ١٩٤٨ الى توقيع اول اتفاقية للهدنة في فبراير ١٩٤٩ ، حين قام الاسرائيليون بهجوم عام على الجبهة الجنوبية وسببوا نزوح نحو ١٧٥،٠٠٠ عربي من لواء غزة . وهكذا فان ما مجموعه التقريبي ٧٥٠،٠٠٠ عربي نزحوا قسراً واتقاه لمصير دموي قاس خلال سنة واحدة . يضاف الى هذا العدد الوف من سكان قرى « الحدود » الذين انتقلوا مسافة قصيرة طلباً للامان ولا تشملهم هذه الارقام . فاذا اعتبرنا عدد العرب الفلسطينيين عام ١٩٤٨ نحو ٣٩٣،٠٠٠ ١ ( حسباً سنبت فيما بعد ) فان عدد النازحين يبلغ نحو ٥٥ بالمائة من مجموع السكان العرب ، اما اذا اضفنا سكان قرى الحدود الذين قاموا بنزوح جزئي فان النسبة ترتفع الى ٦٠ بالمائة على الاقل .

ينبغي التوقف هنا لنبحث عدد النازحين بتدقيق ووضوح ، فالعناية الصهيونية تحاول التقليل من هذا العدد بالرغم من تقديرات اجهزة الامم المتحدة التي تقارب التقديرات العربية . ومع ان جسامه الاثم الذي اقترفه الصهونيون والاسرائيليون باكره العرب على الهرب امام سيف الارهاب لا تتوقف على الرقم المطلق للنازحين سواء اكان هذا الرقم لا يزيد عن

٥٥٠,٠٠٠ كما يدعي الصهيونيون أو كان ٧٢٦,٠٠٠ كما تقول أوساط الأمم المتحدة أو ٧٥٠,٠٠٠ الى ٨٠٠,٠٠٠ كما يقول العرب فان تصفية نقطة الخلاف هذه تستأهل منا بعض الوقت .<sup>(١)</sup>

(١) فيما يختص بوجهة النظر الصهيونية ، انظر س.ج. كننسي : Arab Refugees الدولية لندن ، ١٩٤٩ ، الفصل الثاني حيث الرقم ٧١٣,٠٠٠ . كذلك ولتر بنر How Many Arab Refugees ? نشر لندن ١٩٥٩ . كذلك معهد شؤون البحر المتوسط The Palestine Refugees Problem : A New Approach and A Plan for A Solution نشر نيويورك ١٩٥٨ الملحق الخامس . كذلك وزارة الشؤون الخارجية الاسرائيلية ، دائرة المعلومات Arab Refugess : Arab Statements and the Facts نشر القدس ١٩٦١ ص ٤١ - ٤٨ .

وفما يختص بأوساط الأمم المتحدة انظر تقرير بعثة «كلاب» في جزئين وعنوانه :

Final Report of the United Nations Economic Survey Mission for the Middle East.

نشر نيويورك ١٩٤٩ ، الجزء الاول ص ٢٢ - ٢٣ وكذلك تقارير وكالة الغوث

UNRWA Reviews : A Background Information Series

نشر بيروت ١٩٦٢ . خاصة الجزء السادس من السلسلة حول « مشكلة تصحيح سجلات الوكالة بصدد قيود الإغالة ١٩٥٠ - ١٩٦٢ » .

وأخيراً فيما يختص بوجهة النظر العربية أنظر فايز صايغ The Palestine Refugees

نشر واشنطن عام ١٩٥٢ وكذلك لفائز صايغ The Arab Israeli Conflict

نشر نيويورك عام ١٩٥٦ و The Record of Israel at The United Nations

نشر نيويورك عام ١٩٥٧ .

وكذلك يوسف صايغ The Economic Impact of the Refugee Problem

on Lebanon, Syria and Jordan نشر معهد الباكستان لشؤون الدولية ،

كراتشي ، ١٩٥٤ خاصة الملاحق . وكذلك وليد الخالدي في المقالات التالية في مجلة Middle East Forum الصادرة ببيروت :

١ - « لماذا تزح الفلسطينيون ؟ » عدد ديسمبر ١٩٥٩ .

٢ - « سقوط حيفا » . عدد يوليو ١٩٦٠ .

٣ - « الخطوة « دالت » : الخطوة الصهيونية الشاملة لاحتلال فلسطين في ١٩٤٨ » .

عدد نوفمبر ١٩٦١ .

خلال البضعة اشهر الاولى بعد قيام الدولة اليهودية كانت الحالة مشوشة فيما يتعلق بعدد النازحين الى غزة والبلدان المضيفة . فان هؤلاء كانوا لا يزالون يعتقدون بقرب عودتهم الى بيوتهم وديارهم وكان عدد كبير منهم يقوم باعالة نفسه . ولكن ما ان بسدا أن حالة النزوح مستطول واخذ الضنك المادي يثقل ويقسو حتى تبدت الحاجة الملحة الى المعونة الدولية . وكان نتيجة ذلك ان تقدم الصليب الاحمر والهلال الاحمر ومؤسسات خيرية اخرى محلية ودولية بالمعونة . ثم تلى ذلك توسيع نطاق المعونة بازدياد الحاجة اليها ومرور الاسابيع والاشهر دون تحقيق الامل بالعودة الى فلسطين فجاءت « وكالة الامم المتحدة لاجائة اللاجئين الفلسطينيين » ( UNRPR ) ومن ثم « وكالة الامم المتحدة لاجائة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم » ( UNRWAPRNE ) التي باشرت مهامها في مايو ١٩٥٠ ولاتزال قائمة الى الآن . وقد جرى احصاء النازحين من اجل تنظيم عملية توزيع الاغذية والحيام والخدمات الصحية الضرورية في مطلع الامر من قبل كلاهاتين الوكالتين . ثم ان الوكالة الثانية ( وسندعوها فيما بعد الوكالة ) أعادت النظر اكثر من مرة في جداول المستفيدين من الاعاشة بقصد ازالة الاسماء غير المؤهلة لاستلام الاعاشة . وكانت الاهلية ترتكز الى مبدأين : اولاً ، ان يكون المستفيد « لاجئاً » بموجب تحديد الوكالة اي ان يكون قد فقد مكان اقامته وموود وزقه في فلسطين

= ثم مقالة في مجلة Arab Review ( نشر لندن ) بموضوع « نزوح العرب عن فلسطين »

عدد يناير ١٩٦٠ .

ثم انظر مقال الكاتب الارلندي أرسكن تشيلدرز في مجلة Spectator بموضوع « النزوح الآخر » وما تلاها من تبادل رسائل لمحرر المجلة اشترك هرقيا وكذلك الصهيوني الانكليزي جان كشي والكاتب العربي وليد الخالدي وقد نشرت مصلحة الاستعلامات بالهامة المقال الاصلي والرسائل في كراس صدر عام ١٩٦١ .

المحلة وان تكون فلسطين مكان اقامته وعمله العادي سابقاً ، وثانياً ان لا يكون دخله الحالي اكثر من مقدار معين والا فانه يعتبر قادراً على اعادة نفسه . (١)

لم يكن من السهل احصاء النازحين بدقة ، فان تبدل اجهزة الاغاثة وصعوبة التحقق من استيفاء شروط الاهلية للاعاشة ، من الجهة الواحدة ، وحالة عدم الاستقرار بين النازحين وتخوفهم من خموض المصير ، وتوزعهم بين المخيمات المختصة بهم ومناطق السكن العادية في البلدان المضيفة (لبنان وسورية والاردن بصفته غزّة) - ان كل هذه العوامل اوجدت صعوبة قصوى في القيام باحصاء دقيق .

على ان الاحصائين اللذين قامت بهما الوكالتان المذكورتان اعلاه (UNRPR ومن ثم UNRWA) وما تلا هذين الاحصائين من تعديلات في جداول المؤملين للاعاشة كلها تحمل على الاعتقاد بان الارقام المعتمدة من قبل العرب ووكالة هيئة الامم هي ارقام صحيحة الى حد بعيد جداً . واذا اخذنا الارقام الحالية للنازحين المسجلين وغير المسجلين في جداول الاعاشة وعدنا القهقري بهذه الارقام الى ١٩٤٨ كسنة القاعدة لوجدنا الارقام العربية معقولة . وكذلك فان ارقام القاعدة ١٩٤٨ ذاتها تبورها معرفتنا باحصاءات السكان في فلسطين وبتوزعهم في البلاد ومعدل تزايدهم الطبيعي . وسنحاول فيما يلي تقديم صورة وافية لهذا التحليل .

(١) هذا التعريف مأخوذ من تقرير مدير الوكالة للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ١٩٥١ المرفوع للجمعية العمومية بالامم المتحدة الصفحة ٣ الفقرة ١٦ . واما مستوى الدخل الذي يجرم النازح الاهلية للاعاشة فانه مجزأ الى عدة مستويات في الواقع لاضرورة لتفصيلها هنا . راجع كتاب المؤلف حول موضوع النازحين المشار اليه في الملاحظة (٢) ، الملحق (د) رقم ٢ .

### التقديرات العويبة :

النازحون بنهاية ١٩٤٨ ٧٥٠٠٠٠٠ - ٨٠٠٠٠٠٠

اضف : تزايدهم الطبيعي  
( على اساس ٣ ٪ تراكمية )

حتى يونيو ١٩٦٢ ( رقم مدور ) ٤١٨٠٠٠٠ - ٤٤٦٠٠٠٠  
النازحون في يونيو ١٩٦٢ ١٩١٦٨٠٠٠٠ - ١٢٤٦٠٠٠٠

### تقديرات وكالة الاغاثة :

النازحون في يونيو ١٩٦٢  
( منهم ٨٨٨ ، ٨٧٧ يتناولون الاعاشة )  
١٧٤٠٧٦٠ ر ١

يلاحظ ان تقديرات الوكالة لا تتعارض مع الرقم الادنى للتقديرات  
العربية فلنحاول الان ان نتحقق فيما اذا كان رقم ٧٥٠٠٠٠٠ ( او ٧٢٦٠٠٠٠  
القريب منه ) يتعارض مع احصائيات السكان حتى ١٩٤٨ بشكل خطير .

عدد العرب الفلسطينيين عام ١٩٤٥ (المتوسط السنوي) ١,٢٥٥,٠٠٠ (١)

اضف : ٣ بالمائة سنوياً للتزايد الطبيعي لنهاية

١٩٤٨ (رقم مدور) ١٣٨,٠٠٠

الفلسطينيون العرب (يقطع النظر عن

مكان اقامتهم) بنهاية ١٩٤٨ ١,٣٩٣,٠٠٠

توزع الفلسطينيين العرب بموجب مكان اقامتهم

بنهاية ١٩٤٨

١ - العرب الباقون في اسرائيل ١٥٠,٠٠٠ (ب)

٢ - سكان غزة (عدا النازحين اليها) ٥٥,٠٠٠ (ج)

٣ - سكان القسم غير المحتل من فلسطين

عدا غزه (اي الضفة الغربية) عدا النازحين ٤٦٥,٠٠٠ (د)

المجموع عدا النازحين ٦٧٠,٠٠٠

النازحون ٧٢٣,٠٠٠

المجموع ١,٣٩٣,٠٠٠

ملاحظات :

(١) هذا الرقم مأخوذ من الكتاب الاحصائي السنوي لفلسطين ١٩٤٤ -

١٩٤٥ Statistical Abstract of Palestine 1944-45 ص ١٦ لمتوسط

السكان العرب لعام ١٩٤٥ (ويشمل البدو) .

(ب) بموجب الاحصاءات الصهيونية كان العدد ١٤٠,٠٠٠ بنهاية ١٩٤٨

وبموجب المراجع العربية كان العدد ١٦٠,٠٠٠ وقد اعتمدنا متوسط الرقمين.

(ج) العدد مأخوذ من سجل «احصاءات القرى ١٩٤٥» الرسمي Village Statistics 1945 المشار اليه قبلا .

(د) كما في سجل «احصاءات القرى ١٩٤٥» كان العدد ٤٢٢,٣١٠ في ابريل ١٩٤٥ وارتفع بالتزايد الطبيعي الى ٤٦٥,٠٠٠ بنهاية ١٩٤٨ (راجع الجدول الملحق بهذا الفصل من اجل الاطلاع على تفصيلات رقم ٤٢٢,٣١٠)

يلاحظ من «كشف الحساب» المقدم اعلاه ان عدد النازحين الاصلي (وهو ٧٢٣,٠٠٠) لا يختلف اختلافاً بينا عن العدد الذي اعتمدته اوساط الامم المتحدة (اي ٧٢٦,٠٠٠) والعدد الذي يشير اليه الساسة العرب عادة في تصريحاتهم (اي ٧٥٠,٠٠٠) فالفرق يعتبر ضئيلاً اذا ما ذكرنا ان اساس الحساب هو ارقام ١٩٤٥ مضافاً اليها الزيادة الطبيعية للسكان منقوصاً منها تقدير السكان غير النازحين في غزة والضفة الغربية وفي فلسطين المحتلة ، وتقديرات كهذه لا يعقل ان تتفق مع بعضها كلياً . حصيلة هذا الحساب اننا نعتبر ان ارقام وكالة الامم المتحدة الاساسية للنازحين (اي ٧٢٦,٠٠٠ بنهاية ١٩٤٨) هي ارقام مقبولة واننا سنعتمدها في هذه الدراسة رغم كونها متحفظة اذ انها لا تأخذ بعين الاعتبار عدداً من سكان قرى الحدود النازحين فعلا .

واخيراً نذكر قبل الانتقال من موضوع عدد النازحين الاصلي في ١٩٤٨ ان عدد النازحين الاجمالي بنهاية يونيو ١٩٦٢ بلغ حسب الاحصاءات الرسمية



لوكالة الاغاثة ٧٦٠، ١٧٤، ١٤ منهم ٨٨٨، ٨٧٧ يتناولون الاعاشة من الوكالة. ومن الواضح ان العدد الاجمالي المذكور معقول بالنظر لارتفاع نسبة تزايد العرب ومروود ١٤ عاماً على النزوح .

### (ب) الدلالة الاقتصادية للنزوح

فلنا قبل أن القضية الفلسطينية هي قضية قومية وسياسية قبل ان تكون قضية اقتصادية ونكرر الآن ان قضية النازحين ليست اقتصادية الا في ناحية واحدة من نواحيها . فالنزوح عن الوطن والبيت والتربة وفقدان مورد الرزق ، على عظم شأنه الاقتصادي ، هو خسارة معنوية وقومية في الدرجة الاولى دلالتها اكبر شأناً من دلالة الارقام بالجنهات ومن دلالة الدونغات وعدد المصانع والبيوت المفقودة . على اننا ، مع ادراكنا الواضح واقتناعنا الضميري بكل هذا ، سنقصر البحث هنا على الدلالة الاقتصادية للنزوح تقديراً منا بمحدود اطار هذه الدراسة كما سبق واشرنا .

على الرغم من هذا التعديد الصارم فان مهمة تقدير الدلالة الاقتصادية هي في غاية الصعوبة . وفي سبيل تفسير هذا الاعتقاد نعدد هنا الفئات الرئيسية لما تكبده العرب الفلسطينيين والعرب في البلدان المضيفة وسواها من خسائر وما حلوه من اعباء وما تلف من طاقات نتيجة الاستعمار الصهيوني والاسرائيلي واضطراب العرب الى النزوح عن فلسطين - هذا مع العلم ان تعدادنا لن يشمل الاضرار التي تلحق باستمرار بالملكيات العربية في اسرائيل سواء ما كان من هذه الملكيات خاصاً بالنازحين او بالعرب الذين لا يزالون داخل اسرائيل وهي اضرار سنبحثها في فصل لاحق اما الفئات فهي التالية : -

## أ - الممتلكات الفردية

- ١ - المساكن
- ٢ - مباني المصانع والمكاتب والمحال التجارية والفنادق والمطاعم الخ ..
- ٣ - تجهيزات المصانع والمشاغل ومحال التصليح والصيانة والحرف اليدوية.
- ٤ - وسائل النقل والمواصلات .
- ٥ - الاثاث والامتعة الشخصية ونسبة ما من السيارات الخاصة ظلت في فلسطين
- ٦ - المواشي والدواجن بقسميها : القسم المختص بالاستهلاك الخاص  
القسم المعد للإنتاج للسوق
- ٧ - حسابات البنوك والامانات
- ٨ - الاراضي
- ٩ - متوكات البضائع على انواعها (الخزون السلي)
- ١٠ - تجهيزات المكاتب

## ب - حصة العرب من الممتلكات العامة

- ١ - المباني الحكومية على انواعها
- ٢ - الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات
- ٣ - منشآت الخدمات العامة - كالمدارس والمستوصفات والمستشفيات  
والمختبرات
- ٤ - شبكات الري
- ٥ - تجهيزات ١ - ٤
- ٦ - الاحراش والمراعي والاراضي المملوكة مجموعياً

- ٧ - اراضي النقب والاراضي الاخرى المنسوبة خطأ الى الحكومة المنتدبة  
٨ - الموارد المائية والمعدنية

### ج - « موارد الرزق »

ونعني بذلك ما فقده العرب من فرص العمل والانتاج في اقتصاد قائم ناشط ( Going concern ) وهو مما يصعب تقديره لان قيمته لا تحسب على اساس دخل سنة من السنوات بل دخول سنوات عديدة متتالية لجيل من السكان ، مع وجوب اخذ الطاقات النامية في اقتصاد ديناميكي ، بعين الاعتبار . وتجب الاشارة هنا بصورة خاصة الى خسائر ارباب المهن الحرة والحرف والعمال المهرة بسبب انقطاع عملهم الفني .

### د - اثر النزوح على اقتصاد عرب غزة « والضفة الغربية »

ونعني بهذا الاذى الذي لحق باقتصاد المناطق الفلسطينية التي بقيت خارج الاحتلال الصهيوني والتي خسرت التفاعل الاقتصادي مع فلسطين المحتلة بسبب كسر اسرائيل لدورة الحياة الفلسطينية العربية . فقد كانت المناطق غير المحتلة تعتمد اعتماداً كبيراً على المناطق الاخرى في حقول التجارة والتوظيف والمواصلات .

### هـ - الابعاء الاقتصادية على العرب غير الفلسطينيين

وهذه الابعاء منها ما هو مباشر يمكن تقديره على اساس كلفة الخدمات والمعونات التي تقدمها الدول العربية للنازحين ومنها ما هو غير مباشر وينتج عن تحول قسم من فرص العمل والانتاج في اقتصاديات هذه الدول الى النازحين ،

ومنها أخيراً اضرار لحقت باقتصاديات البلدان المجاورة بسبب صلتها  
بفلسطين وكسراسرائيل لدورة الحياة العربية العامة .

ان مجرد تعداد الفئات الخمس وتفرعاتها كاف لان يعطي القارئ صورة  
واضحة عن ضخامة الدلالة الاقتصادية لقضية نزوح الفلسطينيين العرب ،  
وعن صعوبة القيام بتقدير دقيق لهذه الدلالة مهما كانت المحاولة جديّة ومهما  
توفر لدينا من المعلومات الاحصائية ومن اساليب البحث النظري والتطبيقي .  
على ان هذه الصعوبة ينبغي ان تحفزنا على القيام بمحاولة تقدير لقسم محدود  
من الفئات وان بشكل اجمالي وعلى اساس فرضيات معينة .

يجب الاشارة اولاً الى ان الفئة (ا) هي الفئة الوحيدة التي سنحاول تقدير  
قيمتها بتفصيل ، يليها الفئة (ج) التي سنقدر قيمة جزء واحد منها هو الدخل  
الذي حرره النازحون ، اما تقدير قيمة الفئة (ب) فقد كان بالامكان القيام  
به وان بصعوبة لو توفرت لدينا الاحصاءات الوافية واسس التقدير الضرورية .

وتظل الفئات (د) و (هـ) دون تقدير على اننا نشير الى نوع عناصرهما  
في مواقع مختلفة من هذا الفصل وفيما بعد في اجزاء اخرى من الكتاب

اما التقديرات للفئة (ا) فنقدمها فيما يلي مع ايضاح قواعد التقدير :

جنيه

١ - المساكن : عدد الوحدات المقترض

لمجموع النازجين

اي (٧٥٠,٠٠٠) على اساس وحدة

لكل ٥ اشخاص

(من بيت مستقل او شقة) موزعة كما يلي :

الثلاثان او ٩٠,٠٠٠ وحدة في القرى و ٦٠,٠٠٠

في المدن بسعر ٢٥٠ للوحدة الريفية - ٢٢,٥٠٠,٠٠٠

وبسعر ٢,٥٠٠ جنيه للوحدة في المدن - ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ١٧٢,٥٠٠,٠٠٠

اضف : مساجد وكنائس القرى

والمدن على اساس

١,٥٠٠ وحدة سعر ٣,٠٠٠ جنيه ٤,٥٠٠,٠٠٠

اضف : لإنشاءات مع المساكن كالمزارب

والابار في القرى

والكاراجات الخاصة في المدن الخ ..

٤,٠٠٠,٠٠٠

١٨١,٠٠٠,٠٠٠

جنيـه

٧,٥٠٠,٠٠٠	٢ - مباني المصانع : ١,٥٠٠ وحدة بسعر ٥,٠٠٠
	المشاغل (خياطة ، حدادة ، نجارة ، ميكانيك الخ ..)
٥,٠٠٠,٠٠٠	على اساس ٥,٠٠٠ وحدة سعر ١,٠٠٠
	المكاتب «معظمها في المدن» ٥,٠٠٠ وحدة
١٥,٠٠٠,٠٠٠	سعر ٣,٠٠٠
	المحال التجارية « بمعدل محل لكل ١٥٠
	شخص بين مخزن كبير وبقالة وصيدلية الخ»
	٥,٠٠٠ وحدة منها ٢,٠٠٠ في القرى سعر
	٤٠٠ = ٨٠٠,٠٠٠ و ٣,٠٠٠ في المدن
٨,٣٠٠,٠٠٠	سعر ٢,٥٠٠ = ٧,٥٠٠,٠٠٠
	الفنادق على مختلف فئاتها (في المدن) ١,٠٠٠ وحدة
١٥,٠٠٠,٠٠٠	سعر ١٥,٠٠٠
	المطاعم والمقاهي والنوادي في المدن والقرى
٤,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠ وحدة سعر ٢,٠٠٠
٥,٠٠٠,٠٠٠	مباني السيارات ٢,٥٠٠ وحدة سعر ٢,٥٠٠
<u>٥٩,٨٠٠,٠٠٠</u>	تقدير قيمة المباني «عدا المساكن»
	٣ - تجهيزات المصانع والمشاغل ومحال التصليح والصيانة
	محسوبة على اساس كون المنسوب ٤:١ بين الرأسمال المتجمع
	والدخل الصافي «كما هو في حساب الدخل القومي» ، فيكون
١٥,٠٠٠,٠٠٠	تقدير قيمة التجهيزات
	٤ - وسائل النقل والمواصلات «عدا السيارات الخاصة»
	بما في ذلك نحو ١,٠٠٠ سيارة وباص وشاحنة محسوبة على
	اساس كون المنسوب ٤:١ بين الرأسمال المتجمع والدخل الصافي
<u>١٥,٠٠٠,٠٠٠</u>	«في الدخل القومي» فيكون تقدير قيمة وسائل النقل والمواصلات

جنيهه	٥ - الاثاث والمكتبات والامتنعة الشخصية على اساس
١٢,٥٠٠,٠٠٠	تقدير : ٢٥ جنيه للنازح الريفي الواحد =
٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠ جنيه للنازح الواحد من المدن =
٦٢,٥٠٠,٠٠٠	تقدير قيمة الاثاث والمكتبات والامتنعة الشخصية
	٦ - المواشي والدواجن : على اساس تقدير حكومة فلسطين « بتقريرها A Survey of Palestine ص ٥٦٨ » وبأسعار ما قبل الحرب مضاعفة نحو ثلاث مرات وهو ارتفاع الاسعار فيكون تقدير قيمة المواشي والدواجن
١٠,٠٠٠,٠٠٠	٧ - حسابات البنوك والامانات : ما تبقى منها في اسرائيل تقدير قيمته
٢,٠٠٠,٠٠٠	٨ - الاراضي : اراضي حضيات ١٣٢,٠٠٠ دونم « من اصل ١٣٦,٨٠٠ للعرب » سعر ٦٠٠ =
٧٩,٢٠٠,٠٠٠	اراضي مشجرة اخرى ٣٨٤,٠٠٠ دونم « من اصل ٤١٠,٤٠٠ » سعر ٣٠٠ =
١١٥,٢٠٠,٠٠٠	اراضي مروية ٤١٠,٠٠٠ دونم « من اصل ٥١,٥٠٠ »
٤,١٠٠,٠٠٠	سعر ١٠٠ =
	اراضي صالحة للزراعة « للحبوب » ٤,٤٠٠,٠٠٠
١٧٦,٠٠٠,٠٠٠	دونم (من اصل ٦٠٦,٠٠٠) سعر ٤٠ =
	اراضي ذات جودة حدية ١,٦٠٠,٠٠٠ دونم (من اصل ٤,٨٠٠,٠٠٠) سعر ١٠ =
١٦,٠٠٠,٠٠٠	اراضي البناء في القرى ٢٠,٠٠٠ دونم « من اصل ٣٦,٠٠٠ » سعر ٦٠ =
١,٢٠٠,٠٠٠	اراضي البناء في المدن ٢٩,٢٥٠ دونم « من اصل ٤٦٠,٨٠٠ » سعر ٤٠٠ =
١١,٧٠٠,٠٠٠	تقدير قيمة الاراضي
٤٠٣,٤٠٠,٠٠٠	

٩ - ستوكات البضائع على انواعها - تقدير قيمتها ٥,٠٠٠,٠٠٠

١٠ - تجهيزات المكاتب والمطاعم والفنادق والمقاهي -

٣,٠٠٠,٠٠٠

تقدير قيمتها

فيكون تقدير الخسائر الاجمالي بنهاية ١٩٤٨ تحت الفئة (د)

اي الممتلكات الفردية ٧٥٧ مليون جنيه موزعة كما يلي :-

مليون جنيه

١ - المساكن على انواعها (نحو ١٥٠,٠٠٠ وحدة) ١٨١,٠

٢ - مباني المصانع والمشاغل والمكاتب والمحال التجارية والفنادق

والمطاعم والمقاهي والنوادي ومباني البيارات (نحو ٣١,٥٠٠ وحدة) ٥٩,٨

٣ - تجهيزات المصانع والمشاغل ومحال التصليح والصيانة والحرف ١٥,٠

٤ - وسائل النقل والمواصلات (عدا السيارات الخاصة) ١٥,٠

٥ - الاثاث والمكاتب والامتعة الشخصية ٦٢,٥

٦ - المواشي والدواجن ١٠,٠

٧ - حسابات البنوك والامانات ٢,٠

٨ - الاراضي ٤٠٣,٤

٩ - ستوكات البضائع ٥,٠

١٠ - تجهيزات المكاتب والمطاعم والفنادق والمقاهي ٣,٠

٧٥٦,٧      التقدير الاجمالي بنهاية ١٩٤٨

ليست محاولتنا اولى المحاولات لتقدير قيمة الاملاك الفردية للعرب النازحين فهناك على الاقل ثلاث تقديرات جرت حتى الان . اما اول التقديرات بعد قيام الدولة فذاك الصادر عن لجنة التوفيق الدولية التي حاولت تقصى كيفية تنفيذ توصية الجمعية العمومية للامم المتحدة المتخذة في ديسمبر ١٩٤٨ « والمتكررة فيما بعد في كل جمعية عمومية سنوية » - ذات النص القائل



بوجوب السماح لمن يشاء من النازحين بالعودة الى فلسطين وبتعويض كل النازحين عما فقدوه من اموال واملاك وعما تعرضت له هذه الاموال والاملاك من الاذى .

وهكذا فبعد التوصية رقم ٣٩٤ (٥) الصادرة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٥٠، انشأت لجنة التوفيق الفلسطينية مكتباً خاصاً بتقدير الاملاك والاموال ، وقد عمل هذا المكتب طيلة سنة اصدرت لجنة التوفيق بنهايتها تقريراً مؤقتاً قالت فيه انها ، بانتظار العثور على معلومات اوفى ، توصلت الى تقدير قيمة الاملاك العربية بمجوالي ١٠٠ مليون جنيه موزعة كما يلي<sup>(١)</sup>

قيمة الاملاك في القرى	٦٩,٥٢٥,١٤٤	جنيه
قيمة املاك في المدن	٢١,٦٠٨,٦٤٠	
قيمة الاملاك في منطقة القدس	<u>٩,٢٥٠,٠٠٠</u>	
مجموع التقدير لاملاك العرب	<u>١٠٠,٣٨٣,٨٨٤</u>	جنيه

عادت لجنة التوفيق الدولية في ٢١ يونيو ١٩٥٨<sup>(٢)</sup> ، لتقول انه لم يحصل تغير يذكر بصدده تقويم الاملاك بين ماورد في تقريرها عام ١٩٥١ وتقريرها عام ١٩٥٨ ، بخلاف الدخول في تقديرات تفصيلية بدل التقديرات الاجمالية السابقة ، مما لم يحدث تغييراً ذا شأن في النتائج .

لقد كانت الاخطاء الرئيسية في تقديرات لجنة التوفيق ان اللجنة قصرت بحثها على تقدير قيمة الاراضي والمباني فقط ولم تدخل الاملاك والموجودات الاخرى ضمن نطاق التقدير ، وانها بعد ذلك اخذت تقديرات الضرائب اساساً للتقدير متجاهلة ان بدلات الضرائب وضعت في حين كان مستوى

(١) انظر تقرير لجنة التحقيق الدولية «الامم المتحدة أ/١٩٨٥» تاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٥١ .

(٢) في تقريرها السادس عشر «الامم المتحدة أ/٣٨٣٥» بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٨ .

الاسمار منخفضاً في معظم الحالات وان الملاكين دوماً يضغطون بعنف لتقدير قيمة املاكهم بأقل ما يمكن لكي ينطبق عليهم اكثر بدلات الضرائب انخفاضاً .

هذا مع العلم ان تقدير قيمة الاملاك يجب ان يأخذ بعين الاعتبار القيمة الجارية في المبادلات الحرة - مثلاً مستوى هذه المبادلات في ١٩٤٦ و ١٩٤٧ - بدلاً من القيمة الناتجة عن ضرب بدل الضريبة بمعامل معين مركّز الى تقديرات تخمين الضرائب .

اما التقدير الثاني فهو تقدير الهيئة العربية العليا <sup>(١)</sup> وقد تكرّر نشره في اكثر من مناسبة وبيان ارقامه كما يلي ( بأسمار ١٩٤٨ ) :

قيمة بيارات المحضيات	١٠٠ مليون جنيه
مزارع الموز	١
المساحات المزروعة اشجاراً مثمرة	٢٧٥
الاراضي الزراعية من مختلف فئاتها ( من	
الجيدة الى ذات الجودة الحدية، مع المراعي )	٢٥٠
الاملاك في المدن والقرى ذاتها من أرض	
ومبان ومصانع الخ ..	١٠٠٠

(١) راجع دراسة الهيئة الصادرة عن مكتبها في القاهرة عام ١٩٥٥ بعنوان «اللاجئون الفلسطينيون ضحايا الاستعمار والصهيوية» ص ٨١ - ٩٣ بصدد موضوع التقدير . كذلك راجع تقريراً نائباً للهيئة صادراً من بيروت في ١٩٦١ بعنوان : « Statement » ص ١٩ - ٢٤ .

الاموال المنقولة (الاثاث النقد والمجوهرات

المواشي والدواجن، وسائل النقل والمواصلات

سفن الصيد والرحلات العربات الخ . ) ٢٥٠

مجموع التقدير ١٩٧٦ م. ج (بأسعار ١٩٤٨)

او ٢٦٦٧ م. ج (بأسعار ١٩٦١)

وقد ارتكزت هذه التقديرات الى الاسس التالية نقبستها كما وردت في

بيانات الهيئة :

- ان يبارات المحضيات كانت تصدر ما قيمته الصافية ٥٠٧ مليون جنيه  
عدا الاستهلاك المحلي .

- ان دونم المحضيات قيمته من ٧٨٠ جنيه الى ١٠٠٠٠ جنيه

- ان دونم الاراضي المشجرة قيمته نحو ٥٥٠ جنيه .

- ان متوسط قيمة دونم الاراضي الزراعية الاخرى على اختلاف الجودة  
نحو ٥٠ جنيه .

- ان دخل دونم الارض المشجرة (عدا المحضيات ) ٢٥ جنينها في العام  
على الاقل .

- ان متوسط بدل ايجار دونم الارض الزراعية جنينها على الاقل .

وهناك تقدير ثالث قامت به لجنة خبراء شكلتها جامعة الدول العربية  
واشارت اليه الهيئة العربية العليا في بيانها الصادر في بيروت في ٢٠ أغسطس

١٩٦١ ، المشار إليه قبلاً ، على ان هذا التقدير لم يتوافر لنا الاطلاع عليه ، ثم ان هنالك تقديراً آخر يعود الى عام ١٩٤٥<sup>(١)</sup> ، اي انه سابق لنشوء الدولة ونحن نشبه هنا بقصد ابراز الاساس لتقديرات لجنة التوفيق الدولية ، فهذا التقدير الثالث خرج بأرقام لا تختلف كثيراً عن ارقام لجنة التوفيق مما يؤيد القول ان هذه اللجنة انما اقتبست ارقام حكومة فلسطين دون ان تكلف نفسها عناء التدقيق في قيم الاملاك الفعلية ، وفي سبيل الايضاح نورد هنا تقدير حكومة فلسطين للأملاك الخاصة العربية بنهاية ١٩٤٥ :

الموجودات السائلة في الخارج ( أرصدة بنوك )	٣٩ ، ٣ مليون جنيه
أراض ويفية	٧٤ ، ٨
رأسمال صناعي	٢ ، ١
ستوكات تجارية مؤمن عليها	٢ ، ٥
سيارات	١ ، ٣
تثمينات زراعية ( مبان ومعدات ومواشي الخ )	<u>١٣ ، ١</u>
مجموع التقدير ( عدا قيمة أملاك	
المدن من أرض ومبان )	١٣٢ ، ٦ مليون جنيه

وتجدر الإشارة هنا الى ان هذه التقديرات تشمل جميع العرب لا النازحين منهم فقط .

قبل ان نباشر تقديم بعض التعليقات على التقديرات التي سبق تفصيلها نود الإشارة الى ان اسرائيل لم تدخل اطلاقاً في بحث تفصيلي لقيمة الاملاك

(١) راجع ص ٥٦٣ - ٥٦٩ من الجزء الثاني من تقرير حكومة فلسطين الصادر في ١٩٤٦

والاموال العربية، بل نذهب أبعد من ذلك فنقول انها لم تول موضوع الاملاك كبير اهتمام وذلك بقصد التدليل على عدم اكترائها بطالب العرب وعدم حملها الضغط العربي حمل الجد . وقد تبدى هذا التجاهل في اشارات عابرة الى كون قيمة الاملاك العربية الاجمالية مئة مليون ليرة اسرائيلية لكن هذا المبلغ المزري بضآلته لم يكن موضوع تفكير جدي ( هذا على فرض ان العرب كانوا مستعدين ليفاوضوا حول التمييز عن الاملاك وهو فرض خاطيء باطل من اساسه لان العرب لا يبيعون حقهم الكامل بفلسطين بتعويضات مهما كانت ارقامها مغرية ) بدليل اشارة موشه شاريت في الكنيست في ٧ ديسمبر ١٩٥١ الى الموضوع بقوله « ان الاراضي المتروكة هي من مخلفات الحرب .. وان خسائر اليهود في الارواح والاموال اعظم من ان تكفي تلك الاراضي لتعويضها وحتى اذا تقرر ان يدفع اليهود تعويضاً فان لهم دون غيرهم الحق في تقدير الثمن وطريقة الدفع » . وجاء شاريت رئيس الوزراء في صيف عام ١٩٥٤ بكرر موقف شاريت النائب في الكنيست <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

نعود الى تقدير اتنا وقد جاء اجمالها نحو ٧٥٧ مليون جنيه وذلك قيمة

(١) انظر كتيب الهيئة العربية العليا « اللاجئين الفلسطينيين » المشار اليه قبل ص ٨٧ و ٨٨ حول هذه المغتصبات . لم نشر الا على اشارة لتقديرين اسرائيليين لقيمة الاملاك العقارية التي خلفها النازحون والاشارة في روبرت ص ٣٣ حيث يقول احد التقديرين للكاتب س. رير ( في مقال في مجلة Public Finance هولندا بعدد الاخير لسنة ١٩٥٨ ) انه نحو ٥٠٠ مليون دولار ، والاخر للكاتب د ، كوهين ( في جريدة هابوكر في ٧ يناير ١٩٥٨ ) ويبلغ ٤,٠٠٠ مليون دولار .

الاملاك الفردية الخاصة بالنازحين ( من انتاجية واستهلاكية ) كما كانت عام ١٩٤٨ ، ولم ندخل ضمن هذه التقديرات اي زيادة تمثل الارتفاع المتوقع في الاسعار ( الذي يلزم الاقتصادات النامية ) او تمثل نمو قيمة الاملاك نتيجة التثمينات المستمرة عاماً فعاماً من الناتج القومي المتزايد، كما اننا لم نشر الى ما خسرته النازحون من دخل من هذه الاملاك طيلة السنين الممتدة من ١٩٤٨ الى الوقت الحاضر .

ان كل هذه التعديلات ضرورية وهامة . كما ان من الضروري بحث مصير هذه الاملاك في قبضة السلطات الاسرائيلية لتعرف ولو الى مدى محدود الى الضرر الاقتصادي الذي لحق بالعرب الفلسطينيين . ( على ان مصير الاملاك سيكون موضوع بحث فصل لاحق ولذلك فسنقصر الامر حالياً على اجراء التعديلات التي تظهر صورة اكثر اكتمالاً للحرمان الذي يعانيه النازحون ) .

لو فرضنا ان ارتفاع الاسعار بين اول ١٩٤٨ ونهاية ١٩٦٢ جاء معتدلاً جداً وكان اقل بكثير من معدل النمو ( وهو نحو ٤ بالمائة للناتج القومي ) وقبلنا ان الاسعار ارتفعت بمعدل ٢ بالمائة في العام وهو افتراض معقول بل متواضع ، لوجدنا ان ارتفاع الاسعار وحده كان سيزيد في قيمة الاملاك ٣٧ بالمائة او ٩،٢٧٩ مليون جنيه على اقل تقدير ، وهذا التعديل ضروري في سبيل اعطاء الجنيئات الحالية قيمة شرائية لا تنقص بشكل خطير عن قيمتها الشرائية الأصلية . يضاف الى التعديل النمو الصافي العيني الرساميل من ١٩٤٨ الى نهاية ١٩٦٢ ، وهذا النمو ينبغي حسابه كما يلي : اذا كان نمو الناتج الصافي ٤ بالمائة سنوياً - وهو معدل النمو المألوف في فلسطين في حينها - وكان منسوب التثمين لناتج هذا التثمين نحو ٤ : ١ ،

وهو منسوب معقول ، فإن زيادة الأسمال عن طريق التثوير ينبغي ان تكون ١٦ بالمائة من الناتج القومي ليتاح لهذا الناتج التزايد بمعدل ٤ بالمائة .

اذن علينا :

اولاً : ان نقدر الناتج ( او الداخل ) في عام ١٩٤٨ انطلاقاً من ارقام ١٩٤٥ وهي احدث ما لدينا .

ثانياً : ان نحسب حصة النازحين من ذلك الدخل في عام ١٩٤٨ .

ثالثاً : ان نقوم بحساب هذا الدخل على اساس تزايد عام فعام بمعدل ٤ بالمائة من ١٩٤٨ لغاية ١٩٦٢ - اي ان نثبت المسلسلة الرقمية المتصاعدة بمعدل ٤ بالمائة فائدة مركبة .

رابعاً : ان نحسب ١٦ بالمائة من مجموع ارقام هذه المسلسلة كزيادة في الرأسمال ثم نعود فنحسم من هذا الرقم جزءاً ما مقابل اهتلاك الرأسمال للوصول الى الرسمة الصافية .

على اساس هذه القواعد نحسب ما كان سيبلغه الرأسمال الاساسي من قيمة بنهايه ١٩٦٢ ، كما يلي : -

١ - الدخل العربي في ١٩٤٥ : ٦٣ مليون جنيه ، وتقديرنا انه بلغ نحو ٦٨ مليون جنيه في ١٩٤٨ . ( والارقام المتوفرة تعود للدخل القومي لا للناتج القومي - ولهذا نعتد المصطلح الاول - )

٢ - حصة النازحين ثلثا هذا الدخل على اقل تعديل بسبب كون مناطقهم اكثر المناطق نشاطاً وجودة اي نحو ٤٦ مليون جنيه .

٣ - تسلسل هذا الدخل عاماً فعاماً على أساس نحو معدله ٤ بالمائة يمتد من دخل عام ١٩٤٨ وهو ٤٦ مليون جنيه ويرتفع الى ٦٥ ، ٧٩ وهو دخل ١٩٦٢ .  
( انظر الملحق ٢ بآخر الفصل الحالي لتفصيل السلسلة ) وبمجموع هذه السلسلة ٩٢١ مليون جنيه .

٤ - قيمة التثمينات القائمة ابتداء من مطلع ١٩٤٩ ، لنهاية ١٩٦٢ ، يبلغ مجموعها ١٤٧،٤ مليون جنيه . ( انظر الملحق ٢ بآخر الفصل الحالي لتفصيل سلسلة التثمين ) . فاذا حسبنا ١٠ بالمائة مقابل اهتلاك الرساميل تكون الرسلة الصافية ١٣٢،٧ مليون .

بإمكاننا الآن ان نجمل تزايد قيمة الموجودات الاصلية كما يلي : -

قيمة الموجودات الاصلية في ١٩٤٨	٧٥٦،٧ مليون جنيه
يضاف : ارتفاع الاسعار ١٩٤٨ - ١٩٦٢	٢٧٩،٩
الرسلة الصافية ١٩٤٨ - ١٩٦٢	١٣٢،٧

١،١٦٩،٣ مليون جنيه

أوقل ١١٦٩ مليون جنيه

اما خسائر النازحين تحت الفئة ( ج ) اي ما حرموه من مداخيل من موجوداتهم عاماً فعاماً من ١٩٤٨ لغاية ١٩٦٢ فيبلغ مجموعه كما بينا ٩٢١ مليون جنيه وبالتالي يكون المجموع العام لتقدير خسائرهم : -

الموجودات مع نحو قيمتها وذلك كما في نهاية ١٩٦٢	١،١٦٩ مليون جنيه
الدخل المتراكم من ١٩٤٨ لنهاية ١٩٦٢	٩٢١
جملة الخسائر	<u>٢،٠٩٠ مليون جنيه</u>



من الواضح ان أرقامنا تبعد كثيراً عن أرقام الأمم المتحدة ، حتى لو قصرنا المقارنة على قيمه الموجودات ، فتقدرنا الاصلي ٧٥٦,٧ مليون جنيه تصبح الآن ١١٦٩ مليون في حين تقدم الأمم المتحدة تقديراً هو ١٠٠,٤ مليون وهو يعود الى الاملاك في ١٩٤٨ ولا يأخذ بعين الاعتبار الزيادة المعقولة في القيمة التي كانت ستعال هذه الاملاك ارتكازاً الى الاختبار السابق . وينبغي القول بكل شدة ووضوح اننا لا نشعر اطلاقاً بوجوب تبرير ارقامنا بل على العكس ان ارقام لجنة التوفيق الدولية هي التي تصرخ طالبة التبرير ، دون جدوى . فلقد اثبتنا اسس تقديراتنا بتفصيل وهي تتركز على الاوضاع الاقتصادية السابقة للنزوح من حيث اسعار الاملاك ، والى الدخل القومي العربي بموجب حساب حكومة فلسطين من حيث مردود هذه الاملاك والى فرضيات معتدلة من حيث وحدات المساكن والمصانع والمشاغل الخ . وقد يكون من المفيد في ختام هذا الفصل العودة قليلاً الى رقم ٧٥٧ مليون جنيه الذي هو تقديرنا للاملاك ( من منتجة وخلاف ذلك ) في مطلع ١٩٤٨ ، وبعث هذا الرقم في ضوء ادوات التحليل الاقتصادي المتوفرة لدينا .

اولا : لنقطع من مبلغ ٧٥٦,٧ مليون الاجمالي الموجودات غير الانتاجية او التي لا يدخل انتاجها في حساب الدخل القومي وهي : -

المساكن الخاصة ( ويدل ايجارها الضمني او  
 المحتسب لم يدخل بحساب الدخل  
 القومي وان كان يجري اعتباره  
 لغراض ضريبة الدخل في

١٨١,٠ مليون جنيه

فلسطين ) .

مباني الاندية وبقية اماكن الترفيه غير

٥٠٠

التجاري ، قل

٦٢,٥

الاثاث والمكتبات الخاصة والامتعة الشخصية

الدواجن والمواشي المفترض انها للاستهلاك

٥٠٠

الشخصي ، قل

٢,٠

حسابات البنوك والامانات

الاراضي غير الصالحة للزراعة او غير المزروعة

( قل ربع مبلغ ١٦ مليون جنيه ) ٤,٠ مليون

اراضي البناء في القرى وهي غير منتجة

١,٢

للدخل القومي

اراضي البناء في المدن وهي غير منتجة

١٦,٩

١١,٧

للدخل القومي

مجموع الاقتطاع ٢٧٢,٤ مليون جنيه

فاذا طرحنا ٤ ، ٢٧٢ من ٧٥٦,٧ مليون يبقى معنا ٣ ، ٤٨٤ مليون جنيه  
 قيمة الاملاك والموجودات الانتاجية في ١٩٤٨ .

ثانياً: لنضيف الى نصيب النازحين من الدخل القومي العربي مبلغاً ما يمثل  
 الدخل الصافي الذي لا يدخل في حسابات الدخل القومي عادة خاصة في  
 الاقتصاديات المتخلفة الزراعية الطابع ونعني هنا قيمة مبادلات الناتج العينية  
 والتي لا تدخل في حسابات الدخل القومي ، والقيمة الصافية لما يستهلك من  
 الناتج في قطاع البيوت وكذلك لا يدخل في حسابات الدخل القومي ، فاذا اعتبرنا  
 هذين العاملين نحو نصف نصيب الدخل الزراعي في الدخل القومي للنازحين

( اي ٥٠ بالمائة من ٤٠ بالمائة من اصل ٤٦ مليون جنيه اي ٥٠ بالمائة من ١٨,٤ مليون ) يكون لدينا ٢,٩ ملايين جنيه يجب اضافتها للدخل القومي فيصبح المجموع ٢,٥٥ مليون جنيه . اذن امامنا رقمان : الاول القيمة المتجمعة للموجودات الانتاجية للنازحين وهي ٨٤ مليون جنيه ، والثاني الدخل القومي الصحيح للنازحين وهو ٢,٥٥ مليون جنيه ونسبة الرقم الاول الى الثاني نحو ٨ : ١ : فهل هذه نسبة معقولة بين الموجودات الانتاجية المتجمعة والدخل القومي ؟ ان الاقتصاد التطبيقي والاستقرائي يبرر هذه النسبة ، فقيمة الموجودات تنمو عبر السنين بما يضاف اليها من موارد متزايدة وجهد انساني والرقم ٨٤ مليون هو رصيد هذا التجمع . ومن الواضح ان هذا الرأسمال يخلق انتاجاً أكبر بكثير من الدخل القومي لان الدخل القومي هو الانتاج العام ناقصاً ما يستهلك من هذا الانتاج في خلق الدخل القومي اي ان ارقام الدخل القومي هي القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجة او بعبارة اخرى انها القيمة الصافية بعد طرح المبادلات الداخلية بين صناعة وصناعة ومنشأة ومنشأة .

وقد كانت النسبة بين الانتاج العام والدخل القومي في فلسطين عام ١٩٤٥ نحو ٢ : ١ وعلى هذا الاساس فان الدخل القومي للنازحين المشار اليه هو ٢,٥٥ مليون جنيه جاء من انتاج مقداره حوالي ١١٠ مليون جنيه ، واذا فتكون نسبة الرأسمال للانتاج حوالي ٤ : ١ : وهي نسبة مألوفة خاصة في بلد تنخفض فيه الفاعلية الانتاجية للعامل ولا يعتمد هذا الرقم كثيراً عن الرقم الذي اعتمدناه كنسوب الرأسمال للدخل .

حصيلة هذا التحليل هي ان ارقامنا لها ما يبررها نظرياً واختبارياً وعلى هذا الاساس نجيز لانفسنا اعتبارها مقبولة رغم كونها تقديرية الى حد بعيد .

وقد آن لنا ان نختم الفصل الحالي باجمال لحصيلة البحث :

اجمال تقدير قيمة الاملاك والاموال العربية العائدة مليون جنيه

للنازحين من انتاجية وسواها في ١٩٤٨ ٧٥٧

الانتاجية منها ٤٨٤

الاخرى ٢٧٣

ارتفاع قيمة الاملاك والاموال بين مطلع ١٩٤٨ ونهاية ١٩٦٢:

٤١٢		بسبب ارتفاع الاسعار
		بسبب النمو الرأسمالي

اجمال قيمة الاملاك والاموال بنهاية ١٩٦٢

( بعد اضافة الارتفاع بنوعيه ) ١,١٦٩

حصاة النازحين من الدخل القومي ١٩٤٨

( قبل التعديل ) ٤٦,٠

( بعد التعديل ) ٥٥,٢

مجموع الدخل للسنوات ١٩٤٨ - ١٩٦٢

على اساس معدل نمو سنوي ٤ بالمائة

٩٢١

جملة الحسائر العربية ٢,٠٩٠ مليون

منسوب الرأسمال الانتاجي للدخل في ١٩٤٨ = ٨ : ٨

منسوب الرأسمال الانتاجي للانتاج في ١٩٤٨ = ٤ : ٤

يبقى ان نضيف ، في نهاية هذا الفصل ، ان النازحين العرب ، وهذا شأنهم الاقتصادي بالارقام من حيث ممتلكاتهم ومداحيلهم ، ومن حيث طاقاتهم المرموقة والنامية ، ولهم فوق ذلك حصاة ضخمة من املاك الدولة والمرافق العامة ومؤسسات الخدمات العامة ، وجدوا انفسهم فجأة تحت رحمة قوى سياسية وعسكرية شرسة دونما مبرر خلقي او قانوني او انساني - قوى

استطاعت ان تدفع بهم خارج ديارهم واقتصادهم ليصبحوا ، بين يوم وآخر ، لاجئين يتالون إغاثة هزيلة تكاد لا تمتنع عنهم شبح الموت ، وقد تعطلت طاقاتهم بسبب عدم الاستعمال وخلت أيديهم من وسائل الانتاج ومعداته وتسهيلاته ، بعيداً عما كانوا يملكون وعن ديارهم وبيوتهم وتربتهم . لأنها مأساة لا يعرف لها التاريخ مثيلاً من حيث نسبة النازحين المرتفعة لمجموع السكان العرب الذين خسروا وطنهم وموارد رزقهم فجأة . انها مأساة ضخمة لا يضمن جروحها ويمسح آلامها الا التصميم العربي الضخم على استعادة الحق السليب في فلسطين كاملاً ، بنواحيه القومية والسياسية والاقتصادية على السواء .

## الملحق الاول

عدد الفلسطينيين العرب غير النازحين على اساس توزيع السكان في سجل  
« احصاءات القرى ١٩٤٥ » ( باستثناء سكان غزة ) :

٧,١٩٠		١ - في قضاء الرملة
٤٧,٢٨٠		٢ - في قضاء رام الله
١٤٧,٧٥٠		٣ - في قضاء القدس
		ناقصاً : القرى الواقعة
١٤,٦٥٠		كلياً بإسرائيل
		القسم الاسرائيلي
٣٠,٠٠٠		من مدينة القدس
		المنطقة الدولية
٣,١٠٠		بالقدس
		قرى بيت لحم
٩٨,٢٨٠	٤٩,٤٧٠	الواقعة بإسرائيل
	٨٩,٥٧٠	
		٤ - في قضاء الخليل
		ناقصاً : القرى الواقعة
٦٩,٩٠٠	١٩,٦٧٠	كلياً بإسرائيل
٨٧,٦٩٠		٥ - في قضاء نابلس
	٥٥,٧٣٠	٦ - في قضاء جنين
		ناقصاً : القرى الواقعة
٥٣,٠٣٠	٢,٦٩٠	كلياً بإسرائيل
	٧١,٢٤٠	٧ - في قضاء طولكرم
		ناقصاً : القرى الواقعة
٥٨,٩٤٠	١٢,٣٠٠	كلياً بإسرائيل
٤٢٢,٣١٠		المجموع

## ملاحظة

طريقة الحساب المستعملة هي التالية : أخذنا خريطة دقيقة لفلسطين قبل قيام الدولة اليهودية واخرى بعد قيام الدولة واجرينا جرداً مفصلاً بالقرى والمدن التي تقع داخل اسرائيل وأنقصنا مجموع سكانها ( قضاء فقضاء ) من سكان الاقضية حسباً وردت أعدادهم في سجل « احصاءات القرى ١٩٤٥ » . ويجب التنويه هنا بالمعونة القيمة التي حصلنا عليها في اجراء الحساب من السيد سامي هداوي ( حالياً مدير مكتب الجامعة العربية في ولاية تكساس بالولايات المتحدة الاميركية ) وقد كان خبيراً بالضرائب والاراضي لدى حكومة فلسطين حتى نهاية الانتداب . وله في موضوع الاراضي عدة دراسات أشرفنا الى واحدة منها في الفصل الثاني .

## الملحق الثاني

مسلسلة حصّة النازحين من الدخل القومي العربي من ١٩٤٨ لنهاية ١٩٦٢  
 وقيمة التسميرات السنوية ، بمعدل ٤ بالمائة لنمو الدخل و ١٦ بالمائة للتسمير  
 من الداخل .

السنة	الدخل ( مليون جنيه )	التسمير القائم ( مليون جنيه )
١٩٤٨	٤٦ ' ٠٠	٧ ' ٣٦
١٩٤٩	٤٧ ' ٨٤	٧ ' ٦٥
١٩٥٠	٤٩ ' ٧٥	٧ ' ٩٦
١٩٥١	٥١ ' ٧٤	٨ ' ٢٨
١٩٥٢	٥٣ ' ٨١	٨ ' ٦١
١٩٥٣	٥٥ ' ٩٦	٨ ' ٩٦
١٩٥٤	٥٨ ' ٢٠	٩ ' ٣٢
١٩٥٥	٦٠ ' ٥٣	٩ ' ٦٨
١٩٥٦	٦٢ ' ٩٥	١٠ ' ٠٧
١٩٥٧	٦٥ ' ٤٧	١٠ ' ٤٨
١٩٥٨	٦٨ ' ٠٩	١٠ ' ٨٩
١٩٥٩	٧٠ ' ٨١	١١ ' ٣٣
١٩٦٠	٧٣ ' ٦٤	١١ ' ٧٨
١٩٦١	٧٦ ' ٥٩	١٢ ' ٢٥
١٩٦٢	٧٩ ' ٦٥	١٢ ' ٧٤
	٩٢١ ' ٠٣	١٤٧ ' ٣٦



## الفصل الرابع

### قواعد الاقتصاد الاسرائيلي وتركيبه

#### (أ) قواعد الاقتصاد الاسرائيلي

عددنا وبحثنا اهداف الصهيونية العالمية والمجتمع اليهودي في فلسطين في مطلع الانتداب واعتبرنا هذه الاهداف جزءاً من الاطار العام الذي كان يحيط بالاقتصاد اليهودي وبعين نوع نشاطه ومداه . فبل اختلفت هذه الاهداف بقيام الدولة اليهودية في فلسطين المحتلة ؟ .

الجواب نعم الى حد ما . فمن الناحية الواحدة بلغت الصهيونية العالمية احد اهدافها الاصلية ، بل تخطت حدوده التكتيكية ، ذلك الهدف هو انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وقد تحقق ثم سبقته الاحداث بقيام « دولة » بدلا من قيام « وطن قومي » . هذا مع العلم ان الحركة الصهيونية كانت في حقيقتها ، واحياناً في ما تكشفه علناً من نواياها ، ترمي الى انشاء دولة يهودية لا مجرد تحقيق وطن قومي في فلسطين <sup>(١)</sup> . الا انها كانت في

---

(١) نذكر القارئ هنا بالمشادة التي قامت في ١٩٢٢ عقب تصريح حاييم وايزمان ان المفهوم من انشاء الوطن القومي اليهودي هو « جعل فلسطين يهودية بقدر ما هي انكلترا انكليزية » مما اثار سخطاً عربياً شديداً واضطراباً في فلسطين وبالتالي حدا بالحكومة البريطانية الى اصدار توضيح لهذا الامر في ٣ / ٦ / ١٩٢٢ نفت فيه هذا المفهوم واصرت على موقفها من ان المراد هو انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لا تحويل فلسطين الى دولة يهودية راجع A Survey of Palestine الجزء الاول ص ٢٠ .

تصريحات زعمائها الاكثر تحفظاً وخاصة قبل ازدياد الجرأة الصهيونية بعد مؤتمر بلمنور عام ١٩٤٢ تقف عند مطلب الوطن القومي ذي المدلول الاجتماعي الاقتصادي الروحي ، والسياسي المحدود ( اى السياسي غير الشامل مطلب السيادة القومية كدولة ) .

غير ان الحركة الصهيونية ، من الناحية الاخرى ، حققت جزءاً فقط من بقية اهدافها القائلة بغلق ايدولوجيا عميقة من شأنها حمل اليهود على السعي « للعودة » الى فلسطين والاستيطان الزراعي فيها ، وتطهير النفس اليهودية من الرضوخ الى مغريات الامتزاج بمجتمعات غير يهودية في « الشتات » والاندفاع في نشاطات اقتصادية غير خلاقة كالصيرفة والتجارة والخدمات الاخرى في هذه المجتمعات . ففي كل هذه النواحي حققت الصهيونية قدراً معتدلاً فقط من النجاح ، اذ ظلت الجالية اليهودية اقلية في فلسطين ولمن ارتفعت هذه الاقلية من حوالي ٨ بالمائة من مجموع السكان عام ١٩١٨ الى حوالي ٣٣ بالمائة عام ١٩٤٨ . وظلت نسبة ما يمتلكه من الاراضي نحو ٦ بالمائة من جملة اراضي فلسطين ونحو ١٢ بالمائة فقط مما كان يمتلكه العرب بموجب سجلات لاخلاف حولها . وبالرغم من نفوذ هذه الجالية لدى سلطات الانتداب في فلسطين ولدى الحكومة البريطانية في لندن ظلت اعجز على ان تملي ارادتها في كل الحقول وفي كل الاحوال والى اقصى الحدود ، ندائل على ذلك كمثال بظهور الكتاب الابيض البريطاني في مايو ١٩٣٩ الذي كان يهدف الى تقييد بيع الاراضي العربية لليهود ومهجرة اليهود الى فلسطين ، وشراء الاراضي والمهجرة غير المحدودين مما المطالبات الرئيسيان للصهيونية . وكذلك فبالرغم من الاستعدادات العسكرية اليهودية ومن عمليات التجنيد والتدريب اليهودي تحت انف السلطات ظلت القوة او السيطرة العسكرية العليا بيد حكومة الانتداب وان كانت هذه

السيطرة مجمدة في كثير من الاحياء . واخيراً ، بالرغم من الخطى الواسعة التي خطاها الاقتصاد اليهودي في ظل الانتداب ومناخ الانتداب الملائم ظلت هنالك قيود واقعية اهمها وجود اكثرية عربية لها اقتصادها الخاص محتفظة بتصميمها على مقاطعة الاقتصاد اليهودي من جهة وعلى حث خطى اقتصادها هي على التطور والتوسع من جهة اخرى ، وقيود مؤسسية اهمها اضطراب سلطات الانتداب لأخذ الاقتصاد العربي ولو الى حد ما بعين الاعتبار في التشريع ووضع السياسات الاقتصادية وعدم قدرة الوكالة اليهودية رغم نفوذها وسلطانها الواسعة على وضع التشريعات والسياسات التي لها صفة القانون .

ثم جاء عصر ١٤ مايو ١٩٤٨ ، ومن قاعة متحف تل ابيب جرى « اعلان الاستقلال » وقيام دولة اسرائيل وتشكيل حكومة مؤقتة لها ، وهذا اعتبرت اسرائيل ، واعتبرت ذلك معها الدول ، التي اعترفت بها ، ان الاطار القانوني الكامل قد وضع لاتخاذ سائر الخطوات التي ترى اسرائيل اتخاذها في سبيل الوصول الى اهدافها ، دون عائق دستوري ما . وباضطراب مئات الوف العرب الى الهرب من جميع الارهاب الصهيوني المنظم السابق لقيام الدولة ومن جميع الارهاب الاسرائيلي المنظم بعد قيام الدولة زالت اولى العوائق العملية في وجه خطوات اسرائيل صوب اهدافها الا وهو عائق الاكثرية العربية وبدأت اثر ذلك عمليات « التحرر » او « الانفلات » الصهيوني . فان سائر مراحل النضال الصهيوني السابق لمايو ١٩٤٨ ، كانت - على الاقل في نظر الصهيونيين انفسهم - مراحل في سبيل الانتماق من وق الامم الاخرى اي في سبيل تحكم اليهود بمصيرهم الذاتي . واصبح مايو ١٩٤٨ ، رمز هذا الانتماق والنضال التالي لقيام الدولة نضالاً في سبيل استتمام الانتماق

والخلاص وتعميقهما ووضع محتوى عملي ملموس لها <sup>(١)</sup>.

من هذه النقطة التي تحقق فيها هدف قيام الدولة أصبح السعي صوب بقية الاهداف اكثر الحاحاً من الجهة الواحدة وأقرب مثلاً من الاخرى، فبتحول الوطن القومي الى دولة ذات سيادة صار من الضروري لهذه الدولة ان تؤمن لنفسها اولاً مجابهة خطر الافناء العسكري وثانياً الديمومة وذلك بالقيام بجهد عسكري كبير فوراً وبتجنيد الحد الأقصى من الطاقات للفوز في المراحل التالية من الصراع العربي الاسرائيلي .

واستتبع هذه الضرورة فتح الباب على مصراعيه لاستقدام المهاجرين الجدد الشباب لتوسيع قاعدة التعبئة الحربية والنضالية . وقيام الدولة كذلك صار من الواجب الاهتمام فوراً بمتطلبات العيش للسكان بعد ان أصبح توجيه الاقتصاد وتنشيطه وتعبئته ضمن السلطة المطلقة للدولة لا يشاركها هذه السلطة فريق آخر من السكان او حكومة منتدبة .

والحاح كلا الحاجتين : الحاجة الى استقدام اعداد كبيرة من المهاجرين بسرعة والحاجة الى توطينهم واستيعابهم بفضل الاتساع الاقتصادي ، جعل الدولة تقرر وجوب توسيع نطاق عدة جهود حيوية اهمها . (١) الاستيطان الزراعي ضمن المستعمرات الاشتراكية والتعاونية ، (٢) الاسكان وتوفير المساكن وان بصورة مؤقتة في المخيمات ، (٣) مشاريع الاشغال العامة لفرض انشاء الطرق والمشاريع الاخرى اللازمة على السواء للجهد النضالي

(١) يبدأ دافيد بن غوريون مقالاً له يفتح به الكتاب السنوي للحكومة لعام ١٩٦١

(1962 / 1961) Israeli Government Yearbook 5722 الصادر في

يناير ١٩٦٢ - والمقال بعنوان « منجزات جيلنا ومهامه » - باقتباس عبارة من كاتب

يهودي اسمه حايم بيالك نصها : « اننا نهاية جيل الرق وبداية جيل الخلاص » .

ولتوفير فرص العمل لعدد من المهاجرين الجدد ، و ( ٤ ) الصناعة خاصة ما كان منها ضرورياً لحاجات الدفاع ولحاجات الاستهلاك الشعبي .

قلنا ان السعي صوب هذه الاهداف كان في غاية الاحاح ، وقد بينا اسباب هذا الاحاح . على ان السعي كان كذلك اقرب منالاً بعد قيام الدولة وتجمع عناصر السيادة والسلطة والقوة والوسائل بين يديها . فاتخاذ المقررات بصدد التعبئة والتجنيد ، والهجرة ، والتخطيط الاقتصادي والاستيطان الزراعي ، والإسكان ، والاشغال العامة ، والتوسع الصناعي كانت كلها من صلاحيات الدولة . ومن الناحية الاخرى توفرت الوسائل للدولة . فالسيادة القانونية والفعلية ، ونظامية وطاعة السكان ، مكنت الدولة من التعبئة والتجنيد ، ومن استقدام المهاجرين . ونزوح العرب الفلسطينيين مع ما رافقه من امتهان اسرائيلي لحقوق العرب في املاكهم افسح المجال امام الاستيطان الزراعي في رقعة من الارض تبلغ مساحتها اضعاف الرقعة التي كان اليهود يمتلكونها . ومشاكل الاسكان حلها وان جزئياً فراغ عشرات الوف عديدة من وحدات السكن بنزوح العرب كما سهل مجابتهها عدم التوقف في اقامة الخيمات او بناء المساكن الجديدة عند حقوق الملكية للاراضي التي كانت الخيمات او المساكن تقام عليها ، والمشاريع العامة كبقية نواحي النشاط الاقتصادي اصبح بمقدور السلطة اليهودية تقرير امرها وتعيين أغراضها ومدادها دون رادع او موجه خارجي - اللهم سوى توفر الاموال وعناصر الانتاج - هذا بالاضافة الى ما خلفه العرب من موجودات ورساميل منقولة وغير منقولة مما بيناه بالتفصيل في الفصل السابق ، وما خلفته سلطات الانتداب من مكاتب

حكومية وخدمات متعددة وطرق مواصلات مع تجهيزاتها ومعداتها . (١)  
 قبل الانتقال الى رسم خطوط تركيب الاقتصاد الاسرائيلي نود ان  
 نجعل قواعد هذا الاقتصاد وما طرأ عليها من تحول بعد قيام الدولة .

ان الاقتصاد الاسرائيلي ، كالاقتصاد اليهودي في فلسطين ، اداة في خدمة  
 الحركة الصهيونية ومنبع للوسائل المادية المراد بها تمكين فكرة الاستيطان  
 اليهودي في فلسطين من الوجود ثم من البقاء والامتداد والقوة . الغرض الاول  
 لهذا الاقتصاد هو تأمين الوجود المادي اي تأمين الوسائل للجهد العسكري ،  
 اما الغرض الثاني فهو ايجاد الظروف الملائمة لتجسيد العقائدية الصهيونية في  
 نواحيها الاجتماعية والاقتصادية ونعني بذلك بصورة خاصة الظروف الملائمة  
 للاستيطان الزراعي كاستجابة مادية لنداء روجي مآله عودة صلة اليهودي  
 « بارضه » وتعلقه بها ووصل ما انقطع من علاقته التاريخية بها . ويتبع هذا  
 الغرض تمكين اكبر عدد من اليهود من الاستيطان (مع إعطاء الأفضلية  
 للاستيطان الزراعي فان لم يكن ذلك ميسوراً فللاستيطان في المدن ) .  
 اما الغرض الثالث فهو تمكين اليهود من خلق انتاجية مرتقعة فعالة تمكنهم من  
 تحقيق مستوى معيشة عال ومرموق . واما الغرض الرابع فهو ايجاد نظام  
 اجتماعي اشتراكي الصفه يتميز بمدالة التوزيع وتكافؤ الفرص وسخاء  
 الخدمات الاجتماعية .

بقي ان نضيف ان المجتمع الاسرائيلي ، كسلفه المجتمع اليهودي في  
 فلسطين ، كان يعطي الاعتبار العسكرية العقائدية السياسية مركزاً

(١) كل هذا حل الدكتور حاييم وايزمان الرئيس الاول للدولة على ان يقول لجيمس  
 مكدونلد السفير الاميركي الاول ان الحصول على هذه الموارد كان « بسيطاً عجائياً مهمة  
 اسرائيل » ( كتاب مكدونلد My Mission In Israel ص ١٧٦ ) .

رئيسياً متقدماً على الاعتبارات الاقتصادية في مقرراته المختلفة . وفي هذا الحيز قاعدة اساسية يجب ان تظل ماثلة للعيان عند عرض القواعد العامة للاقتصاد الاسرائيلي .

### ( ب ) تركيب الاقتصاد الاسرائيلي

استعرضنا في الفصل الاول من هذا الكتاب الاطار العام المحيط بالاقتصاد اليهودي في فلسطين ايام الانتداب ، وفصلنا ذلك الجزء من الاطار المتعلق بالمؤسسات الفاعلة في هذا الاقتصاد ومن حوله ، والجدير بالذكر ان هذه المؤسسات ظلت هي هي باستثناءات قليلة كما ظلت ناشطة الى حد بعيد بعد قيام الدولة ، بل ان بعضها ازداد فاعلية ونشاطاً .

وعليه فاننا نرى عدم ضرورة استعراض الاطار المؤسسي مجدداً كجزء من الفصل الحالي حول « قواعد الاقتصاد الاسرائيلي وتركيبه » والاكتفاء بما سنلقي من ضوء جديد على هذه المؤسسات في الفصول اللاحقة ، فاصرين البحث في ما يتبقى من هذا الفصل على تركيب الاقتصاد الاسرائيلي أو تنظيمه وتوزيع القوة فيه - وعلى السياسات المنبعثة عن هذا التركيب . ونضيف ، ايضاحاً لنهج البحث ، اننا لن نأخذ عناصر هذا التركيب ومن ثم السياسات عنصراً عنصراً وسياسة سياسة فنقتفي خطى تطورها زمنياً من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٢ بل سنركز البحث على الصيغة المميزة لها دون الالتزام الدقيق بمراحل تطور هذه الصيغة ، وذلك منعاً للتطويل وتحاشياً للاغراق في التفصيل .

هنالك عدة سمات غير مألوفة عامة في بنية أو تركيب الاقتصاد الاسرائيلي . فهو اقتصاد اشتراكي النزعة تسيطر فيه احزاب اليسار

الاشتراكية ، ولكنه مع ذلك لا يخضع لتخطيط شامل وصارم . ولا تمتلك الدولة نفسها من انتاجه سوى جزء يقل عن النصف . ثم انه اقتصاد يتميز بتملك القطاع الخاص لمعظم رساميله الصناعية وبتملك القطاع العام لاكثر من ٩٠ بالمائة من الارض فيه ولمعدات وتجهيزات ومكائن ومباني القطاع الزراعي - بعكس الألف حيث تسعى الدولة الاشتراكية المنحى الى تملك وسائل الانتاج الصناعي ولكنها تبقي في يد الافراد او المؤسسات الخاصة معظم الأراضي والمساكن الريفية ووسائل الانتاج الزراعي . وهو ايضا اقتصاد يضع توكيداً واضحاً على المبادرة الفردية في الاقتصاد رغم منحاه الاشتراكي ، ويشجع الملكية الخاصة فيما عدا القطاع الزراعي وبالتالي فانه يعكس صورة لأسلوب متميز بالتجريدية لا المذهبية الجامدة مع كون المجتمع ذاته يمتنق عقائدية صهيونية عنيفة . وأخيراً فانه اقتصاد يعتمد في بقائه ونموه اعتماداً مسرفاً على المعونات المالية الاجنبية الى حد لا مثيل له .

هذه السمات وخلافها مما يميز المجتمع والاقتصاد الاسرائيلي تعود الى عوامل تاريخية ملازمة لنوع وتنظيم القوى الفكرية والعقائدية والسياسية والاجتماعية التي رافقت ظهور الحركة الصهيونية المنظمة وسارت معها في سعيها لتحقيق الوطن القومي اليهودي في فلسطين ثم لتحقيق الدولة اليهودية ، وقد بحثنا هذه القوى في الفصل الاول ، فلنبعث الآن امتداد بعضها في عهد الدولة .

ان الاصرار على تملك المجتمع لوسائل الانتاج الزراعي يعود في الأساس الى مفاهيم الاستيطان الزراعي وصفته . فان مخططي ومجولي هذه العملية منذ أواخر القرن التاسع عشر انما كانوا يهدفون للحصول على أرض فلسطين لا لذواتهم او لذوهم او لمنتفعين معينين بل « للأمة اليهودية » على حد تعبيرهم ، ومن هنا كان شراء الأراضي وتسجيلها باسم مؤسسات الأراضي ( التي يطلق



عليها اسم « المؤسسات القومية » كبقية المؤسسات المرتبطة بالمنظمة الصهيونية العالمية ( لا باسم الافراد وجعلها وقفاً يهودياً لا يجوز بيعه اطلاقاً . وانطلاقاً من هذه القاعدة نشأ التملك المجتمعي للارض ومقدار واسع من التملك المجتمعي لوسائل الانتاج ، كما نشأ الاصرار على دعم وتنمية حركة انشاء المستعمرات الزراعية من اشتراكية ( كيبوتس ) وتعاونية ( موشاف ) على اوسع نطاق ممكن .

على ان مركزية التخطيط في الاستراتيجية الصهيونية تربط المخططات الفرعية بعضها ببعض بشكل وثيق . ولهذا فالتدعيم وتنمية المستعمرات وتعيين مواقعها يخضع لاعتبارات عسكرية وعقائدية عدا الاقتصادية ، فالالحاح على ارسال المهاجرين الشباب الى المستعمرات الامامية قرب الحدود وقرب المناطق الحساسة ، واقامة مستعمرات اخرى كتركز عصب في داخل البلاد في بقاع غير ملبية بالسكان كل ذلك انما يهدف الى تقوية دفاع اسرائيل من جهة وجعل الشبان يترسسون بالاعمال الزراعية الشاقة وبالتعاون والعمل المشترك وبالتضحية والصبر وروح الخدمة ، من جهة اخرى .

لئن كانت فلسفة الاستيطان الزراعي وصيغته تعود الى اسبابه ونشأته التاريخية في الحركة الصهيونية ، فان فلسفة الملكية الفردية التي تميز قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات مردها كذلك الى عوامل تاريخية . فان النشاط الصناعي والتجاري والفندي بدأ فردياً في نشأته وارتكز في الدرجة الاولى الى ميول ورسميل وتدريب جيل من المهاجرين جاء في الثلاثينات هرباً من الاضطهاد النازي وانصرف الى تلك النشاطات التي يتقنها ، وكما كان الحال في الثلاثينات ظل بعد قيام الدولة ، فان هجرة عناصر الطبقة الوسطى ضمن من وصفناهم لم يرافقها في الأساس ولا يرافقها الآن توعية وتوجيه عقائدي « Indocination » بعكس هجرة العمال والمتقنين الشبان ممن لا يملكون رسميل ذات شأن .

على ان ما يجري في القطاع الزراعي وقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات ليس وليد الصدفة التاريخية الا ضمن حدود ضيقة ، فهو ينسجم كذلك مع النهج او المنهج الاقتصادي العام وهذا المنهج هو بدوره وليد طراز توزيع القوى الحزبية السياسية وبعتها واضطرار عدد منها الى الائتلاف لتستطيع الاضطلاع بالحكم مما يعني عدم نجاح اي من الاحزاب في جعل برنامجها الحزبي الاجتماعي الاقتصادي منهجاً عاماً للبلاد . بل أن الاحزاب الاشتراكية المنتمى نفسها ، ومثلها يشكلون اكثر من نصف اعضاء « الكنيست » بكثير ، لا تستطيع ان تحت خطى الاشتراكية بقوة - هذا اذا شاعت ذلك - بالنظر لتقل الفئات الحزبية الاخرى التي تشد في اتجاهات معاكسة ثقلاً في كثير من الاحيان لا يتناسب وقيمة هذه الفئات العددية - وقد يكون هذا الثقل نتيجة مركزها الفكري المرموق في اسرائيل او بين اليهود في الحصار ، او وليد دور تاريخي لعبته ، او بالنظر لرغبة رجال السياسة في عدم اعتماد اتجاه اقتصادي اجتماعي للبلاد مبالغ في الابتعاد عن اليسار المعتدل اما تحوفاً من انقراط الائتلاف الحكومي الذي ميز حكومات اسرائيل حتى الآن ( بسبب عجز « ماباي » ، الحزب الاقوى ، عن احراز اكثرية انتخابية وتراجع نسبته نزولاً بين ٤٠ و ٣٥ بالمائة من مجموع اعضاء الكنيست ) اذا ما حصل هذا الابتعاد عن اليسار المعتدل ، او تحوفاً من ردود الفعل غير المحبذة لدى الفئات اليهودية في الخارج خاصة تلك التي تمول الحركة الصهيونية ، او تحوفاً من ردود الفعل لدى المؤسسات الاجنبية الراغبة في توظيف الاموال في اسرائيل ( على الأخص المؤسسات الاميركية ) ولدى حكومة الولايات المتحدة بالذات .

وهكذا تبلور اتجاه اشتراكي النزعة الى حد ما يركز الاهتمام على عدالة توزيع الدخل وانعدام التفاوت الفاضح في الدخل ، وتكافؤ الفرص ، وانتشار خدمات التعليم والصحة والرعاية الجسدية والضمان الاجتماعي ، ويدنو من هذه

الأهداف دنوآ تجريبياً الى حد ما فيضع في يد الدولة مقادير الخدمات العامة والتجهيزات الأساسية في المجتمع ( كالطرق والمواصلات والانارة الخ ) ووسائل انتاجها كما يضع في يد المؤسسات شبه العامة وفي يد المستدوت والسلطات المحلية قسماً آخر من هذه المقادير ، ويبقي قسماً ثالثاً في يد الأفراد ضمن طراز الملكية الخاصة . وتبديل حدود هذه الأقسام وان ببطء ، تبعاً للضغوط المتنازعة ولتحول ميزان القوى ولنتائج الاختبار ومتطلبات الحاجة .

هذا هو الإطار العام . فلندخل الآن بالتفصيلات فنصف الأجهزة الرسمية التي تعنى بالاقتصاد مباشرة والقطاعات التي تقع ضمن اختصاص هذه الاجهزة لرسم صورة دقيقة عن تركيب الاقتصاد تتسكن بعد رسمها من استعراضفاعلية هذا الاقتصاد وتقويم سجله خلال الأربعة عشر عاماً منذ قيام الدولة – استعراضاً وتقويماً سيكونان محتوى الفصول الثلاثة التالية من هذه الدراسة .

## ١ - جهاز الحكم

هناك عدة دوائر ومكاتب ومستشاريات ذات صفة اقتصادية ملحقمة بمكتب رئيس الوزراء أهمها : « دائرة تنمية القرى العربية والدروية » ( ونحن ننقل التسمية الرسمية الظاهر القصد منها بوضوح ألا وهو وضع إسفين بين الدروز مذهباً وبقية العرب من مذاهب مختلفة ) ، المجلس القومي للبحث والانماء بفروعه المتعددة ، دائرة المعونة الفنية ، المكتب المركزي للإحصاء ، الشركة العامة لتنمية السياحة . وهنالك ثمان وزارات اقتصادية هي : الزراعة ، التجارة والصناعة ، الانماء ، المالية ، الرفاه الاجتماعي « Social Welfare » البريد ، النقل والمواصلات ، العمل ، سنتوسع بالحديث عن الأربعة الاولى منها .

بالإضافة الى اهتمامها بإنهاء الانتاج الزراعي بشكل عام من ضمن مخطط  
أفضلية واضح ، تعنى وزارة الزراعة بتنظيم فروع الانتاج في ضوء حالة  
الاسواق ، وهذا التنظيم يتم على يد عشرة مجالس زراعية مختلفة لحقول الانتاج  
الرئيسية . ويلاحظ هنا حرص السلطات على الافلال من المضاربة العنيفة بين  
المنتجين للحفاظ على استقرار الزراعة واسعار منتوجاتها وبصورة خاصة حرصاً  
على وضع المستعمرات الزراعية التي لم تتوفر لها بعد عناصر المنفعة .

من أجهزة وزارة الزراعة جهازان يعنيان بشؤون المياه هما مؤسسة  
« تاحال » ( سلطة تخطيط شؤون المياه ) التي تقوم بوضع الدراسات والتصاميم  
حول استخراج واستعمال المياه ومؤسسة « ميكوروت » التي تقوم بتنفيذ  
المشاريع المائية : وسنعود في فصل لاحق الى بحث مشاريع المياه الاسرائيلية  
ببعض التفصيل ( الفصل السابع ) . ومن أجهزة الوزارة كذلك دائرة  
الاراضي ، وهي تدير شؤون اراضي الدولة وسلطة الانهاء والصندوق القومي  
اليهودي « كيون كايتم » ( ما سنفصله بعد قليل ) ، والبنك الزراعي الاسرائيلي  
ووحدة البحث الاقتصادي ومعهد البحوث في التحريج ، ومديرية التدريب  
الزراعي بمدارسها ومراكزها العديدة ، والمعهد الزراعي للاختبارات والبحوث ،  
ومراكز التخطيط الزراعي ، ومعهد البيطرة .

بينما من أمر وزارة التجارة والصناعة تنظيماتها التالية :

المجلس القومي لشؤون الغذاء ( وهو مشترك بين هذه الوزارات ووزاري  
الزراعة والصحة ) ، وبنك الانهاء الصناعي « وصندوق الاقراض للرأسمال  
العامل » ومكتب التخطيط الصناعي ( وهو الآن يلاحق تنفيذ برنامج صناعي  
للسنوات الخمس ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ) ، ومركز التثمين الصناعي ومهمته فرز  
طلبات الاقتراض والتمويل وتوظيف الاموال بالمشاريع ( من اموال اجنبية

ومحلية ( وتعيين مبادئ الأفضلية بينها ، وقد وافق المركز خلال حقبة الخمسينات على مشاريع صناعة بلغت الاموال الصافية الموظفة فيها ٢٢٠ مليون دولار و ٣٢٥ مليون ليرة اسرائيلية <sup>(١)</sup> . كما ان هنالك سلطة للتشجيع ، مهمتها التفتيش في الخارج عن مؤسسات لها رغبة بتوظيف الاموال في مشاريع صناعية اسرائيلية وإطلاع هذه المؤسسات على فرص وظروف التوظيف في اسرائيل وإسداء المشورة لها بهذا الصدد .

بالاضافة الى ما تقدم هنالك دائرة تعاونيات الحرف والصناعات الصغيرة ، ومعهد تصدير منتجات الحرف اليدوية ، ومعاهد الادارة ، والمقاييس والتصميم الصناعي ، ومجالس الانتاج والتصريف ، والعديد من معاهد البحوث التي تهتم بصناعات معينة .

يلاحظ هنا ان شؤون النشاط الصناعي محاطة بالكثير من الرعاية ووسائل الدروس والبحوث والتجارب الحكومية بالرغم من كون القطاع الصناعي قطاعاً متميزاً بالمدى الواسع للملكية الخاصة فيه ، مما يدل على امتداد يد الدولة الى اكثر زوايا الاقتصاد بعداً عن طريق التنظيم او التمويل او تقديم الدروس والمواصفات او التوجيه ان لم يكن عن طريق تملك الرأسمال الصناعي مباشرة او الادارة الفعلية للمشاريع الصناعية .

نأتي الآن الى وزارة الانماء ، ومهمتها اكثر تواضعاً مما يستدل من اسمها ذلك أنها تعنى بتنفيذ سياسة الحكومة بصدد النفط والقوة الكهربائية واستثمار موارد البلاد الطبيعية ( خاصة المعادن ) وتنسيق عمل الحكومة والأجهزة الأخرى في تنمية النقب الجنوبي ومنطقة وادي عربة وتوطين اليهود فيها . يشترك في عملية التنمية هذه خمس من الشركات العامة لتنمية واستغلال البوتاس

والبرومين من البحر الميت ، للاسمدة والمواد الكيماوية ، للتعدين خاصة النحاس ، للفوسفات والمواد السيراميك ، كما أن ثلاثة مرافق عامة ( الكهرباء والنقل البري الثقيل والمعهد الجيوفيزيائي ) وثلاث مؤسسات تطوير ( منشآت استخراج المياه العذبة من البحر ، بناء المساكن في منطقة ايلات ، وتطوير منطقة سدوم ) تقع تحت سلطة وزارة الانماء .

أخيراً وزارة المالية . مهمة هذه الوزارة التقليدية هي عمل الموازنة الحكومية العامة والموازنات الخاصة والقرعية ، بما في ذلك موازنة القطع الأجنبي ، ولكن هذه المهمة تتخذ شكلاً خاصاً في اسرائيل بالنظر للدور الواسع الذي تلعبه الدولة في تمويل المشاريع ومدها بالمساعدات والمنح ، وبالنظر لاستعمال الموازنة كاداة لإنهاء تخطيط في ضوء سياسة الانماء العامة .<sup>(١)</sup> والجدير بالذكر ان وزارة المالية هي المرجع الذي توضع فيه سياسة الحكومة الاقتصادية حيث تنفذ هذه السياسة عن طريق « الأدوات المالية » في حقول الضرائب والمنح وتوزيع القطع الاجنبي وتعيين حدود التسليف وسعر الخصم الخ ...

## ٢ - « المؤسسات القومية »

يعنى بهذا المصطلح ، ، كما أسلفنا ، المؤسسات التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية او الوكالة اليهودية . وهي قديمة العهد يعود تاريخ بعضها الى ما قبل الانتداب ، وقد كان لها نفوذ قوي حتى خلال الانتداب بحيث كانت « في

« ١ » انظر التقرير الرسمي المرفوع من حكومة اسرائيل «وزارة الزراعة وبنك اسرائيل»

الى منظمة التنفيذ الدولية F.A.O. بعنوان: The Economy and Agriculture of Israel « القدس ١٩٥٩ » ص ١٢٤ .

الواقع دولة ضمن الدولة « حسب اعتراف الحكومة الاسرائيلية نفسها »<sup>(١)</sup> وظل لها نفوذ قوي بعد قيام الدولة واث اعتدى علاقات المنظمة الصهيونية بالحكومة الاسرائيلية بعض الفتور في السنوات القليلة الماضية بسبب رغبة اسرائيل من جهة في تجريد المنظمة الصهيونية من قسم كبير من سلطانها بعد ان استنفذت المنظمة اكبر اغراضها ألا وهو نشوء الدولة ، ومن جهة اخرى بسبب اعتبار المنظمة أن الحكومة تتصرف منفردة احياناً بشكل يخرج المنظمة دولياً<sup>(٢)</sup> .

لسنا في حاجة الى تكرار ما سبق أن قدمناه من عرض لمهام ونشاط هذه المؤسسات ومنكتفي هنا بالإشارة الى بروز مؤسسة جديدة في صيف ١٩٦٠ تسمى « سلطة ادارة اراضي اسرائيل Israel Land Administration Authority » أوجب انشاءها تعديل اسامي اتفقت عليه الحكومة والصندوق القومي اليهودي المعروف باسم « كيرن كابت » نتيجة وضع الدولة يدها على الأراضي التي خلفها العرب النازحون وعلى املك الحكومة الفلسطينية وانعدام المهمة الأساسية التي كانت للصندوق القومي اليهودي اي شراء الاراضي والاحتفاظ بها وفقاً « للشعب اليهودي » . وقد تضمن الاتفاق المشار اليه النقاط التالية :<sup>(٣)</sup>

( ١ ) « ان المبدأ الاسامي للصندوق القومي اليهودي أن اراضي الصندوق هي ملك قومي غير قابل للتأجير يشمل مضمونه ما يزيد عن ٩٠ بالمائة من

(١) في المصدر اعلاه ، بالحرف الواحد A virtual state within a state

ص ١٢٨ .

( ٢ ) انظر مقال خاص باسرائيل عنوانه « البحث عن الاسدقاء » في مجلة Economist

التدنية تاريخ ١٦ مايو ١٩٥٩ حول هذا الموضوع .

( ٣ ) Israel Government Yearbook, 1961—62 ص ٣٦٧ .

مساحة الاراضي في اسرائيل ( اي ان هذا المبدأ لم يعد يقتصر على الأراضي الموجودة بحوزة الصندوق ) .

(ب) « بدلاً من تعدد السلطات التي كانت حتى الآن (اي حتى تاريخ الاتفاق في يوليو ١٩٦٠ ) تعنى بإدارة وتطوير الأراضي ، تنشأ سلطة واحدة لإدارة كل الأراضي العامة ، وسلطة أخرى لتطوير وإنشاء الأراضي ، وذلك كما يلي : إدارة كل الأراضي العامة ( أراضي الحكومة وسلطة التنمية والصندوق القومي اليهودي ) تكون في يد دائرة خاصة للأراضي تنشئها الحكومة . ويكون لهذه الدائرة مجلس استشاري من ١٣ عضواً سبعة منهم تعينهم الحكومة وستة يعينهم الصندوق القومي اليهودي . على ان يحتفظ كل فريق بالأراضي التي يملكها . تركز كل عمليات تنمية وتطوير الأراضي القومية وإعداد الأراضي للاستيطان عن طريق الاستصلاح والتجريب والتصرف في يد سلطة تسمى « سلطة تطوير الأراضي » تنشأ من ضمن إطار الصندوق القومي اليهودي ، ويكون لهذه السلطة مجلس من ١٣ عضواً سبعة منهم يعينهم الصندوق وستة تعينهم الحكومة .

ج - « يظل الصندوق القومي اليهودي مؤسسة ذات استقلال ذاتي من مؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية ويستمر في عمله الإعلامي والتعليمي كما يستمر في جمع الاعانات من اسرائيل والحاج لتحويل عمله في تطوير أراضي اسرائيل ، وهي مهمة تحصر كلياً بالصندوق القومي اليهودي من الآن فصاعداً ... »

وما دمنا بصدد الحديث عن الصندوق القومي اليهودي فمن المناسب تقديم بعض الاحصاءات عن نشاط هذا الصندوق لنهاية ١٩٦١ . استلحق الصندوق



ما مساحته ٧٥٠,٠٠٠ دونم أصبحت جاهزة للاستيطان ، بما في ذلك ٣٠٠,٠٠٠ دونم تم تجفيفها في مختلف المناطق ، وبنتيجة ذلك حول الصندوق نظره مؤخراً الى إعداد اراضي المرتفعات للاستيطان وذلك لاعتبارات تتعلق بالأمن والائتماء الاقتصادي على السواء . وحتى نهاية ١٩٦١ كانت الاراضي المزروعة التي يمتلكها الصندوق وحده تمثل ٧٤ بالمائة من جلة الاراضي المزروعة في اسرائيل ، كما كان هنالك ٦٣٠ مستعمرة زراعية يهودية ( من اصل ٧٢٣ مستعمرة ) تقوم على اراضي يمتلكها الصندوق يقطنها نحو ٦٠٠,٠٠٠ يهودي ( مقابل ١٢٥,٠٠٠ يهودي في ١٩٤٨ ) ، قسم منهم في المدن في مساكن تقوم على اراضي الصندوق .

واخيراً فان الصندوق غرس ما جملته ٥٢ مليون شجرة في حملة واسعة للتخريج والتشجير منذ مباشرة عمله في مطلع القرن حتى ١٩٦١ .

### ٣ - قطاعات الاقتصاد<sup>(١)</sup>

ينقسم الاقتصاد الاسرائيلي من حيث توزيع ملكية وسائل الانتاج وادارتها

(١) اعتمدنا في اعداد هذا الجزء من الفصل على عدد من المصادر اهمها :

أ - الامم المتحدة The Development of Manufacturing Industry in Egypt, Israel, and Turkey ( نيويورك ، ١٩٥٨ ) ص ٤ - ٢٢ .

ب - دارن - درابكن The Other Society ( المشار اليه في الفصل الاول ) ص ٢٨٩ - ٣٠٣ .

ج - التقرير المرفوع الى منظمة التغذية الدولية The Economy and Agriculture of Israel - المشار اليه قبلاً ص ١٢٢ - ١٣٠ .

د - مقال لالفرد شيرمان في مجلة The World Today اكتوبر ١٩٥٩ عنوانه « مشاكل اسرائيل الاقتصادية » .

هـ - مقال لمارك لوبل في مجلة Middle Eastern Affairs ابريل ١٩٦١ عنوانه « القطاعات العامة والخاصة والتنمية في اسرائيل » .

الى ثلاثة قطاعات هي : (١) القطاع الخاص . (٢) القطاع الحكومي ويشمل الحكومة المركزية الى جانب الادارة المحلية ، « والمؤسسات القومية » والشركات العامة التي تملك الحكومة والمؤسسات القومية ٥٠ بالمئة او اكثر من رأسمالها . (٣) القطاع العمالي « هستدروت » ( ويشمل المؤسسات التعاونية او الاشتراكية (Collective) في المدن والقرى في شتى حقول النشاط كالبناء والمواصلات والتسويق والصناعة والتجارة والنقل البحري والاعمال الهندسية الخ .. ) على ان تقدير قوة كل من هذه القطاعات يختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها الى القطاعات ، فهناك مثلاً زاوية تركز كل من القطاعات في حقل او حقول معينة من النشاط الاقتصادي على أساس نسبة تملكه للرأسمال هناك او زاوية نسبة التثمين او التمويل في هذه الحقول ، وهنالك زاوية الناتج المحلي (Domestic Product) الذي يعود الى القطاعات في كل من الحقول ، وهنالك زاوية حجم العمالة في كل من القطاعات . وبنتيجة محاولة تقدير قوة كل من القطاعات ، بعد النظر من هذه الزوايا كلها يبدو لنا ان القطاع الخاص هو اقوى ما يكون في حقل التجارة (خاصة تجارة المرفق) ، يلي ذلك على التوالي حقول الصناعة ثم حقل الخدمات (خارج الصيرفة والمال) كخدمات المطاعم والفنادق والمقاهي الخ ، ثم حقل الانشاءات الخاصة والمقاولات ، ثم حقل المال والصيرفة والمقاربات .

من الجهة الاخرى فان القطاع الحكومي اقوى ما يكون في حقل المنافع العامة ثم في حقل الزراعة ثم في حقل النقل والمواصلات ، ثم في حقل الصيرفة . اما الحقل العمالي فقوته في الزراعة في الدرجة الاولى ، ثم في النقل والمواصلات ، ثم في تجارة الجملة ( عن طريق تعاونيات تموين المستعمرات خاصة ) ثم في الصناعة ثم في الصيرفة . اما اذا جمعنا القطاع الحكومي الى القطاع العمالي لبشكل ما « القطاع العام » ( على اعتبار ان القطاع العمالي كالقطاع الحكومي

كلاهما يستوحي في اعماله مبادئه شبه اشتراكية لا تضع التوكيد على حافز الربح المادي الخاص كما هو الحال في القطاع الخاص ( فانا نخرج بالنتيجة أن القطاع العام ينتج نحو ثلاثة ارباع الدخل القومي مقابل الربع للقطاع الخاص <sup>(١)</sup> .

من ناحية التمييز فان الارقام المتوفرة بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٨ تشير الى تزايد نسبي لحصة القطاع العام من الرسالة القائمة عبر السنين بحيث تزايدت هذه الحصة من خمسي المجموع الى ثلاثة اخماس المجموع ، وتوزع هذه الرسالة بين المكائن والمعدات والمباني الصناعية والتجارية والاشغال العامة والمباني الخاصة والمباني الحكومية <sup>(٢)</sup> . غير ان اهمية القطاع العام في موضوع التمييز اعظم بكثير مما يبدو من حصة هذا القطاع من مجموع التمييز ذلك ان القطاع الحكومي يقدم مبالغ ضخمة من وسائل تمويل التمييز للقطاع الخاص وللقطاع العمالي على السواء اذ كانت هذه المبالغ تصل في بعض السنين الى ما نسبته ثلاثة ارباع او اربعة اخماس وسائل التمويل . على ان هنالك تناقصاً في النسبة عبر السنين وذلك بسبب تعاضل شأن المصارف الخاصة والتمويل الذاتي في المؤسسات الخاصة ، من جهة ، ومن جهة اخرى بسبب تناقص الحاجة الى تمويل تشييرات واسعة في قواعد الاقتصاد والمرافق العامة والري والمساكن الحكومية بالنظر الى خفة حدة التأزم في هذه الحقول . وفي السنوات الاخيرة كانت أعلى نسبة للتمويل يقوم بها القطاع الحكومي في المناجم والزراعة يلي ذلك مشاريع

(١) النسبة وردت في خطاب لوزير المال ليفي اشكول في مؤتمر حزب الماباي سنة ١٩٥٦ ، وقد أشير الى الخطاب في مقال الفرد شيرمان المذكور اعلاه ، وكذلك فان هارولد لوبل في مقاله « المذكور اعلاه ايضاً » يقول ان النسبة هي ٦٤ بالمائة للقطاع العام و٤٥ بالمائة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الصافي ولكنها اكثر من ذلك بكثير للقطاع العام اذا اعتبرنا الناتج المحلي القائم .

(٢) من دراسة الامم المتحدة المذكورة اعلاه ص ٢٩ .

الكهرباء ( بعد ان ابتاعت الحكومة شركة كهرباء فلسطين ) والنقل والمواصلات ثم المساكن واخيراً الصناعة . ولا بد من الاشارة هنا ، وان استبقنا سياق البحث ، الى خطورة العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي وسداد هذا العجز عن طريق المنح والقروض الاجنبية التي تبلغ قيمتها جملة التشير اي ان مصادر العون الاقتصادي الاجنبي تحول الرملة في اسرائيل ، وبما ان معظم هذه المصادر تقدم معونتها للحكومة الاسرائيلية فان هذه الاخيرة قادرة على الاضطلاع بعبء تمويل التشير على ثقله . مما يؤدي بالنتيجة الى ارتفاع نصيب القطاع العام في عمليات التمويل التشير .

نظرتنا الاخيرة الى قوة كل من القطاعات ستكون من زاوية العمالة . وهنا نجد ان نسبة المستخدمين اليهود في القطاع الخاص ( اي الذين يقبضون اجوراً ورواقب ) تبلغ نحو خمسي مجموع المستخدمين اليهود ، اما حصة القطاعين الحكومي والعالمي معاً فتبلغ نحو ثلاثة اقسام مقسومة بالتساوي تقريباً بينهما . وهذه النسبة في توزيع المستخدمين بين القطاعات تشبه توزيع حصص القطاعات من الرملة كما أسلفنا .

#### ٤ - اهمية حقول الاقتصاد النسبية :

نأتي الآن الى بحث تركيب الاقتصاد الاسرائيلي من ناحية أنصبة قطاعات الاقتصاد من الناتج المحلي ( وهنا يستعمل مصطلح « القطاع » بمعنى حقل النشاط الاقتصادي ) .

سبق ان أشرنا في الفصل الثاني الى سمات الاقتصاد الصهيوني في فلسطين وكيف انه كان يتميز بقطاع ريفي صغير نسبياً عكس المألوف في اقتصاد البلدان المتخلفة . ونذكر هنا ان هذه الظاهرة او السمة تستمر في عهد

الدولة ، فالزراعة تنتج بين ثمن وسبع الناتج المحلي الصافي يقابل ذلك الخمس للصناعة والمناجم معاً ، بينما تبلغ هاتان النسبتان في الجمهورية العربية المتحدة حالياً الثلث والخميس على التوالي . وفي تركيا حوالي الخمسين والسبع على التوالي . على ان سمات الاقتصاد الاسرائيلي تختلف جذرياً كذلك ان نحن قادرا القطاعات المنتجة للسلع ككتلة ( الزراعة والصناعة والمناجم والبناء ) والقطاعات المنتجة للخدمات ككتلة ( النقل والمواصلات والتجارة والمال والخدمات الاخرى والحكومة ) فان الكتلة الاولى نسبتها نحو خمسي المجموع في اسرائيل بينما هي نحو الثلاثة اخماس في الجمهورية العربية المتحدة ، والثلثين في تركيا<sup>(١)</sup> .

وكذلك فان توزيع السكان بين ريف ومدن في اسرائيل يعكس صورة مشابهة للصورة التي كانت قائمة قبل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين اذ تبلغ نسبة سكان المدن اليهود نحو اربعة أخماس جميع السكان اليهود ، وتبلغ نسبة العاملين بالقطاعات غير الزراعية اكثر من اربعة اخماس جميع العاملين ( نحو ٨٥ بالمائة من المجموع ) يقابل ذلك لفترة الانتداب اربعة اخماس وتسعة اعشار على التوالي ، واستمرار توزيع السكان بين الريف والمدن وتوزيع العاملين بين الزراعة وبقية القطاعات على غط متشابه بين فترة الانتداب وفترة قيام الدولة نراه كذلك الى حد بعيد في نصيب الزراعة من الناتج المحلي الذي كان خلال الانتداب حوالي الخمس والمقدر الى حوالي السبع او الثمن . من هذا كله نستنتج ان تركيب الاقتصاد الاسرائيلي في النواحي التي أشرنا اليها ظل ثابتاً الى حد بعيد والاختلاف الظاهر هو اختلاف بسيط على اعتبار انه نشأ عن تطور الاقتصاد خلال حقبتين من الزمن او اكثر .

(١) المقارنت مرتكزة الى ارقام واردة في جداول بصفحة ٩ - ١٣ في دراسة الامم المتحدة المذكورة اعلاه والى ارقام الخطة الخمسية للاغناء الاقتصادي في ج . ع . م . وهي اقرب عهداً من ارقام دراسة الامم المتحدة واخيراً الى ارقام الكتاب السنوي للامم المتحدة لسنة ١٩٦١ الحسابات القومية 1961 Yearbook of National Accounts Statistics فيما يتعلق بالارقام الحديثة العهد في تركيا .

## ٥ - عناصر السياسة الاقتصادية

تعكس السياسة الاقتصادية الاسرائيلية أهداف المجتمع الاسرائيلي ، وتعكس قوى الافكار والتنظيمات السياسية المسيطرة في المجتمع . ولايضاح هذه العلاقة سنعرض للعوامل التي تعين السياسة الاقتصادية .

ان النظام الاسرائيلي من نوع يصح وصفه بنظام قومي اشتراكي ، فهو يطمح الى مكاسب قومية « للامة وللوطن » كما يطمح الى مكاسب اقتصادية اجتماعية للمواطنين كمثل العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الدخل . وبسبب النجاح السياسي العسكري الذي حققته اسرائيل حتى الان قوي الاتجاه صوب الاغراق في التوقعات الاقتصادية الاجتماعية لان المواطن العادي ، مدفوعاً بميوله الخاصة وبتشجيع الاحزاب العقائدية ، يعتقد ان جهده العسكري التضالي والحرمان اللذين يرضى بهما في حالات الطوارئ يخولانه مستوى مرتفعاً من المعيشة وان لم يخوله اياه جهده الاقتصادي . وهكذا فن الجهة الواحدة نرى الاحزاب العقائدية اليسارية ترتضي ان تضع في يد الدولة مقداراً واسعاً من السلطة الاقتصادية وان تحملها ادواراً اقتصادية متعددة ، ومن الجهة الاخرى نرى الاعتقاد العام بان لا شيء يحقق للمواطن مستوى المعيشة المرتفع المرغوب بالسرعة المرغوبة كمثل تملك الدولة للكثير من وسائل الانتاج وضمائها لكثير من الخدمات العامة واتباعها سياسة ضريبية وتحويلية من شأنها الحد من الفروقات في الدخل وتحقيق مقدار واسع من عدالة التوزيع . والجدير بالذكر ان الحكومة الاسرائيلية نفسها تشجع هذا الاتجاه بما تعلنه من برامج وسياسات اقتصادية<sup>(١)</sup> . بل ان بن غوريون ورئيس الوزراء تعهد في حملة انتخابية<sup>(٢)</sup> ان تليح القوة الاشتراكية لاسرائيل ارتفاعاً سريعاً

(١) راجع خاصة الفصل الثاني « السياسة الاقتصادية » في Israel Government

Yearbook 1959

(٢) كما جاء في مقال الفرد شيرمان المذكور اعلاه ، والنص من شيرمان .

في مستوى المعيشة ، وفي الهجرة الواسعة ، وفي التنمية الواسعة النطاق ، وفي نفقات الدفاع الوافية - كل ذلك معاً وبنفس الوقت .

يرافق هذه التوقعات المبالغ بها امال يبلغ حد الاحتقار للقواعد الاقتصادية ومنطقها ، يتبدى في النشيرات الضخمة ومشاريع الري والتعدين والكيادات التي ليس لها ما يبررها وفي السماح لمستوى المعيشة بالارتفاع المستمر فوق ما يميزه نمو الناتج القومي من الموارد الداخلية والقيام باعمال كثيرة غير قابلة للحياة وتبغدي الاقتصاديين في هذا الصدد وبادعاء المعجزات الاقتصادية - بحيث نشأ وانتشر أدب تهكمي من امثاله : « لو توقفنا لوزن الامور بالمنطق الاقتصادي لما اقدمنا على حرب الاستقلال » ، او « لكي تكون واقعياً في اسرائيل عليك ان تؤمن بالمعجزات » او « اذا قال لك خبير ما ان امراً ما مستحيل ، فاحضر خبيراً آخر » (١) . ولا غرو في ذلك ، فالقطاع العام المسيطر على الجزء الاكبر من الاقتصاد الاسرائيلي ( بفروعه الثلاثة : القطاع الحكومي من مركزي ومحلي ، القطاع العالي بما فيه المستعمرات الزراعية ، المؤسسات القومية ) يقع بدوره تحت سيطرة الاحزاب السياسية التي تملأ المراكز الحساسة برجالها والتي تملي الاعتبارات العقائدية والسياسية عليها مواقفها الى مدى ابعد مما تملها عليها الاعتبارات الاقتصادية : أضف الى ذلك أن اسرائيل تخلو من طبقة وسطى مستقلة وقوية قصر على تحكم المنطق الاقتصادي بالمقررات الاقتصادية .

حصيلة هذه العوامل أن سياسة الاقتصاد الاسرائيلي ترمي الى تحقيق الكثير من الاهداف الصعبة المنال دون ان تكون للاقتصاد القدرة والموارد الكافية لذلك ( مما سنبحثه بتفصيل في فصل لاحق ) ، وهي لذلك سياسة

(١) مقتبسات من مقال الفرد شيرمان المذكور اعلاه ومقال مجلة Economist في ١٦ مايو ١٩٥٩ المذكور قبلاً .

طموحة جداً تحاول تحقيق مقدار واسع من التنمية والى جانبه مقدار واسع من العدالة الاجتماعية ومقدار واسع من الهجرة والنسلح . أما الطريق المعتمد لبلوغ هذه الاهداف فهو ذو شقين : الاول طريق التخطيط السياسي وتحكم القطاع العام ، والثاني طريق المبادرة الفردية بوحى « جهاز الاسعار » . على أن التخطيط الاقتصادي الاسرائيلي يتم ضمن عملية مرنة فهناك تخطيط للاهداف يشمل شتى الحقول ، الا أن سبل تحقيق الاهداف تسمح بالتعدد فهي مداورة فيما يخص الاهداف الواقعة في القطاعات المتميزة بالملكية الفردية لوسائل الانتاج ومباشرة بالاهداف الخاضعة بشكل او بآخر للقطاع العام وفروعه . ونعني بالسبل المداورة التأثير بواسطة الحوافز وتسهيلات التمويل وسعر الخصم ومستوى الضرائب وما شاكل ، وبالسبل المباشرة مقررات التمييز والتملك . وهذا النظام المزدوج الذي ظل معمولاً به حتى خريف سنة ١٩٦١ ، يفسر محدودية نشاط وزارة التنمية واتضاع برنامجها وموازناتها وكذلك اتضاع الحطة الصناعية التي بوشر بها عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ، كما يفسر تفضيل الخطط الجزأة مثل خطة الصناعة ، خطة الاسكان ، تنمية المستعمرات الخ على « الحطة الشاملة الواحدة » وان تكن هذه الخطط تنسجم فيما بينها وتتكامل<sup>(١)</sup> .

على ان تحولاً واضعاً طرأ عام ١٩٦١ على موقف السلطات بصدد التصميم والتخطيط العام ، خاصة بسبب عودة شبح التضخم النقدي وارتفاع عجز ميزان المدفوعات . ففي ١٤ نوفمبر قررت الحكومة انشاء سلطة تصميم عليا تابعة لوزارة المالية لتنسيق النمو وتقويمه ، ورأت ان يكون إطار عمل هذه السلطة خطة عامة لخمس سنوات تشمل الاقتصاد بجملة (خاصة نواحيه المالية) وفي سبيل تحقيق الانسجام بين وجهات النظر المختلفة في الوزارات نص القانون

(١) تتضح معالم هذا النظام ومحدودية الخطط لدى تفحص المصادر الرسمية مثل: تقارير بنك اسرائيل السنوية والكتاب الاسرائيلي السنوي ، وكلها تعرض للسياسة الاقتصادية عاماً فعاماً وتسجل هذه السياسة .



على انشاء لجنة وزارية من مختلف الوزارات ذات الشأن لها صلاحية المصادقة على توصيات السلطة . والجدير بالذكر أن عمل السلطة لا يتعدى الدواست والتوجيه وتقديم التوصيات الى التخطيط المركزي ووضع السياسة الاقتصادية والقدرة على تطبيقها<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر مقال عوبد رمبا « عرض لاقتصاد الشرق الاوسط خلال ١٩٦١ » في مجلة Middle Eastern Affairs عدد مارس ١٩٦٢ . وكذلك بيان وزير المال حول السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في نفس المجلة وهو بيان القاه في ٩ فبراير ١٩٦٢ وكانت ابرز نقاطه تخفيض الجنيه الاسرائيلي وتوسيع حرية التجارة ومباشرة تقليل منح الحماية الاقتصادية .



## الفصل الخامس

المنجزات الاقتصادية بين ١٩٤٨ و ١٩٦٤: (١)

### (١) السكان والزراعة والصناعة

لا بد من تسجيل بعض الايضاحات قبل استعراض المنجزات الاقتصادية في اسرائيل ، اذا اردنا فهم هذه المنجزات على حقيقتها عبر ضباب الدعاية والمبالغة<sup>(١)</sup> .

اول هذه الايضاحات ان الاقتصاد الاسرائيلي بحالته الحاضرة ليس وليد أربعة عشر عاماً من النمو بل اربعة وأربعين عاماً ، فهو لم يبدأ من العدم سنة ١٩٤٨ ولم يكن دون موارد عند ذاك كما انه لم يباشر حياته مرهقاً بتركة ثقيلة من الاءاء والضغفات ولم تكن منجزاته مجرد ثمرة تحول الجالية اليهودية في فلسطين الى دولة . الاصح ان يقال كما بينا في الفصلين الاول والثاني ، ان جذور الاقتصاد الاسرائيلي تعود الى مطلع الانتداب البريطاني ، وان المنجزات لآخر عام ١٩٦٢ مرجعها الحقيقي الى مطلع العشرينات لا الى قيام الدولة .

---

(١) اعتمدنا جزئياً في مقدمة هذا الفصل ، كما في متنه عند بحث المنجزات ، على دراسة سابقة لنا بعنوان «الاقتصاد الاسرائيلي في الميزان» في التقرير: الاقتصاد العربي (نشر الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية - بيروت ديسمبر ١٩٦١) .

ومن الضروري كذلك التقدم بإيضاح آخر يتعلق بمطلع حياة الدولة .  
صحيح ان القتال لازم هذه الفترة مما شل قسماً يذكر من النشاط الاقتصادي ،  
على الاخص في المناطق القريبة من خطوط القتال . وصحيح كذلك ان العرب  
كانوا يضربون حصاراً عسكرياً حول اسرائيل بمنع عليها التداول الاقتصادي  
الطبيعي . ولكنه صحيح كذلك ان فترة القتال كانت قصيرة امتدت من مايو  
١٩٤٨ ، الى ربيع ١٩٤٩ وانها لم تكن مفاجأة لليهود فلم توقعهم في حالة فوضى  
قاتلة ، وان الحصار العسكري كان فعالاً على الجبهة البرية لا البحرية مما سمح  
لاسرائيل بمفخذ حيوي الى العالم الخارجي .

اما الايضاح الثالث فيتمثل بآطار الاقتصاد . لقد سبق نشوء الدولة ،  
حسباً اثبتنا في الفصل الاول ، بروز قواعد الاقتصاد ومؤسساته ، وتطورها ،  
بالاضافة الى قواعد التنظيم الاجتماعي والسياسي بل والعسكري ايضاً التي  
شكلت معاً اطاراً متكاملأ ملائماً للنشاط الاقتصادي : اطاراً امتد الى ما  
بعد ١٩٤٨ مع تعديل اساسي واحد هو تحول السلطات السياسية المتركة في  
الوكالة اليهودية الى سلطات الدولة ذات السيادة .

وفيما عدا ذلك استمرت هذه المؤسسات في الوجود اسماً ومهماً ونشاطاً -  
بل نذهب ابعد من ذلك فنقول ان هذه المؤسسات اصبحت في وضع افضل  
من ذي قبل بسبب تدفق المعونات المالية الدولية من الحكومات والافراد  
والهيئات على نطاق أوسع بكثير من نطاقها السابق .

هذه الايضاحات هي من قبيل اعداد القارئ ليستطيع عمل تقويم  
صحيح للنجازات الاقتصادية ، فيضعها ضمن النطاق الزمني الصالح المستمد من  
١٩١٨ الى ١٩٦٢ لا من ١٩٤٨ الى ١٩٦٢ ، وينظر اليها على انها ثمرة مناخ

مجتمعي وسياسي ومالي ودولي ملائم مهد لها طيلة عدة حقب ، لا وليدة ظروف معاكسة ومناخ قاس كما يدعي الصهيونيون في حملاتهم الدعاوية .

بقي ان نضيف ، تذكرياً للقارئ ، ان الدولة الاسرائيلية باشرت وجودها الجديد وفي حوزتها مئات ملايين الجنيهات من الموجودات ووسائل الانتاج بما في ذلك المساكن والاراضي والمصانع والمكاتب ، وانها سمحت باستعمال هذه الموجودات والوسائل دون التوقف عند حدود القانونية اي انها جعلت نفسها وريثاً وان غير شرعي ، لاقتصاد سائر «Going Concern» ذي فاعلية عالية وطاقة ذات شأن .

\* \* \*

يصح تقويم المنجزات الاقتصادية على اكثر من وجه وباتباع اكثر من سبيل واسلوب . على اننا سنعمد اسلوبين اثنين هنا ، اولهما اعتماد المقارنات العينية الفيزيائية بين الوضع عام ١٩٤٨ والوضع عام ١٩٦١ او ١٩٦٢<sup>(١)</sup> ، كأن نقارن بين عدد السكان في ١٩٤٨ وفي ١٩٦١ ، او بين مساحة الاراضي المزروعة ، او الانتاج الصناعي ، او كمية مياه الري في العامين وثانيهما اعتماد حسابات النتائج القومي ( او الدخل القومي ، حسباً تدعو الحاجة ) وتفرعاتها خلال الفترة التي هي قيد الدرس ، او اعتماد جداول « الموارد المتوفرة للاستعمال » وجداول الاستعمال مقياساً للمنجزات خلال الفترة هذه . وسنفرد الفصل الحالي للعرض الذي يتبع الاسلوب الاول ، والفصل التالي

---

(١) يتوقف اختيار السنة النهائية للمقارنة على توفر الاحصاءات اللازمة ، ففي معظم الحالات وفقنا الى الحصول على المعلومات لنهاية ١٩٦١ غير ان بعض الارقام تمتد حتى آخر ١٩٦٢ وان يكن ذلك بصورة اولية .

للعرض الذي يتبع الاسلوب الثاني. على اننا ، في كلتا الحالتين ، سنتعاشى بحث كلفة هذه المنجزات او عبثها سواء كان هذا العبء داخلياً على الاسعار وعلى المكلفين ( عن طريق المنح والمعونات والاجور المرتفعة ) او خارجياً على موارد القطع الاجنبي ( عن طريق استئثار القروض والمعونات الخارجية ) تاركين بحث هذين الفرعين من الاعباء للفصل السابع .

### (أ) السكان

ذكرنا في الفصل الثاني ان مجموع سكان فلسطين في مايو ١٩٤٨ كان يقدر بحوالي ٢,٠٦٥,٠٠٠ نسمة منهم ١,٤١٥,٠٠٠ من العرب و ٦٥٠,٠٠٠ من اليهود. وبأواخر ١٩٦٢ كان عدد سكان اسرائيل (وهي تضم نحو ٢٠,٢٥٥,٠٠٠ دونم من اصل مساحة فلسطين البالغة ٢٦,٣٢٣,٠٠٠ دونم) حوالي ٢,٣٣٥,٠٠٠ نسمة منهم نحو ٢,٠٧٦,٠٠٠ من اليهود و ٢٥٩,٠٠٠ من العرب<sup>(١)</sup>. فيكون عدد السكان اليهود قد تضاعف ثلاث مرات خلال اربعة عشر عاماً ونصف بينما انخفض عدد السكان العرب الى ١٨ بالمائة مما كان عليه في عام ١٩٤٨ .

اما انخفاض عدد العرب فأسبابه معلومة، وقد أشرنا إليها في بحثنا التواحي الاقتصادية لمأساة النازحين في الفصل الثالث . بقي ان ندخل في تفاصيل عدد

(١) بلغ عدد السكان بنهاية ١٩٦١ نحو ٢,٢٣٣,٦٠٠ نسمة منهم ١,٩٨٥,٥٠٠ من اليهود و ٢٤٨,١٠٠ من العرب، انظر Statistical Abstract of Israel 1962 . وبلغت زيادة السكان لاواخر ١٩٦٢ نحو ١٠٠,٠٠٠ حوالي نصفهم من المهاجرين الجدد والنصف الآخر بسبب تزايد السكان الصافي. انظر Israel Government Yearbook 1962 — 1963

السكان اليهود ومراحل نمو هذا العدد وأسبابه وتوزيع السكان بموجب بلد المنشأ أو البلد المهاجر منه، بموجب الأعمار، وبموجب بعض السمات الاقتصادية. وسنباشر هذا العرض والتحليل بتقديم جدول النمو للسكان ابتداء من سنة ١٩٤٨<sup>(١)</sup>.

---

(١) تختلف اعداد السكان من اصليين ومهاجرين بين مرجع وآخر اختلافاً ضئيلاً جداً وقد اعتمدنا اقرب المراجع زمنياً على اعتبار ان ارقامهم تشمل التعديلات والتصحيحات الاحصائية الضرورية.

الجدول ( ١٠ )

السكان في اسرائيل والهجرة إليها من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٢

السنة	مجموع السكان بنهاية السنة	يهود	عرب وخلاتهم	مجموع المهاجرين لاسرائيل	مجموع المهاجرين الخارج	الهجرة الصافية لاسرائيل
١٩٤٨ <sup>(١)</sup>	٩٢٠,٠٠٠	٧٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠	١٠١,٨٣٧	١,١٥٤	١٠٠,٦٨٣
١٩٤٩	١,١٧٣,٩٠٠	١,٠١٣,٩٠٠	١٦٠,٠٠٠	٢٣٩,٩٥٤	٧,٤٠٧	٢٣٢,٥٤٧
١٩٥٠	١,٣٧٠,١٠٠	١,٢٠٣,١٠٠	١٦٧,٠٠٠	١٦٩,٧٢٠	٩,٩٦٦	١٥٩,٧٥٤
١٩٥١	١,٥٧٧,٨٠٠	١,٤٠٤,٤٠٠	١٧٣,٤٠٠	١٧٤,٠١٤	١٠,٤٧٦	١٦٣,٥٣٨
١٩٥٢	١,٦٢٩,٥٠٠	١,٤٥٠,٢٠٠	١٧٩,٣٠٠	١٣,٥٠٠	٢٣,٤٠٨	٩,٩٠٨
١٩٥٣	١,٦٦٩,٤٠٠	١,٤٨٣,٦٠٠	١٨٥,٨٠٠	١٠,٣٨٨	١٣,٠٠٠	٢,٦١٢
١٩٥٤	١,٧١٧,٨٠٠	١,٥٢٦,٠٠٠	١٩١,٨٠٠	١٧,٤٨٥	٧,٥٠٠	٩,٩٨٥
١٩٥٥	١,٧٨٩,١٠٠	١,٥٩٠,٥٠٠	١٩٨,٦٠٠	٣٦,٣٢٧	٦,٤٠٠	٢٩,٩٢٧
١٩٥٦	١,٨٧٢,٤٠٠	١,٦٦٧,٥٠٠	٢٠٤,٩٠٠	٥٤,٩٩٦	١١,٤٠٠	٤٣,٥٩٦
١٩٥٧	١,٩٧٦,٠٠٠	١,٧٦٢,٧٠٠	٢١٣,٣٠٠	٧١,١٠٠	١١,٤٠٠	٥٩,٧٠٠
١٩٥٨	٢,٠٣١,٧٠٠	١,٨١٠,١٠٠	٢٢١,٦٠٠	٢٦,٠٩٣	١١,٧٠٠	١٤,٣٩٣
١٩٥٩	٢,٠٨٨,٧٠٠	١,٨٥٨,٨٠٠	٢٢٩,٩٠٠	٢٣,٠٤٥	٩,٧٥٠	١٣,٢٩٥
١٩٦٠	٢,١٥٠,٤٠٠	١,٩١١,٢٠٠	٢٣٩,٢٠٠	٢٣,٦٤٤	٨,٨٠٠	١٤,٨٤٤
١٩٦١	٢,٢٣٣,٦٠٠	١,٩٨٥,٥٠٠	٢٤٨,١٠٠	٠٠ (ج)	٠٠	٠٠
١٩٦٢	٢,٣٣٥,٠٠٠	٢,٠٧٦,٠٠٠	٢٥٩,٠٠٠	٠٠	٠٠	٥٠,٠٠٠



المصدر : للسنوات ١٩٤٩ الى ١٩٦١ : Statistical Abstract of Israel, 1962, للسنة ١٩٤٨ : جزئياً من مشروع فولك للبحث الاقتصادي في اسرائيل Fourth Report 1957 and 1958 مقال دون باتكن « الاقتصاد الاسرائيلي الحقبة الاولى » ص ٢٠ وجزئياً من كتاب تأليف موشيه سيكروت نشر مشروع فولك ، عنوانه Immigration to Israel 1948 — 1953 (انظر الملاحظة (أ) ادناه) .  
للسنة ١٩٦٢ جزئياً من Israel Government Yearbook 1962 — 1963

### الملاحظات

- (أ) اخذنا عدد اليهود في مطلع ١٩٤٨ على انه ٦٤٩,٦٣٣ ( حسب ورد في سيكروت المشار اليه ص ٣٩ ) واضعنا الى ذلك ١٠٠,٦٨٣ صافي الهجرة من باتكن ص ٢٠ ونحو ١٥٠,٠٠٠ التزايد الطبيعي واعتبرنا الرقم المدور لعدد اليهود بنهاية السنة ٧٦٥,٠٠٠ . اما العرب فقد اعتبرنا عددهم رقماً مدوراً بنهاية السنة « بما في ذلك التزايد الطبيعي » على انه ١٥٥,٠٠٠ فيكون مجموع السكان ٩٢٠,٠٠٠ .
- (ب) احصاءات ١٩٦٢ تقديرية . فقد ورد في الكتاب السنوي المشار اليه ص ٣٤٢ ان عدد السكان ازداد خلال ١٩٦٢ بحوالي ١٠٠,٠٠٠ عما كان عليه بآخر ١٩٦١ ، منهم نحو النصف من صافي الهجرة اليهودية والباقي من التزايد الطبيعي ، وقد « وزعنا » هذه الزيادة على الشكل المبين على اساس الاتجاهات في السنين السابقة .
- (ج) الاشارة ( .. ) تعني ان الرقم غير متوفر .

يلاحظ من هذا الجدول ان موجة الهجرة الكبرى تدفقت بين ١٩٤٨ و ١٩٥١ حين وفد ما مجموعه نحو ٦٧٦,٠٠٠ نسمة خلال اربع سنوات . وبالنظر لضخامة هذا الرقم ينبغي علينا ايضاح ملبساته . عند قيام الدولة كانت اليهود في فلسطين يقدرون بنحو ٦٥٠,٠٠٠ ، وفتحة فتحت الدولة الباب على مصراعيه لكل يهودي يرغب في الدخول تبريراً لادعائها انها ملجأ لكل يهود العالم لا تمنع يهودياً من الدخول ( الا اذا كان يشكو مرضاً يهدد الصحة العامة بوباء ما او كان يشكل خطراً على الامن العام ) .

وقد وكلت مهمة اعداد المهاجرين ونقلهم الى عدة مؤسسات اهمها الوكالة اليهودية و « لجنة التوزيع المشتركة » التي بدورها سلّمت هذه المهمة الى هيئة مختصة هي « مؤسسة الهجرة » وهي نفس المؤسسة التي كانت تنظم الهجرة غير الشرعية الى فلسطين خلال الانتداب ، ولقد كانت المهمة تتطلب اول الامر استخدام المقاتلين اليهود ثم نقل اليهود من مخيمات الاعتقال النازية في المانيا والنمسا وايطاليا وقصية هذه المخيمات بأسرع ما يمكن . وقد نظر الى هاتين العمليتين كأولى واجبات الدولة الجديدة للدفاع عن نفسها ومن ثم لتخفيف آلام اليهود الذين تمكنوا من البقاء بعد العهد النازي .

وفيما عدا اخلاء المخيمات كانت مهمة مؤسسة الهجرة جمع اليهود الراغبين في القدوم الى اسرائيل في معسكرات في المانيا والنمسا وايطاليا ، وكذلك حث المترددين بل والضغط عليهم وجمعهم كذلك في المعسكرات ، ومن الناحية الاخرى اعداد معسكرات الاستقبال في اسرائيل ، ونقل اليهود من المعسكرات الاوروبية الى الاسرائيلية . وفي كل الاحوال الا النادرة منها وقمت المهمة بأسرها ، بما في ذلك التنظيم والنقل والتمويل ، على عاتق المنظمات الصهيونية التي عدتها ولم تقم الحكومة الاسرائيلية الا بنسبة ضئيلة من هذا الجهد .

بينما مراقبة سياسة الهجرة بسبب صلتها بأوضاع اسرائيل . فبين قيام الدولة في مايو وشهر سبتمبر كان المهاجرون كلهم تقريباً شباناً ودواً ، وذلك بسبب حاجة الحرب الى الشبان . ولم تبدأ عملية اخلاء المخيمات من الأحياء من ضحايا النازية الا في سبتمبر ١٩٤٨ ، ولم تخضع العملية الا اسمياً لنظام افضلية وضعته الوكالة اليهودية فقد كان الضغط قوياً لنقل كل اليهود الراغبين في الذهاب الى اسرائيل . بعد ذلك انتقل التركيز الى اليهود

المعتقلين في المعسكرات بقرص « الذين كانوا مهاجرين غير شرعيين حاولوا في اواخر الانتداب دخول فلسطين متخطين ارقام «الكوتا» فصدتهم السلطة» وقد نقلوا الى اسرائيل في شتاء ١٩٤٨/١٩٤٩، ثم جرى نقل اليهود من بلغاريا ونقل نسبة كبيرة من يهود يوغوسلافيا ويهود تركيا . وبعد ذلك انتقل نحو ١٠٠،٠٠٠ يودي من بولونيا ونحو ١٢٠،٠٠٠ من رومانيا قبل ان وضعت بولونيا قيوداً على الهجرة ووقفت رومانيا السيل كلياً . وفي صيف ١٩٤٩ انتقلت الجالية اليهودية من الين جوا ( عن طريق مستعمرة عدن)، وعددها نحو ٤٠،٠٠٠ ثم بين وبيع ١٩٥٠ ويونيو ١٩٥١ جرت هجرة معظم يهود العراق ، اي نحو ١٢٤،٠٠٠ وعدد صغير (نحو ٢٧،٠٠٠) من ايران ، الى اسرائيل . واخيراً فان معظم يهود ليبيا وقسماً غير صغير من يهود الشمال الافريقي العربي هاجروا خلال ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، اما بمحض اختيارهم او تحت ضغط العملاء الصهيونيين .

قلنا ان الموجة الكبرى وقعت بين مايو ١٩٤٨ وخريف ١٩٥١، ونضيف ان هذه الموجة انحسرت بصورة مفاجئة بعد ذلك ، وذلك لاسباب عدة منها الضيق الاقتصادي الناشيء عن تدفق الهجرة ومنها القيود التي فرضتها عدة بلدان « اخصها بلدان الكتلة الشيوعية » على خروج اليهود الدافق ، ومنها فقر معظم اليهود الراغبين في الهجرة وعجزهم عن المساهمة بمكاليف انتقالهم او مكاليف العيش عند وصول اسرائيل . وقد اثار الضيق الاقتصادي ازمة ضمير لدى الدولة اليهودية والوكالة اليهودية وبقية المنظمات الصهيونية ، فانها من جهة كانت تنادي بعدم وضع العراقيل امام اليهود الراغبين في الهجرة انسجاماً منها مع المبادئ الصهيونية القائلة بعودة كل اليهود كحق لهم لا ينازع ، الا انها من جهة اخرى كانت تدرك

الاعباء الصعبة التحمل التي تترتب على سبل المهاجرة غير المحدود والتي من شأنها علينا ان تؤدي الى فرض بعض القيود .

لم يكن مفر من اتخاذ موقف عملي في اواخر ١٩٥١ ، وهكذا قررت الوكالة اليهودية وضع سياسة اختيار للمهاجرين الراغبين في الانتقال على نفقة الوكالة وقد نصت هذه السياسة على القواعد التالية :

١ - يجب ان يجري اختيار ٨٠ بالمائة من المهاجرين من بين مرشحي منظمة « عليا » ( اي حركة تهجير الفتيان ) ، « والخالوتزيم » ( الرواد ) والمهاجرين الممكن صيورتهم مزارعين في المستعمرات ، والعمال المدربين ، حتى سن الخامسة والثلاثين ، والعائلات التي لا يزيد سن الممثل فيها عن ٣٥ عاماً .

٢ - على الذين يجري اختيارهم ان يتعهدوا خطياً بالعمل سنتين في الزراعة .

٣ - لا تتم الموافقة على الهجرة الا بعد فحص طبي دقيق تحت اشراف طبيب اسرائيلي .

٤ - لا يسمح لأكثر من ٢٠ بالمائة ممن تزيد اعمارهم عن ٣٥ عاماً بالهجرة ، الا اذا كانوا افراد عائلات يقدر معيولها على العمل ، او كانوا سيهاجرون بدعوة من اقارب لهم في اسرائيل سيقومون باعالتهم .

٥ - لا تتم الموافقة على الهجرة لمن وردتهم دعوة من اقرباء في اسرائيل . . . . . الا بعد التحقق من قدرة هؤلاء الاقرباء واستعدادهم

## لاعالة المهاجرين<sup>(١)</sup> .

هذا وقد نصت الترتيبات الجديدة على بعض الاستثناءات لسياسة اختيار المهاجرين ، منها ان هذه السياسة لا تنطبق على عمليات « انقاذ » بعض الجوالي اليهودية المعرضة للخطر الشديد ، ولا تنطبق على المهاجرين القادمين على نفقتهم الخاصة .

يظهر من الجدول ( ١٠ ) ان السكان اليهود ازدادوا من ٦٥٠,٠٠٠ في مايو ١٩٤٨ الى ٢,٠٧٦,٠٠٠ بنهاية ١٩٦٢ ، اي بمقدار ١,٤٢٦,٠٠٠ اي ان العدد الاصلي ارتفع بنسبة ٣٢٠ بالمائة خلال اربعة عشر عاماً ونصف . وقد كانت نصيب الهجرة الصافية من ازدياد السكان ( اي من رقم ١,٤٢٦,٠٠٠ ) نحو ٩٠٢,٠٠٠ او نحو ٦٣ بالمائة ، وكان نصيب التزايد الصافي الطبيعي ٥٢٤,٠٠٠ او ٣٧ بالمائة . وفي هذه الارقام تعبير فصيح عن الجهد التنظيمي الضخم والعبء الثقيل الذي خلقته عمليات الهجرة ، خاصة في السنوات الاربع الاولى . بسبب اضطرار الوكالة اليهودية والسلطات الاسرائيلية الى اسكان المهاجرين وإلى اعدادهم للقيام باعمال منتجة والى توفير مشاريع العمل الاغاثي ( Work Relief ) أولاً ومن ثم المجالات الاستيعابية ثانياً .

وبدعي ان هذه المهام تطلبت نفقات وتشيريات ضخمة كان من شأنها ارتفاع كمية النقد بين ١٩٤٨ وآخر ١٩٥١ ارتفاعاً نسبياً لم تشهد له

---

(١) هذا الاقتباس ، وما سبقه من معلومات بصدد الهجرة من ١٩٤٨ - ١٩٥٣ مأخوذ معظمه من موشيه سيكرتون المشار اليه قبل الفصل الثالث . « الترجمة لنا للنس الاصلي لقرار الوكالة كما ورد في موشيه سيكرتون نقلًا عن « وثيقة الهجرة رقم ٢٠ » الصادرة عن دائرة الهجرة بالوكالة بتاريخ نوفمبر ١٩٥٢ ص ٢ » .

اسرائيل مثيلاً بين ١٩٤٨ و ١٩٦٢ .<sup>(١)</sup> و سنبحت في الفصل السابع الأعباء الداخلية على الاقتصاد الاسرائيلي الناجمة عن السعي المهوم للاستيعاب ولدفع الاقتصاد الى الأمام ليقوم بإعالة اعداد السكان الصاعدة على مستوى معيشة مستمر بالارتفاع ، ولهذا لن نذهب بعيداً هنا في بحث هذه الاعباء .

ننتقل الآن الى بحث توزيع المهاجرين اليهود من حيث بعض الاعتبارات ذات الاهمية بالنسبة لنوعيتهم واحوالهم الاجتماعية وطاقتهم الاقتصادية . نلاحظ أولاً تغير تركيب المهاجرين من حيث اصولهم الجغرافية . فبعد ان كانت الاكثريّة الساحقة منهم في عام ١٩٤٨ اوروبية المولد ( من بولونيا ورومانيا وبلغاريا والمانيا على الاخص ) بنسبة ٨٥ بالمائة من المجموع هبطت هذه النسبة الى ٥٢,٦ بالمائة في ١٩٥٨ وهبط متوسطها للسنوات الاحدى عشرة ١٩٤٨ - ١٩٥٨ الى ٤٤,٥ بالمائة ، في حين ارتفعت نسبة المولودين في آسيا ( معظمهم من تركيا والعراق واليمن وعدن ) من ٥,٣ بالمائة الى ٢٩,٦ بالمائة كما ارتفعت نسبة المولودين في افريقيا ( معظمهم من مواليد تونس والجزائر والمغرب وليبيا ) من ١,٩ بالمائة الى ٢,٥ بالمائة في المدة عينها .<sup>(٢)</sup>

واهمية هذه النسب انها تشير الى ازدياد عدد ونسبة المهاجرين القادمين

(١) للسنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٨ راجع دون باتنكن المشار اليه قبلاً الجدول ٤ ص ١١ حيث كان ازدياد النقد ٣٨٤٥ بالمائة بين ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ٣١٠٧ بالمائة بين ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ٣٢ بالمائة بين ١٩٥٠ و ١٩٥١ . للسنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٢ راجع التقرير السنوي لبنك اسرائيل جدول ١٤ (١) ص ٢٢ والكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ١٩٦١ / ٦٢ ص ٣٢٠ . وبصدد ارتفاع كلفة المعيشة راجع التقرير السنوي ١٩٦٠ لبنك اسرائيل ص ٦٣ . ( كل هذه المراجع بالانكليزية وقد سبقت الاشارة اليها تحت اسمها بالانكليزية . )

(٢) راجع دون باتنكن المشار اليه قبلاً ، ص ٢٢

من جوالي فقيرة وأمية في آسيا والى ازدياد العبء التعليمي والتدريبي نتيجة لتدني نوعية هؤلاء المهاجرين .

يؤيد هذه الملاحظة توزيع المهاجرين بالنسبة لمؤهلاتهم العلمية كما يتضح من الجدول التالي حيث يبدو الفرق الشاسع بين المستوى العلمي لليهود من سكان فلسطين القدامى قبل قيام الدولة ( خاصة منهم القادمين أصلاً من أوروبا وأميركا ، ومستوى المهاجرين من آسيا وأفريقيا ، بل ومن أوروبا وأميركا كذلك ، فكأنما كان المهاجرون بشكل عام أدنى في مؤهلاتهم العلمية ، قارة فقارة ، من السكان « الاصليين » اي الذين كانوا يقيمون في فلسطين قبل قيام الدولة . أي أن حملة المهاجرة الواسعة أدخلت معها الفئات الأقل اعتماداً علمياً من بين الجوالي اليهودية في الخارج .

## الجدول (١١)

الصفات العلمية للسكان اليهود من سن ١٤ فما فوق ، في يونيو ١٩٥٤ (وعدهم

( ١٥٠٤٧,٠٠٠ )

المجموع	انتموا مراحل التعليم المالي	ابتدائي	ابتدائية	لم يذهبوا الابتدائية	لم يذهبوا الابتدائية	الاقامة وفارة المولد
بالمائة						
١٠٠,٠	٧,٢	٢٦,٨	٣٩,٦	٢٢,٣	٤,١	السكان الاصليون
						ذكور
١٠٠,٠	٢,٨	٢١,٤	٤٩,٨	٢٤,٠	٢,٠	مواليد فلسطين
١٠٠,٠	٢,١	٧,٦	٢٨,٧	٣٩,٨	٢١,٨	آسيا - أفريقيا
١٠٠,٠	١٠,٢	٣٣,٤	٣٧,٧	١٧,٧	١,٠	أوروبا - أميركا
١٠٠,٠	٢,٨	١٣,٤	٣١,٠	٤٠,٨	١٢,٠	المهاجرون الجدد
						ذكور
١٠٠,٠	٠,٧	٧,٨	١٩,٥	٤٩,٥	٢٢,٥	آسيا - أفريقيا
١٠٠,٠	٤,٨	١٨,٣	٤١,٢	٣٣,١	٢,٦	أوروبا - أميركا
١٠٠,٠	٣,٧	٢٦,١	٣٩,٩	١٨,٥	١١,٨	السكان الاصليون
						إناث
١٠٠,٠	٢,٢	٢٠,٦	٤٨,٧	٢١,٢	٧,٣	مواليد فلسطين
١٠٠,٠	٠,٤	٤,٥	١٨,٥	٢٣,٤	٥٣,٢	آسيا - أفريقيا
١٠٠,٠	٥,١	٣٣,٤	٤٠,٤	١٦,٣	٤,٨	أوروبا - أميركا
١٠٠,٠	١,٢	١١,٦	٢٧,٧	٢٩,٢	٣٠,٣	المهاجرون الجدد
						إناث
١٠٠,٠	٠,٢	٢,٨	١٣,٠	٢٦,٢	٥٧,٨	آسيا - أفريقيا
١٠٠,٠	٢,٠	١٩,٢	٤٠,٦	٣١,٩	٦,٣	أوروبا - أميركا

المصدر : باتكنن المشار اليه قبل ص ٢٦ .



بالإضافة الى تفوق السكان القدامى ( اي الذين كانوا في فلسطين خلال الانتداب ) من حيث المؤهلات العلمية ، على المهاجرين ، وتفوق المهاجرين القلائل من اوربا واميركا على بقية المهاجرين ، وافر هذا التفوق في القابلية الاقتصادية لكل من هؤلاء وأولئك ، فان السكان القدامى كمجموع يتفوقون على السكان كمجموع من حيث مقدار العمالة ، والقابلية والاستعداد للنشاط الاقتصادي ، كما ان السكان القدامى ، ( والمهاجرين ) الذين هم من أصل اوروبي اميركي ، يتفوقون على السكان القدامى و ( المهاجرين ) الذين هم من اصل اسوي افريقي ، من حيث هذه القابلية والاستعداد . وهذا كله يتضح من الجدول التالي الذي يعكس الوضع خلال سنة من مايو ١٩٥٧ الى ابريل ١٩٥٨ .

## الجدول ( ١٢ )

صفات القوى العاملة بين اليهود العاملين ، بالنسبة لطول الإقامة في إسرائيل ولقارة المولد ، من مايو ١٩٥٧ الى ابريل ١٩٥٨ .

النسبة المئوية للقوى العاملة الى السكان	المسألة كنسبة ماثرة الى القوى العاملة	
٥٢,٤	٧٤,٨	مواليد فلسطين السكان القدامى :
		( بفلسطين قبل آخر ١٩٤٥ )
٥٢,٧	٨٢,٣	مواليد آسيا وأفريقيا
٦٣,٥	٩٠,٨	مواليد أوروبا وأميركا
٦١,٧	٨٩,٦	جثة السكان القدامى المهاجرون الجدد
		( ابتداء من مطلع ١٩٤٨ )
٤٩,٤	٦٩,٥	مواليد آسيا وأفريقيا
٥٦,٩	٨٠,٢	مواليد أوروبا وأميركا
٥٣,٢	٧٥,٦	جثة السكان القدامى
المصدر : سيكرتون المشار إليه قبلا ص ٨١		

بقيت مقارنة اخيرة نود اجراءها بين السكان في مطلع عهد الدولة وفي سنة قريبة الينا حول توزيع القوى العاملة بين مختلف القطاعات ، والغرض من هذه المقارنة اظهار تطور طراز توزيع القوى العاملة نتيجة سيل الهجرة . وفي سيل اعطاء القارى صورة جلية عن هذا الطراز تقدم فيما يلي مقارنة رقمية لسنتي ١٩٤٩ و ١٩٦٠ وقد كان مجموع العاملين ٣٤٠,٠٠٠ و ٧٠٢,٠٠٠ في السنتين على التوالي :

## الجدول (١٣)

نسبة اليهود العاملين في القطاعات الاقتصادية لمجموع العاملين للعامين

١٩٤٩ و ١٩٦٠

القطاع	١٩٤٩	١٩٦٠
الزراعة والصيد والاحراج	١٣,٨ بالمائة	١٧,١ بالمائة
الصناعة والحرف اليدوية	٢٣,٥	٢٣,٢
البناء والأشغال العامة	٨,٢	٩,٣
النقل والمواصلات	٧,١	٦,٣
التجارة والمال	١٨,٠	١٢,٢
الخدمات الفنية ( المهنية )	٨,٨	٧,٧
الخدمة المدنية	١١,٨	٢١,٩
متفرقة	٨,٨	٢,٣
	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : للعام ١٩٤٩ هيئة الأمم Economic Development in the  
 Middle East 1945 — 1954 ص ١٣٣ . وللعام ١٩٦٠ بنك إسرائيل  
 Annual Report 1960 ص ٨٨ .

يلاحظ القارئ من مقارنة السنتين المشمولتين بالجدول تغيراً في اتجاه القوى العاملة في ثلاثة حقول : (١) الزراعة ، حيث ازدادت النسبة من ١٣,٨ الى ١٧,١ من مجموع القوى العاملة ، نتيجة التوكيد على تنمية الزراعة وعلى الاستيطان في المستعمرات الزراعية . و (٢) التجارة والمال وهما قطاعان

رئيسيان في حقل الخدمات، وقد هبطت النسبة فيها من ١٨ إلى ٢، ١٢ بالمائة مما يعكس تركيب الاقتصاد الجديد ومفاهيم المجتمع العقائدية، و (٣) الخدمة المدنية وقد ارتفعت النسبة فيها من ٨، ١١ إلى ٩، ٢١ بالمائة نتيجة اتساع الجهاز الحكومي اتساعاً فاحشاً كان بدوره نتيجة ضغوط الاحزاب المؤتلفة في الحكم وسميها لادخال ممثلها واتباعها في الوظائف الحكومية .

من الطريف ان نذكر هنا ، ما دمننا نتحدث عن توزيع القوى العاملة بين حقول العمل المختلفة ان مؤهلات المهاجرين واعدادهم السابق كثيراً ما كانت تتعارض مع مجالات العمل المفتوحة أمامهم ، فاذا نظرنا الى توزيع المهاجرين ، بين سبتمبر ١٩٤٨ وآخر ١٩٥٤ ، وهي الفترة التي تتوفر لدينا عنها معلومات وافية من حيث اعداد المهاجرين ، وقارنا ذلك بتوزيع السكان القدامى ( مستعملين نفس التصنيف ) برزت أمامنا الفروقات التالية <sup>(١)</sup> :

١ - نسبة ذوي الحرف والعمال الصناعيين الى مجموع العاملين اكثر ارتفاعاً بين المهاجرين (٤١،٤٦ بالمائة ماهي بين السكان القدامى ٢٩،٢ بالمائة) مع أن هذه الفئة اكبر الفئات بين السكان القدامى .

٢ - هنالك تفوق واضح في نسبة المشتغلين بالتجارة بين المهاجرين (١٥،٩) على أمثالهم بين السكان القدامى (٨،٦ بالمائة على ان معظم المهاجرين كانوا أجراء في مؤسسات تجارية أو أصحاب دكاكين متواضعة في حين ترتفع نسبة أصحاب المحال التجارية الأكبر شأناً بين قدامى السكان .

٣ - يتفوق السكان القدامى تفوقاً بارزاً على المهاجرين في اقبالهم النسبي

(١) الفروقات مستمدة من مقارنة الاحصاءات الواردة في جدول بصفحة ١١٢ من موشيه سيكرتون المشار اليه قبلاً .

على الاعمال الزراعية ( ١٢,٦ بالمائة مقابل ٥,٢ بالمائة ) على ان تعاطي الاعمال الزراعية حتى للسكان القدامى يحتل المقام الثاني بعد الحرف والعمل الصناعي .

٤ - كذلك هنالك تفوق نسبي في صالح السكان القدامى في اعمال البناء والنقل والخدمات الشخصية ، على ان هذه الحقول بجمعتها تشكل نحو خمس مجموع العاملين بين السكان القدامى ونحو عشر المهاجرين الذين هم مدار البحث .

لم يكن من الصعب على السلطات الاسرائيلية ان تسكن الافواج الاولى من المهاجرين خلال ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، فان عشرات الالوف من وحدات المساكن كانت فارغة بعد نزوح العرب القسري ( حتى اذا أخذنا بعين الاعتبار نصف اليهود لعدة قرى لاسباب عسكرية او انتقامية ) (١) . على ان تصدق المهاجرين السريع ، ووجود الكثير من هذه المساكن في مناطق لم تشأ السلطات اخذ المهاجرين الجدد إليها ، ورغبة السلطات في وضع اعداد من المهاجرين معاً لكي يسهل الاشراف على إعالتهم وعلى تدريبهم وإعدادهم كل ذلك خلق ضغطاً قاسياً لتشييد معسكرات او مخيمات إقامة مؤقتة « معبروت » يقضي فيها المهاجرون مدداً تختلف طولاً باختلاف استعداد المهاجر للاندماج في الاقتصاد والمجتمع واستعداد الاقتصاد نفسه لاستيعابه ولو جزئياً . ( انظر الملحق الاول بنهاية الفصل من حيث توزيع السكان جغرافياً ) . ولكن هذه المخيمات المؤقتة كانت بدورها تحت ضغط من القادمين الجدد بحيث كان من الضروري نقل أفواج إلى المستعمرات الزراعية او المدن ، حسب الحاجة والظروف ، لبتاح لأفواج جديدة دخول

(١) اليكسندر روينر في كتابه The Economy of Israel ( ص ٧٠ ) يدعي ان العرب خلفوا ورامهم ٨٠,٠٠٠ وحدة سكنية فقط وواضح ان هذا الرقم اقل من الحقيقة بكثير اذا ذكرنا ان النازحين عددهم نحو ٧٥٠,٠٠٠ نسمة .

الحجيات قبل توفر وسائل العيش الوافية للأفواج الاولى المسرعة للاندماج .  
ومن البديهي ان هذه العملية تطلبت تشييد الكثير من وحدات السكن  
الجديدة بلغ عددها من ١٩٤٩ لنهاية ١٩٦٠ نحو ٤١٣,٠٠٠ وحدة جديدة  
موزعة بين المدن والقرى ( هذا عددا حوالي ٢٥,٠٠٠ وحدة كان بناؤها  
مخططا لنهاية السنة المالية ١٩٦١/١٩٦٢ ) . وقد بلغت الكلفة الاجمالية  
للاسكان حتى ربيع ١٩٥٧ ما مجموعه ١,٣٦٢ مليون جنيه اسرائيلي<sup>(١)</sup>  
ولكن على الرغم من هذه النفقات ومئات ألوف الوحدات المنشأة وتلك  
المهجورة من قبل أصحابها العرب فان السكان في اسرائيل يزدحجون نسبياً كما  
يبدو من التوزيع التالي للغرف بالنسبة لعدد الافراد في كل غرفة<sup>(٢)</sup> .

عدد الافراد في كل غرفة	نسبة السكان المئوية في كل فئة لمجموع السكان
أقل من فرد	٥,٢
١,٠٠ - ١,٤٩	٢٤,٧
١,٥٠ - ١,٩٩	١٢,٠
٢,٠٠ - ٢,٤٩	٢٥,٤
٢,٥٠ - ٢,٩٩	٦,٢
٣,٠٠ - ٣,٩٩	١١,٤
٤,٠٠ - ٤,٩٩	٦,٤
٥ أو أكثر	٨,٧
متوسط العام للبلاد = ٢,١	١٠٠,٠

(١) انظر Israel Government Yearbook 1962 - 1963 ص ٧٥٦ / ٧  
من حيث عدد وحدات السكن و ص ٣١ في المقدمة في الكتاب السنوي ١٩٦١ / ٦٢ من  
حيث الكلفة على ان الكتاب السنوي العام ١٩٦٢ / ٦٣ ( ص ٢٥٨ ) يشير الى كلفة  
الاسكان في ١٩٦١ / ٦٢ على انها ٥٦٠ مليون جنيه اسرائيلي ، وهذا الرقم مركّز الى  
مخطط لاعداد ٢٠,٠٠٠ وحدة لاسكان ٥٠,٠٠٠ مهاجر .  
(٢) من روبرت المشار اليه ص ٧١ .

وواضح ان اكبر مجموعة من السكان تزدحم بمعدل ٢٠٠ و ٢٠٤٩ لكل غرفة . كما ان المتوسط العام للبلاد وهو اكثر من شخصين لكل غرفة معدل مرتفع .

نعود الى موضوع الهجرة ومراحل الاسكان والاستيعاب .<sup>(١)</sup> قلنا قبل ان فتح باب الهجرة الواسعة الى اسرائيل لأي اليهود الراغبين في الدخول بموجب « قانون العودة » الذي اقره برلمان اسرائيل في اولى دوراته ، كانت تبوره الحركة الصهيونية واسرائيل على انه تحقيق لآمال اليهود في تحويل فلسطين الى ملجأ لكل يهودي اي كان موطنه وسواء كان في ضيق او لم يكن : هذه السياسة طبعاً اغراض عسكرية تتضمن خطراً توسعياً يلقى بال الدول العربية . على ان للسياسة نواحي اقتصادية كذلك من حيث خلق المضلات المالية والاستيعابية من جهة ورفع قدرة اسرائيل على استدراار العطف والموارد بسبب المضلات ، من جهة اخرى .

اما من حيث المضلات فهمة استدراج اليهود الى اسرائيل تعني اولا تقديم العون المباشر السريع لهم ومن ثم استيعابهم في اقتصاد نام دون ضغط مستوى هذا الاقتصاد او هز العلاقات الاجتماعية الثقافية بين جماعات المواطنين هزاً خطيراً .

لاشك ان درجة مرموقة من النجاح قد سجلت من حيث الإسكان والاستيعاب وحفظ توازن المجتمع على ان ضغوطاً اقتصادية واجتماعية خطيرة قد نجمت عن عملية الدمج السريعة التي قامت وقوم بها اسرائيل ، فاذا

---

(١) هذا القسم الختامي لبحثنا في موضوع السكان مقتبس في معظمه مع تعديلات واضافات عن مقال لنا بعنوان « الاقتصاد الاسرائيلي في الميزان » اشرنا اليه قبلا والانتقاسات مأخوذة من الصفحات ٦٥ - ٦٧ .

ذكرنا مثلاً ان اكثر من نصف المهاجرين الذين وفدوا بعد ١٩٤٨ هم من « اليهود الشرقيين » ، وان عدد المهاجرين بين ١٩٤٨ و ١٩٦٢ يفوق عدد اليهود الذين كانوا في فلسطين عام ١٩٤٨ مع ترايدهم العددي الطبيعي الصافي - اذا ذكرنا كل ذلك اتضح لنا مدى التغيير الاجتماعي الحاصل والمشاكل الناجمة عن الازدياد الكبير في عدد السكان وتغير نوعيتهم واوراعهم . فجنباً الى جنب مع سكان المغاور القادمين من جبال الأطلس في شمال غربي افريقيا يشاهد حملة الدكتوراه من المانيا او تشيكوسلوفاكيا . والى جانب اليهود الارثوذكس المتعصين الذين يرفضون ان يشعروا عود كبريت يوم السبت يعيش الملحدون الثوريون ، والى جانب ماضني القاطن المترهلين القادمين من اليمن التقليدي يشاهد الناجون من معارك « الغيتو » البولوني الرهيب . والى جانب كل هؤلاء تقوم نسبة عالية من مجموعة السكان (حوالي النصف ) من اليهود الاصليين « الصبرا » (Sabra) الذين يتباهون على الجميع بانهم مؤسسوا الدولة المضحون في سبيلها منذ ايام الانتداب البريطاني او ما قبل ذلك .

بالرغم من كل هذه المفارقات فان اسرائيل استطاعت ان تمزج السكان الى حد يذكر وان تلقن العبودية لمن لا يتكلمونها ، وان تقدم لهم نسبة لا بأس بها من لوازمهم من الطعام والملبس ووسائل العمل . فمن الناحية العينية المادية لا بد من الاعتراف بحدوث منجزات واضحة المعالم . على ان هذه المنجزات تحققت بكلفة رهيبية : كلفة عدم التوازن في الاقتصاد والاعتماد المفرق على سياسة المنح والهبات في الداخل وعلى العون المالي من الخارج ، مما رافقه تضخم نقدي شاق في الداخل وعجز ضخم في ميزان المدفوعات الخارجي ، وذلك بسبب اصرار اسرائيل على جميع اهدافها المجتمعية التي اشترطت اليها قبلاً وعلى تنفيذها معاً ، من حيث بناء جيش كبير قوي والقيام



بتنمية سريعة وتقديم وسائل إسكان عاجلة ثم طويلة الامد وافساح المجال امام جميع اليهود الراغبين بالاستيطان وتقديم خدمات صحية واجتماعية عديدة يوجبها الإطار الشبه اشتراكي للمجتمع<sup>(١)</sup>.

نعود الى موضوع الهجرة بالذات . يوضع المهاجرون الجدد الذين يحضرون على مسؤولية ونفقة اجهزة الوكالة اليهودية في « مخيمات العبور » او « مخيمات الإقامة العابرة » ( معبروت ) لمدة تقصر او تطول بالنسبة لوسائل الاستيعاب ، قبل توزيعهم على المستعمرات الزراعية والقرى والمدن. وتنطوي عملية استقبال واستيعاب المهاجرين عادة على ثلاث مراحل : الاولى يكون المهاجر فيها عائلة على اسرائيل إذ تقدم له الاغاثة مجاناً ، وقد يبلغ عدد الذين هم في هذه المرحلة في فترة ما من فترات الهجرة الكثيفة كما بين ١٩٤٨ ونهاية ١٩٥١ ) الربع مليون شخص ، في حين بلغ هذا العدد حتى ١٩٥٩ نحو ١٠٠،٠٠٠ شخص ، وتراوحت مدد الإقامة بين ايام قليلة وخمس سنوات .<sup>(٢)</sup>

اما المرحلة الثانية فمرحلة « العمل الممزوج بالاغاثة » او « العمل الاغاثي » ( Work-Relief ) حين يمطى المهاجرون فرصة العمل في اشغال عامة الكثير منها ليس له ما يبرره اقتصادياً سوى توفير مجال العمل خاصة وان الاجور تفوق عادة القدرة الانتاجية للعامل . اما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الاستيعاب الفعلي وتشمل هذه المرحلة فترة من التدريب شبه العسكري والجندي النظامية لن هم في سن الجندي ، وفترة إقامة في المستعمرات

(١) سيكون العبد الداخلي والخارجي موضوع بحثنا في الفصل السابع من هذا الكتاب.

(٢) انظر روبنر ص ٧١ .

الزراعية. ويصح القول ان الاكثية الساحقة من المهاجرين بين ١٩٤٨ و ١٩٦١ مرت بالمرحلة الاولى ، وان الاكثية الساحقة ممن هم في سن العمل مرت بالمرحلة الثانية ، وان معظم الذين مروا بالمرحلة الثانية مروا كذلك بفترة الجندبة والإقامة في المستعمرات في المرحلة الثالثة .

اخيراً يجب القول ان فصل « مخيمات العبور » في سجل الاستيطان اليهودي يكاد ينتهي ، ذلك ان المقيمين فيها خلال ١٩٦٢ هبط عددهم الى ٥٥٠٠ عائلة و ١٥٠٠ فرد لا عائلات لهم ، يشكلون جميعاً الحالات الصعبة التي لا يسهل استيعابها . على ان السلطات تتوقع تصفية المخيمات نهائياً في حوالي ١٩٦٥ <sup>(١)</sup> .

### ب - الزراعة

سنستعرض بإقتضاب في هذا الجزء من الفصل ما انجزه الاقتصاد الإسرائيلي في القطاع الزراعي الريفي بين ١٩٤٨ و ١٩٦١ او ١٩٦٢ . وسنجري بعض التقويم لهذه المتجزات .

ذكرنا في الفصل الثاني ان جملة الاراضي التي كانت مسجلة بأسم مالكيين يهود ( من ميثاق عامة وافراد ) بلغت ٧٠٠ و ٤٩١ دونم بنهاية الانتداب ، وانه كان هنالك نحو ١٠٠٤٩٢٨ دونم إضافية ابتاعها اليهود ولم تكن قد سجلت بأسمهم في الاحصاءات ، مما يرفع الرقم الى ١٥٩٢٠٦٢٨ دونم ، او ١٦ مليون دونم بالارقام المدورة ، و اخيراً انه كان هنالك حوالي ١٧٥ الف دونم من املاك الدولة في حوزتهم على اساس الاستئجار لاجال طويلة . فتكون المساحة الاجالية للاراضي التي كان يتصرف بها السكان اليهود أقل من ١٦٨ مليون دونم بقليل .

(١) الارقام هذه من Israel Government Yearbook 62-63 ص ٢٥٧ .



هنا وهناك وهناك يصعب تخطيط العمل الزراعي فيها واخضاعها لعمليات واسعة النطاق بل اصبحت بلداً بأكمله في دولة ذات سيادة تستطيع ان تجري الاختبارات التي تشاء وان تخطط كلياً كما تشاء وان تصرف بموارد المياه المتوفرة والجوفية على الوجه الذي تفضله في سبيل تنمية القطاع الزراعي - هذا كله يقطع النظر عن التثبيات الضخمة التي امكن لاسرائيل استقدامها وتوجيهها صوب الزراعة ( مما سنفصله في الفصل المقبل ) .

اذا كان من الواجب العلمي تجاه الحقيقة ان نبدي هذه التحفظات تجاه المنجزات فمن الواجب ايضاً القول ان المنجزات كانت ضخمة عينا ( ونحن نستعمل هذا المصطلح عن تعمد لان المنجزات تنكشم متى جئنا نقومها على ضوء الاعتبارات الاقتصادية اي على ضوء حساب الكلفة والمردود ) . وستتبع في عرضنا للمنجزات اسلوب المقارنة الرقمية بين ١٩٤٨ واحداث السنوات عمداً لعدد من المؤشرات الصالحة للقياس ، بشكل تتضح معه نسب النمو ، معتمدين في عرضنا على عدد من المصادر نشير اليها في حينها .

قد تبدو هذه الارقام جافة وقد يصعب على القارئ غير المتخصص استخراج خلاصات عامة منها ولذلك فسنقدم صورة كلامية لعدد من المنجزات ، نستدرك في مطلعها بالقول ان الارقام المسجلة فيما بعد لا تشمل عدداً من نواحي النشاط الزراعي من رئيسية وثانوية التي لم تتسع اتساعاً ملحوظاً إما لان السلطات لم تولها الاهتمام الوافي او لانها لم تحظ بنجاح مرموق .

يمكن القول اجمالاً ان الانتاج الزراعي تزايد إما عن طريق التوسع

في الناتج في المزارع القائمة ، او عن طريق إنشاء مستعمرات زراعية جديدة أو عن طريق توسيع رقعة الزراعة ، او عن طريق اىصال الري الى مناطق جديدة او عن طريق التزايد المطلق في عدد المزارعين ، او عن طريق تطوير انواع جديدة من المحاصيل ، او عن طريق تحسين اساليب الانتاج <sup>(١)</sup> او عن طريق ارتفاع الرملة الزراعية التي بلغت نحو ١٥٠٠٠ دولار للشخص <sup>(٢)</sup> .

وهناك أمثلة على كل هذه الطرق . أما حصيلتها معاً فهي أن الناتج الزراعي تضاعف حوالي اربع مرات خلال السنوات ١٩٤٨ الى ١٩٦٢ بقطع النظر عن التغيرات من عام لآخر وتفاوت معدلات النمو بين صنف زراعي وآخر والجدير بالذكر ، كعلامات فارقة للتطور الزراعي في اسرائيل ، بروز زراعة بعض المحاصيل الصناعية ( كالقطن والشمندر وفستق العبيد ) والحفاظ على مركز الحمضيات ( التي صارت مساحتها ٢٧٠،٤٠٠٠ دونم بيد اليهود بدلا من ١٣٦،٠٠٠ كانت ملكاً لهم حتى ١٩٤٨ وذلك بوضعهم اليد على يابرات العرب ) التي تصدر حتى الآن ما يقرب من ٩٠ بالمائة من جملة الصادرات الزراعية ، والتطور الواسع في انتاج الدواجن والألبان ومنتجاتها ، والازدياد الواسع في الزراعة الآلية ، وارتفاع الصادرات الزراعية من حوالي ٤٠ مليون دولار في ١٩٤٩ ( منها ٢٤،٣ من الحمضيات ) الى ٦٤ مليون دولار في ١٩٦١ ( منها ٤٠،٥ من الحمضيات ) <sup>(٣)</sup> .

(١) اعتمدنا الى حد بعيد في هذا القسم الأخير لمرحلة تطور الزراعة على تقرير اسرائيلي لمنظمة التغذية الدولية The Economy & Agriculture of Israel من ٢٢ - ٢٣ لا حيثما تجري الإشارة الى مراجع اخرى .

(٢) روبرت ص ١٠٠

(٣) صادرات ١٩٤٩ من هيئة الامم Economic Developments in the Middle East 1949 - 50 ص ٦٩ .

وصادرات ١٩٦١ من Israel Government Yearbook 1962 - 1963 ص ١٣٦ .

١٩٦١  
(أو خلاف ذلك حسبما يبين)

موضوع الممارسة

٤٩/١٩٤٨

ملاحظات

١- المستعمرات اليهودية

الزراعية (عدها)

٢- المساحة الزراعية المتصرف

بها (دونكات)

٣- المساحة المروية من أصل ٤٢٥

٤- العاملون بالزراعة (رقم تقديري)

٥- كمية مياه الري (بلايين الامتار المكعب)

٦- الملاكين الزراعية - ابرارات

الكسبيات الخ.

الحازمات

٧- مساحة المحاصيل الرئيسية بالرف المكدرات (ز)

القمح

الشعير

القطن

الشندندر

البذور الزيتية

الغنب

البطاطا

بعام ١٩٦٢ - نحو ٧٥ من الزيادة من نوع التلوثات

٧٢٣

(أ) ٢٥٩

(د) ١٩٦١ في سنة ١٩٥٩ و ٢٨٠٠٠٠ في سنة ١٩٦١

(ج) ٤٠١٠٠٠٠

(ب) ١٠٩٥٠٠٠٠

(د) ١٩٦١ في سنة ١٩٥٩ و ١٩٥٠٠٠٠ في سنة ١٩٦١

(ج) ١٠٢١٠٠٠٠

(ب) ٢٩٠٠٠٠٠

(أ) ١٢٠٠٠٠٠

(ب) ٥٠٠٠٠٠

(و) ٨٣٥

(ب) ٢٥٧

(ز) ٧٠٤٨٥

(ب) ٦٣١

ارقام غير متوفرة

(ب) ٢٦١

ارقام غير متوفرة

(ب) ١٧٣

(ب) ١٩٤٨ ، لعام ١٩٤٩ - ١٢٩٦

٦٣

٣٤

١٩٦٢ / ١٩٦١

٧٠

٥٢

١٩٦١ / ١٩٦٠

١٧

١٩٦١ / ١٩٦٠

٦

مساحة ضيئة

١٩٦١ / ١٩٦٠

٢٣

مساحة ضيئة

١٩٦١ / ١٩٦٠

١٢

٤

١٩٦١ / ١٩٦٠

٤

٧

١٩٦١ / ١٩٦٠

٤

٢

موضوع المذاكرة	٤٩/١٩٤٨	١٩٦١	ملاحظات
٨- فاتح المحاصيل الرئيسية بالفوف الاطمان (ز)			معدل ٤٨ / ٤٩ - ٥٣ / ٥٢ او معدل فترة اقصى تقديرات اولية ١٩٦١ / ١٩٦٢
الفصح	٢٤	٦٣	د
الشعير	٤٤	٦٢	د
الاعطن	كمية ضئيلة	١٤	د
الشعندر	د	٢٤٥	١٩٦١ / ٦٠ د
المحاصيل	٣٠٢	٥١٥	د
البن	٦٠	١٥	١٩٦٢ / ١٩٦١ د
البذور النباتية	٤	٣٩	١٩٦١ / ١٩٦٠ د
الغنب	١٥	٦٤	١٩٦٢ / ١٩٦١ د
التفاح	٢	١٢	١٩٦١ / ١٩٦٠ د
الوز	٦	٤٤	١٩٦٢ / ١٩٦١ د
البطاطا	٣٥	٨٣	د
البصل	٨	٢٨	١٩٦١ / ١٩٦٠ د
البندورة	٤١	٩٣	١٩٦٢ / ١٩٦١ د
٩- اطروانات و المنتجات الحيوانية (ز)			
اطروانات ( بالوف )	٢٥٥	٦١٨	١٩٦٠ و ١٩٥٠ المقارنة بين
الدوم (البقر والحمران بالف الاطمان)	١	١٥	د
الحليب ( بالفوف الاطمان )	١١٢	٣٣٥	د

ملاحظات ١٩٦١ ٤٩ / ١٩٤٨ موضوع المظارة (أو خلاف ذلك حسب بين)

المقارنة بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠	١٠,١١٤	٣٣٠	البعض (باللايين)
١٩٥٩	٨,٣٠٠	٤,٧٩٠	الدواجن (بالاروف)
٥٧/١٩٥٦ و ١٩٤٨	١١,٥٤٠	٣,٥٥٠	السمك (بالاطنان) (ج)

المصدر : (أ) هيئة الأمم المتحدة - Economic Developments in the Middle East 1959/1961 ص - ٢٥

(ب) تقرير الحكومة الإسرائيلية لنظمة التغذية الدولية -

ص ٢٢ - ٢٧ The Economy and Agriculture of Israel

(ج) هيئة الأمم المتحدة اعلاه (أ) ص ٩٩ .

(د) حكومة اسرائيل 1961/1962 Yearbok Israel Government

ص ٤٧ بالقدمة

(هـ) بنك اسرائيل 1960 Annual Report ص ٨٨

(و) حكومة اسرائيل 1962/1963 Yearbook Israe Government

ص ١٠٧ .

(ز) هيئة الأمم المتحدة (أ) اعلاه ص ١٠٠ - ١٠٥ للمساحات المزروعة

١٠٨ - ١١٧ لتاتج من الحاصل الرئيسية

١٠٦ - للكانن الزراعية

١١٨ - للحيوانات والمنتجات الطيرانية

(ح) تقرير الحكومة الإسرائيلية لنظمة التغذية (ب) اعلاه ص ٢٤ .



الا أن من الضروري الغاء نظرة ثانية على القطاع الزراعي للتعرف الى بعض الحقائق الداخلية فيه . اولاً : نلاحظ ان هذا القطاع الذي ارتفع انتاجه بما يقرب الاربعة اضعاف خلال المدة التي هي قيد البحث ارتفع نصيبه من الناتج القومي الصافي بحوالي الخمس . ففي حين كان هذا النصيب نحو ٩٥ بالمائة في مطلع المدة ارتفع الى ١١٦ بالمائة في ١٩٦٠<sup>(١)</sup> . اي ان الزراعة نما قطاعها باكثر من معدل النمو العام . ثانياً : أن التزايد الحقيقي في الانتاج اصغر بكثير من التزايد بالقيمة ، ففي حين ارتفع الدخل الزراعي بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ اكثر من اثنتي عشر مرة على اساس الاسعار الجارية كانت الارتفاع الحقيقي اربع مرات في المدة نفسها . ثالثاً : ان ارتفاع قيمة الناتج الزراعي رافقه مقدار أعلى من الارتفاع بمكاليف الانتاج بمقدار الثلث تقريباً مما يجعل القيمة المضافة أقل تزايداً بين سنة واخرى من تزايد قيمة الناتج الزراعي<sup>(٢)</sup>.

### ( ج ) الصناعة والتعدين

بخلاف الزراعة فان الصناعة تقع في معظمها في القطاع الخاص في اسرائيل وقد كانت سياسة الحكومة ولا تزال تشجيع توظيف الاموال المحلية ( والاجنبية ) في الصناعة انطلاقاً من قانون تشجيع الصناعة لعام ١٩٥٢ ( المعدل في ١٩٥٥ ) على ان تمتنع الحكومة عن القيام بالنشاط الصناعي بنفسها لم يمنحها من ولوج قطاع التعدين والكهرباء كما لم يمنح القطاع العالي

(١) لعام ١٩٥٠ راجع دانيال كيرير وخلافه Israel's National Income 1950-1954 ص ٣٣ . ولعام ١٩٦٠ راجع تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٦٠ ص ١٨ .

(٢) لدينا ارقام مفصلة لفترة ست سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٧ تظهر الارقام البيانية لتزايد الانتاج على انها من ١٠٠ الى ٣٣١ ، ولتزايد مكاليف الانتاج على انها من ١٠٠ الى ٤٠٩ ، ولتزايد القيمة المضافة على انها من ١٠٠ الى ٢٨٧ لنفس الفترة ، ( راجع تقرير الحكومة الاسرائيلية لمنظمة التغذية الدولية المشار اليه اعلاه ص ٣١ ) .

- المستدروت - من توظيف الاموال في عدة صناعات أساسية ، كما انه لم يتعارض مع قيام الحكومة بمد الصناعة بشتى انواع الرعاية والمساعدات كالحماية الجمركية للفتوحات والاعفاءات للسلع الانتاجية والمواد الخام والمنح للنتجين والمصدرين واسعار القطع الاجنبي الملائمة ( اي المتدنية ) لمستوردي السلع الانتاجية والمواد الخام والاسعار الملائمة ( اي المرتفعة ) للمصدرين والسلف المتوسطة والطويلة الاجل بفوائد وشروط سهلة للصناعيين . على ان كل هذه التسهيلات عجزت عن جعل الصناعة الامرائيلية ذات قدرة واضحة على منافسة البلدان الصناعية في الاسواق الخارجية او الداخلية وذلك بسبب ارتفاع الاجور الفاحش وارتفاع اثمان المستوردات المستعملة في الانتاج وارتفاع ثمن الوقود .<sup>(١)</sup>

بالرغم من هذه العقبات فان الصناعة شهدت نمواً واضحاً بين ١٩٤٨ و ١٩٦١ ما سمح لها بالحفاظ على مركزها النسبي بين القطاعات ، بل ببعض التحسن في هذا المركز بدليل ارتفاع نصيب الصناعة في الناتج المحلي الصافي من نحو ٢٤،٢ الى ٢٥،٨ بالمائة هذا وقد ازداد دخل القطاع الصناعي ( ويشمل التعدين والمناجم والكهرباء ) حوالي عشر مرات ونصف الا ان الارتفاع الحقيقي بالاسعار الثابتة كان اكثر بقليل من ثلاث مرات. وبالإضافة الى النمو الاجمالي هذا فان الصناعة توسعت كثيراً من حيث تعدد الصناعات من ثقيلة وخفيفة . فهناك صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ ، والمنسوجات والملبوسات والأثاث والورق ، والجلد ، والمطاط والبلاستيك ، والكياويات ، والمعادن ، والمكائن والادوات الكهربائية . غير ان اهم فروع الصناعة على

(١) هيئة الامم المتحدة The Development of Manufacturing

Industry in Egypt, Israel and Turkey ص ٦ .

الاطلاق من حيث القدرة على التصدير هي صناعة صقل الماس التي تحتل المقام الاول بين مختلف الصناعات .

اما من حيث الناتج القائم فأهم الصناعات هي صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ ( نحو خمس المجموع ) تليها صناعة الكيماويات والزيوت ثم الملابس ثم المنسوجات ، ولا تحتل صناعة صقل الماس الا المقام الثامن بين ١٧ صناعة يشملها الترتيب الذي نحن بصده <sup>(١)</sup> . وكدليل آخر على النمو الصناعي نشير الى تزايد الصادرات الصناعية من نحو ١٥ مليون دولار في ١٩٤٩ الى ١٨٤ مليون في ١٩٦١ ( منها ٧١ من الماس والمجوهرات ) <sup>(٢)</sup> .

يتوجب ان نشير هنا الى قسم هام من قطاع الصناعة هو التعدين والمناجم ومع ان هذا القسم كان نتجه القائم عام ١٩٦٠ اقل من ٢ بالمائة من جملة الناتج القائم لهذا العام <sup>(٣)</sup> فان له اهمية تفوق بكثير هذه النسبة العددية . فالتعدين يتم في منطقة النقب على يد عدد من الشركات المشتركة الملكية بين القطاع العام والقطاع الخاص الخاضعة لاشراف وزير التنمية ، وهذه الشركات تأمل ان تصبح نواة لحركة اقتصادية ناشطة ذات شأن تكون أداة لعملية استيطان واسعة النطاق في النقب ، خاصة متى تم ربط هذا التطور بوصول المياه من مشروع الاردن المتوقع وصولها بموجب المخطط الاسرائيلي - في عام ١٩٦٣/١٩٦٤ بالرغم من ان القيمة الاقتصادية ( التعدين والزراعية والاستيطانية )

(١) بنك اسرائيل في تقريره السنوي ١٩٦٠ ص ١٤٦ .

(٢) ارقام عام ١٩٤٩ من هيئة الامم :

Economic Developments in the Middle East 1949-1950 ص ٦٩  
وارقام ١٩٦٢ من Israel Government Yearbook 1962-1963 ص ١٣٨ - ١٣٩ .

(٣) تقرير بنك اسرائيل لسنة ١٩٦٠ ص ١٤٦ .

المتوقع ان تنجم عن تطوير منطقة النقب ضئيلة فيما اذا قيست بالكلفة المتوقعة للتطوير بل وبنسبة المردود للكلفة في بقية اسرائيل، فان اسرائيل تسعى جاهدة الى تطوير النقب لأسباب تتعلق بالدعاية وبالجباية في الخارج وبالأغراض العسكرية .

ويجدر بنا في معرض الاشارة الى تنمية النقب ان نعدد أوجه النشاط التعديني الرئيسية في تلك المنطقة ، بما في ذلك منطقة البحر الميت .

التنقيب عن البترول وانتاجه

أشغال البحر الميت ( البوتاس والبرومين )

انتاج الاسمدة والكيماويات

التنقيب عن النحاس

انتاج مواد السيراميك

يضاف الى النشاطات الخاضعة لوزارة التنمية نشاطات اخرى منها اعمال النقل البري ومؤسسة للبحث الجيوفيزيائي وشركة انتاج الكهرباء ( وهذه الثلاثة منافع عامة ) وكذلك منشآت التجارب لازالة الملوحة من مياه البحر وشركة الانشاءات في ميناء ايلات ( العقبة ) وشركة تطوير منطقة سدوم .

وقبل الانتقال من الحديث عن تنمية النقب نود ان نذكر ان عمليات التنقيب عن البترول لم تسفر عن نجاح يستحق الذكر . فالآبار التي عثر على البترول فيها حتى نهاية ١٩٦١ لا يزيد احتياطيها عن مليونين من الاطنان وانتاجها عن حوالي ١٣٠،٠٠٠ طن في العام<sup>(١)</sup>، وبهذا تظل اسرائيل مضطرة لان تشتري حاجتها من النفط من الخارج بكلفة حوالي ٣٥ مليون دولار

سنوياً ، مما يشكل عبئاً ضخماً على ميزان المدفوعات يبلغ نحو عشر المعجز في هذا الميزان في المتوسط .

وأخيراً نسجل بعض المقارنات التي توضح مدى نمو الانتاج الصناعي في اسرائيل خلال ست او سبع سنوات بين ١٩٥٣ و ١٩٦٠ وهي السنوات التي تتوفر لدينا عنها معلومات مفصلة :

ملاحظات	١٩٦٠	١٩٥٣	السلع والوحدات
انتاج مؤسسات	٢,٣١٢	٩١٤	(١) الكهرباء (ملايين الكيلوات ساعة)
			(٢) الأسمدة (الوف الاطنان)
لسنة ١٩٥٣ و ١٩٥٩	٢٠٥	٢٣	الفوسفات
	٨٢	٢٣	السوبر فوسفات
	٢٠	—	الأسمدة النتروجينية
	١٢١	١٦	الأسيد السلفوريك
	٨٠٦	٤٦٥	(٣) الامنت «الوف الاطنان»
	٢٤	—	(٤) السكر «الوف الاطنان»
	٢٠٨	١٤٠	(٥) البيرة «الوف المكتوليرات»
	١٥٨	٢٥	(٦) النبيذ «الوف المكتوليرات»
	٢,٥٦٥	٢,٠٢٠	(٧) السجاير (الملايين)
	٨٤	٦٤	(٨) التبغ (اطنان)
لسنة ١٩٥٦ و ١٩٦٠	١٠	٦	(٩) خيوط القطن (الوف الاطنان)
	٧	٤	(١٠) منسوجات القطن
	٣١	—	(١١) الورق والكرتون
	٤٠٧	١١٨	(١٢) إطارات المطاط «الوف»

المصدر: هيئة الأمم Economic Developments in the Middle East

1961 — 1959 م ١٢٣ — ١٢٨

خلاصة البحث حول المنجزات ان اسرائيل حققت نجاحاً يذكر في حقل

اسكان ودمج واستيعاب المهاجرين مع مقدار معقول من الاضطراب والتوتر الاجتماعي ، وفي حقل الزراعة والتطوير الريفي ، وفي حقل الصناعة والتعدين ، وكذلك في حقول البناء والمواصلات وسواها ( بما لم نعرض له بالتفصيل هنا تاركين الاشارة اليه للفصل المقبل عند بحث تطور الدخل القومي ) . على ان هذه المنجزات العينية تحققت بفضل تسميرات ضخمة ومقابل كلفة هائلة خارجة عن موارد وقدرات الاقتصاد الاسرائيلي وخلقت حالة من التضخم النقدي كانت انفجارية في بعض السنوات وحالة من الاعتماد الخطير على العالم الخارجي ومعوناته المالية . كما انها تحققت بفضل اهمال المنطق الاقتصادي اي ان اسرائيل ضربت بحساب الكلفة والمردود عرض الحائط في اندفاعها صوب هذه المنجزات .

وما يصح قوله ختاماً هو ان معظم المنجزات من الناحية الاقتصادية المجردة كان يجب ان لا يصار الى تحقيقها بسبب ارتفاع كلفتها ، ولكنها من ناحية الاضرار اليها أي من ناحية ضرورتها لأغراض المجتمع ناجحة وبارزة على صعيد التحقيق العيني ، مما يبور اعتزاز المجتمع بتصميمه على تحقيقها . والفرق هنا واضح وهو يكمن في اختيار الزاوية التي ينظر منها الى المنجزات لغرض تقويمها .

## الملحق الأول

توزيع السكان من حيث المناطق ونوع مراكز الإقامة في عام ١٩٦٠

النسبة المئوية			أعداد السكان			نوع مراكز الإقامة
عرب	يهود	المجموع	عرب	يهود	المجموع	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٣٧,٥٤٦	١,٩٣٢,٥٣٦	٢,١٧٠,٠٨٢	جملة البلاد
٢٣,٠	٨٣,٨	٧٧,٢	٥٤,٦٧٨	١,٦٣٠,٠٠١	١,٦٧٤,٦٧٩	سكان المدن والحواضر
٢٣,٠	٦٩,٧	٦٤,٦	٥٤,٦٧٨	١,٣٤٦,٥٠٩	١,٤٠١,٢٣٧	المدن
—	١٤,١	١٢,٦	—	٢٧٣,٤٤٢	٢٧٣,٤٤٢	الحواضر
٧٧,٠	١٦,٢	٢٢,٨	١٨٢,٨٦٨	٣١٢,٥٣٥	٤٩٥,٤٠٣	سكان الريف
٣٩,٤	٣,١	٧,١	٩٣,٥٩٨	٦٠,٩٠٢	١٥٤,٥٠٠	قرى كبيرة
٢٥,٤	٢,١	٤,٦	٦٠,٤٠٢	٤٠,١٧٢	١٠٠,٥٧٤	قرى صغيرة
—	٦,٢	٥,٥	—	١٢٠,٠٤٦	١٢٠,٠٤٦	د موشافيم ، فردية
—	٠,٢	٠,٢	—	٣,٩٠٩	٣,٩٠٩	د موشافيم ، مجموعة
—	٤,٠	٣,٦	—	٧٧,٢٠٩	٧٧,٢٠٩	د كيونسيم ، متنوعة
—	٠,١	٠,١	—	٢,٠٠٧	٢,٠٠٧	مستعمرات مؤقتة
١١,٤	—	١,٢	٢٦,٩٨٤	—	٢٦,٩٨٤	قبائل بدوية
٠,٠	٠,٤	٠,٣	١٠٠	٦,٥٦٤	٦,٦٦٤	مزارع متفرقة ومدارس الخ
٠,٨	٠,١	٠,٢	١,٧٨٤	١,٧٢٦	٣,٥١٠	خارج المستعمرات

المصدر : مقال بعنوان « العرب في اسرائيل » في مجلة New Outlook الاسرائيلية

عدد مارس - ابريل ١٩٦٢ ص ٦



## الملحق الثاني

مساحة الاراضي المستعملة ووجه استعمالها الزراعي (بألوف الدنات) (أ)

وجه الاستعمال الزراعي	١٩٤٩/١٩٤٨	١٩٥١/١٩٥٠	١٩٦٢/١٩٦١
١) استعمال كل السكان : المجلة	١٦٥٠	٣٦٥٠	٤٦١٠
المروية منها	٣٠٠	٤٧٠	١٦٤٤٠
الحاصلات « الحقلية » ( الحبوب )	١٦١٣٠	٢٦١٢٩	٢٦٨١٠
أراضي قيد التحضير (ب)	—	٤٣٩	٢٠
الحضار والبطاطا وفستق العبيد	٧٠	١٥٧	٢٧٥
الاشجار المثمرة	٣٥٥	٣٩٢	٧٨٥
برك الاسماك	١٥	٢٧	٥٥
استعمالات مختلفة ( للزهور والمشاتل ... الخ )	٨٠	١١٦	١٦٥
٢) استعمالات اليهود : المجلة	١٦٣١٠	٢٦٧٠٥	٣٦٢٣٥
المروية منها	٢٩٢	٤٦٠	١٦٤١٠
الحاصلات « الحقلية » ( الحبوب )	٨٩٢	١٦٧٠٦	٢٦١٢٠
اراضي قيد التحضير (ب)	—	٤٣٩	٢٠
الحضار والبطاطا وفستق العبيد	٥١	١٢٠	٢٣٢
الاشجار المثمرة	٢٧٥	٣١٢	٦٦٠
برك الاسماك	١٥	٢٧	٥٥
استعمالات مختلفة ( للزهور والمشاتل .. الخ )	٧٧	١٠١	١٤٨
٣) استعمالات العرب وخلافهم : المجلة	٣٤٠	٦٤٥	٨٧٥
المروية منها	٨	١٠	٣٠
الحاصلات « الحقلية » ( الحبوب )	٢٣٨	٥٢٣	٦٩٠
الحضار والبطاطا وفستق العبيد	١٩	٢٧	٤٣
الاشجار المثمرة	٨٠	٨٠	١٢
استعمالات مختلفة ( للزهور والمشاتل ... الخ )	٣	٥	١٧

### الملاحظات

أ) باستثناء الغابات والمراعي الطبيعية. المقصود هنا « بالأراضي المستعملة » تلك المساحات المزروعة أو المستعملة فعلاً : وتحسب المساحة بعدد المرات التي تستعمل الأرض بها .

ب) المقصود بمصطلح « أراضي قيد التحضير » مساحات جديدة تجري حراثتها وإعدادها للبذار وللحراثة الشتوية في السنة التالية .

## الفصل السادس

المنجزات الاقتصادية بين ١٩٤٨ و ١٩٦٢ : (٢)

(٢) الحسابات القومية والموارد المتوفرة للاستعمال

قصرنا محتوى الفصل السابق على المنجزات المبنية في ثلاث نواح رئيسية من نشاط المجتمع الاسرائيلي ، الاولى السكان وهي اساسية لتقهم حركة الهجرة اليهودية وتطور اوضاع السكان — والهجرة كانت ولا تزال احدى الركيزتين الرئيسيتين في الاهداف الصهيونية . والآخرى الزراعة وهي كذلك اساسية لانها الركيزة الرئيسية الثانية في الاهداف الصهيونية ( على الرغم من تواضع نصيب القطاع الزراعي في الدخل القومي ) وذلك بسبب التركيز على فكرة « العودة الى الارض » في العقائدية الصهيونية وفي السياسة الرسمية على السواء . والثالثة الصناعة وهي اكبر القطاعات مفردة بدون استثناء . ونتقدم في الفصل الحالي الى تقويم المنجزات عن طريق فحص الحسابات القومية والموارد المتوفرة للاستعمال من حيث مصادرها ووجه استعمالها .

\* \* \*

بمعين علينا في بدء هذا الفصل ان نشير الى بعض الصعوبات الفنية الضخمة التي تجابه الباحث في عرضه لنمو الناتج القومي والدخل القومي . من هذه الصعوبات ان المراجع الرئيسية نفسها لا تتفق كلياً حول الارقام وان اتفقت حول

المفاهيم التي تقيسها تلك الأرقام ، هذا عدا كون بعض المراجع غير دقيقة في استعمال المفاهيم . ومنها كذلك ان تقديم الأرقام بالجنيهات الاسرائيلية لا يعطي القارئ خارج اسرائيل صورة صحيحة عن الاحجام التي تشير اليها الأرقام ( ولعله لا يعطي هذه الصورة للاقتصادي الاسرائيلي ذاته ، بدليل تعدد المحاولات لتحويل الجنيهات في حسابات الدخل القومي الى عملات اخرى اكثر ثباتاً ) ، فاذا جئنا نحول هذه الجنيهات الى دولارات ( أو عملات اخرى دولية ثابتة السعر الى حد يسمع باعتبارها مقياساً لنسب القطع الاجنبي ) وجدنا انفسنا أمام صعوبة ثلاثية الجوانب تشوش علينا البحث والاستنتاج - اولى جوانبها ان نسبة الجنيه الاسرائيلي الى الدولار تغيرت رسمياً سبع مرات منذ نشوء الدولة حتى مطلع ١٩٦٢ بحيث انخفضت قيمة الجنيه الى حوالي ٨٤٢ بالمائة مما كانت عليه في الاصل ، وهذا الانخفاض المستمر يجعل التحويل في حسابات الدخل القومي من عملة الى اخرى في غاية الصعوبة .

ثاني جوانبها ان سعر القطع الرسمي في اي وقت من الاوقات بين فبراير ١٩٥٢ ويونيو ١٩٥٥ لم يكن سعراً واحداً بل متعدد بسبب « نظام تعدد اسعار القطع الرسمي » المعمول به في تلك الفترة ، والمشكلة هنا هي اختيار السعر الصالح للتحويل . وثالث جوانبها ان اسعار القطع في السوق الحرة ، المعبرة عن القدرة الشرائية الفعلية للجنيه الاسرائيلي ، فلما كانت تتلائم مع السعر الرسمي . وبنتيجة هذا التشوش يضطر معظم الباحثين الذين يودون التعبير عن حسابات الدخل القومي بعملات خلاف الجنيه الاسرائيلي الى استنباط السعر التعويلي الذي يعتقدونه الاصدق رمزاً لنسبة الجنيه الى العملة التي يودون اتخاذها مقياساً .

هذه الصعوبات الفنية لا مفر منها ولا بد من مجابهتها . وبسبب عدم قدرتنا على استنباط سعر تحويلي خاص بنا نعتقد السعير الاصدق تعبيراً فاننا قد اعتمدنا الاسعار التي يستعملها الاقتصادي الاسرائيلي المشهور دون باتسكن في دراسة حول الاقتصاد الاسرائيلي في حقبة الاولى . وقد جرت الاشارة الى هذه الدراسة فيما سبق ، <sup>(١)</sup> وهي في رأينا افضل ما كتب حول معضلات الاقتصاد الاسرائيلي وتطوره بين ١٩٤٨ و ١٩٥٨ حتى الآن والدراسة الاكثر أهلية للقبول إن لمستواها العلمي او لموضوعيتها وصراحتها . ونود ان نشير الى اننا سنركز إلى هذه الدراسة في الفصل الحاضر ( وسنشير إليها باقتضاب في الملاحظات باسم كاتبها دون الاضطرار الى إعطاء تفصيلات عنها في كل مناسبة ) ، والسبب في هذا التركيز اننا لم نعر ، بين العشرات من المراجع التي نقبنا فيها وبين المراجع التي وجدنا قوائم باسمائها في ملاحق الدراسات الاسرائيلية باللغات العربية والانكليزية والفرنسية ، على دراسات تشمل الاقتصاد بجملة فيما عدا كتاب واحد <sup>(٢)</sup> .

(١) الدراسة . وعنوانها « الاقتصاد الاسرائيلي في حقبة الاولى » تشكل الصفحات ١٥ - ١٤٧ من Fourth Report 1957 and 1958 وهو تقرير صادر عن « مشروع فولك للبحث الاقتصادي في اسرائيل » ( القدس نوفمبر ١٩٥٩ ) . ونجدد الاشارة الى اعتقاد باتسكن ذاته للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٤ على دراستين صادرتين عن مشروع فولك ايضاً الاولى لدانيال كيريم وآخرين وعنوانها Israel's National Income 1950 - 1957 ( القدس ١٩٥٧ ) والاخرى لهارولد لوبل وآخرين . وعنوانها Israel's National Expenditure 1950 - 57

(٢) مؤلفه الكسندر روبنز وعنوانه The Economy of Israel ( نيويورك ١٩٦٠ ) غير ان هذا الكتاب ، بالرغم مما يوحى اسمه ، لا يعالج النواحي الرئيسية لكهافي الاقتصاد الاسرائيلي وبهمل عدداً من القطاعات . ويتوجب الانصاف ان نشير الى جرأة هذا الكتاب وصراحته في النقد حين يرى ضرورة ذلك ، وكثيراً ما يرى هذه الضرورة .

ذلك ان الدرامات التي صدرت حتى الآن هي اما محدودة بفترة قصيرة ما ، أو منصبة على ناحية واحدة من نواحي الاقتصاد ، أو هي محض احصائية دون تحليل يذكر . هذا يفسر للقارىء اقتصار المراجع التي سنشير اليها في الغالب على باتسكن وتقارير بنك اسرائيل السنوية ، والكتاب السنوي .

يبقى أن نثبت هنا اسعار الجنيه الاسرائيلي الرسمية بالنسبة للدولار مع تذكير القارىء بأن هذه الاسعار كانت في معظم الاحوال مرتفعة في صالح الجنيه اي ان قيمة الجنيه في الاسواق المالية العالمية الحرة كانت ادنى من القيمة المنسوبة إليه .

## الجدول (١٤)

أسعار القطن الرسمية في إسرائيل مايو ١٩٤٨ الى فبراير ١٩٦٢

الفترة	الاسعار الرسمية (الجنيه بالنسبة للدولار الواحد)	الفترة	متوسط الاسعار الرسمية للصادرات (الجنيه بالنسبة للدولار الواحد)
١ - مايو إلى ديسمبر ١٩٤٨	٠,٢٤٨	مايو ١٩٤٨ الى سبتمبر ١٩٤٩	٠,٣٣٣
٢ - ديسمبر ١٩٤٨ الى سبتمبر ١٩٤٩	٠,٣٣٣		
٣ - أكتوبر ١٩٤٩ الى فبراير ١٩٥٢	٠,٣٥٧	أكتوبر ١٩٤٩ الى فبراير ١٩٥٢	٠,٣٥٧
٤ - فبراير ١٩٥٢ الى مايو ١٩٥٣ (نظام تعدد الاسعار)	٠,٣٥٧ ٠,٧١٤	يناير الى ديسمبر ١٩٥٢	٠,٨٧٧
٥ - مايو الى ديسمبر ١٩٥٣ (نظام تعدد الاسعار)	٠,٣٥٧ ٠,٧١٤	يناير الى ديسمبر ١٩٥٣	١,٢٩٣
٦ - يناير ١٩٥٤ الى يونيو ١٩٥٥ (نظام تعدد الاسعار)	١,٨٠٠ ١,٠٠٠	يناير الى ديسمبر ١٩٥٤	١,٧٦٠
٧ - يوليو ١٩٥٥ الى فبراير ١٩٦٢	١,٨٠٠	يناير ١٩٥٥ الى فبراير ١٩٦٢	١,٨٠٠
٨ - فبراير ١٩٦٢ حتى الآن	٣,٠٠٠	فبراير ١٩٦٢ حتى الآن	٣,٠٠٠

المصادر .

من رقم (٢) لغاية (٧) من باتسكن ص ١٢١ ، أما الرقم (١)  
فهو من نشرات صندوق النقد الدولي لتلك الفترة واما الرقم (٨)  
فهو من بيان وزير المالية الاسرائيلي ليفي اشكول في ٩ فبراير  
١٩٦٢ كما ورد في عدد مارس ١٩٦٢ من المجلة الامريكية

Middle Eastern Affairs

ملاحظة .

مع ان السعر الرسمي الاول كان ٢٤٨.٠ من الجنيه للدولار فان السعر  
الذي كانت السلطات تعتمد في الغالب هو ٣٣٣.٠ للدولار .

ونبه القارئ الى اننا لن ندخل الآن في بحث موضوع أسعار القطع  
بالتفصيل خاصة الاسعار الاخرى الرسمية التي كانت توضع لاغراض معينة  
( مما سنبينه فيما بعد في الفصل القادم ) مكتفين بما أوردناه هنا في سبيل الاستعداد  
لاستعراض حسابات الدخل القومي .

\*\*\*

لم تكن سنة ١٩٤٨ عادية بالنسبة لاسرائيل ، كما لم تكن سنة كاملة في  
عر الدولة اليهودية اذ اعلن قيام الدولة في منتصف مايو . ولهذا فان نقطة  
ابتداء اية احصاءات يجب ان تكون ١٩٤٩ . على اننا لا نعرف بالضبط مقدار  
الدخل القومي ، او الناتج القومي لعام ١٩٤٩ ، وكل ما لدينا هو رقم أولي  
عثرنا عليه في مرجع واحد فقط من عشرات المراجع التي عدنا اليها نسجله  
مع التحفظ خاصة وان المؤلف أشار حين ذكر ذلك الرقم في جدول يشمل



السنوات ١٩٤٩ - ١٩٥٨ ان « تعريفات الدخل القومي ومقدار التثمين ، الخ » تختلف بين مختلف المصادر التي اقتبست عنها أرقام الجدول ولم تجر اية محاولة للتوفيق بين هذه الأرقام » . (١)

بموجب هذا المرجع كان الدخل القومي لعام ١٩٤٩ مبلغ ٢٤٠ مليون جنيه اسرائيلي ( تعادل ٥٣٣ مليون دولار اميركي على اساس سعر ٤,٤٥٠ من الجنيه للدولار الواحد ) وان الناتج القومي القائم بلغ ٣٠١ مليون جنيه ( تعادل ٦٧٠ مليون دولار ) .

الافضل اذن ، بالنظر لضالة المعلومات عن ١٩٤٩ ان نعتبر نقطة الابداء سنة ١٩٥٠ . وعلى اي حال فان عام ١٩٤٩ لم يكن طبيعياً كلياً اذ تخللت مطلع بعض الممارك ، فاذا بدأنا به فان مقارنتنا مع السنوات التالية تكون خداعة إذ يتضخم النمو بين ١٩٤٩ و ١٩٦٢ بشكل بعيد عن الحقيقة .

كان الناتج القومي لعام ١٩٥٠ ( بموجب باقنكن ) بالاسعار الجارية ٤٧٤,٨ مليون جنيه اسرائيلي (٢) وكان الدخل القومي لنفس العام بأسعار عناصر الانتاج الجارية ٣٥٢,٩ مليون جنيه ، وقد تصاعد كلاهما فبلغ الناتج القومي القائم لعام ١٩٥٨ بالاسعار الجارية مقدار ٣,٥٣٠ مليون في حين بلغ الدخل القومي ٢,٧٢٨ مليون (٣) . على ان بنك اسرائيل في تقرير اقرب الينا زمناً يعتمد رقم ٣,٤١٩ مليون للناتج القومي القائم في ١٩٥٨ ومبلغ ٢,٦٩٠

(١) روبرت المشار اليه ، ص ٣٤ .

(٢) لن نمود الى تعريف الجنيه بكلمة « اسرائيلي » فيما بعد اذ اتنا لن نتكلم عن أي جنيه اخر .

(٣) باقنكن ص ( ١٤١ ) .

مليون للدخل القومي على نفس الاسس<sup>(١)</sup>، مما يشير الى ان البحوث اللاحقة عهداً تطلبت تعديل ارقام باتنكن لعام ١٩٥٨. ولإننا مضطرون لاعتماد ارقام البنك لان تقرير البنك هو مصدرنا لارقام ١٩٥٩ و ١٩٦٠، كما ان ما لدينا من معلومات حول ١٩٦١ و ١٩٦٢ (وهي ضئيلة نسبياً) ترتكز في الاساس الى ارقام بنك اسرائيل<sup>(٢)</sup>. بموجب ارقام البنك فان الناتج القومي القائم ارتفع الى ٤,٣٩٦ مليون لعام ١٩٦٠. وان الدخل القومي ارتفع الى ٣,٣٧٦ مليون لنفس العام. اما بصدد عام ١٩٦١ فكل ما لدينا من معلومات عنه تشير الى ارتفاع مقدار ٩ بالمائة فوق ١٩٦٠ بالقيمة العينية للناتج القومي القائم، فاذا ذكرنا ان الاسعار ارتفعت بمقدار ٨ بالمائة بين ١٩٦٠ و ١٩٦١ واضفنا الارتفاع العيني في الدخل الى ارتفاع الاسعار (١٧ بالمائة) فان ارتفاع الناتج القومي بالاسعار الجارية يوصله الى ٥,١٤٣ مليون (٤,٣٩٦ + ٧٤٧). وكذلك فاننا نحصل على مقدار الناتج القومي القائم لعام ١٩٦٢ (الذي يشير الكتاب السنوي الامرائيلي لعام ١٩٦٢ / ٦٣) انه ارتفع عينا بمقدار ١١ بالمائة فوق ١٩٦١ بالإضافة الى ارتفاع الاسعار الذي كان حوالي ١٢ بالمائة<sup>(٣)</sup> على انه ٦,٣٢٦ مليون (اي ٥,١٤٣ مع ١,١٨٣).

بمقارنة ظريفي الفترة التي هي مدار بحثنا اي ١٩٥٠ و ١٩٦٢ نجد ان الاحصاءات الاسرائيلية تشير الى ان الناتج القومي القائم كان ٤٧٤,٨ مليون

(١) تقرير البنك لعام ١٩٦٠ ص ١٩.

(٢) معلوماتنا عن ١٩٦١ مصدرها Israel Government Yearbook 1961-1962 ومجلة Middle Eastern Affairs عدد مارس ١٩٦٢ في مقال لوبد ربما يستمرض فيه اقتصاد الشرق الاوسط خلال ١٩٦١، ومعلومات ١٩٦٢ مصدرها Israel Government Yearbook 1962 - 1963

(٣) راجع الصفحات ٣٤٢/٣٤٣ من 1962-63 Israel Government Yearbook

جنيه لسنة ١٩٥٠ وارتفع الى ٦,٣٣٦ مليون جنيه لعام ١٩٦٢ بالاسعار الجارية . ومجرد النظر الى الرقمين المقارنين يشعر القارئ لاول وهلة باستحالة هذا الارتفاع في الناتج القومي الذي بلغ أكثر من ثلاثة عشر ضعفاً خلال ثلاثة عشر عاماً . الا أن ارتفاع الاسعار خلال هذه المدة بالذات يوضح الامور ببسر وسهولة ، فان الاسعار ارتفعت اكثر من خمسة اضعاف بين ١٩٥٠ و ١٩٦٢ .<sup>(١)</sup> وعلى ذلك فان الارتفاع المعيني للدخل يجب تعديله على ضوء ارتفاع مستوى سلع الاستهلاك ( اي بقسمة ٦,٣٣٦ على ٥١٠ ) وبذلك نخرج بناتج قومي قائم على اساس الاسعار الثابتة مقداره نحو ١,٢٤٠ مليون جنيه . وبمقارنة الناتج القومي القائم لعام ١٩٥٠ وهو ٤٧٤,٨ بذاك لعام ١٩٦٢ وهو ١,٢٤٠ نجد ان الناتج تضاعف ٢,٦ مرات خلال ١٣ عاماً ( او بعبارة اخرى ان الناتج لعام ١٩٦٢ يبلغ ٢٦١ بالمائة من الناتج لعام ١٩٥٠ ) . وهذا النمو الحقيقي مرتفع جداً بالفعل لكنه ليس مدهشاً كما يتبادر الى الذهن عند رؤية الارقام بالاسعار الجارية . فالعراق ضاعف الدخل القومي تقريباً بين ١٩٥٠ ونهاية ١٩٥٦<sup>(٢)</sup> ( كان الدخل القومي في ١٩٥٦، ١٨٤ بالمائة منه في عام ١٩٥٠ ) ، والجمهورية العربية المتحدة وهي لا تتمتع بموارد نقطية تسمح بشتمير كبير كما في العراق ولا بمعونات خارجية على نطاق المعونات التي

(١) اذا اعتبرنا ١٩٥٠ سنة الاساس ( = ١٠٠ ) فان مستوى اسعار سلع الاستهلاك لعام ١٩٦١ = ٤٥٥ ( راجع الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ١٩٦٢ / ٦٣ المشار اليه اعلاه ، ص ١٨٦ ) ثم بإضافة ارتفاع الاسعار بين ١٩٦١ و ١٩٦٢ وهو ١٢ بالمائة من ٤٥٥ يبلغ الرقم البياني ٥١٠ ( ٤٥٥ + ٥٥ ) .

(٢) راجع هيئة الامم المتحدة Yearbook of National Accounts Statistics 1959 ص ١١٨ والارقام في هذا التقرير مستندة الى دراسة قام بها الحبير الاحصائي المروفك . فيتلون الذي كان يعمل في حكومة العراق حينذاك ، موضوعها Iraq National Income and Expenditure 1950 - 1956

تتلقاها اسرائيل تأمل ان تضاعف الناتج القومي القائم خلال الحطة العشرية ١٩٦٠ - ١٩٧٠ . على اننا لن نستبق سياق البحث ولن نجري تقويماً لفاعلية الاقتصاد الاسرائيلي الآن لاننا لا تزال بحاجة الى الكثير من الاستعراض لتطور الناتج والدخل القوميين .

نعود الى ارتفاع الناتج بالاسعار الثابتة وكيفية احتسابه . قلنا اننا قسمنا الاسعار الجارية بالرقم البياني للاسعار ، وهذا الرقم الذي اقتبسناه يتركز على اسعار سلع الاستهلاك ، في حين ان سلع التثمين ( الرسمة ) تزايدت اسعارها اكثر بكثير من تزايد اسعار سلع الاستهلاك اذ بينما ارتفع الرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك من ١٠٠ لعام ١٩٥٠ الى ٤٣٣،٤ لعام ١٩٦٠ ، ارتفع الرقم البياني لاسعار التثمين من ١٠٠ في ١٩٥٠ الى ٥٢٥،٩ في ١٩٦٠<sup>(١)</sup> ولو اخذنا متوسط الرقمين لعام ١٩٦٠ لخرجنا برقم ٤٣٠ لعام ١٩٦٠ . اي ان الوصول الى الاسعار الثابتة عن طريق قسمة الناتج بالاسعار الجارية على الرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك يمطينا نتيجة مبالغ فيها لحقيقة نمو الناتج القومي . فمثلاً لو اخذنا الناتج القومي القائم لعام ١٩٦٠ بالاسعار الجارية وهو ٤،٣٩٦ مليون جنيه وحولناه الى الاسعار الثابتة بأن قسمناه على ٣٣٣ لخرجنا برقم ١٤،٣٢٠ مليون جنيه لكن لو قسمناه على ٤٣٠ لخرجنا برقم ١٠،٢٣ والفرق بين الرقمين كبير وواضح .

بالاضافة الى عدم رضانا عن استعمال الرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك ، بدلا من رقم بياني يشمل سلع الاستهلاك والتثمين ، للوصول الى الناتج بالاسعار الثابتة فان هناك اعتراضات على الرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك ذاته . ذلك ان السلطات الاسرائيلية - بشهادة عدة اقتصاديين اسرائيليين اثنان

منها تحملاً ( ويتحملان ) مسؤوليات استشارية رسمية ذات أهمية <sup>(١)</sup> - رغبة منها في تخفيف وقع ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية على المستهلكين الذين يحصلون على علاوات معيشة مرتبطة بمستوى الاسعار تعتمد الى تصميم الارقام البيانية بشكل يخفي جزءاً من حقيقة ارتفاع الاسعار . من مظاهر هذه النزعة اهمال اسعار السلع بالسوق السوداء على الرغم من انتشار هذه السوق خاصة في السنوات الاولى للفترة التي هي قيد البحث ، ومنها طرح كميات في السوق من بعض السلع التي تدخل اسعارها الحرة في حساب الارقام البيانية قبل تسجيل الأسعار بقليل لكي يسجل الانخفاض الناتج عن طرح الكميات في حساب الارقام البيانية . هذا عدا اجراءات اخرى متعددة تتعلق بالمنح الداخلية او بالمنح التي تعطى لمستوردي بعض سلع الاستهلاك الهامة عن طريق بيعهم النقد الاجنبي بأسعار مخفضة الخ ..

ليس هذا كل ما في الامر فان طريقة الوصول الى ارقام الناتج القومي القائم نفسها تحمل بين طياتها تضخيماً للناتج القومي . فالطريقة كما يوضع الجدول ( ١٥ ) ادناه هي طرح « رصيد الاستيراد » ( اي تقوق المستوردات على المصدرات ) من « جملة الموارد المتوفرة للاستعمال » التي يتوصل الى قيمتها بجمع سائر « استثمارات الموارد » معاً . وبما ان المستوردات تحسب قيمتها على اساس السعر الرسمي للقطع الاجنبي الذي هو في صالح الجنيه الاسرائيلي

(١) الكسندر روبنر المشار اليه قبلاً وقد كان مستشاراً بوزارة المالية يقدم معلومات طريقة من هذا القبيل في الفصلين الثامن والتاسع من كتابه . انظر أيضاً اشارة باتسكن الى الاسباب التي تجعل ارقام الناتج القومي بالاسعار الجارية غير ذات مدلول ، ص ٤٤ - ٤٦ : ( باتسكن استاذ بالجامعة العبرية وعضو بعدة لجأت استشارية ومدير بحث « مشروع فولك للبحث الاقتصادي في اسرائيل » ) .

فان قيمة المستوردات بهذا الجنيه تبدو اصغر مما هي في الحقيقة وبذلك يبدو  
 رصيد الاستيراد اصغر مما هو فعلاً فيبدو الناتج القومي اكبر مما هو ببلغ  
 قد يتأرجح في المتوسط حول ١٠ الى ١٥ بالمائة .

نعود الى تقويم الناتج القومي لعام ١٩٦٢ بالاسعار الثابتة . قلنا ان هذا  
 الناتج ارتفع من ٤٧٤,٨ مليون جنيه لعام ١٩٥٠ الى ١,٢٤٠ لعام ١٩٦٢ ،  
 بموجب حسابنا له على اساس الارتفاع في عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ بناء على  
 ارقام الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١ / ٦٢ ولعام ١٩٦٢ / ٦٣ .  
 وبهذا النمو ( وهو حوالي ٢٦١ بالمائة للعدة بأكملها ) يكون معدل النمو  
 السنوي ( بالفائدة المركبة ) حوالي ٨ بالمائة . على ان باتمكن يصل الى نتيجة  
 مختلفة . فمعدل النمو بالنسبة له بين ١٩٥٠ و ١٩٥٨ هو ١١,٤ بالمائة سنوياً  
 ( بالفائدة المركبة ) . وسبب الاختلاف على ما يبدو هو استعمال ارقام  
 بيانية مختلفة لتطور اسعار سلع الاستهلاك للوصول الى الناتج القومي  
 بالاسعار الثابتة . ومن المفيد هنا الاشارة الى ما يبدو وكأنه تعدد للارقام  
 البيانية لنفس اسعار سلع الاستهلاك ، ففي حين نرى باتمكن يشير الى رقم  
 بياني لاسعار سلع الاستهلاك لعام ١٩٥٨ مقدار ٢٣٧,٧ على اعتبار ١٩٥٠ = ١٠٠  
 وذلك على اساس جنيه عام ١٩٥٢ <sup>(١)</sup> ، فاننا نرى ان تقرير بنك  
 اسرائيل يشير الى رقم بياني لاسعار سلع الاستهلاك لعام ١٩٥٨ مقداره  
 ٣٢١,٢ على اساس ١٩٥٠ = ١٠٠ ، كما يشير الى رقم بياني لعام ١٩٦٠  
 مقداره ٣٣٣,٤ <sup>(٢)</sup> . ثم اذا اخذنا الرقم البياني لعام ١٩٦٠ من تقرير البنك

(١) باتمكن ص ٥٨ و ٥٩ .

(٢) تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٦٠ ص ٦٣ .

واضفنا اليه ارتفاع الاسعار خلال ١٩٦١ البالغ ٨ بالمائة حسبما ورد في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١/٦٢ المشار اليه قبلا ببلغ الرقم البياني لعام ١٩٦١ مقدار ٣٦٠.٦ بدلا من ٤٥٥ التي يشير اليها الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ ثم اذا اخذنا ٣٦٠.٦ واضفنا اليها ارتفاع الاسعار لعام ١٩٦٢ ومقداره ١٢ بالمائة ( المشار اليه في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦٢/٦٣ ) لخرجنا برقم بياني لعام ١٩٦٢ مقداره ٤٠٣.٣ وهو دون رقم ٥١٠ الذي توصلنا اليه قبلا باضافة ٤٥٥ الى ١٢ بالمائة من ٤٥٥ ( راجع الملاحظة ١ ، صفحة ٢٠١ ) .

ولجنا هذا المقدار من التفصيل لنزرع بذرة الشك العلمي في ذهن القارئ في ثلاثة مواضع أولا من حيث صلاحية الرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك لتخفيض الاسعار الجارية الى مستوى الاسعار الثابتة . ثانياً من حيث سلامة هذا الرقم البياني الداخلية بسبب تعرضه لبعض التأثيرات الفنية والسياسية . ثالثاً من حيث تنوع الارقام البيانية لاسعار سلع الاستهلاك مما يوقعنا في حيرة من أمر البيان الاصلح .

غير اننا مضطرون الى اعتماد ارقام باتنكن بين ١٩٥٠ و ١٩٥٨ وهي تركز الى الرقم البياني الاصغر ( الذي يوصل بالنتيجة الى الناتج القومي الاكبر ) والى اكثر معدلات النمو ارتفاعاً ( ذلك لان باتنكن يمتاز بدقة ووضوح وبمقدار من التفصيل لا يتميز بها سواء وعلى الاخص لانه يتوسع في تحليله لتطور الناتج والدخل القوميين توسعاً لا يتوفر في دراسة اي كاتب آخر على الاطلاق . اما فيما بعد ١٩٥٨ فاننا نستعمل ارقام بنك اسرائيل

لعامي ١٩٥٩ و ١٩٦٢ من الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١  
و ١٩٦٢ ولعام ١٩٦٣ / ٦٣ .

نبدأ أولا بتقديم صورة عن تطور الحسابات القومية بالاسعار الجارية بين  
١٩٥٠ و ١٩٦٠ وذلك في الجدول التالي :



الجدول (١٥)

جولة الموارد المتوفرة للاستعمال وارجح استعمالها ١٩٥٠ - ١٩٦٠ بالاصار الجارية (بلايين الجنيئات الاسرائيلية المدورة)

	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	
١ - الاستهلاك الخاص	٣٠٤٨	٣٧٤٧	٢٤٥٢	٢٥١٣	٢٢١٣	١٨٥٥	١٦٤٤	١٤٤٠	١٠٨٨	٨٣٧	٥٠٤	٣٥٤	
٢ - الاستهلاك الحكومي العام	٩٠٣	٧٩٢	٦٨٤	٦٨٣	٦٢٥	٦٧٥	٤٢٨	٣٤١	٢٤٥	١٩٣	١٢٣	٠٩٤	
أ - المصاريف المدنية	٠٠	٠٠	٠٠	٤٢٩	٣٧٠	٣٣٥	٢٦٨	٢٢٣	١٧١	١٢٩	٧٠	٥٢	
ب - الدفاع والوزارات الخاصة	٠٠	٠٠	٠٠	٢٥٤	٢٥٥	٣٤٠	١٦٠	١١٨	٧٤	٦٤	٥٣	٤٢	
٣ - الرحلة المحلية العامة	١٠٧٧	١٠٠٠	٨٩٧	٩٢٤	٨٦٨	٦٥٥	٥٥١	٤١٥	٣٣٣	٢٩٦	١٩١	١٢٧	
أ - الاحتلال (٧,٥٪ من مطر اداة)	٣٣٠	٢٩٧	٢٨٣	٣٠٠	٢٦٥	١٩١	١٥٩	١٣٧	١٠١	٨٠	٥٢	٣٦١	
ب - الرحلة المحلية الخاصة	٧٤٧	٧٠٣	٦١٤	٦٢٤	٦٠٣	٤٦٤	٣٩٢	٢٧٨	٢٣٢	٢١٧	١٣٩	٩٢	
٤ - جولة استعمال الموارد (٣+٢+١)	٥٠٢٧	٤٥٣٩	٤٠٣٣	٤١٣٠	٣٧٠٦	٣١٨٥	٢٦٢٣	٢١٩٦	١٦٦٦	١٣٢٦	٨١٩	٥٧٦	
٥ - رصيد الاستيراد	٦٣١	٥٨٥	٦١٤	٦٠٠	٦٠٣	٦٤٢	٥٠٩	٣٦٧	٣١٧	٢٦٣	١٢٨	١٠١	
٦ - الناتج القومي القائم (٤-٥)	٤٣٩٦	٣٩٥٤	٣٤١٩	٣٥٣٠	٣١٠٣	٢٥٤٣	٢١١٤	١٨٢٩	١٣٤٩	١٠٦٣	٦٩٠	٤٧٥	
٧ - جولة الموارد المتوفرة للاستعمال	٥٠٧٧	٤٥٣٩	٤٠٣٣	٤١٣٠	٣٧٠٦	٣١٨٥	٢٦٢٣	٢١٩٦	١٦٦٦	١٣٢٦	٨١٩	٥٧٦	

المصدر : السنويات ١٩٥٠ - ١٩٥٨ بالتسكن ص ٤٥ . للسنويات ١٩٥٨ - ١٩٦٠ في الاعددة الثلاثة الاخيرة تقرير بنك اسرائيل

لعام ١٩٦٠ صفحات ١٠ و ١٩ مع تفتات لنا من ضمن توازن حساب جولة الموارد المتوفرة وجلة استعمال الموارد .

هذه صورة الناتج القومي بالاسعار الجارية من ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ونضيف اليها الرقمين اللذين حسبناهما للناتج في ١٩٦١ وهو ٥١٤٣ وفي ١٩٦٢ وهو ٦٣٢٦ مليون جنيه لتكتمل الصورة .

وإذا جئنا ننظر الى صورة اخرى من صور الحسابات القومية وهي الدخل القومي فاننا هنا ايضاً نجد صيقتين لهذه الصورة اولاهما من باتنكن والاخرى من تقرير بنك إسرائيل ، وهنا ايضاً نجد ان ارقام تقرير البنك ( والتقرير احدث عهداً من كتاب باتنكن ) هي أقل ارتفاعاً بقليل من ارقام باتنكن وسنمزج اجزاء الصورة فندرج ارقام ١٩٥٠ - ١٩٥٨ من باتنكن وارقام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ من البنك ( مع إدراج ١٩٥٨ ايضاً من البنك ليطلع القارئ على الفرق في هذه السنة المشتركة ) .

#### الجدول ( ١٦ )

الدخل القومي ١٩٥٠ - ١٩٦٠ بالاسعار الجارية  
( بملايين الجنيهات الاسرائيلية المدورة )

١٩٥٠	٣٥٣
١٩٥١	٥٥٤
١٩٥٢	٨٢٩
١٩٥٣	١٠٨٨
١٩٥٤	١٣٨١
١٩٥٥	١٦٤٦
١٩٥٦	١٩٦٣
١٩٥٧	٢٤٠٩
١٩٥٨	باتنكن ٢٧٢٨
١٩٥٨	( بنك اسرائيل ) ٢٦٩٠
١٩٥٩	٣٠٥٠
١٩٦٠	٢٣٧٦

المصدر : باتنكن ص ٦٢ وتقرير بنك إسرائيل لعام ١٩٦٠ ص ١٩ .

ولكي تكتمل صورة الدخل القومي بالاسعار الجارية نضيف اليها رقمي الدخل لسنة ١٩٦١ و ١٩٦٢ بعد احتسابها لاث الرقين غير متوفرين رأساً . يلاحظ في معظم السنوات السابقة ان نسبة الدخل القومي للنتائج القومي هي ٧٧,٧ بالمائة ولذلك فانتا اخذنا هذه النسبة من النتائج لعام ١٩٦١ فبلغت ٣,٩٦٠ مليون جنيه ولعام ١٩٦٢ فبلغت ٤,٨٧١ مليون .

قلنا ان احصاءات الناتج القومي ( والدخل القومي ) بالاسعار الجارية ليست ذات مدلول كبير اذا كنا نود ان نغترق ببصيرتنا ضباب التضخم النقدي الكثيف لنجتاز بعده الى حقيقة المنجزات الاقتصادية وهي المنجزات العينية . ولكي نحقق ذلك ينبغي ان ننظر الى النتائج القومي بالاسعار الثابتة . وهنا أيضاً نعتد على جدول من باتتكن للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٨ سنجزئ منه القسم المتعلق بالموارد المتوفرة وواجه استعمالها فقط ونهمل تفاصيل الارقام البيانية المستعملة لكل من سطور الجزء الذي سنثبته أما ١٩٥٩ و ١٩٦٠ فسنحسب أرقامها بناء على ما ذكره تقرير بنك اسرائيل حول النمو العيني خلال ١٩٥٩ وخلال ١٩٦٠ .

## المجدول ( ١٧ )

جمله الموارد المتوفرة للاستعمال وارجح استعمالها ١٩٥٠ - ١٩٦٠ بالأعداد الثابتة (بالجنبيات الاسرائيلية المدورة)  
( بجنبيات ١٩٥٢ وعلى اساس ١٩٥٠ = ١٠٠ )

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
١ - الاستهلاك الخاص	٦٣١	٧٨٧	٨٣٧	٨٦٦	١٠٤٨	١١٣١	١١٩٩	١٣٠٧	١٤٥٤		
٢ - الاستهلاك الحكومي العام	١٧٨	١٩٦	١٩٣	١٩٩	٢٥٢	٢٨٠	٣٣٣	٣٣٩	٣٤٧		
١ - الصروفات المدنية	٩٩	١١٢	١٢٩	١٣٩	١٦٥	١٧٥	١٩٥	٢٠١	٢١٨		
ب - الدفاع والوزارات الخاصة	٧٩	٨٤	٦٤	٦٠	٨٧	١٠٥	١٩٨	١٣٨	١٢٩		
٣ - الرحلة المحلية القائمة	٣١١	٣٤١	٣٩٦	٢٤٨	٢٨٤	٣٤٠	٣٦٤	٤٥٥	٤٧٦		
١ - الامتلاك	٨٧	٩٢	٨٠	٧٥	٩٤	٩٨	١٠٦	١٣٩	١٥٥		
ب - الرحلة المحلية الصافية	٢٢٤	٢٤٩	٢١٧	١٧٣	١٩٠	٢٤٢	٢٥٨	٣١٦	٣٢١		
٤ - جملة استعمال الموارد (١+٢+٣)	١١٢٠	١٣٣٤	١٣٣٦	١٣١٤	١٥٨٤	١٧٥١	١٩٥٦	٢١٠١	٢٢٧٧		
٥ - رصيد الاستيراد	٢٩٣	٣١١	٢٦٣	٢٥٣	٢٤٣	٢٧٧	٣٢٩	٢٩٦	٣١١		
٦ - الناتج القومي القائم (٤-٥)	٨٢٧	١٠١٣	١٠٦٣	١٠٦١	١٣٤١	١٤٧٤	١٦٢٧	١٨٠٥	١٩٦٦	٢٢٠٢	٢٣٧٨
٧ - جملة المورد المتوفرة للاستعمال	١١٢٠	١٣٣٤	١٣٣٦	١٣١٤	١٥٨٤	١٧٥١	١٩٥٦	٢١٠١	٢٢٧٧		

المصدر : بالتذكّن ص ٥٩ للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٨ وتقدير بنك اسرائيل لعام ١٩٥٩ للسنة ١٩٥٩ على اساس ما ذكره التقرير من ان الناتج القومي القائم المبني ارتفع بحداد ١٢ بالمائة (ص ٩) وتقدير بنك اسرائيل لعام ١٩٦٠ على اساس ما ذكره التقرير من ان الناتج القومي القائم المبني ارتفع بحداد ٨ بالمائة (ص ٩) . ولرسم الخط فاننا لا نملك معلومات رافقة حول النموذجي في المقادير الاخرى .

وهنا أيضاً نود اكمال الصورة حتى تشمل ١٩٦١ و ١٩٦٢ ، وهذا نفعه بنفس الاسلوب المتبع لعامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ اي باضافة مقدار النمو العيني في الناتج القومي القائم سنة فسة حسبا اشير الى هذا النمو في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١ / ١٩٦٢ ثم لعام ١٩٦٢ / ٦٣ . كان النمو العيني في ١٩٦١ يعادل ٩ بالمائة وبذلك فان الناتج القومي القائم بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦١ يبلغ ٢,٥٩٢ مليون جنيه ( ٢٣٧٨ + ٢١٤ ) ، وكان النمو العيني في ١٩٦٢ يعادل ١١ بالمائة وبذلك فان الناتج القومي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦٢ يبلغ ٢٨٥٠ مليون جنيه ( ٢٥٩٢ + ٢٥٨ ) .

أخيراً ، ينبغي ان نسجل تطور الدخل القومي العيني خلال السنوات ١٩٥٠ الى ١٩٦٢ ، لكي تكتمل في ذهننا المعلومات عن جملة تحركات الاقتصاد الاسرائيلي قبل ان تنتقل الى استعراض تطور الدخل الفردي والناتج القومي الفردي . لدينا معلومات عن السنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٨ من باتنكن ومنهناستخرج متوسط النسبة بين الدخل القومي العيني والناتج العيني خلال ١٩٥٠ - ١٩٥٨ ونطبق هذه النسبة على الناتج القومي العيني للسنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٢ فكتكمل صورة الدخل القومي العيني للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٢ .

فلنتنقل الى الجدول ( ١٨ ) حيث نسجل هذه الصورة .

## الجدول ( ١٨ )

الدخل القومي العيني ( على اساس عناصر الانتاج بعام ١٩٥٢ )  
للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٢

( بملايين الجنيھات المدورة )		
السنة	الدخل القومي	نسبة الدخل للنتائج القائم بالمائة
١٩٥٠	٥٩٥	٧١,٩
١٩٥١	٧٩٩	٧٨,٩
١٩٥٢	٨٢٩	٧٨,٠
١٩٥٣	٨٥٩	٨١,٠
١٩٥٤	١,٠١٨	٧٥,٩
١٩٥٥	١,١٥٨	٧٨,٦
١٩٥٦	١,٢٧٠	٧٨,٥
١٩٥٧	١,٤١٤	٧٨,٥
١٩٥٨	١,٥٣٠	٧٧,٩
١٩٥٩	١,٧١١	
١٩٦٠	١,٨٤٨	
١٩٦١	٢,٠١٤	٧٧,٧
١٩٦٢	٢,٢١٤	

المصدر : ١٩٥٠ - ١٩٥٨ باتنكن ص ٦٢ ، ١٩٥٩ - ١٩٦٢ حسابنا  
كما اوضحناه اعلاه اي باتخاذ نسبة ٧٧,٧ بالمائة من النتائج القومي القائم  
لكل من السنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٢ ( اي ٢,٢٠٢ و ٢,٣٧٨ و ٢,٥٩٢ و ٢,٨٥٠ ) .

نأتي أخيراً الى الناتج القومي القائم بالاسعار الثابتة للفرد والدخل القومي بالاسعار الثابتة للفرد لسنة ١٩٥٠ وللسنة ١٩٦٢ لنلاحظ نمو هذا الناتج ( والدخل ) للفرد . وهذا نقوم به بقسمة كل من الناتج والدخل بعدد السكان في كل من العامين الاول والاخير ( والارقام مأخوذة من جداولنا السابقة ) فنخرج بالنتيجة التالية :

<u>سنة ١٩٦٢</u>	<u>سنة ١٩٥٠</u>
(١) الناتج القومي القائم بالاسعار الثابتة ٨٢٧ مليون جنيه ٢,٨٥٠ مليون جنيه	
عدد السكان	١,٣٧٠,١٠٠ شخص ٢,٣٣٥,٠٠٠ شخص
الناتج القومي القائم بالاسعار الثابتة للفرد ٦٠٤ جنيه	١,٢٢١ جنيه
تزايد الناتج القائم للفرد	١٠٢,٢ بالمائة أو ٦ بالمائة سنوياً .
(٢) الدخل القومي بالاسعار الثابتة ٥٩٥ مليون جنيه ٢,٢١٤ مليون جنيه	
عدد السكان	١,٣٧٠,١٠٠ شخص ٢,٣٥٥,٠٠٠ شخص
الدخل القومي بالاسعار الثابتة للفرد ٤٣٤ جنيه	٩٤٠ جنيه
تزايد الدخل القومي للفرد	١١٦,٥ بالمائة أو نحو ٦,٧ بالمائة سنوياً

في سبيل تقريب مدلول أرقام الناتج القومي للفرد والدخل القومي للفرد من ذهن القارئ نحول الأرقام من الجنيهات الى الدولارات على اساس سعر القطع الرسمي وهو ثلاثة جنيهات للدولار في عام ١٩٦٢ فنخرج بالنتيجة التالية بالاسعار الثابتة : الناتج القومي للفرد لعام ١٩٦٢ يعادل ٤٠٦,٧ دولار ، والدخل القومي للفرد لعام ١٩٦٢ يعادل ٣١٣,٤ دولار .

اما بالاسعار الجارية فالنتيجة هي :

(١) الناتج القومي القائم للفرد لعام ١٩٦٢ يعادل ٢,٧٠٩ جنيه اي ٩٠٣ دولار .

(٢) الدخل القومي للفرد لعام ١٩٦٢ يعادل ٢,٠٨٦ جنيه اي ٩٦٥ دولار .

تسهيلاً لتفحص الصورة العامة للحسابات القومية في اسرائيل نوحّد في الجدول التالي النتائج النهائية للجدول ١٥ — ١٨ :



ابجدول (۱۹)

النتائج النهائية للحسابات القومية ١٩٥٠ - ١٩٦٢ بالأسعار الجارية ، وبالأعداد الذائبة (مخفيات ١٩٥٢ وعلى أساس ١٩٥٠ = ١٠٠)

[illegible]

المصدر : جداولنا السابقة ١٥ - ١٨ .

1974

مهما قيل في حقيقة معدلات النمو الاقتصادي بين ١٩٥٠ و ١٩٦٢ في اسرائيل وسواء أكانت هذه المعدلات مرتفعة بقدر ما يقول باتشكن (١١،٤) بالمائة بين ١٩٥٠ و ١٩٥٨ ) او بقدر ما اثبتنا استناداً الى مرتكزات المراجع الرسمية الاسرائيلية ( اي نحو ٨ بالمائة بين ١٩٥٠ و ١٩٦٢ ) فانها تظل مرتفعة جداً قياساً الى المؤلف في معدلات النمو .

أهم النتائج التي تترتب على هذه الحقيقة هي تعيين السبب في معدل النمو المرتفع . هذا السبب هو ارتفاع قيمة التثمينات يضاف اليه ارتفاع مستوى الكفاءة لدى القوى العاملة اليهودية وتزايد اعدادها . على ان ارتفاع مستوى الكفاءة هو بدوره وليد عنصرين : أولهما ارتفاع مستوى التدريب المهني والصحي والعلمي على وجه العموم ، او ما يصح تسميته بالجدارة الذاتية ، والثاني هو ارتفاع مستوى الرسمة سواء أكان ذلك في الزراعة او الصناعة والمواصلات والخدمات بحيث تبدو انتاجية العامل مرتفعة بالنسبة على انسا لن ندخل في تقدير مدى ارتفاع الكفاءة الانتاجية للعمال وفي بحث اسبابها بل سنركز النظر على مستوى التثمين ومصادره واسبابه ونتابعه على الاقتصاد عامة . وسنبحث كلا من هذه الامور عدا النتائج فيما تبقى من هذا الفصل ، مرجعين بحث النتائج للفصل المقبل .

لا بد ان يكون القارئ قد لاحظ من سياق استعراض تطور الحسابات القومية أمرين على غاية الخطورة . أولهما «رصيد الاستيراد» والثاني «الرسملة المحلية القائمة» او الصافية . اما رصيد الاستيراد فقد أوضحنا انه تفوق المستوردات من السلع والخدمات على المصدرات . وهو يدخل في جملة الموارد المتوفرة للاستعمال الى جانب الناتج القومي . وجموع الاثنين يتحول

الى الاستعمالات الثلاث وهي الاستهلاك ( من خاص وحكومي ) واحتلاك  
الراسمیل والرسمة الصافية . واهمية رصید الاستيراد في وضع اسرائيل تنشأ  
عن حجم هذا الرصيد ، مما سنشير اليه بتفصيل وتوكيد فيما بعد .

واما الرسمة المحلية القائمة او الصافية فما نود ايضاحه بصدها هو حجمها  
الضخم ، وهو أمر يتضح من مجرد قولنا ان مقدار التسميرات الاجمالي من ١٩٥٠  
لنهاية ١٩٦٠ بلغ ٦,٤٣٧ مليون جنيه بالاسعار الجارية في حين بلغ الناتج  
القومي القائم الاجمالي لنفس المدة بنفس الاسعار ٣٥,٠٤٦ مليون جنيه ،  
فتكون التسميرات للمدة كلها ٢٥,٤٧ بالمائة من مجموع الناتج القائم ، وهي نسبة  
في غاية الارتفاع وقما يبلغها اي اقتصاد .

ومن جهة اخرى فان التسميرات للمدة ١٩٥٠-١٩٦٠ بلغت حوالي ٢١,٦  
بالمائة من جملة الموارد المتوفرة للاستعمال<sup>(١)</sup> ، وبالنسبة للفرد فالتسميرات  
كانت في ١٩٥٠ نحو ٩٢,٨ جنيه وارتفعت في ١٩٦٠ الى نحو ٥٠٠ جنيه .  
اما طراز توزع هذه التسميرات ( والرسمة الناشئة عنها ) فانه كان ثابتاً  
الى حد بعيد طيلة المدة ١٩٥٠ - ١٩٦١ . فقد توجه اكبر جزء مفرد من  
التسميرات عاماً بعد عام الى بناء المساكن وتوجه قسم آخر يأتي في المرتبة الثانية  
الى فئة المباني غير السكنية والمنشآت والاشغال الاخرى ، يزاخه في المرتبة  
التسدير في المكائن والمعدات . وكان النصيب الاصغر لمعدات النقل والمواصلات .  
وقد توزعت التسميرات بين هذه الاستعمالات بحوالي ٣٠ بالمائة و ٣٥ بالمائة  
و ٢٥ بالمائة ١٠ بالمائة على التوالي طيلة المدة ١٩٥٠ - ١٩٦١<sup>(٢)</sup> . اما  
القطاعات التي اتجهت التسميرات صوبها فقد عكست الطراز الذي ذكرناه

(١) من الجدول ١٥ .

(٢) هذه نسب تقريبية جداً جمعناها من عدة جداول في باتنكن للسنوات ١٩٥٠ -  
١٩٥٨ وفي تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٥٩ ولعام ١٩٦٠ وفي الكتاب السنوي لحكومة  
اسرائيل لعام ١٩٦١ - ٦٢ .

فقد جاء قطاع « تملك المساكن » في المرتبة الاولى يليه فئة قطاعات الصناعة والانشاءات غير السكنية والكهرباء والمناجم والمياه ، يلي هذه الفئة مباشرة قطاع الزراعة ، يلي ذلك قطاع النقل والمواصلات والتخزين ، يلي ذلك فئة قطاعات التجارة والخدمات ، واخيراً وعلى مسافة من هذه القطاعات قطاع الادارة العامة .

جدير بالذكر ان الحكومة لعبت دوراً رئيسياً في تمويل عمليات التثمين والرسكلة وقد تأرجحت نسبة حصة الحكومة من جملة التمويل بين نحو ٥٠ بالمائة حداً أدنى ونحو ٨٠ بالمائة حداً أعلى ونذكر القارئ هنا بما كنا قد أشرنا اليه في الفصل الرابع من ان حصة الحكومة من تمويل التثمين اكبر بشكل واضح من حصتها في تملك وسائل الانتاج .

نعود الى موضوع الموارد المتوفرة للاستعمال وكيفية توزيعها لنصل من ذلك الى بحث مصادر التثمينات والرسكلة . من الجدولين ١٥ و ١٧ اعلاه يتبين لنا ان الاستهلاك الخاص بلغ نحو ٦١،٣ بالمائة من هذه الموارد في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ، في حين بلغ الاستهلاك الحكومي نحو ١٧،١ بالمائة وان الاستهلاك الخاص ينمو بشكل مستمر مع نمو الناتج القومي ( وهذا يصح على المدة ١٩٥٠ - ١٩٦٢ بدون استثناء ) . ونحب الإشارة الى ان قسماً كبيراً من « الاستهلاك الحكومي » هو لأغراض عسكرية ، على اننا لن نقوم حتى بالتكهن حول حجم أو نسبة استعمال الاغراض العسكرية للوارد المتوفرة للاستعمال لاننا لسنا على مقدار من البساطة يسمح لنا بان نعتقد أن الاحصاءات الاسرائيلية تحوي معلومات يمكن الركون الى صحتها حول هذا الموضوع . واذا جمعنا الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي معاً فانها يشكلان نحو ٧٨،٤ بالمائة من جملة الموارد المتوفرة للاستعمال . أما الرصيد وهو ٢١،٦ بالمائة فيتوجه صوب التثمينات كما أثبتنا قبلاً .

الى هنا ليس في الامر ما يدعو الى الاهتمام . على ان نظرة واحدة الى مصادر هذه « الموارد المتوفرة للاستعمال » تبرز امامنا علامة استفهام كبرى . فالموارد هذه تأتي عادة من فعالية الاقتصاد أي من انتاجه . فاذا نرى في الوضع الاسرائيلي ؟ نرى أن جملة الموارد المتوفرة للاستعمال بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ محسوبة على اساس السعر الرسمي للدولار بلغت ٢٩٠٧٩٣ مليون جنيه ، في حين بلغ الناتج القومي القائم ٢٥٠٠٤٦ مليون ، فكيف تدبر الاقتصاد الاسرائيلي أمر هذا المعجز البالغ ٤٠٧٤٧ ملايين جنيه بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ والمستمر حتى الساعة ؟ الجواب أنه غطى هذا المعجز في الموارد « بتفوق المستوردات على المصدرات » ، ( وما يقال حول السنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٠ يصح ايضاً حول ١٩٦١ و ١٩٦٢ من حيث تغطية المعجز في الموارد ) .

لكن هذا الجواب يثير من التساؤلات أكثر مما يجيب عليها . فنحن الآن نجابه حالة تكاد تكون فريدة لانها حالة تشير عن طريق المعجز الخارجي ، أي المعجز في ميزان المدفوعات ( وهو ما يسمى « برصيد الاستيراد » ضمن سياق مفهوم « الموارد المتوفرة للاستعمال » و « أوجه استعمال الموارد » ) . بعبارة أخرى ان اسرائيل استطاعت بشكل من وضعه بالتفصيل في الفصل القادم ، أن تغطي المعجز في الموارد بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ عن طريق استخدام مستوردات تزيد عن المصدرات بمقدار ٤٠٧٤٧ مليون جنيه بل انها استطاعت في ١٩٦١ و ١٩٦٢ أن تحصل على معونات اجنبية تفوق المعجز في الميزان التجاري بكثير ، وقد بلغت المعونات بالدولارات ٨٢٩ مليوناً ونحو ٢٠٠٥ مليون جنيه بالسعر الرسمي في العامين المذكورين ، مما يجعل مجموع رصيد الاستيراد ٦٠٧٥٢ مليون جنيه من أول ١٩٥٠ لنهاية ١٩٦٢ .

ولكي ندرك ضخامة المعجز بين الناتج القومي وجملة استعمال الموارد من زاوية أخرى علينا ان ننظر الى نسبة الناتج القومي القائم بجملة الموارد المستعملة ، وهي نسبة تبلغ نحو ٨٤ بالمائة للعدة ١٩٥٠ - ١٩٦٠ أيضاً على

أساس السعر الرسمي للقطع . غير أن هذه الأرقام الإجمالية لا تظهر خطورة الاعتماد المستمر على « وصيد الاستيراد » كما تظهرها الأرقام التفصيلية عاماً فعاماً . كما أن الأرقام والنسب التي قدمناها لا تبرز المدى الكامل للاعتماد الاسرائيلي على العون الخارجي وذلك لحمة اسباب رئيسية :

اولاً : ان مقداراً نجهله من « الاستهلاك الحكومي » المنصرف الى التسليح تحول عن طريق الهبات والقروض الأجنبية التي لا تظهر إطلاقاً في ميزان المدفوعات وبالتالي لا تظهر في موازنة الموارد المتوفرة للاستعمال، وهو مقدار غير صغير في رأي بعض الاقتصاديين الاسرائيليين<sup>(١)</sup>. ونخص بالذكر هنا قروض ومعونة الحكومة الفرنسية لتسكن اسرائيل من شراء الدبابات والطائرات الفرنسية وهي عملية تحاط بكتمان شديد .

ثانياً : ان المعونة الخارجية الوافدة الى البلاد في السنوات الاخيرة كانت تفوق العجز في « الحساب الجاري » في ميزان المدفوعات بمقدار ما وهذا الفرق يظهر في موازنة القطع الاجنبي، وقد تجمع هذا الفرق بشكل احتياطي أو وفر لمجابهة الطوارئ ولسداد الديون الأجنبية .

ثالثاً : أن الاحصاءات الرسمية لا تجري تعديلاً يأخذ بعين الاعتبار التخفيض المعتمد في تقدير قيمة عدد من المستوردات لاسباب متنوعة .

رابعاً : عدم أخذ المستوردات المهربة الى البلاد بعين الاعتبار، وهي مستوردات يدفع عنها بالعملات الأجنبية<sup>(٢)</sup> .

خامساً : ما أشرنا اليه من ان تقويم المستوردات في كل الاحوال يجري على أساس السعر الرسمي للعملات الأجنبية بما يخفض من القيمة الفعلية لهذه

(١) روبنز ص ٣٥ - ٣٦ وباتسكن ص ٥٥ - ٥٦ و ١٠١ .

(٢) نفس المصدر في الملاحظة (١) اعلاه وباتسكن ص ٤٤ و ٤٦ .

المستوردات وبالتالي يضغط حجمه وصيد الاستيراد .

في سبيل الحصول على صورة أكثر كمالاً وصدقاً من تلك التي تتكون في ذهن من مجرد النظر الى أرقام التمييز والناتج القومي ونسبتها الى جملة الموارد المستعملة ننقل الى رسم صورة أخرى عناصرها المعجز في ميزان المدفوعات بالعملة الاجنبية من عام الى آخر ونسبة هذا المعجز للفرد الواحد ونسبة الناتج القومي القائم (على أساس الاسعار الجارية ) لجملة الموارد المستعملة ونسبة هذا الناتج ( ايضاً على أساس الاسعار الجارية ) لجملة الموارد المستعملة في الاستهلاك الخاص والحكومي المعلن عنه مضافاً اليهما اهتلاك الرساميل . والجدير بالذكر هنا أننا لو قارنا المعجز في ميزان المدفوعات بالدولارات سنة بعد سنة بمقدار التمييز الصافي بالجنهيات وحوالنا احدي العملاتين الى الاخرى على اساس السعر الرسمي لوجدنا أن المعجز ( اي العون الخارجي المعلن عنه ) يفوق التمييز الصافي في جميع السنوات الا ١٩٥١ و ١٩٥٧ و ١٩٦١ بحيث يبلغ التمييز الصافي بين ٨٥ و ٩٠ بالمائة من المعجز لمدة كلها<sup>(١)</sup> على أننا لو أجرينا التحويل على أساس سعر السوق الحر ( اي باضافة نحو ٢٠ بالمائة الى سعر القطع الاجنبي مقاساً بالجنهيه ) لوجدنا ان المعجز يفوق التمييز في جميع السنوات بحيث يبلغ التمييز الصافي دون ٧٥ بالمائة من المعجز<sup>(٢)</sup> وهذا يعني ان اسرائيل حققت وفراً في القطع الاجنبي ( بلغ مجموعه

(١) باتمكن بحسب هذه النسبة للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٨ فيبلغ متوسطها ٨٧ بالمائة بالاسعار الجارية . اما بأسعار جنهيات ١٩٥٢ فيبلغ ٨٥ بالمائة : انظر باتمكن ص ٩٥ ( حسبنا النسبة للاعوام ١٩٥٩ من الجدول ١٤ و ٢٠١٥ مع (اضافة تسميات ١٩٦١) .  
(٢) باتمكن يجد ان هذه النسبة ٧١ بالمائة السنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٨ (ص ٩٤) وقد حسبنا النسبة للاعوام ١٩٥٩ و ١٩٦١ من الجدول ١٤ و ٢٠ مع تسميات ١٩٦١ .

في منتصف ١٩٦٢ مبلغ ٤٤٠ مليون دولار (١) فوق ما أنفق من هذا الوفر خلال السنتين للاستهلاك الحكومي غير المعلن عنه أي للتسلع في الغالب .

نأتي الآن الى الجدول ٢٠ الذي يرمي الى اظهار دلائل اعتماد اسرائيل على المعونات الخارجية :

(١) حكومة اسرائيل ، الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ص ١٨٦ .



# المجدول (٢٠)

## دلائل الاعتماد الاقتصادي على المونيات الخارجية

١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩
١- رصيد الاستيراد													
( بليون )													
٤٢٧	٤٠٢	٣٤١	٣١٦	٣٣٣	٣٣٥	٣٥٧	٢٨٣	٢٣٨	٣٦٣	٣٠٧	٣٦٠	٢٨٢	٢٢٥
٢- رصيد الاستيراد													
للفرد (دولار )													
١٨٣	١٨٣	١٥٥	١٥١	١٦٧	١٧٤	١٩٥	١٦٢	١٤١	١٩٩	١٩١	٢٤١	٢٢٢	١٩١
٣- نسبة الناتج القومي													
القائم بجملة الموارد													
المستعملة (الاسعار													
الجارية) - بالثة													
٠٠	٠٠	٨٧,٤	٨٧,١	٨٥,٥	٨٣,٧	٧٩,٨	٨٠,٦	٨٣,٣	٨١,٠	٨٠,٢	٨٤,٣	٨٢,٥	
٤- نسبة الناتج القومي													
القائم للموارد المستعملة													
للاستهلاك الخاص													
والحكومي ولاهلاك													
الراسمیل ( الاسعار													
الجارية) - بالثة													
٠٠	٠٠	١٢٠,٠	١٠٢,٦	١٠٠,٧	١٠٠,٠	٩٣,٥	٩٤,٨	٩٥,٣	٩٤,١	٩٥,٩	١٠١,٦	٩٨,١	

المصدر : رصيد الاستيراد السطر (١) لعام ١٩٤٩ عن روبنر المشار اليه  
 قبلاً ص ٣٤ ولعام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ عن تقرير بنك اسرائيل  
 لعام ١٩٦٠ ص ٢٢/٢٣ . ولعام ١٩٦١ عن الكتاب السنوي  
 لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦٢/٦٣ ص ١٣٦ . اما الرقم لعام  
 ١٩٦٢ فهو رقم ادلي محسوب على اساس ملاحظات في الكتاب  
 السنوي ١٩٦٢/٦٣ ص ٣٤٣ مرتكزة الى أرقام في ص ١٣٦ .  
 اما السطر (٢) للاعوام ١٩٥٩ - ١٩٦٢ فهو ناتج قسمة رصيد  
 الاستيراد على عدد السكان لتلك الاعوام . أما أرقام سطر (٣)  
 و (٤) للعامين ١٩٥٩ و ١٩٦٠ فمحسوبة من الجدول ١٥ . فيما  
 عدا ذلك كل الارقام من ١٩٥٠ - ١٩٥٨ من باتتكن جدول  
 ٤٥ ص ١٢٩ .

ملاحظة : الاشارة ( . . ) تعني ان الرقم غير متوفر .

ان في السطر (٤) من الجدول السابق اكثر الأدلة خطورة ووضوحاً  
 على ضعف اسس الاقتصاد الاسرائيلي ومدى اعتماد هذا الاقتصاد على العون  
 الخارجي . فان هذا الاقتصاد لم يستطع طيلة حياته ان يؤمن من جهده  
 وموارده (اي عن طريق الناتج القومي القائم ) كافية لوازم الاستهلاك  
 الخاص والاستهلاك الحكومي المعلن عنه وامتلاك الرساميل . ففي الاعوام  
 ١٩٥٠ - ١٩٦٠ المتوفرة لدينا عنها التفاصيل اللازمة بلغ متوسط نسبة  
 الناتج القومي لوازم المشار اليها ٩٨ بالمائة ، ولو توفرت لدينا الارقام السرية  
 للاستهلاك الحكومي غير المعلن عنه لاثبتنا ان النسبة هي دون ذلك . وهكذا  
 فان العون الاجنبي المعلن عنه فاض عن جملة التشوير الصافي « الرسملة الصافية »

بأكمله مع ٢ بالمائة من مجموع لوازم الاستهلاك الخاص الحكومي واهلاك  
الرساميل .

ولئن قيل ان استمرار العجز الضخم في ميزان المدفوعات امر لا غنى  
عنه بسبب الاصرار على النمو السريع في سبيل خدمة أغراض الاقتصاد  
والمجتمع الاسرائيلي فان الجواب ، وهو ما سنفصله في الفصل القادم ، ان  
درجة الاعتماد على الخارج لا تبدي ميلاً ثابتاً نحو التناقص ، بل ان هنالك  
بعض الدلائل التي تشير الى ان الاقتصاد الاسرائيلي بتكوينه الحاضر ومن  
ضمن اهدافه ومميطاته لا يقدم الدليل على اقترابه من الاستقلال . وهذا  
الاستنتاج العاجل لا يقوم فقط على ما نلاحظه من ان استهلاك الفرد الاسرائيلي  
يتزايد بمعدل تزايد الدخل الفردي - على خطورة هذه الظاهرة في اقتصاد  
يطمح الى الاستغناء عن العون الخارجي الى اقصى حد ممكن - بل يقوم على  
دلائل ومؤشرات اخرى من حيث تطور المستوردات والمصدرات ونسبة  
عناصر الانتاج المستوردة الى جملة المصدرات ونسبة ما يحصله الاقتصاد عن  
طريق تصدير السلع والخدمات الى جملة ما يستورده من السلع والخدمات ،  
وقد بلغت هذه النسبة الاخيرة نحو ٣٦ بالمائة للسنوات ١٩٤٩ لنهاية ١٩٦١ على  
اساس السعر الرسمي للدولار في تقويم المستوردات<sup>(١)</sup> .

وفوق هذا كله هنالك السيف المساط فوق الاقتصاد الاسرائيلي وهو  
موعد تضائل بعض المعونات المالية الاجنبية دون ان يكون الاقتصاد قد  
اعد نفسه من الداخل لمواجهة هذا التضائل عن طريق توفير الموارد اللازمة

(١) جملة المستوردات لهذه السنوات بلغت ٦٣٥٧ مليون دولار اما المصدرات فقد  
بلغت ٢٣١٥ مليون دولار . انظر جدول ( ٢١ ) في الفصل السابع .

للتشير فالنمو - او على الاقل معظم هذه الموارد .

بهذه الحائمة حول تقويم المنجزات الاقتصادية نصبح مستعدين لتفحص  
نوع العبء الضخم الذي لازم المنجزات ومداها مما يمكننا بدوره من التعرف  
الى حقيقة المنجزات ومقدارها في ضوء المنطق الاقتصادي : منطق الكلفة  
والمردود .

## الفصل السابع

### عبء المنجزات الاقتصادية

لم يكن السعي لتحقيق المنجزات الاقتصادية التي عددناها وحللناها في الفصلين الخامس والسادس مدفوعاً بحوافز اقتصادية مجردة ، بل بمجموعة من الحوافز العسكرية والعقائدية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية . فقد كانت الدولة اليهودية عند قيامها امام تجربة حياة وموت وكان لزاماً عليها ان تجند طاقاتها وقواها مع طاقات وقوى اليهودية العالمية وحلفائها في سبيل تأمين الوسائل الاقتصادية الضرورية لمجابهة الخطر العسكري الذي يتهدها . كما كان لزاماً عليها ان تفتح ابوابها واسعة لدخول المهاجرين اليهود اتي جاءوا ومهما كانت مواردهم الخاصة واوزاعهم الثقافية وانجاساتهم السياسية ، وذلك اثباتاً لدعواها بأنها ملجأ اليهود الوحيد واستدراجاً للقوى البشرية الضرورية لرفع عدد سكان الدولة الى حد يسمح ببعض الاطمئنان في ميزان القوى العديدة . على ان استدراج المهاجرين اوجب على الدولة تحمل مسؤولية اسكانهم واعدادهم ولو جزئياً للاندماج الثقافي ببقية سكان الدولة مع توفير فرص العمل الآتي لهم ومن ثم استيعابهم نهائياً في المجال الاقتصادي . واخيراً كان على الدولة ان تسعى الى تأمين ظروف اقتصادية تسمح للسكان من قدامى ومهاجرين بمستوى مرتفع من المعيشة يتميز عن المستويات السائدة في بلدان الشرق الاوسط تبريراً للفلسفة الاجتماعية المسيطرة في الاوساط الحاكمة

وللادعاء بالتفوق التقني والعلمي المسيطر في عقلية القادة الصهيونيين ، وكذلك للادعاء بأن العون الاقتصادي الوافد من الخارج ينعكس في منجزات اقتصادية واضحة ملموسة .

بقدر ما كانت الحوافز للمنجزات متعددة المصادر ، كان العبء الذي لازم تحقيق المنجزات ونشأ عنها متعدد الاشكال والآثار . وأنه لمن السذاجة ان يبحث المرء عن العبء الاقتصادي الذي ارهق المجتمع الاسرائيلي في الداخل واليهودية العالمية وحلفاءها في الخارج دون البحث عن العبء الاجتماعي والسياسي الذي ألقى به السعي لتحقيق المنجزات على المجتمع الاسرائيلي وعلى اليهودية العالمية . على اننا ، مع اقراونا بتنوع جوانب العبء وتقديرنا لكل هذه الجوانب ، ستقصر البحث على الجانب الاقتصادي بقصد البقاء ضمن الاطار الاقتصادي الموضوع لهذا الكتاب .

من واجبتنا تجاه المنطق والواقع ان نقول ، قبل البدء بتعداد اشكال العبء الاقتصادي وآثاره ، ان التركيز على ناحية العبء لا يعنى بالضرورة اننا نتخذ موقفاً معيناً في موضوع المنجزات مآله ان ضخامة الابعاء تحتم التخلي عن السعي الى المنجزات ، او اننا نصر على وجوب قيام المجتمع الاسرائيلي - او اي مجتمع آخر مصمم على تغيير معطياته الاقتصادية ورفع فعاليتها - بعمل حساب دقيق للكلفة والمردود قبل اتخاذ قراراته الاقتصادية الانائية والتوسعية . فالمجتمعات التي تمر بتجربات خطيرة نفس نهوضها وتقدمها بل وبقاؤها تضطر في فترات من حياتها الى تجاهل الاعتبارات الاقتصادية او مخالفة القوانين الاقتصادية في سبيل اغراض غير اقتصادية تعتبرها في تلك الفترات احكاماً خطورة من الاعتبارات والقوانين الاقتصادية

ومن منطق الامور ان تدفع هذه المجتمعات في تلك الحال ثمن هذا التجاهل والخالفة ، وقد يكون الثمن باهظاً كما كان في حال اسرائيل . على ان من السذاجة ومن قبيل الجهل بالواقع ان يتخذ الباحث موقف المخطط لسياسة مجتمع خارجي او موقف الحكم حول صواب او خطأ مقررات هذا المجتمع اذا اختلفت المعطيات والمفترضات حول الاهداف بين نظرة الباحث ونظرة القادة . وفي سبيل التحديد نقول ان للاقتصادي الحق ان يحدد مقدار العبء الثقيل الذي نشأ عن المنجزات وان يخرج باستنتاجات تدن هذه المنجزات وتثبت انها باهظة التكاليف ضئيلة في النتيجة اذا ما قيست بالجهد والموارد المبذولة في سبيلها . لكن الاقتصادي يخرج عن دائرة صلاحياته الفكرية اذا اضاف ان المجتمع أخطأ خطأ خطيراً في اقدامه على تحقيق المنجزات بالتكاليف الباهظة التي تطلبها . فهذا القول يفترض ان المقياس الحقيقي الوحيد لصواب السمي صوب المنجزات هو المقياس الاقتصادي . في حين ان المجتمع المعني بالامر قد يكون محققاً ان هو وضع المقياس الاقتصادي في مرتبة ادنى من مرتبة الاعتبارات العسكرية والاجتماعية وسواها خلال فترة ما تطول او تقصر حسب قدرة هذا المجتمع على الاستمرار في تجاهل الاعتبارات الاقتصادية . اذن فنحن نصر على المكوث ضمن صلاحياتنا الفكرية فنقوم المنجزات ونحكم عليها في ضوء الاعتبارات الاقتصادية دون ان ننقل من هذا الموقف الى تقويم صواب السمي صوب المنجزات في ضوء أغراض الحركة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي .

هنالك عدد كبير من المؤشرات يمكن الاستعانة به لقياس ثقل العبء الاقتصادي على اننا سنقصر البحث على اربع مجموعات من المؤشرات هي :

(١) مدى استعمال الموارد والمرافق الداخلية وارهاقها وتكاليفها .

(٢) العبء المالي على المكلف الاسرائيلي نتيجة تطور حجم الموازنات

(٣) التضخم النقدي وارتفاع الاسعار .

(٤) موارد القطع الاجنبي التي تطلبها تحقيق المنجزات وأثرها على سعر الجنيه الاسرائيلي وعلى نظام الاسعار وعلى طاقة الاقتصاد وفاعليته .

والآن ننتقل الى بحث كل من هذه المجموعات الاربع .

### (أ) استعمال الموارد الداخلية

يشير تطور القطاعات الانتاجية الرئيسية كالزراعة والصناعة ، والنقل والخدمات الاخرى ، الى ان القطاع الزراعي بلغ مرحلة اخذ نموه النسبي فيها يتناقل اذا ما قورن بالقطاعات الاخرى ، وعلى الاخص بالصناعة . فالزراعة ، بخلاف القطاعات الاخرى ، تتطلب مرتكزاً داخلياً من الموارد او من الارض الصالحة للزراعة ومن مياه الري ، في حين يمكن تطوير بقية القطاعات الى مدى أبعد بكثير بالاعتماد على مرتكزات خارجية . وقد بدأ هذا التفاوت في الامكانيات يبرز للعيان في اواخر الحقبة الاولى من حياة اسرائيل إذ اصبح واضحاً ان ازدياد الانتاج الزراعي لم يعد يستطيع الاطراد الذي تميز به في السنوات الاولى من هذه الحقبة حتى بعد التحول الكبير الذي طرأ على طرار تنوع المحاصيل بحيث ازدادت اهمية المحاصيل المتجهة لاغراض صناعية ( كالقطن والتبغ والشمندر والقنب وفستق العبيد ) ، كما انه لم يعد يستطيع ان يؤدي الى ارتفاع يذكر في حجم الصادرات الزراعية على الرغم من النمو الكبير في زراعة الحمضيات وتصديرها . ومع ادراك هذه الحقيقة ازداد التوكيد على النمو الصناعي وعلى رفع الصادرات الصناعية ، وتبدى أثر هذا التوكيد في حجم الانتاج والتصدير والتصدير من زراعية وصناعية خلال الحقبة الاولى وفي التوقعات للحقبة الثانية . ففي حين ارتفع الانتاج الزراعي



بمقدار ٢١١ بالمائة بين مطلع ونهاية الحقبة الاولى فانه لا يتوقع ان يرتفع باكثر من ١٠٧ بالمائة خلال الحقبة الثانية اي نهاية ١٩٦٨ . اما الانتاج الصناعي فقد ارتفع بحوالي ٩٥ بالمائة خلال الحقبة الاولى ولكن التوقعات للحقبة الثانية تزيد عن ١٥٠ بالمائة ، والتفاوت بين ماضي القطاعين الانتاجي وتوقعات مستقبلهما واضح من هذه الأرقام .

اما من حيث الصادرات فان الزراعة منها ارتفعت بنحو ٢٣٥ بالمائة خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٨ ويتوقع ارتفاعها بنسبة ١١١ بالمائة خلال منتصف الحقبة الثانية اي بين ١٩٥٨ و ١٩٦٤ ، في حين ارتفعت الصادرات الصناعية بنحو ١٩٣ بالمائة بين ١٩٥٢ و ١٩٥٨ ويتوقع ارتفاعها بنحو ٢٦٦ بالمائة بين ١٩٥٨ و ١٩٦٤ وهنا ايضاً يتضح التفاوت بين تطور القطاعين وتوقعاتهما . واخيراً فاننا نقارن بين التسميرات الموجبة الى كل من القطاعين لابرار طراز التوزيع في التوكيد عليها ، فنجد ان الزيادة في التسمير السنوي التي خططت للمستقبل انطلاقاً من ١٩٥٨ بلغت في متوسطها للزراعة ٣٠ بالمائة حتى عام ١٩٦٤ عما كانت عليه في عام ١٩٥٨ ( بما في ذلك التسميرات المخصصة لمشروع نهر الاردن وهي اكثر من ربع جملة التسميرات للعدة المخططة ) وللصناعة ١٤ بالمائة لعام ١٩٦٤ عما كانت عليه في عام ١٩٥٨ <sup>(١)</sup> .

(١) كل النسب والمقارنات التي وردت حتى الان مأخوذة من الجداول ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٥ و ١٦ في تقرير البنك الدولي للانشاء والتمير حول « اقتصاد اسرائيل » وضع للاستعمال المحدود في البنك في ٨ سبتمبر ١٩٥٩ ولم ينشر رسمياً . ومن الواضح ان التوقعات المشار اليها هي مزيج من توقعات المسؤولين الاسرائيليين ممثلة بتوقعات الفريق الذي قام بالدراسة من قبل البنك الدولي . ولئن اختلفت هذه التوقعات فيما بعد فان ذلك لا يضر بحثنا اذ ان الاتجاهات العامة ظلت كما هي وهكذا فالاستنتاجات الممكنة استخلاصاً من تطور الاحصاءات والتوقعات تظل جائزة حتى مع التعديلات اللاحقة عهداً للتوقعات .

هذا من حيث التوقعات . غير ان واقع تطور القطاعين الزراعي والصناعي بين ١٩٥٨ ونهاية ١٩٦١ ( وهي السنة الاخيرة التي تتوفر لدينا تفاصيل حولها ) يشير كذلك الى تفاوت واسع بين القطاعين من حيث الصادرات بل لعله اوسع من التفاوت المتوقع ، فان الصادرات الزراعية لم ترتفع فعلاً الا بمقدار ١٠ بالمائة بين العامين في حين كان يتوقع لها الارتفاع بنسبة ٥٥ بالمائة ، اما الصادرات الصناعية فقد ارتفعت فعلاً بنسبة ١١٣ بالمائة بين ١٩٥٨ و ١٩٦١ في حين كان يتوقع ارتفاعها بنسبة ١٣٣ بالمائة .

لنتنقل الآن الى القطاع الزراعي وحده لنفحص موارد الارض والمياه ومدى ارهاقها .

يبدو من مراجعة مختلف الدراسات ان اسرائيل بلغت حدود المعقول والممكن من ضمن معطيات مواردها المائية والتكنولوجيا الزراعية الحالية في توسيع الزراعة أفقياً . فقد امتدت الرقعة الزراعية الى ابعد ما يتوقع لها ان تصل حتى مع المنع الضخمة والتسهيلات الواسعة التي تمنحها الدولة للمستعمرات الزراعية في الرملة والقروض والاسمدة والبذار الخ . اصف الى ذلك ان القطاع الزراعي قد شهد معظم ما يستطيع من التحول بين المحاصيل في سبيل الانتقال الى السلع الاكثر انتاجاً أو مردوداً أو ربحاً . يبقى اذن مجال الري . وهنا يلاحظ ان اسرائيل استعملت كل ما يمكن استعماله من موارد المياه المتوفرة حالياً واستنزفت امكانيات المياه الجوفية ، ولم يبق امامها الا امكان استعمال مياه الاردن التي هي مصدر خلاف غنيف عربي - اسرائيلي بسبب الاثر الضار الذي يلحق بزراعة المملكة الاردنية وبحقوق سورية ولبنان في مياه روافد الاردن فـيجاً لو حولت اسرائيل مياه النهر لاغراضها .

قبل عرض ماهية مشروع الاردن ( المعروف باسم « مشروع الاردن - النقب » ) وبحث امكاناته نود تقديم موازنة المياه الاسرائيلية الحالية حسبما وردت في آخر التقارير الرسمية المتوفرة لدينا <sup>(١)</sup> ان كمية المياه المتوفرة من شتى المصادر بلغت خلال ١٩٦١ ما مجلته ١,٢٥٨ مليون متر مكعب منها ٨٣٥ من البحوف و ٤٢٣ من الجداول السطحية والانهار . وقد استعمل ٨٣٥ مليون من المجموع في الزراعة و ٩٠ في الصناعة و ٢٠٥ في الاستعمالات المنزلية وفي المدن ، والرصيد تبخر أو هدر . ويبدو ان السلطات تعتبر الحالة خطيرة بالنسبة للموارد المائية . فهناك تخوف واضح من ان عمليات الضخ تعدت نقطة الامان بحيث صار يخشى من تسرب الملوحة الى المستوى الارتوازي ، وقد حمل التخوف السلطات على تطبيق « قانون استعمال المياه » بشدة وعلى تقنين المياه في الوسط والجنوب والجليل الغربي ، وعلى التشدد بوجوب الحصول على الرخص قبل ضخ المياه من الآبار والتقييد بالكميات التي يسمح « المركز المشترك للتخطيط الزراعي » بها لشتى الاستعمالات .

لم يتطور الوضع صوب هذه الازمة في موارد المياه بصورة مفاجئة ، فقد كان واضحاً طيلة سنوات عديدة قبل قيام الدولة ان المياه لا تتوفر بكميات ضخمة في ضوء حاجات البلاد ، مما حدا بالوكالة اليهودية ان توجه الاهتمام في دراساتها وتنظيماتها لمشكلة شحة المياه ومحدودية امكانيات الري وقد تجسد هذا الاهتمام في قيام الوكالة خلال الانتداب بانشاء جهاز لشؤون المياه باسم « شركة مكوروث للمياه Mekoroth Water Company » مهمتها عمل الدراسات وتنفيذ مشاريع المياه والتحكم باستعمال الموارد المائية .

عمدت الشركة كخطوة أولى إلى تقدير كمية المياه الممكن السيطرة

(١) الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ١٩٦٢/١٩٦٣ ، ص ١٠٦/١٠٧

عليها وتوصلت الى رقم ضخم يعود منه ٣,٤٥٠ مليون متر مكعب الى المساحة التي تشكل اسرائيل اليوم <sup>(١)</sup> . ثم استقدمت الوكالة اليهودية الحيز الاميركي بشؤون المياه والاراضي وتوكلت لودر ميلك لتستأنس الشركة برأيه ، فدرس منخفض الاردن والموارد المائية فيه والوضع الطبوغرافي عامة وخرج بالاستنتاج ان بإمكان فلسطين ان تستوعب اكثر من اربعة ملايين نسمة بالاضافة الى سكانها حينذاك وهم نحو مليون وثلاثة ارباع <sup>(٢)</sup> .

ظهرت عدة دراسات بعد ذلك بطلب من الحكومة الاسرائيلية . ففي عام ١٩٤٨ قام الحيز هيز ( Hays ) بتقدير كمية المياه الممكن الحصول عليها برقم ٢,٣٤٠ - ٢,٨٠٠ مليون متر مكعب ، وفي عام ١٩٥٢ في دراسة مشتركة للمهندسين هيز و كوتن ( Hays and Cotten ) قدرت الكمية على انها ٢,٢٤٥ مليون ، وكذلك فان وزارة الزراعة قامت بعدة تقديرات بين ١٩٤٨ و ١٩٥٥ هبطت بالرقم تدريجياً حتى بلغ ١,٨٠٠ مليون وهو رقم لا يبعد كثيراً عن النتيجة التي توصل اليها فريق من الخبراء الهولنديين عام ١٩٥٨ وهي ١,٧٠٠ مليون . والطريف هنا ان هذا الرقم هو نصف ذلك الذي كانت تلوح به الاوساط اليهودية قبل نهاية الانتداب اذ كانت هذه الاوساط تبالغ في تقديراتها لدعم دعوتها الى الهجرة الواسعة على اعتبار ان القدرة الاستيعابية الزراعية مرتفعة جداً . اما التقدير المعتمد حالياً كالتقدير

(١) الكسندر روبنر The Economy of Israel ص ١١٣ .

(٢) في كتابه Palestine Land of Promise ( نشر غولانكز بلندن عام ١٩٤٥ ) . دون الدخول في تحليل مفصل للكتاب يتضح للبيان ان عنصر الدعاية والضغط يتبدى في استنتاجات مؤلفه اذ ان اسرائيل اليوم وهي قعد مليونين وربع من السكان تشكو شحاً قديلاً على الموارد الزراعية فكيف يكون الحال لو بلغ عدد السكان حوالي الستة ملايين في رقعة من الارض اصغر من مساحة فلسطين الاعلية التي كانت في ذهن لودر ميلك ؟

الرسمي فهو ١,٨٠٠ مليون يعتقد أن حوالي ١,٣٠٠ منها ضرورية لعمليات الري والباقي للحاجات الأخرى<sup>(١)</sup>.

وافق معظم هذه التقديرات مقترحات ومشاريع لاستغلال الموارد المائية، كما رافقها حوار خطير غير مباشر حول الحقوق العربية الاسرائيلية في مياه حوض الاردن. وقد اتسع نطاق الحوار بدخول فرقاء آخرين فيه وبرز عدة مشاريع واقتراحات. من هذه مشروع لاستثمار مياه نهر اليرموك للري وتوليد الكهرباء بين سورية والاردن عرف بمشروع «بنجر اليرموك والاردن» وتميز بأنه لم يمس كميات المياه في النطاق الاسرائيلي وبذلك تحاشى الملباسات السياسية. ثم في ١٩٥٣ برز ما عرف «بمشروع جونستون» مندوب الرئيس الاميركي، الذي قام على اساس المشاركة العربية الاسرائيلية في استثمار الموارد المائية وقد رفضه العرب واليهود على السواء وان لاسباب مختلفة. وعلى أثر ذلك تقدم الخبراء العرب في ١٩٥٤ بمشروع مضاد لم يكتب له النجاح هو الآخر. في ١٩٥٣ ظهر مشروع السبع سنوات للحكومة الاسرائيلية - وهو المخطط الذي عملت الحكومة من ضمنه فيما بعد - وبقول المشروع اصلاً باستعمال روافد الاردن العليا «الندان» وينشأ ضمن خط الهدنة الاسرائيلي الشمالي، وبانياس وحاصباني وينشأ في الاراضي السورية واللبنانية على التوالي «ثم بتحويل الفائض من هذه الانهار في موقع جسر بنات يعقوب جنوبي بحيرة الحولة الى سهل البطوف غربي طبرية للخرن، ومن هناك في شبكة ري ضخمة الى الوسط والجنوب. وفي تلك الاثناء ظهر في مطلع ١٩٥٤ مشروع آخر عن الجانب الاسرائيلي وضعه المهندسين كوتن وكان يشمل استعمال مياه نهر الليطاني مع ان النهر ينبع وينساب كلية في لبنان، بالاضافة الى استعمال

(١) التقدير الرسمي يرد في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١ - ١٩٦٢ وكذلك لعام ١٩٦٢ - ١٩٦٣. اما توزيع هذا التقدير بين الاستعمالات المختلفة فهو عن روبرت المار اليه قبل ص ١١٤.

نهرى اليرموك والاردن وروافدهما . وقد نص المشروع هذا على تحويل روافد الاردن العليا الى سهل البطوف وعلى تحويل نصف مياه الليطاني ايضا الى البطوف ومن ثم نقل المياه من البطوف الى الجنوب للري ، وعلى تحويل اليرموك الى بحيرة طبرية ثم ري أراضي وادي الاردن في الاردن واسرائيل من مياه طبرية<sup>(١)</sup>.

ما هو الوضع الحالي بالنسبة لقضية استعمال موارد مياه حوض الاردن ، تلك القضية الشائكة التي تهدد بانفجار عسكري بين العرب واسرائيل بأواخر عام ١٩٦٣ او في مطلع ١٩٦٤ حين تنتهي الانشاءات التي تمكن اسرائيل من تحويل مياه الاردن الى النقب ؟ بدأت اسرائيل بتنفيذ مشاريعها عام ١٩٥٣ الى ان أوقفها مجلس الامن الدولي عن اعمالها في المنطقة المجردة من السلاح بين سورية واسرائيل وذلك على أثر شكوى سورية جاء فيها أن الاعمال تتنافى ومضمون اتفاقية الهدنة . لكن اسرائيل استمرت في العمل خارج تلك المنطقة ، مع تعديل في مخططاتها نص على تحويل المياه الى سهل البطوف من الناحية الشمالية من بحيرة طبرية بالذات وذلك عن طريق الضخ ودفع المياه الى البطوف ، بدلا من تحويلها من جسر بنات يعقوب جنوبي الحولة . وبذلك تحاشت اسرائيل العمل داخل المنطقة المجردة من السلاح وتحاشت مفعول قرار مجلس الامن<sup>(٢)</sup> والى جانب حفر ١٦ كيلومتراً من الاقنية و ٧٥٥ كيلومترات

(١) لعل اكثر المقارنات بين مختلف المشاريع دقة ووضوحاً توجد في مقال في العدد رقم ١١ ( يوليو ١٩٥٤ ) من النشرة الرابعة الصادرة في حينها عن وكالة اغاثة اللاجئين ببيروت باسم Quarterly Bulletin of Economic Development  
ص ٩٩ - ١١٢ ، وقد اعتمدنا هذه الدراسة في ايجاز المعلومات الواردة اعلاه .

(٢) المؤلف مدين للاستاذين فكتور خوري ونيليل ابو النصر اللذين تأخذ عنهما معظم ما يلي من عرض للوضع الحالي بالنسبة لقضية نهر الاردن ، وقد نشرت خمس مقالات حول نهر الاردن في مجلة « الرائد » ببيروت : العدد ٤ اذار ١٩٦١ ، العدد ٥ مارس ١٩٦١ ، العدد ٦ ابريل ١٩٦١ ، العدد ٧ مايو ١٩٦١ ، والعدد ١٨ ابريل ١٩٦٢ أثيرت فيها الى جانب العرض الفني للشايع المختلفة النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية من الموضوع . للاستاذ خوري اربع مقالات منها والاستاذ نيليل ابو النصر مقال واحد .

من الاتفاق اللازمة لنقل المياه الى البطوف وبحيرة طبرية أنشأت اسرائيل محطة الضخ في الطابغة شمالي بحيرة طبرية وشيدت الاقنية والانابيب اللازمة لنقل المياه الى البطوف وكذلك لنزول قسم من المياه تحت الضغط عند الطابغة لتوليد الكهرباء ، وأتمت سكب الانابيب الرئيسية الضخمة « قطر ها ١٠٨ بوصة » من الاسمنت المسلح في مصانع خاصة بالنقب كما مدت قسماً منها طوله ٢٦ كيلومتراً عدا مئات الكيلومترات من الانابيب الفرعية والصغيرة في شبكة للمياه تشمل البلاد بأكملها<sup>(١)</sup> .

ومن مراجعة موازنة حكومة اسرائيل لعام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ وما ورد فيها من إشارات الى استثمار المياه يبدو ان اسرائيل تسرع الخطى لاتمام المرحلة الاولى لاستعمال مياه الاردن لري النقب قبل نهاية ١٩٦٣<sup>(٢)</sup> ففي الموازنة هذه ٩٦ مليون جنيه اسرائيلي لمشروع الاردن مقابل ٥٦ مليوناً في موازنة العام السابق . وكذلك فان « السلطة الاسرائيلية لتخطيط شؤون المياه » المعروفة باسم « تاهال » (Israel Water Planning Authority) قد وضعت مشروعاً شاملاً لاستغلال موارد المياه للسنوات ١٩٦٢ - ١٩٧٠ كمرحلة نهائية لتخطيط تنمية الموارد يتوقع بموجبه ان ترتفع هذه بمقدار ٧٥٠ مليون متر مكعب ينصرف منها ٤٠٠ للتعويض عن المياه الجوفية المستنزفة وبهذا تبلغ حصة الموارد المتوفرة بنهاية المدة ١٦٠٠ مليون لشتى الاستعمالات الخاصة والصناعية والزراعية ، واهداف هذا المخطط الذي سيكلف ٦٠٠ مليون جنيه ، إنهاء ما يتبقى من مشاريع محلية قيد التنفيذ ومن مشاريع التصريف في الساحل ، والحصول على كل ما يمكن الحصول عليه من مياه جوفية ، وتطهير واستعمال مياه المجاري والسيول ، مما يسمح لثلاثة ملايين من السكان

(١) الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ١٩٦١ - ١٩٦٢ - ص ٤٦ - ٤٧ .

(٢) الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ١٩٦٢ - ١٩٦٣ - ص ١٠٦ - ١٠٧ .

بالحصول على لوازمهم من المياه اذا ما أحسن استعمال الموارد المائية وبما يرفع المساحة المروية بجوالي الثلث « اي بنحو ٤٥٠,٠٠٠ دونم » وكية المياه نهائياً بمقدار ٥٥٠ مليون متر مكعب منها نحو ١٨٠ مليون متوقعة قريباً ما ان ينتهي العمل بمشروع الاردن بنهاية ١٩٦٣ ، والمفروض ان تسير هذه الكمية من المياه في الانابيب الى منطقة قل أيب ثم جنوباً الى النقب بمحاذاة انابيب مشروع « البركون النقب » ، وان تتصل بالشبكات القائمة حالياً ليتوفر للبلاد شبكة واحدة شاملة تجعل التوزيع اكثر دقة وأقل ضياعاً للمورد المائي .

انه لما يدعو لاعتزاز الاسرائيليين ان يشيروا الى ما انجزوه في حقل الزراعة والري ، وما هم في سبيل تحقيقه . لكن السؤال الواجب طرحه هو مدى كلفة هذا التحقيق ، وكلفة مياه الري . فلا يكفي في السياق الطويل ان يشار الى المنجزات العينية بل يجب ان تحتاز هذه المنجزات حداً أدنى من الامتناع المالي الاقتصادي لكي يصح الحكم لها .

ان التميزات في الزراعة والري وتشديد المستعمرات ذات غرض واحد مترابط هو توسيع نطاق الزراعة والاستيطان الزراعي ورفع مستواهما . ولذلك فمن المفيد أن ننظر الى الكلفة المشتركة لهذا الاستيطان التي تحملت الوكالة اليهودية عبئها الاكبر . بلغت حصة الوكالة من هذه الكلفة بين ١٥ مايو ١٩٤٨ و ٣١ مارس سنة ١٩٦٢ ما مجموعه ١٢٥٩ مليون دولار قدمتها الوكالة اليهودية مما حصلت هي واجهزتها عليه من تبرعات خارج اسرائيل (هذا عدا ما دفعت الحكومة الاسرائيلية من مصادر الجباية الداخلية) . وقد توزعت صرفيات الوكالة على الشكل التالي :

للهجرة والاستيعاب	٣٢٤,٧ مليون دولار
للاستيطان الزراعي	٦٩٠,٧



١٣٧٠٨	للاسكان و مباني السكن ،
١٠٦٠٠	لاعداد ونقل الغيتان
١٢٥٩٤٢	المجموع
مليون دولار	

هذا وقد بلغت موازنة الوكالة اليهودية لسنة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ مبلغ ٩٧٠ مليون جنيه ( تعادل ٢٢٣ مليون دولار حسب السعر الرسمي السائد بعد فبراير ١٩٦٢ ) يقابلها للعام ١٩٦١ - ١٩٦٢ مبلغ ٢٣٨ مليون جنيه ( نحو ١٣٠ مليون دولار حسب السعر الرسمي في حينه ) معظمها مخصص لشؤون الهجرة والاستيعاب والمساكن والاستيطان الزراعي<sup>(١)</sup> ، وفي هذه الأرقام دليل كاف على حجم مشكلة ارساء التثميرات الكافية في عمليات الاستيطان التي تجاوبها اسرائيل .

الا ان حقيقة المشكلة تتمعدى حجم التثميرات التي قامت بها الوكالة اليهودية بالإضافة الى التثميرات التي قامت بها الحكومة من موارد الجباية الداخلية . فهناك ارتفاع كلفة النشاط الزراعي واضطرار السلطات الى اعطاء المنح للمزارعين لمجابهة هذا الارتفاع فوق كل التسهيلات في الرقعة والتمويل والتجهيز التي كان يناهز المزارعون على الدوام في عهد الدولة كما في فترة الانتداب على السواء . فالزراعة ، وهي النشاط المحظي بعطف الصهيونية على حد تعبير اقتصادي امرائيلي ، كانت تنال المنح في شتى الاشكال من مستورة ومكشوفة ، وكثيراً ما كانت المستورة منها تزيد اهمية عن المنح المكشوفة ، ومن المنح المستورة انخفاض ايجار الارض والاسعار لغذاء والكهرباء والخدمات العامة ومواد البناء والقروض التمويلية ، والافضلية في توزيع سلع التثمير

(١) الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ص ٣٦٧ . كان نصيب جباية مؤسسة كيرن هايسود ( وهي الجهاز المركزي للجباية في المنظمة الصهيونية العالمية ) مبلغ ٨٤٣ مليون دولار من اصل المجموع المبدئي اعلاه .

والنقد الاجنبي ...»<sup>(١)</sup> وبالطبع هنالك منح مباشرة تعطى على أساس كلفة الانتاج أو تشجيعاً للتصدير أو خلاف ذلك<sup>(٢)</sup>.

من باب التخصيص في بحث ارتفاع كلفة الزراعة نشير الى الكلفة المرتفعة لأنثان مياه الري . ومن الضروري القول أن الأمل الضخم الوحيد الباقي امام الزراعة الاسرائيلية هو توسيع رقعة الاراضي المروية ، على اننا نرى كلفة الري ترتفع مع اتساع الرقعة كظاهرة عامة وان تكن الاراضي القريبة من المياه في الواقع لا تكلف عمليات الري اوراقاً يعادل ما تكلفها الاراضي البعيدة . فقد اتبعت السلطات المختصة في هذا الموضوع مبدأ تحميل الاراضي نفس التكاليف تقريباً بقطع النظر عن موقعها ونتج عن ذلك عمليات ري من الصعب جداً تبريرها . ففي احدى المستعمرات مثلاً استدعى الري ضخ المياه الى ارتفاع نصف ميل بكلفة تبلغ عشرين ضعف ما يكلفه ري مساحة مماثلة في السهول<sup>(٣)</sup> . وعلى العموم فان كلفة الري بلغت في المتوسط ، بموجب دراسة في عام ١٩٥٨ نحو ١٥ بالمائة من قيمة الناتج الزراعي<sup>(٤)</sup> . وفي رأي خبير ملحق بالجهاز الاستشاري الاقتصادي لرئاسة الحكومة ان ما تتحملة الحاصلات الزراعية ( عدا الخضار والفواكه ) من تكاليف ري يتراوح بين ٢٤ و ٤٠ بالمائة من ثمن المبيع في المتوسط وفي الحالة القصوى بلغت هذه النسبة ٦٧

(١) روبرت المشار اليه قبلاً ص ٩٩ - ١٠٠ ، يضيف روبرت ان ايجار الارض كان في متوسطه اربعة اعشار من واحد بالمائة من قيمة الناتج الزراعي وهو معدل ايجار يكاد يكون رمزياً فقط . ( ص ١٠٢ - ١٠٣ )

(٢) دون باتسكن في عرضه لاقتصاد اسرائيل في الحقبة الاولى في :  
Fourth Report 1957 and 1958 ( نشر مشروع « فولك » للبحث الاقتصادي في اسرائيل ) يمدد خمسة اشكال رئيسية للفنح والمعنونات الزراعية والصناعية ( انظر باتسكن ص ١٢٣ ) .

(٣) روبرت ، ص ١١٤  
(٤) في مقال بعنوان « ثمن المياه » لكاتب اسمه س . كاريف في « المجلة الاقتصادية الريفية » الصادرة بالعبرية في أغسطس ١٩٥٨ ، اقتبس عنه روبرت ص ١١٦ .

بالمائة من ثمن العلف للحيوانات ، مما جعل كاتباً اسرائيلياً على التعليق بان هذه النسبة تبلغ اربعة اضعاف مثيلتها في مناطق الري في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الاميركية حيث مكاليف الري في غاية الارتفاع<sup>(١)</sup> . وختاماً لهذا العرض لكلفة المياه ليس لدينا ما هو اكثر دلالة مما ورد في مقال لحبير امريائيلي :

« انه لأمر حقيقي أن كلفة انتاج المياه تفوق بكثير الثمن الذي يدفعه المزارع للحصول عليها . فكل زبائن شركة مكوروت [شركة المياه التي تتصرف بجميع موارد المياه في اسرائيل] بدون استثناء يدفعون أقل من الكلفة ... »<sup>(٢)</sup>

وعليه ، فإن المخطط الاسرائيلي للتوسع الزراعي في الاراضي المروية وفي رفع عدد السكان الى ثلاثة ملايين او يزيد لا يمكن ان يتحقق من ضمن موارد المياه الحالية والمتوقعة من مشروع الاردن - النقب الا على أساس بيع المياه للمزارعين (خاصة في الوسط والجنوب) بأثمان أقل بكثير من كلفتها ، اي على أساس الاستمرار بالمعونات الكثيفة للزراعة في نطاق الري وفي نطاق بعض مكاليف الانتاج الاخرى كالفوائد والايحارات . في ضوء هذه الآراء يصبح لا مفر من الاستنتاج أن نقل المياه من الشمال الى النقب بكلفة مرتفعة لا يبرره الاقتصاد وانه انما يخضع لاعتبارات سياسية ودعائية وعسكرية تبرر في نظر السلطات إثماء النقب مهما كلف الامر ، وانه اذا كان لا بد من القيام بمشاريع مائية ضخمة وباهظة الثمن كمشروع الاردن فالأصح - اقتصادياً - استعمال المياه في اراضي قريبة من المياه .

(١) ايضاً اقتباس روبرت (س ١١٦ / ١١٧) عن هـ . جيفاتي في مقال بعنوان « الانتاج الزراعي في السنوات المقبلة » في « المجلة الاقتصادية الربعية » ( العبرية ) في يناير ١٩٥٤ .

(٢) من مقال كاريف المشار اليه في الملاحظة رقم ٤ ، ص ٢٤٠ .

قبل الانتقال الى جزء آخر من الفصل الحالي ينبغي ان نشير ولو بإيجاز الى القطاع الصناعي من حيث مدى ارهاق الموارد الداخلية نتيجة التوسع الصناعي<sup>(١)</sup>. قلنا ان هناك تحولاً واضح المعالم في زيادة التوكيد على التصنيع ، وذلك لعدة اسباب ، اولها ارتفاع ناتج القطاع الزراعي ارتفاعاً كبيراً وقدرة اسرائيل الآن على انتاج معظم ما تحتاجه من موارد زراعية غذائية وصناعية ولو ان ذلك يتم بكلفة عالية. ثانياً، ان الاقتراب من «الاستقلال الاقتصادي» - اي تخفيف الاعتماد على المعونات الخارجية - اقرب منا لا عن طريق الصادرات الصناعية مما هو عن طريق الصادرات الزراعية. ثالثاً ، ان هنالك تناقصاً في حماس المهاجرين للعيش في الريف في ظروف تقشف وتضحية تتطلبها فلسفة المستعمرات الاستراكية والتعاونية ، يقابله تزايد في الرغبة في العيش والعمل في المدن في نواحي النشاط الصناعي والتجاري عامة ، بدليل هبوط نسبة السكان الريفيين الى ١٨ بالمائة من مجموع السكان اليهود من النسبة السائدة بنهاية الانتداب وهي حوالي ٢٥ بالمائة .

على أن الصناعة ، مع هذه العوامل الناشطة في صالحها ، تظل عالية الكلفة . فعدا ارتفاع اجور اليد العاملة ارتفاعاً نسبياً فاحشاً بسبب فلسفة « دولة الرفاه » السائدة في المجتمع والقاضية بالسخاء في الاجور وبالمزيد من الخدمات الاجتماعية المجانية او شبه المجانية ولأسباب اخرى ، هنالك شحة الموارد الصناعية والقوة المحركة . فالمواد الخام في معظم الحالات ترد من الخارج وكذلك السلع الانتاجية . والثروة المعدنية ليست بذات شأن رغم الجهود الضخمة للبحث عنها في النقب . والبتروال الذي عثر عليه حتى الآن

---

(١) الفقرات التالية حول الصناعة مقتبسة الى حد بعيد عن مقال للفولف بعنوان «الاقتصاد الاسرائيلي في الميزان» نشر في «التقرير الاقتصادي العربي للاتحاد العام لفرع التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية» في ديسمبر ١٩٦١ ، ص ٧٠ / ٧١ .

شحيح لا يكفي لسوى نسبة ضئيلة من حاجة البلاد ولا يبشر باحتياطي ذي شأن وبنتيجة هذه الضعفات في مستلزمات التصنيع فان الانتاج الصناعي يتطلب مستوردات ضخمة (من السلع الانتاجية والسلع شبه المصنوعة والمواد الخام والوقود) تعني بالتالي ان القيمة المضافة في الناتج الصناعي تظل صغيرة . لهذه الحقيقة وجهان ، اولهما عيني يتعلق بشحة المواد كما أسلفنا ، والثاني مالي . اما الوجه المالي فيتمثل بارتفاع كلفة الصناعة بسبب ارتفاع محتواها من المستوردات ( او ما تصع تسميته « المحتوى الاستيرادي » ) . واضطرار الصناعة بالتالي الى الاعتماد على المنح والاعفاءات اذا كان لها ان تسعى الى مزاحمة المنتجات الصناعية المستوردة او الى المزاحمة في الاسواق الخارجية . كما انه يتعلق بالعبء الذي يلقيه المحتوى الاستيرادي المرتفع على موارد القطع الاجنبي .

لعل الضعف الاخير الذي هو ارتفاع قيمة المستوردات الداخلة في الصناعة أشد ضعفات الصناعة الامرائيلية خطورة ، ففي المقام الاول هنالك الارتفاع العام في المحتوى الاستيرادي أي انخفاض القيمة المضافة المتوسطة الى نحو ٥٠ بالمائة . ولكن الوضع اكثر سوءاً في تفاصيله . ففي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ كانت القيمة المضافة في الصادرات الزراعية ٧٠ و ٦٨ بالمائة من المقبوضات على التوالي ، الا ان النسبة كانت ٤٥ بالمائة و ٤٩ بالمائة على التوالي للصادرات الصناعية و ٢١ بالمائة و ٢٢ بالمائة على التوالي لصادرات الماس التي هي اكبر الصادرات المفردة حجماً . ومدلول هذه التفاصيل هو ان ارتفاع القيمة المضافة هو في الصادرات الزراعية الثانوية الشأن والتي تشكل حالياً أقل من ٢٧ بالمائة من مجموع الصادرات وعلى العكس ان القيمة المضافة تنخفض في القسم الاعظم من الصادرات وهو القسم الصناعي <sup>(١)</sup> .

(١) بنك اسرائيل ، التقرير السنوي لعام ١٩٦٠ ، الجدول ١٠ ص ٣٥ . وموجب =

نتيجة للضعف الأسامي في الصناعة وهو ارتفاع كلفة منتوجاتها فان قدرة المنتوجات الصناعية الاسرائيلية على مجابهة المنتوجات المشابهة المصنوعة في البلاد الصناعية منخفضة ، مما يوجب على الحكومة الاسرائيلية التقدم بشتى انواع المعونة للصناعة ، خاصة للمصدرات الصناعية . فمنذ ١٩٤٩ وباستمرار بهـد ذلك لجأت الحكومة الى عدد من الاجراءات لتسكن الصناعة من بيع منتوجاتها . ومن هذه الاجراءات : عمليات المقاصة والمقايضة على أساس تخفيض سعر بيع المنتوجات وتعويض الصناعيين الفرق بين سعر المبيع الفعلي والسعر الذي يحتمه ارتفاع الكلفة ، وقد كان حجم المصدرات المستفيدة من هذه المعونة اكثر من ثلث مجموع المصدرات بقليل خلال الحقبة الاولى من حياة اسرائيل ولا يزال حتى اليوم حوالي ربع المجموع . من الاجراءات ايضاً اعطاء منح تناسب وحجم القيمة المضافة في المنتوجات فوق قيمة المستوردات الداخلة في هذه المنتوجات ، وهي منح كانت ولا تزال مرتقعة ( وقد تبلغ في بعض الحالات التي ترغب الحكومة بتشجيعها بقوة ١,٢٠ جنيه اسرائيلي مقابل كل دولار من التصدير ) ومن اشكال المعونة الحكومية تقديم القروض ووسائل التمويل بشروط سهلة للغاية ، وتقديم التأمين ضد اخطار الحسارة التجارية الناشئة عن التصدير ، وتقديم المعونة المالية لمجابهة قسم من تكاليف النقل . وحتى ١٩٦٢ / ١٩٦١ كان هنالك شكل آخر هو السماح للمصدرين بالاحتفاظ بقسم مما يحنونه من عملات اجنبية إما لتمويل مستورداتهم او لبيع هذا القسم للسلطة المختصة لقاء سعر مرتفع في صالحهم ( بموجب نظام اشترى بام و باماز e Pamaz )<sup>(١)</sup> .

نكتفي بهذا القدر من العرض للضعفات الأساسية في تركيب القطاعين

= الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ١٩٦١-١٩٦٢ ظلت القيمة المضافة دون ٥٠ بالمائة لعام ١٩٦١-١٩٦٢ . ( ص ٣٢٠ ) .  
(١) باتسكن ص ١٢٣ والجدول ٤٤ ص ١٢٤ ، والكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١-١٩٦٢ ص ٧٨ و ٨١ ولعام ١٩٦٢-١٩٦٣ ، ص ١٨٥-١٨٦ .

الرئيسيين الزراعة ( بما في ذلك موارد الارض والمياه ) والصناعة ( بما في ذلك الموارد المعدنية والبتروولية ) التي جعلت من المنجزات في القطاعين أمراً باهظ الثمن ، وانتقل الى فحص العبء المالي على المكلف بسبب المنجزات .

### (ب) عبء المنجزات المالي الداخلي

لهذا الجزء من الفصل غرضان محدودان ، الاول هو فحص نقل العبء المالي على المكلف الاسرائيلي الناتج عن جملة صريفات الحكومة من تشيرية وعادية ، وقد أجرينا هذا الفحص على الشكل التالي: أضفنا قيمة موازنة الانشاء والرسملة الى قيمة الموازنة العادية ، وطرحنا من المجموع قيمة التمويل الخارجي المتجه الى الموازونات ، ثم قسمنا الصافي بالناتج القومي ، عاماً فعاماً ، وبهذا خرجنا بما يدلنا على العبء المالي الداخلي (من ضرائب وقروض داخلية) الواقع على الناتج القومي . نتيجة هذه العملية الحسابية وجدنا أن هذا العبء تراوح بين ١٥ و ٢٥ بالمائة طيلة السنوات ١٩٥٠ الى ١٩٦١ . اما الفرض الثاني لهذا الجزء فهو معرفة مقدار العبء المالي الناتج عن عملية التثمين والانشاء الحكومية وحدها ، وقد أجرينا حسابه بان قسمنا موازنة التثمين الحكومي بالناتج القومي وخرجنا بالنتيجة ان هذا العبء تراوح بين ٨ و ١٢ بالمائة لنفس المدة <sup>(١)</sup> .

اننا نعتقد أن للحساب الاول مدلولاً اكثر اهمية من الثاني إذ ان ما يحم المكلف هو جملة العبء الواقع عليه من حيث الضرائب والقروض الاجبارية وقبلما يتوقف المكلف لفحص كيفية توزيع ما يدفعه للخزينة العامة بين مختلف الاستثمارات من تشيرية وعادية . وعلى أساس هذا الاعتقاد نركز النظر على نتائج الحساب الاول . وهنا نجد ان العبء ليس ثقیلاً اذا ما قورن بمثيله في بلدان

(١) ارقام الموازونات مأخوذة عن المجموعات الاحصائية الاسرائيلية الرسمية Statistical Abstract حتى ١٩٦٠ - ١٩٦١ ومن الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١-١٩٦٢ ولعام ١٩٦٢-١٩٦٣ .

اخرى . فلبنان مثلاً ، وهو بلد ذو ضرائب منخفضة المعدلات على العموم ولا تقوم الحكومة فيه بثميرات ذات شأن ، تبلغ نسبة موازنته العامة ( من عادية و تثيرية ) حوالي ٢٠ بالمائة من الناتج القومي . والنسبة نفسها أو أكثر من ذلك بقليل نجدها في الولايات المتحدة الاميركية ، اما اذا أخذنا عبء الموازنة التثيرية والانشائية وحده - كما فعلنا في الحساب الثاني - فاننا نجد أن هذا العبء في غاية الانخفاض .

ان تفسير هذه الظاهرة - ظاهرة اعتدال العبء المالي بالرغم من ضخامة النشاط الحكومي - امر سهل . فان ضخامة النشاط وكلفته المالية لاتعكسها الموازنة بمصادرها الداخلية ، بل بجملة مصادرها . وهنا بيت القصيد ، فان المعونات المالية الاجنبية هي التي تمكن اسرائيل في آن واحد من ان تقوم بنشاطات حكومية واسعة النطاق : من اعمال عادية وتقديم خدمات اجتماعية متعددة واستيعاب مهاجرين وتسليح و تثير دون ان تضع عبئاً ثقيلاً على كاهل المكلف الاسرائيلي . بعبارة واحدة ان اسرائيل ( تساندها في ذلك الحركة الصهيونية العالمية ) حولت العبء الثقيل من اكتاف مواطنيها الى اكتاف اليهود في الخارج واكتاف الحكومات الالمانية والاميركية والفرنسية ومجبي الصهيونية واسرائيل من غير اليهود . ولو جئنا نقارن جملة الموازنة العادية والموازنة التثيرية الانشائية ، بقطع النظر عن مصادر التمويل ، بالناتج القومي عاماً فعاماً ، لوجدنا ان العبء يرتفع فوق ٣٠ بالمائة بقليل ، وهو عبء ثقل دون ريب ، ويتضح ثقله اكثر بكثير فيما لو نسبناه الى الدخل القومي اذ يبلغ نحو ٣٩ بالمائة من هذا الدخل ، وهو رقم مرتفع جداً .



على ان ثقل العبء ليس بنفسه محكماً صادقاً لسلامة السياسة الاقتصادية العامة ، فالامر الامم هو استعداد المجتمع للقبول بذلك العبء ، فاذا فعل فانه يجتاز الامتحان الذي يجابهه ، وليس بغريب ان نجد مجتمعات تتوء بأعباء تمويلية خفيفة اذا ما قورنت بالاعباء التي تتحملها مجتمعات اخرى والفرق يعود الى تصميم هذا المجتمع او ذاك على حمل الاعباء المالية التي يتطلبها نهوضه وتقدمه . فاذا جئنا نبحث مدى استعداد المجتمع الاسرائيلي على تحمل العبء المالي لنهوضه وتقدمه لوجدنا انه لا يقدم الدليل على استعداده لذلك وبرهاننا هو استمرار المجتمع منذ قيام الدولة حتى الساعة على تحويل كافة الناتج القومي القائم صوب الاستهلاك ( من خاص وحكومي ) وصوب اهتلاك الراسمیل وإلقاء عبء توفير الموارد للتشجير وتكوين الراسمیل على مصادر المعونات الاجنبية ، فالمستهلك الاسرائيلي يرفع استهلاكه عاماً فعاماً بمقدار ارتفاع الدخل الفردي ، واحياناً بأكثر من ذلك ، كما بينا في الفصل السادس ، والاستهلاك الحكومي كذلك لا يتقاعس عن التزايد مع تزايد الناتج القومي بسبب ارتفاع نصيب التسليح ونصيب الخدمات الاجتماعية التي يصر المواطن عليها <sup>(١)</sup> . نضيف الى هذا ان رجال الاعمال ، والعمال ، والمستهلكين ، يتوقعون اليوم كما كانوا يتوقعون في السنوات الاولى لقيام الدولة ، ان تقطعهم الحكومة بمظلة واقية من المنح والمعونات من مكشوفة ومستورة بحيث لا يضطرون الى تخفيض تكاليف انتاجهم او ضغط مطالبهم المتلاحقة للحصول على المزيد من الاسعار او الأجور . وهذه

(١) جاء في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ في معرض تفسير سبب ارتفاع المستوردات في ١٩٦٢ الى ٩١٤ مليون دولار في حين كانت ٨١٣ مليون في ١٩٦١ ان حوالي ثلثي الزيادة في المستوردات يعود الى قطاع الخدمات وان السبب الرئيسي في ذلك هو اتفاق الحكومة على التسليح وعلى لوازم سلع رأس المال . ص ٣٤٣ .

المظلة الواقية تتوفر للاقتصاد الاسرائيلي بفضل المعونات الاجنبية التي يتحول قسم منها ، عن طريق الموازنة الحكومية وموازنة الوكالة اليهودية الضخمة ، الى المعونات والمنح التي نشير اليها <sup>(١)</sup>.

واخيراً لا بد من القول ان التصرف الحكومي والشعبي الذي نحن بصدد الكلام عنه ليس وليد الجهل بحقيقة مشاكل الاقتصاد الاسرائيلي ، فالاختبار الذي مرت به اسرائيل خاصة قبل عام ١٩٥٣ ، ولا تزال تمر ببعضه حتى اليوم ، من حيث ارتفاع الاسعار وانتشار السوق السوداء وخلل الميزان التجاري ، ألقى درساً واضحاً على الاسرائيليين حول الضعفات الاساسية في التركيب الاقتصادي ، درساً كان يجب ان يؤدي الى حملهم الى محاولة اصلاح هذه الضعفات والانتقال الى حالة من الاعتماد المخفف على المعونات الخارجية . على ان الوضع الحالي بعد مرور أربعة عشر عاماً على قيام الدولة ، لا يزال يتميز بنفس المقدار من الاعتماد الكثيف ، كما سنبين في الجزء (د) من هذا الفصل . خلاصة القول اذن ان المكلف الاسرائيلي لم يحمل العبء المالي الفعلي للمنجزات ولا يزال يرفض حتى اليوم ان يجابه مسئولية حمل هذا العبء .

### (ج) التضخم النقدي وفوضى الاسعار

إن قصة التضخم النقدي وارتفاع الاسعار في اسرائيل على الاخص في السنوات الاولى لقيام الدولة ، أصبحت قصة مألوفة . ولا شك ان الارتفاع

---

(١) سنعود الى توضيح مدى هذا الاعتماد على « المظلة الواقية » في نهاية الفصل الحالي ولهذا نكتفي هنا بإشارة عابرة الى دلالة الاعتماد وخطورته .

الشاقق للاسعار ظاهرة خطيرة . على ان المرء يحظى اذا هو حسب ان الاحداث النقدية الخطيرة التي نشير اليها هددت مصير وبقاء الاقتصاد الاسرائيلي في حينها او ان تكرارها يهدد هذا الاقتصاد مجدداً . فان امتداد الحالة سوءاً يحمل معه عادة قبولاً بالمنطق وبالقيود اللازمة لمجابهة التضخم ويؤدي الى العودة الى طريق الصواب الاقتصادي ، قبولاً قد لا يتوفر قبل ان تصل الامور الى حد الازمة الخطيرة ، وهذا ما حدث في اسرائيل .

لا نهدف في هذا الجزء من الفصل الى تقديم استعراض مفصل لمراحل وتطورات التضخم وفوضى الاسعار ، والاجراءات المعاكسة ، والى تقويم هذه التطورات والاجراءات . فذلك يحملنا الى نطاق واسع من التفاصيل والبحث الفني الذي قد لا يستسيغه القارئ غير المتخصص ، وهو قارئ لا نود ان نخسره . اما ما نهدف اليه فهو اعطاء صورة خاطفة لدى التضخم وفوضى الاسعار وابداء اسباب ذلك إن في القطاع المالي العام والقطاع النقدي والصيرفي ، او في قطاع « المعاملات الاجنبية » اي المعاملات بالقطع الاجنبي التي تدخل في ميزان المدفوعات ، وبالتالي ابراز دلالة الحلل الحاصل في قوى السوق الاقتصادي كمعبء ثقيل لازم المنجزات .

تضاعفت كمية العرض المالي او الكتلة النقدية ( Money Supply ) بين منتصف ١٩٤٨ ومنتصف ١٩٦١ عشر مرات وثلاثة ارباع المرة ( اي ارتفعت ٩٧٦ بالمائة فوق الاساس ) ، من ٩٣ مليون الى ١٠٠١ مليون جنيه . وقد جاء معظم هذا الارتفاع في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥١ ثم في الفترة ١٩٥٣ - ١٩٥٧ ، كما عادت كمية العرض الى الارتفاع الكبير عام ١٩٦٠ بمعدل

يعادل الارتفاع لعام ١٩٥٦<sup>(١)</sup> ، عام الهجوم على سيناء ، وقد تميزت هذه السنوات ، خاصة الاولى منها ، بتوسع خطير في السلف المصرفية ، للحكومة وللشعب على السواء ، وكانت هذا التوسع ابعده مدى واكبر أثراً في التضخم النقدي من التمويل بالعجز ( Deficit financing ) الذي لم تلجأ اليه السلطة الا ضمن حدود ضيقة فيما عدا عام ١٩٥٦ حين اتسع نطاقه كثيراً بسبب حملة سيناء والسويس<sup>(٢)</sup> .

هذا من حيث العرض المالي او النقدي ، اما من حيث الاسعار فانها تأثرت صعوداً بكمية هذا العرض فتزايدت خطيراً ولكن لا على وتيرة واحدة . فقد حاولت السلطات في السنوات الاولى حين تضخمت الكتلة النقدية كثيراً ان تتحكم بالاسعار بشدة وان تقنن الاغذية والملبوسات ومواد البناء وموارد القطع الاجنبي - وهي « سلع » ضفت الطلب عليها بقوة وبكثرة ، فنجحت في كبت تضخم الاسعار ولكن ذلك ادى الى ظهور سوق سوداء مخفية في انتشارها حملت على تفسيف واخلل نظام السوق بأسره<sup>(٣)</sup> .

واذن فان الرقم البياني لتطور الاسعار يظهر شيئاً من الاستقرار في مستوى الاسعار للسنوات ١٩٤٨ - ١٩٥١ وذلك لسبب بسيط هو ان الرقم

(١) باتنكن للسنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٨ ( ص ١٠٨ - ١١١ ) وبنك اسرائيل ، التقرير السنوي لعام ١٩٦٠ ، للسنوات ١٩٥٩ ، و ١٩٦٠ ( ص ٢٢٩ / ٢٣٠ ) والكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١ / ١٩٦٢ للسنة ١٩٦١ ( ص ٣٢١ ) .

(٢) هذا التفسير مأخوذ عن تقرير البنك الدولي المشار اليه اعلاه ، الفقرة ٢٨ في الفصل الثاني .

(٣) على حد تعبير باتنكن . ص ١٠٩ .

البياني لا يأخذ بعين الاعتبار الاسعار السائدة في السوق السوداء .

اما انقلاط الاسعار وارتفاعها بصورة سريعة وخطيرة فقد حصل منذ عام ١٩٥٢ بحيث تضاعفت اسعار سلع الاستهلاك اكثر من ثلاث مرات بين عام ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ( اي من ١٠٠ الى ٣٣٣,٤ ) ثم ارتفعت بمقدار ٨ بالمائة خلال ١٩٦١ و ١٢ بالمائة خلال ١٩٦٢ - وهذان المعدلان يفوقان ما شهدته اسرائيل من ارتفاع منذ ١٩٥٤ ، بحيث وصل الرقم البياني الى ٤٠٣,٣ في ١٩٦٢ . الا ان هذه الأرقام البيانية لا تظهر كل الحقيقة ، كما اشرنا في الفصل السادس ، لأسباب عدة منها انها لا تأخذ اسعار السوق السوداء بعين الاعتبار ( حين كانت هذه السوق نشيطة جداً ) وانها تقتصر على اسعار سلع الاستهلاك . اما اسعار سلع التثبير فقد ارتفعت بسرعة اكبر اذ بلغ رقمها البياني لعام ١٩٦٠ مقدار ٥٢٥,٩ على اساس ١٩٥٠ = ١٠٠ اي انها ارتفعت بسرعة تفوق سرعة سلع الاستهلاك للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٠ بنحو ٦٠ بالمائة (١) .

قد يدعو للاستغراب لاول وهلة ارتفاع الاسعار بهذا الشكل بالرغم من تدفق المستوردات وازدياد الانتاج بشكل واضح وسريع . ولكن ايضاح هذه الظاهرة سهل . فان تزايد المستوردات والانتاج المحلي ، على سرعته ، لم يستطع اللحاق « بوسائل الدفع » وبالطلب الفعال ( Effective Demand ) . اما هذا الطلب الفعال كما يعكسه تزايد حجم الكتلة النقدية ( او العرض

(١) هذه الارقام تستند الى ما جاء في تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٦٠ ص ٦٣ للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٠ وما جاء في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١/١٩٦٢ ص ٣١٧ للسنة ١٩٦١ وفي الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ ص ٣٤٢ / ٣٤٣ ، لسنة ١٩٦٢ . على اننا نلاحظ بعض التناقض هنا بين المصادر الاسرائيلية ( مما اشرنا اليه في الفصل السادس ) اذ ان الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ يذكر ان الرقم البياني لسلع الاستهلاك كان ٤٥٥ في ١٩٦١ « على اساس ١٩٥٠ = ١٠٠ » وعليه فان هذا الرقم يبلغ ٥١٠ لعام ١٩٦٢ بدلا من ٤٠٣ المبينة اعلاه .

المالي ) كما سبق وبيننا ، فقد سار بخطاه المسرعة أولاً بسبب الانفلات اللامستول في حجم التسليف المصرفي بسبب انهـدام الضوابط الفعالة في الداخل ، خاصة في السنوات القليلة الاولى ، وثانياً بسبب المعونات المالية الاجنبية الضخمة التي سمحت للنظام المصرفي ان يوسع نطاق التسليف إلى أبعد ما كان يسمح به هذا العامل الخارجي ، وثالثاً بسبب الصريفات الضخمة التي كانت تقوم بها الحكومة والمؤسسات العامة ( كالوكالة اليهودية ومشتقاتها ) في حمى استقدام المهاجرين واسكانهم واستيعابهم وتنمية قطاعات الاقتصاد المختلفة بسرعة لا تتحملها موارد البلاد ولا يستجيب لها المواطنون الاستجابة الملائمة .

نعني بعدم الاستجابة هنا ان المواطنين اذ دفعوا باستهلاك دخولهم المتزايدة اندفاعاً لم يجابه رادع داخلي ، بدليل انصراف الناتج القومي المتجه الى المواطنين في سبل استهلاكية وعلى مستوى مستمر في الارتفاع كلما ارتفع الناتج القومي ، وهو ما أشرنا اليه قبلاً . فلم يكن من بد إذا ان تشدد وطأة الطلب في ظل الاسباب الثلاثة التي عددناها استداداً لم يستطع سيل السلع والخدمات المتوفرة للشراء من مقابلته بشكل واف ، مما ادى إلى ارتفاع الاسعار بالشكل الذي ذكرناه في الجدول التالي :

## الجدول (٢١)

الارقام البيانية لاسعار سلع الاستهلاك ١٩٥٠ - ١٩٦٢

ولأسعار سلع التثمين ١٩٥٠ - ١٩٦٠

السلع التثمينية		السلع الاستهلاكية		
الزيادة المثوية من سنة لآخرى	المعدل السنوي	الزيادة المثوية من سنة لآخرى	المعدل السنوي	السنة
—	١٠٠,٠	—	١٠٠,٠	١٩٥٠
٣٦,٠	١٣٦,٠	١٤١,١	١١٤,١	١٩٥١
٧٨,٩	٢٤٣,٣	٥٧,٨	١٨٠,٠	١٩٥٢
٣٢,٦	٣٢٢,٧	٢٨,١	٢٣٠,٦	١٩٥٣
١٦,٦	٣٧٦,٣	١٢,٢	٢٥٨,٨	١٩٥٤
١٠,٢	٤١٤,٨	٥,٩	٢٧٤,١	١٩٥٥
١١,٩	٤٦٤,٠	٦,٥	٢٩١,٨	١٩٥٦
٦,٢	٤٩٢,٦	٦,٤	٣١٠,٦	١٩٥٧
١,٦	٥٠٠,٥	٣,٤	٣٢١,٢	١٩٥٨
١,٠	٥٠٥,٤	١,٥	٣٢٥,٩	١٩٥٩
٤,١	٥٢٥,٩	٢,٣	٣٣٣,٤	١٩٦٠
الارقام غير متوفرة		٨,٠	٣٦٠,١	١٩٦١
الارقام غير متوفرة		١٢,٠	٤٠٣,٣	١٩٦٢

المصدر : للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٠ بنك اسرائيل، التقرير السنوي ١٩٦٠

ص ٠٦٣. للسنة ١٩٦١ حكومة اسرائيل الكتاب السنوي لعام ١٩٦١ / ١٩٦٢

من حيث الزيادة السنوية في ١٩٦١ فوق عام ١٩٦٠. للسنة ١٩٦٢ حكومة

اسرائيل الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ من حيث الزيادة السنوية في

عام ١٩٦٢ فوق عام ١٩٦١. ( انظر الملاحظة ٢٦ من حيث الاختلاف في

الارقام ) .

ان ارتفاع الاسعار هذا لم يقتصر أثره على تخفيض القيمة الحقيقية للنقد بل امتد بعيداً الى طراز توزيع موارد البلاد الداخلية وتوزيع الموارد المستوردة ، ثم الى العبث بقيمة الجنيه الاسرائيلي في الاسواق النقدية الاجنبية . باختصار ، ان التضخم النقدي وارتفاع الاسعار اديا الى قوضى عميقة ومنتشرة في نظام الاسعار والاجور ونطاق المواد من داخلية وخارجية . الا ان القوضى هذه لم تكن كلها وليدة التضخم وارتفاع الاسعار فقد ساهم في خلقها نظام تحديد الاسعار والتقنين في الداخل ونظام تعدد اسعار القطع الاجنبي في الخارج ، ولو جئنا نستعرض ما حدث فعلاً في هذه الحقول ، والتشويه الحاصل في عمليات السوق بسبب عوامل التضخم وارتفاع الاسعار من جهة وردود الفعل الحكومية من جهة أخرى لضاق بنا المقام ولدخلنا في تفاصيل طريفة ولكنها طويلة ومعقدة <sup>(١)</sup> . وسنكتفي بالاشارة الى أنواع الآثار التي ترتبت على هذه العوامل والى أنواع ردود الفعل .

بسبب ارتباط مستوى الاجور بالرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك ، تزايدت الاجور بشكل ذريع أدى الى زيادة المكاليف الانتاجية ( المرتفعة أصلاً ) زيادة جعلت المنتجات اضعف بكثير من ان تجابه مثيلاتها الاجنبية في السوق المحلية او الخارجية . واستتبع ذلك تطور ان لم يكن منهجا بد في ضوء هذا الانطلاق الخاطيء : اولا وضع مظلة كثيفة واقية من الحماية الجمركية فوق المنتجات المحلية وفرض رسوم أخرى على الاستيراد عن طريق رفع سعر القطع الاجنبي في وجه المستوردات المراد التقليل من استيرادها . وثانياً اقامة نظام منح معقد ومتنوع وغالي الثمن لتشجيع الصادرات التي لم يكن لها كبير حظ بالنجاح بدون تلك المنح .

(١) خير من عرض هذه التفاصيل روبرت المشار اليه قبلاً انظر الصفحات ٢٠ - ٣٢ ،



خلاف هذه الآثار كان هنالك أثر سيء جداً في النفسية العامة اذ ضاعت الثقة بالجنه الاسرائيلي كأداة تعاقد للمستقبل ، وصار الدائنون والبائعون بالاقساط والمدينون الراغبون في ارضاء الدائنين والمتعاقدون الآخرون يصرون على ربط قيمة الديون بما هو اكثر ثباتاً من الجنيه ، فتارة تربط العقود بالدولار وطوراً بمساحات معينة من الاراضي ( كما في حال استئانة الحكومة مقابل سندات ) وطوراً بالذهب ، او بالاسمنت ( كما فعلت شركة الاسمنت « نيشر » عند طرح سندات في السوق ) او بسيارات البرتقال او بشقق السكن . وقد عمل هذا الشعور بانعدام الثقة بالجنه على سرعة تداول النقد لان المواطنين لم يكونوا يرغبون بأن تظل في أيديهم كميات ضخمة من نقد لا يثقون به ولا يعلمون كيف ومتى ستصيبه هزات جديدة ، فساعدت سرعة التداول هذه على تقوية ضغط الطلب على مستوى الاسعار وعلى اتساع السوق السوداء وازديادها خطورة . وبالتالي على ازدياد تشويه طراز توزيع الموارد <sup>(١)</sup> .

وأخيراً في حقل العلاقات المالية الاجنبية فان الحكومة خفضت قيمة الجنيه عدة مرات ، كما بينا في الجدول ( ١٤ ) في الفصل السادس انتهت بيهبوط قيمة هذا الجنيه في فبراير ١٩٦٢ مقاساً الى العملات الاجنبية كالดอลลาร์ الى نحو ٨,٢ بالمائة مما كانت عليه في ١٩٤٨ ولم تكن التخفيضات الرسمية سوى

(١) كانت الفروقات بين الاسعار المحددة واسعار السوق السوداء ضخمة جداً فقد كانت النسبة بين الثمن بالسوق السوداء والثمن المحدد بين سبتمبر ١٩٥١ واغسطس ١٩٥٢ ( وهي فترة التضخم الاعلى ) ٦ مرات للاسمنت ، و ٥,٢ لبرادات ، و ٤,٧ لحشب البناء ، و ٤ لقضبان الحديد ، و ٢,٢٢ للسكر و ١٧,٥ للارز الخ ( انظر روبنز جدول ٨ ص ٥٩ ) .

انعكاس متأخر للوضع الفعلي من حيث قيمة الجنيه بأسواق القطع . هذا بالإضافة الى تعدد اسعار القطع الاجنبي تعدداً يستحق بعض الايضاح .

لقد استعملت طيلة السنوات ١٩٤٨ الى ١٩٦١ وسائل متعددة لتغطية هبوط الجنيه بدلاً من تركه يحيد مستقره الحقيقي بالنسبة للعملات الاجنبية . وقد كانت هذه الوسائل بمعرفة الحكومة بل وموافقتها واحياناً باشتراكها كذلك . من هذه الوسائل السماح بفروقات خاصة ( أو أسعار قطع خاصة مختلفة عن الاسعار الرسمية ) لبعض اصناف المستوردات والمصدرات كجزء من سياسة الاستيراد والتصدير ( المسماة في اسرائيل « توزيع هارتس Tozereth Haaretz » اي حماية المنتوجات المحلية ) . وقد بلغ تأرجح سعر القطع حده الأقصى بين جنيه واحد للدولار وهو السعر المستعمل في عمليات استيراد الارز لتقليل هذا الاستيراد ، و ١٧ جنيهه للدولار وهو السعر المغطى لمصدري السردين الاسرائيلي المعلن تشجيعاً لهم . ثم وسيلة اخرى استعملت للتلاعب بأسعار القطع الرسمية هي تعيين « أسعار خاصة » اي أسعار تمينها الحكومة لاغراض خاصة بالتفاهم مع المؤسسات والمنشآت المعنية بالامر . فقد كانت هناك أسعار خاصة بالشركات الحكومية ، واخرى بالمؤسسات القومية ( الوكالة اليهودية ، الكيرن كائيت . الخ ) واخرى بالبحارة في السفن الراسية في موانئ اسرائيل ، واخرى بالزوار غير المقيمين وبالسباح ، واخرى بالمواطنين الذين تردم اعانات بعملات اجنبية ، واخرى بالمهاجرين القادمين حديثاً ، واخرى بأصحاب الحسابات المجمدة بعملات اجنبية ، واخرى بمستوردي السيارات ، واخرى بالسفن التي تجري فيها اصلاحات في اسرائيل ، واخرى بالاسرائيليين المسافرين الى الخارج ، واخيراً أسعار أخرى خاصة بالذين يطلبون مشروبات بالمراسلة من مغازن « ماسي » في الولايات المتحدة . اننا لا نبالغ اذ نقول انه كانت هنالك مئات

اسعار القطع الرسمية السائدة في آن واحد مما لا نعمله مثيلاً في تاريخ الفوضى النقدية<sup>(١)</sup>. ولا غرو اذا تساءل الاسرائيلي في حينها ، وتساءل معه المراقب المحايد، عند ذكر الجنيه الاسرائيلي كعملة في السوق المالية الاجنبية : الجنيه - اي جنيه هو هذا ؟

### (٥) موارد القطع الاجنبي ومدى الاعتماد عليها

حتى هذا الجزء من الفصل كان توكيدنا على الاعباء التي نشأت في داخل الاقتصاد لاسباب داخلية خلال سعي المجتمع الاسرائيلي صوب المنجزات التي كان يستهدفها في حقول الدفاع والمجرة والاستيطان والسكان والائناء عامة . الا اننا من حين لآخر تعرضنا للناحية الخارجية من هذه الاعباء ، ناحية الاعتماد على المعونات الخارجية في السبيل الى تحقيق المنجزات . والترابط بين هذين النوعين من الاعباء واضح وقوي ويكاد النوع الثاني يكون الشق الآخر للنوع الاول . على اننا في هذا الجزء الاخير من الفصل سنركز النظر على حقيقة ومدى الاعتماد ومقدار الدين الخارجي الذي تجمع حتى منتصف عام ١٩٦٣ والاتجاهات العامة في تطور موارد القطع الاجنبي ، على ان ننهي الفصل بخلاصة عامة للموقف من حيث جملة الاعباء منظوراً اليها كوحدة مترابطة .

أشرنا في نهاية الفصل السادس في الجدول ( ٢٠ ) الى رصيد الاستيراد اي

(١) معظم هذه الفقرة مقتبس عن ص ٦٤/٦٥ من مقالنا المشار اليه قبل . ومصدرنا هو روبرت في الصفحات التي عددها في الملاحظة « ٢٥ » . الا ان مضمون هذه الملاحظات ينعكس كذلك في باتنكن ( الفصل ٤٣ ) وفي التقييم العام للاقتصاد الاسرائيلي الوارد في سياق تقديم السياسة الاقتصادية الجديدة الملتة في فبراير ١٩٦٢ ، في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل ص ١٨٦/١٨٥ ، وهو تقييم سنستشهد به في نهاية هذا الفصل .

مقدار تفوق المستودعات على المصدرات ( وهو العجز في ميزان المدفوعات ) من السنة ١٩٤٩ الى ١٩٦٢ مما اعطى القارئ صورة عامة عن حجم رصيد الاستيراد بالارقام المطلقة ونسبته لجملة الموارد المتوفرة للاستعمال . وعلينا الآن ان نتعمق ببحث موضوع رصيد الاستيراد قليلاً فنشير اولا الى ان هذا الرصيد يشكل الجزء الاعظم من المعونات الاجنبية ولكنه لا يمثل كل ما ورد من معونات . فقد ورد خلال السنوات المشار اليها معونات زادت في مجموعها عن رصيد الاستيراد لنفس السنوات بمقدار ٤٤٠ مليون دولار بدليل ان وفرأ بهذا المقدار تجمع لدى اسرائيل في منتصف ١٩٦٢ فوق ما تطلبتته ضرورات تمويل رصيد الاستيراد عبر السنين . وبهذا يكون مجموع المعونات الخارجية المعلن عنها ٤٨٩٠ مليون دولار من ١٩٤٩ لنهاية ١٩٦٢ ( كما هي مفصلة في الجداولين ٢٢ و ٢٣ ) .

## الجدول (٢٢)

رصيد الاستيراد والمعونات الخارجية المعلن عنها للسنوات ١٩٤٩ - ١٩٦٢

السنة	رصيد الاستيراد (بملايين الدولارات)
١٩٤٩	٢٠٦,٠
١٩٥٠	٢٨١,٨
١٩٥١	٣٥٩,٥
١٩٥٢	٣٠٦,٨
١٩٥٣	٢٦٢,٩
١٩٥٤	٢٣٨,٠
١٩٥٥	٢٨٢,٧
١٩٥٦	٣٥٦,٦
١٩٥٧	٣٣٥,٢
١٩٥٨	٣٣٣,٤
١٩٥٩	٣١٦,٢
١٩٦٠	٣٤١,٤
١٩٦١	٤٠٢,٤
١٩٦٢	٤٢٧,٠
جلة رصيد الاستيراد	٤٤٤٩,٩
الوفر بمنصف ١٩٦٢	٤٤٠,٠
جلة المعونات الخارجية المعلن عنها	٤٨٨٩,٨

المصدر: الجدول ٢٠ وما تلاه في اشارته للسنتين ١٩٦١ و ١٩٦٢ .

الا ان الارقام الاجالية الواردة في الجدول ٢٢ تحتاج الى فحص مفصل  
 يميننا على معرفة مصادر العون الاجنبي الاقتصادي لاسرائيل واحجام هذه  
 المصادر والنسبية مما نحتاج اليه من معلومات في الفصل الاخير في سبيل تقويم اسرائيل  
 للاستقلال الاقتصادي . اما الفحص المفصل فيستطلب اولاً تسجيل موازين  
 المدفوعات للسنوات ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ وهي السنوات التي تتوفر لدينا عنها  
 تفاصيل وافية مما سنقوم به في الجدول ٢٣ ( الى جانبه ) .

المجموع رقم (٢٣)

ميزان المدفوعات الإسرائيلي ١٩٥٠ - ١٩٦٠

( ملايين الدولارات )

المجموع	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	١ ( رصيد الاستيراد
٥,٢٧٢,٩	٦٩٣,٦	٦٠٣,٦	٥٧٢,١	٥٥٧,٢	٥٣٤,٥	٤٢٦,٦	٣٧٣,٢	٣٦٥,٢	٣٩٣,٢	٤٢٦,١	٣٢٧,٦	١ - استيراد السلع والخدمات
١,٨٥٨,٤	٣٥٣,٢	٢٨٧,٤	٢٣٨,٧	٢٢٢,٠	١٧٧,٩	١٤٣,٩	١٣٥,٢	١٠٢,٣	٨٦,٤	٦٦,٦	٤٥,٨	٢ - تصدير السلع والخدمات
٣,٤١٤,٥	٣٤١,٤	٣١٦,٢	٣٣٣,٤	٣٣٥,٢	٣٥٦,٦	٢٨٢,٧	٢٣٨,٠	٢٦٢,٩	٣٠٦,٨	٣٥٩,٥	٢٨١,٨	٣ - رصيد الاستيراد (١ ناقصاً ٢)
												ب) تحويل رصيد الاستيراد
												١ - المقبوضات الصادرة من التعامل
٢,٣٤٨,٧	٢٩٩,٥	٢٥١,٠	٢٥١,٠	٢٤٥,٤	٢٤٠,٥	٢١٠,٤	٢٦٠,٦	١٧٢,٨	١٩١,١	١٣٦,٨	٨٩,٦	١ - المقبوضات الصادرة من التعامل
												دون مقابل
٨,٧	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	١,٨	٢,٦	٢,٣	٠,٠	٠,٠	- المعونة الفنية (١) .....
٢,٦١,٧	٩,٧	٩,٥	١١,٢	٢٤,١	٦,٨	٢٠,٥	٣٧,٢	٤٤,٧	٨٤,٠	١٤,٠	-	- المعونة الأميركية
٥٨٣,٦	٧٩,٧	٦٦,٤	٦٩,٧	٧٧,٩	٧٩,٢	٨٧,٥	٨٢,٣	٤٠,٩	-	-	-	- التحويلات الألمانية لإسرائيل
٣٢٩,٥	٩٧,٨	٧٠,٧	٦٥,٤	٤٥,٠	٢٥,٧	١٨,٨	٦,١	-	-	-	-	- التحويلات الفرنسية الألمانية
٢٣٤,٦	٢٨,٣	٢١,٨	٢٥,٣	٢١,٢	٢٥,٥	٢٤,٣	١٤,٨	٨,١	٦,٩	(٢) ٣٨,٨	(٢) ١٩,٦	- التحويلات النقدية الخاصة
٧١٧,٢	٦٩,٨	٦٥,٥	٦٠,٨	٥٥,٧	٨٧,٦	١٣,١	٨٧,٢	٤٧,٣	٤٦,٢	(٣) ٨٤,٠	(٣) ٧٠,٠	- التعاون من المؤسسات القومية
٢١٣,٤	١٤,٠	١٦,٨	١٨,٣	٢١,١	١٥,٣	١٥,٨	٣١,٢	(٥) ٢٩,٢	(٥) ٥١,٧	(٤) ١٤,٠	(٤) ١٤,٠	- التعاون الفنية
٨٣٩,٢	٤٥,٨	٥٤,٧	٦٨,٦	٧٨,٦	١٠٠,٤	٧٦,٤	١,٠	٧٥,٣	١١٦,٤	١١٥,٦	١٠٦,٤	٢ - المقبوضات الصافية من انتقال الراميل
٨٨٨,٠	١٠١,٤	٨١,٢	٩٣,٦	٦٩,٤	٧٨,٤	٧٦,٣	٧١,٢	٦٩,٦	١١٤,٩	٨٧,٦	٤٤,٤	- قروض طويلة ومتوسطة الأجل
٣٨٤,٤	٢٩,١	٣٥,٣	٣٣,٧	٤٤,٧	٤٧,٤	٣٢,٢	٢٩,٢	٣٦,١	٤٦,٣	٥٠,٤	-	مبيع سندات إسرائيل
٢٢١,٣	٣١,٢	٣٢,٩	٦,٥ -	١١,٤ -	٢,١ -	٢,١ -	١,٨ -	٤,٤ -	٢٧,٥ -	٢٧,٧ -	٤٤,٤ -	قروض بنك الاستيراد والتصدير
			٤٣,٩	٢٠,٤	٣٢,٦	٢٥,٤	-	-	-	-	-	قروض الولايات المتحدة (قانون ٤٨٠)
			٢,٢ -	١,٣ -	٥,٨ -	٨,٧ -	٢١,٢ -	٧,٢ -	١١,٢ -	٩,٥ -	٠,٠ -	التزامات حكومية أخرى
١٨٢,٣	٤١,٠	١٣,٠	٢٤,٧	١٤,٤	٦,٣	١٢,١	١٩,٠	٢١,٩	٢٩,٩	٠,٠	٠,٠	رسميل خاصة
٤٨٨,٠	٥٥,٦ -	٣٦,٥ -	٢٥,٠ -	٩,٢ -	٢٢,٠ -	٠,١ -	٧٠,٢ -	٥,٧ -	١,٥ -	٢٨,٠ -	٦٢,٠ -	- قروض قصيرة الأجل
٢٢٦,٦	٣٩,٠	١٠,٥	١٢,٨	١١,٢	١٥,٧	٤,١ -	٢٣,٦ -	١٤,٨ -	٠,٧ -	١٠٧,١	٨٥,٨	٣ - السحب والخطأ (تقذات غير مسجلة)
٣,٤١٤,٥	٣٤١,٤	٣١٦,٢	٣٣٣,٤	٣٣٥,٢	٣٥٦,٦	٢٨٢,٧	٢٣٨,٠	٢٦٢,٩	٣٠٦,٨	٣٥٩,٥	٢٨١,٨	٤ - جملة تحويل رصيد الاستيراد (٣ و ٢ و ١)
	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٥٤٣	١,٢٥٦	٠,٨٥٦	٠,٣٥٧	٠,٣٥٧	ج) سعر القطع للسنوات المشار إليها (٦)
	٦١٤,٥	٥٦٩,٢	٦٠٠,١	٦٠٣,٣	٦٤١,٩	٥٠٨,٩	٣٦٧,٢	٣٧,١	٢٦٢,٦	١٢٨,٣	١٠٠,٦	د) رصيد الاستيراد بالجنهات الإسرائيلية

### تابع الجدول (٢٣)

المصدر : للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٨ باتسكن ٥٣/٥٢ ، وللسنتين ١٩٥٩ و ١٩٦٠

بنك اسرائيل ، تقرير عام ١٩٦٠ ، ص ٢٢/٢٣ .

الملاحظات : (١) في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٤ ظهرت المعونة الفنية الواردة

من الولايات المتحدة ومن هيئة الامم تحت باب « المعونة

الفنية » . اما للسنوات ١٩٥٥ - ١٩٦٠ فقد ظهرت تحت باب

« المعونة الاميركية » .

(٢) الرقم يشمل الهبات الخاصة والتحويلات العينية .

(٣) الرقم يشمل الهبات المؤسسية والتحويلات العينية .

(٤) الرقم مشمول تحت باب « التعاويل النقدية الخاصة » وباب

« التعاويل من المؤسسات القومية » .

(٥) يشمل التعاويل النقدية التي يجريها المهاجرون .

(٦) للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٥١ و ١٩٥٥ - ١٩٦٠ على اعتبار

السعر الرسمي .

للسنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٤ المتوسط الموزون ( المرجح )

للاسعار الرسمية المتعددة في حينها ، مع بعض التعديلات .

#### ملاحظة عامة :

الاشارة ( . ) تعني ان الرقم غير متوفر .

الاشارة ( - ) تعني ان الرقم صفراً أو انه صغير جداً بحيث

يصح اهماله .



هنالك عدد كبير من الملاحظات يمكن تقديمه في ضوء الصورة الاجالية لميزان المدفوعات المفصل للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٠ منها :

(١) ان المقبوضات الصافية من التعاويل دون مقابل ، اي الهبات التي لا يتوجب على اسرائيل اي التزامات مقابلها ، بلغت خلال السنوات الاحدى عشرة نحو ٦٩ بالمائة من جملة عجز ميزان المدفوعات . اي أن معظم العجز جرى تمويله بدون عبء ضخم على اسرائيل بالذات ، اما العبء الواقع عليها فهو ٣١ بالمائة من العجز وهو مدى اعتمادها على القروض . على ان الصورة تختلف ان نحن نظرنا الى السنتين ١٩٦١ و ١٩٦٢ ، ففي هاتين السنتين هبطت نسبة التعاويل دون مقابل الى نحو ٦٠ بالمائة من رصيد الاستيراد مقابل المتوسط العام وهو ٦٩ بالمائة للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ( وكان هبوطها عما كانت عليه في ١٩٥٩ و ١٩٦٠ اكبر حجماً اذ كانت النسبة ٨٠ و ٨٨ بالمائة على التوالي في هاتين السنتين ) . والمرجع أن يطرأ الانخفاض الاكبر على هذه النسبة في ١٩٦٤ او ١٩٦٥ حين ينتهي مفعول اتفاقيتي التعويضات الالمانية لاسرائيل .

(٢) كان لاتفاقيتي التعويضات الالمانيتين فعل الاكثير في انعاش الاقتصاد الاسرائيلي فالاولى وقد بوشر العمل بها في ١٩٥٣ ونصت على منح التعويضات لدولة اسرائيل كدولة ، نصت في مجموعها على ٨٢٠ مليون دولار ( وصل اسرائيل منها بنهاية ١٩٦٢ نحو ٧٢٠ مليون ) وقد ساعدت هذه الاتفاقية عملية التثوير اذ ان قسماً كبيراً من قيمتها جاء كسلع تثوير ووسائل نقل . والثانية ، وقد بوشر العمل بها في ١٩٥٤ ، نصت على منح التعويضات لافراد جود تضرروا اثناء الحكم النازي جسدياً او مادياً . وقد وصل للانفراد الاسرائيليين بموجبها نحو ٥٥٠ مليون دولار لنهاية ١٩٦٢ ويتوقع ان

تتضاءل الوردادات منها كثيراً بعد ١٩٦٣<sup>(١)</sup> . وبالنتيجة يتوقع ان تحصل اسرائيل من المانيا الاتحادية على ما مجموعه نحو ١,٥٠٠ مليون دولار عند انتهاء مفعول الاتفاقيتين مما يشكل نسبة كبيرة من جملة المعونات الاجنبية . وهكذا سيكون انتهاء مفعول هاتين الاتفاقيتين أمراً خطيراً لاسرائيل . هذا وقد بدأت اسرائيل بابتداء قلقها من هذا القليل ، بل ان بعض الاقتصاديين اخذوا منذ سنوات يبحثون أثر غياب الموارد الالمانية على الاقتصاد الاسرائيلي ، وكيفية عمل تعديلات اساسية فيه لمعالجة الوضع المتوقع آنذاك .

(٣) اكبر مصدر مفرد للمعونات دون مقابل حتى الآن هو « المؤسسات القومية » وقد بعثت بنحو ٩٥٠ مليون دولار لنهاية ١٩٦٢ . وهذا المصدر هو ثابت الى حد بعيد ، بل لعله اكثر المصادر ثباتاً لان اليهودية العالمية لن تغفل عن اسرائيل والمرجح ان تستمر بارسال المعونات الاقتصادية اليها لسنوات عديدة بعد . واذا اضفنا المعونات الواردة عن طريق المؤسسات القومية الى التعاويل النقدية الخاصة ( المباشرة ) والتعاويل المبنية لتجمع لدينا اكثر من ١٠٠ مليون دولار سنوياً ، وهو اكبر مبلغ ثابت تستطيع اسرائيل توقع استلامه .

(٤) ان سداد جزء من عجز ميزان المدفوعات بواسطة القروض على انواعها ليس مما يدعو لاطمئنان اسرائيل ، فالقروض تحمل فوائد وهي كذلك واجبة التسديد ان عاجلاً أو آجلاً ، والدفعات المستحقة خلال

(١) بموجب تقرير البنك الدولي المشار اليه قبل ، الفقرة ١٠٠ .

١٩٦٢ مثلاً بلغت ٨٠ مليون دولار فوائد واقساطاً<sup>(١)</sup>. الا ان هناك نوعين من القروض لا يخيفان اسرائيل من هذا القليل ، الاول هو القرض الناشيء عن مبيع سندات الدين الاسرائيلي وقد بلغت مجملته حتى آخر مارس ١٩٦٢ مبلغ ٤٢٧ مليون دولار<sup>(٢)</sup> ، ومن المرجح ان معظم الذين ابتاعوا هذه السندات ينظرون الى عملية الشراء كهبة لا كدين ، خاصة اذا شعروا ان اسرائيل في ضيق مادي وان سداد قيمة السندات سيرهقها بشكل خطير . اما النوع الثاني من القروض غير المرهقة فهو ما يأتي من حكومة الولايات المتحدة بموجب « القانون العام رقم ٤٨٠ » اي عن طريق الحاصلات الزراعية التي تأتي لاسرائيل فتبيعها هذه في اسواقها وتخفظ بتسعين بالمائة من اثمانها التي يعتبر جزء منها كهبة والجزء الاخر كقرض إئفائي يسمح سداذه بعملة محلية . ويلاحظ بصدد قروض الولايات المتحدة وهباتها انها تركزت حول ٥٠ مليون دولار في المتوسط سنوياً ، وهذا المبلغ يمكن اعتباره ثابتاً الى حد بعيد مع الاشارة الى ان توزيعه بين الهبات والقرض قابل للتغير بين عام وآخر .

(٥) هنالك معاملات اخرى مع حكومات أجنبية لا تسجل في ميزان المدفوعات<sup>(٣)</sup> ، وهي على المرجح معاملات شراء اسلحة مقابل قروض او اعتمادات حكومية ، ومعظمها مع فرنسا ، الا اننا لا نستطيع تقدير قيمة هذه المعاملات .

(٦) مما تتوجب الاشارة اليه هو تحسن الوضع بالنسبة لقدم الراميل

(١) الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ ص ٣٤٣ .

(٢) حكومة اسرائيل ، الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ ص ١٩١ .

(٣) وردت اشارات مختلفة بهذا العدد في باتنكن وروينر .

الخاصة للتوظيف في اسرائيل ، وقد بدأت مقاديرها بالارتفاع المحسوس عام ١٩٦٠ واستمرت في التصاعد ، رغم كونها لم تبلغ اطلاقاً التوقعات المفردة في التفاؤل التي كان الاسرائيليون يصرحون بها .

(٧) ان الصورة الاجالية للالتزامات المالية على اسرائيل بنهاية مارس ١٩٦٢ تشير الى تراكم ٣٧٥ مليون دولار من الديون والالتزامات ( على اختلاف أنواعها ) ، موزعة كما يلي :<sup>(١)</sup>

### نوع الدين أو الالتزام      مقداره ( بملايين الدولارات )

#### (١) ديون مباشرة :

طويلة الاجل	٥٣٣,٩
متوسطة الاجل	٣١,٥
قصيرة الاجل	١٨,٠

٥٨٣,٤

#### (٢) كفالات لسداد الديون :

طويلة الاجل	٣٧,٩
متوسطة الاجل	١٦,٩
قصيرة الاجل	٢,٥

٥٧,٣

(١) الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ ص ١٩١

## (٣) كفالات لتحويل العملة:

٢٧,٠	طويلة الاجل
٢٣,٠	متوسطة الاجل
٢٧,٩	قصيرة الاجل
<hr/>	
٧٧,٩	

## (٤) التزامات خاصة بدون كفالة :

١,٤	طويلة الاجل
٣,٧	متوسطة الاجل
١١,٤	قصيرة الاجل
<hr/>	
١٦,٥	
<hr/>	
٧٣٥,١	جملة الالتزامات على اسرائيل
٤٢٧,٠	منها: القروض بسبب سندات الدين
٣٠٨,١	بقية القروض والالتزامات
<hr/>	
٧٣٥,١	

فاذا قارنا هذه القروض والالتزامات بوفر القطع الاجنبي المتراكم لوجدنا ان المتوفر لدى اسرائيل من القطع الاجنبي في نفس التاريخ ، وهو ٤٤٠ مليون دولار اكبر من ان يكفي لمجابهة القروض كلها عدا سندات الدين الاسرائيلي . على ان هذا الوضع غير المزعج يجب ان ينظر اليه الى جانب الملاحظتين (٣) و (٤) اعلاه من ان الاتجاه الاكيد هو صوب انخفاض المعونات من غير مقابل ، خاصة في سنة ١٩٦٤ حين يكون مفعول الاتفاقيتين

الالمانيتين قد انتهى او كاد . وبانخفاض الهبات يتوجب ان يصار الى رفع مقادير انتقال الرساميل على الاقل الى نفس مدى الانخفاض اذا رغبت اسرائيل في الحفاظ على نفس رصيد الاستيراد . وارتفاع مقدار انتقال الرساميل يحمل معه أعباء ولهذا فانه ليس حلاً مرضياً لمشكلة عجز ميزان المدفوعات .

غير ان ثبات نسبة رصيد الاستيراد الى جملة الموارد المتوفرة للاستعمال مع ارتفاع الناتج القومي القائم الذي يشكل الجزء الام من جملة الموارد ، يدعو حتماً الى ارتفاع رصيد الاستيراد بالارقام المطلقة مع ثبات نسبته المثوية . وهكذا فان العبء الاساسي على الاقتصاد الاسرائيلي هو وجوب الحصول على المعونات المتزايدة بالارقام المطلقة اذا اراد هذا الاقتصاد ان يحافظ على معدلات التثمين والنمو فيه ، فاذا كان الاتجاه هو صوب انخفاض هذه المعونات ، كما بينا ، فان اسرائيل لن تقوى حتى على الحفاظ على معدلات التثمين والنمو الحالية ويتوجب عليها ان تقبل بتخفيضات في التثمين والنمو او في الاستهلاك ( من خاص وحكومي ) او في الاثنين معاً ، وهو قبول لا نرى دلائله في العقلية الحاكمة ولا في الاوساط الشعبية - فيما عدا بعض الاقتصاديين<sup>(١)</sup> .

يبقى الشيء البديهي وهو حفظ الرصيد الاستيرادي عن طريق رفع

(١) نشر هنا بصورة خاصة الى باتنكن الفصل ٥ ، وروبنر الفصل ٢٧ ، والفرد شيرمان في مقال بعنوان « مشاكل اسرائيل الاقتصادية » في مجلة The World Today عدد اكتوبر ١٩٥٩ ، والتقويم العام للاقتصاد الاسرائيلي تحت باب « اقتصاد اسرائيل » في كل من الكتاب السنوي للحكومة لعام ١٩٦١ / ١٩٦٢ ولعام ١٩٦٢ / ١٩٦٣ .

قبة المصدرات مع حفظ المستوردات على ما هي عليه، او تخفيض المستوردات مع بقاء المصدرات على ما هي عليه، او بعض هذا الاجراء وبعض ذلك : بعبارة أخرى، إنقاص عجز الميزان التجاري . يتوجب الايضاح هنا ان حجم المستوردات رهن بحاجات التسليح والاستهلاك والتمير وبحاجات التصدير على السواء . وتخفيض المستوردات يتطلب الرضى بتقصان مستوى الثلاثة الاولى وهو امر لا يبدو مستحباً في اسرائيل . اما حاجات التصدير فأمرها شيء آخر ذلك ان النسبة بين ما يحتاجه كل دولار مصدر من السلع المستوردة تكاد تكون ثابتة ، وقد رأينا انها ظلت نحو ٤٧ بالمائة خلال سنوات طويلة في اسرائيل . ولهذا فان رفع المصدرات يؤدي بذاته الى رفع المستوردات بموجب نسبة ما بينها . بل ان التطورات في السنتين او الثلاث الاخيرة تشير الى تدهور العلاقة بين المصدرات والمستوردات ، ففي ١٩٦٠ مثلاً ارتفعت المصدرات فوق ١٩٥٩ بمقدار ٦٥ مليون دولار غير ان المستوردات ارتفعت بمقدار ٩٠ مليون ، وفي ١٩٦١ ارتفعت المصدرات بمقدار ٦٠ مليون دولار غير ان المستوردات ارتفعت بمقدار ١٢٨ مليون ( حتى لو حسبنا جملة ثمن البواخر والطائرات التي ابتاعتها اسرائيل في ١٩٦٠ وفي ١٩٦١ من الصورة الاجالية يظل ارتفاع المستوردات ١٠٣ مليون مقابل ٦٠ مليون للمصدرات ) . وفي ١٩٦٢ ارتفعت المصدرات بمقدار ٧١ مليون دولار غير ان المستوردات ارتفعت بمقدار ١٠١ مليون <sup>(١)</sup> . ودلالة هذه الارقام ان دولاراً ونصف من ارتفاع المستوردات رافق كل دولار

---

(١) انظر بنك اسرائيل ، التقرير السنوي لعام ١٩٦٠ ص ٢٢ للمقارنة بين ١٩٥٩ و ١٩٦٠ . والكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ ص ١٣٦ للمقارنة بين ١٩٦٠ و ١٩٦١ . و ص ٣٤٣ للمقارنة بين ١٩٦١ و ١٩٦٢ .

ارتفاع في المصدرات مما أدى إلى ارتفاع رصيد الاستيراد باستمرار منذ ١٩٥٩ . وهو اتجاه يبيء عكس تمنيات السلطة الاسرائيلية . اما سبب هذه الظاهرة فهو قيام اسرائيل بشراء تجهيزات تميرية ضخمة ( من اصل التعويضات الالمانية ) واستمرار السلطات في سياستها الفضاضة وهي سياسة غالية الثمن ، وغلاء ثمنها ليس في انها تؤدي الى استيراد سلع استهلاكية ومعدات تسليح بمقادير كبيرة فحسب بل في انها تؤدي الى مساندة جهاز انتاج داخلي مرتفع الكلفة من ضمن نظام معونات ومنح سخى ، ذلك ان جزءاً يذ كر من المستوردات يتجه لاستعمال الإنتاج الداخلي لان المحتوى الاستيرادي في الانتاج الداخلي مرتفع كمثال ارتفاع المحتوى الاستيرادي في المصدرات .

\* \* \*

نأتي الآن الى اجراء تقويم عام للعبء الاقتصادي الذي لازم تحقيق المنجزات الاقتصادية في اسرائيل ولاصرار اسرائيل على السعي صوب اهدافها كلها معاً وبنفس الوقت . ولقد صار واضحاً ان اسرائيل انما تمكنت من الاستمرار في تحقيقها وسعيها بفضل المعونات الاجنبية .

وردت هذه المعونات ، التي يبلغ مجموعها الملن عنه ٤٨٩٠ مليون دولارين اول ١٩٤٩ ونهاية ١٩٦٢ بمعدل سنوي يبلغ ٣٤٩ مليون دولار . الا ان ما هو اهم من المعدل العام هو الاتجاه في حجم المعونات ويلاحظ هنا ان هذه المعونات هي في سبيل التزايد ففي حين كان معدلها للنصف الاول من الفترة قيد الدرس ٢٧٧ مليون سنوياً ارتفع الى ٣٥٩ مليون في النصف الثاني . وقد كان الارتفاع متواصلاً وشاهقاً خلال السنوات الاربع الاخيرة من ١٩٥٩ لغاية ١٩٦٢ . بل في الواقع ان هذا الارتفاع كان مستمراً منذ ١٩٥٧ فيما عدا هبوط في عام ١٩٥٩ .



وهذا الاتجاه صوب تزايد الاعتماد المطلق على العون الاجنبي جاء بعد انخفاض هذا العون بين ١٩٥١ و ١٩٥٤ حين اشددت اجراءات الحكومة بوجه الاستيراد . ولكن على الرغم من تأرجحات مقادير العون الاجنبي فالحقيقة الثابتة انه الشرط الاساسي لاستمرار المنجزات الاسرائيلية الاقتصادية فهو بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي كغرفة الزجاج المدفأة التي تسمح للنبات الضعيف بالعيش . ولا يكفي ان يقال ان عبء العون يقع على العالم الخارجي اذا كان هناك دليل كاف على عدم ثبات هذا العون او على الاقل على عدم ثبات حجمه الضخم . فان بقاء اصرار اسرائيل على بلوغ كل اهدافها معاً مما يتطلب الحفاظ على مستوى التثمين والنمو العالي وعلى مستوى الاستهلاك الخاص والحكومي العالي ، كذلك لما يدعو الى تزايد رصيد الاستيراد الى جانب ارتفاع الناتج القومي القائم . ومن قبيل تبسيط هذه الصلة نقدم مثالا رقمياً عنها : فلو كان الناتج القومي القائم في سنة ما ٢,٠٠٠ مليون دولار وكان رصيد الاستيراد ٢٠ بالمائة من هذا الناتج اي ٤٠٠ مليون دولار ، كانت جملة الموارد المتوفرة للاستعمال ٢,٤٠٠ مليون دولار اي ان رصيد الاستيراد يعادل سدس جملة الموارد . ثم لو فرضنا ان معدل نمو الناتج القومي كان ١٠ بالمائة سنوياً ( فائدة مركبة ) وجئنا ننظر الى حجم رصيد الاستيراد بعد ثلاث سنوات مثلاً على اساس استمرار نسبة رصيد الاستيراد للناتج القومي القائم لوجدنا ما يلي في نهاية السنة الثالثة :

الناتج القومي	٢,٦٨٦ مليون دولار
رصيد الاستيراد	٥٣٧
جملة الموارد	٣,٢٢٣

وبلاحظ طبعاً هنا ارتفاع القيمة المطلقة لرصيد الاستيراد بأكثر من الثلث

مع بقاء نسبتها الى الناتج القومي والى جملة الموارد كما هي .

يصح التساؤل هنا : هل استمرار عجز ميزان المدفوعات ضروري لاستمرار التثوير العالي وبالتالي لاستمرار النمو العالي ؟ والجواب نعم في وضع اسرائيل الخاص ، مع العلم ان بلداناً أخرى كثيرة تقوم بتثويرات عالية وتحقق نمواً مرتفعاً دون اللجوء الى الرصيد الاستيرادي والعجز بميزان المدفوعات . انما في تلك الحالة تضحي هذه البلدان بشيء من مستوى الاستهلاك ، واسرائيل بالذات بإمكانها رفع نسبة الادخار الداخلي وتخفيض مستوى الاستهلاك والاستغناء الى ذلك المدى عن قسم من رصيد الاستيراد ولكنها لا تبدي الارادة على ذلك .

ان السياسة الاقتصادية الجديدة التي جرى اعلانها في فبراير ١٩٦٢ والتي مآلها توسيع مدى حرية الاقتصاد داخلياً وخارجياً وتخفيض قيمة النقد على امل رفع المصدرات وضغط المستوردات ، تعبر دون شك عن ادراك لعدم سلامة الاقتصاد الاسرائيلي في الخط الذي سار عليه حتى ذلك الحين ، على ان هذه السياسة لم يمس بعد عليها وقت كاف يمكن الباحث من التثبت من نتائجها . على ان ما يهنا الآن من هذه السياسة هو نوع الحوار الفكري الذي سبق ظهورها . والذي يؤيد ما ذهبنا اليه من ضخامة العبء الذي نتج عن تحقيق المنجزات . وفي سبيل ايضاح هذا الحوار لا نجد افضل من ان نستشهد بما جاء في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦٢/١٩٦٣ في معرض شرح خطوات السياسة الجديدة<sup>(١)</sup> .

(١) ص ١٨٥/١٨٦ . راجع النص الكامل لبيان وزير المال حول السياسة الجديدة كما ورد في قسم الوثائق في عدد مارس ١٩٦٣ من مجلة Middle Eastern Affairs

« ان تنمية اقتصاد اسرائيل خلال السنوات الاربعة عشر الماضية كانت من نوع وضع الاسس وقد عنت تحقيق تنمية فيزيائية مها كان الثمن ، بما في ذلك تنشيط الحوافز وحماية المصنوعات والخدمات المحلية حتى على حساب الكفاءة والقدرة على الربح . ان المنجزات كانت جديرة بالذكر وكان هنالك تقدم مرض ، فارتفع الناتج القومي بمعدل سنوي مقداره ٩ او ١٠ بالمائة ، وتحققت العمالة المليئة ، واصبحت المنتجات الصناعية والزراعية وفيرة ، وجرى توسيع الصناعة والزراعة والبناء ، والمواصلات من بريّة وبحرية وجوية ، كما جرى دمّج اكثر من مليون مهاجر جديد بالاقتصاد والثقافة والمجتمع ، واخيراً بدلاً من النقص في القطع الاجنبي ارتفع الاحتياطي المتوفر بمتصف ١٩٦٢ الى ٤٤٠ مليون دولار . »

« على اننا الآن مدعوون لتغيير خط السير ولجابهة الامور الاقل ارضاء التي رافقت التنمية المتسارعة ، مثل : الاتجاه التضخمي المتأدي وارتفاع الاسعار الذي رفع الرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك من ١٠٠ نقطة لعام ١٩٥٠ الى ٤٥٥ في ١٩٦١ ، ازدياد الفجوة اتساعاً في ميزان التجارة الى مقدار ٤٢٠ مليون دولار في ١٩٦١ ، الارتفاع المستمر في مستوى الاستهلاك الخاص والعام بحيث يرتفع الاستهلاك الخاص بمعدل سنوي فاحش هو ٥ الى ٦ بالمائة ، ثبات مستوى الادخار العام بل بالفعل هبوط المستوى العام للادخار بمقدار ٢٠ بالمائة من الناتج القومي ، ابتعاد سعر النقد الاسرائيلي عن السعر الرسمي الذي هو ١,٨٠ للدولار الواحد ، دفع المزيد والمزيد من المنح للصديرين من موازنة مثقلة تعويضاً لهم عن اسعار داخلية مرتفعة وعن تزايد التباعد بين اسعار القطع الفعلية والرسمية ، تكاثر التعريفات والرسوم على المستوردات لجعل سعر القطع المستعمل في المسوردات اكثر صدقاً ، اضطراب وفوضى اوضاع الانتاج والتصدير

والاستهلاك بسبب وجود نظام أسعار غير واقعي تسنده المنح والرسوم على المستوردات ويسنده السوق المقفل ، وحماية مطلقة للمنتوجات المحلية تجاه المزاومة الاجنبية بما يرافق ذلك من ضياع جهد في إدارة الامور ومن تصاعد أسعار .

هذا ، بإيجاز ، هو مدلول العبء الحقيقي الذي رافق المنجزات الاقتصادية باعتراف السلطات الاسرائيلية الرسمية ذاتها . وهو ، كما يرى القارئ ، عبء ثقل الوزن ، غير ان اسرائيل لم تتردد في حمل بعضه رغبة منها في المثابرة على السعي صوب اهدافها العسكرية والايدولوجية والاجتماعية والاقتصادية على السواء .



## الفصل الرابع

### اقتصاد الاقلية العربية

يصعب علينا ان نتخيل حالة تحمل في واقعها ومدلولها ما هو اكثر ايلاًماً من حالة العرب المقيمين اليوم في اسرائيل . فانهم اصبحوا اقلية في بلادهم خلال اسابيع قليلة بعد ان كانوا الاكثرية كاسعة ، وقد اضطر اخوانهم وذوهم وجيرانهم الى النزوح فصاروا انى تطلعوا يرون وجوهاً قاسية معادية تستعل بيوتهم وارضهم ومقدساتهم ، وامتدت الاسلاك الشائكة والالغام بينهم وبين بقية العرب الفلسطينيين المقيمين فيما تبقى من البلاد خارج السلطة الاسرائيلية فانعدمت وسائل الاتصال بينهم الا محفوفة بأكثر المخاطر عنفاً وبأساً ، ووضعت القيود وقامت المآذير في وجه تنقلهم في بلاد لم يفادروها بل وداخل مناطقهم بالذات واصبح سعيهم وراء لقمة العيش او علاج الطيب تحت رحمة الحكام العسكريين الذين كانوا ولا يزالون يتحكمون بمقاديرهم اسبداً مطلقين لا تنازع سلطتهم قوة مدنية او قضائية . وفوق هذا كله فان غيوماً سوداء من الشكوك تلقى ظلها القاتم عليهم اذ يتساءل اخوانهم خارج اسرائيل عن حقيقة مشاعرهم القومية الان واسباب بقائهم في الارض المحتلة في الاساس ، كما تساورهم الشكوك في اعماق نفوسهم حول حقيقة ما يجري في الوطن العربي الكبير الذي انفصلوا عنه وحول مصير قضية فلسطين وحول الجدية التي يمارسها العرب في حديثهم عن هذه القضية وفي استعدادهم لتحمل مسؤوليات حلها حلاً قومياً بعيد للعرب حقهم السليب ويمسح عار ١٩٤٨ وما تلاها من سنوات .

هذا هو شأن الاقلية العربية في اسرائيل بعد خمسة عشر عاماً من العيش تحت الحكم الاسرائيلي .

بدأت هذه الاقلية كيائها في ظروف مذهلة ، فان العرب الذين ظلوا في فلسطين يكادون يجهلون ماهية العوامل المتشابكة التي جعلتهم يجردون انفسهم غرباء في وطنهم تحت حكم دخيل . كان العرب يعدون ١,٤١٥,٠٠٠ شخص في مطلع ١٩٤٨ ثم نزح منهم من ٧٥٠,٠٠٠ الى ٨٠٠,٠٠٠ شخص تحت وطأة الارهاب ، وامتدت رقعة الاحتلال اليهودي بين قيام الدولة وتوقيع اتفاقيات الهدنة في مطلع ربيع ١٩٤٩ فاذا بها تشمل ٧٧ بالمائة من فلسطين ( نحو ٢,٠٤ مليون دونم من جملة المساحة ) تضم حوالي ١٥٠,٠٠٠ عربي بعد ان تشرذم الباقون او ازدحموا في غزة في وسط البلاد الشرقي . يقطن من الذين ظلوا في فلسطين المحتلة ٦٥ بالمائة في الجليل بمحاذاة لبنان خاصة في الناصرة وعكا وقراها وفي القرى الممتدة بين صفد وعكا مثل قانة والرامة وشفا عمرو ، ونحو ١٨ بالمائة فيما يعرف باسم « المثلث الصغير » اي القرى العربية الواقعة قرب طولكرم على الحدود الاردنية في وسط البلاد ( كقرى الطيبة وقلنسوة وباقية الغربية وأم الفحم ) ونحو ١٠ بالمائة في المدن كحيفا ويافا والد ورملة ونحو ٧ بالمائة في النقب وهم من البدو الرحل ، اما لماذا ظل هؤلاء العرب في فلسطين المحتلة فأمر يختلف باختلاف المنطقة ونفسية الاشخاص . ففريق صمم على ان لا يترك بلده وبيوته واملاكه مهاجراً يكن من أمر . وفريق اعتقد باخلاص السلطات اليهودية في وعدها بعدم مضايقة العرب الذين يختارون البقاء في الدولة اليهودية بل بمعاملتهم بالمثل كبقية السكان اليهود وفريق كان ينوي الزواج لكن تدهور الوضع العسكري السريع سبقه فوجد نفسه وقد وقع ضمن نطاق السلطة الاسرائيلية . وفريق كان ايضاً ينوي الزواج لكنه سمع بسوء اوضاع النازحين في الاردن وسورية

ولبنان وبالضيق الذي يعانون ففضل الانتظار ريثما تتضح الامور . وفريق  
أذهلته صدمة الاحداث فلم يستطع ان يتخذ موقفاً حول البقاء او النزوح قبل  
ان احتلت القوات اليهودية بلده .

لم تطل الفترة بين الغموض الذي كان يكتنف وضع الاقلية العربية واتضاح  
حقيقة المعاملة التي كانت اسرائيل تنوي تطبيقها على هذه الاقلية . فقد ذهبت  
مع الريح الاقوال المعسولة التي اطلقها بن غوريون في حضرة لجنة التحقيق  
الانجلو اميركية قبل انتهاء الانتداب ، إذ قال :

« سيكون لازماً علينا ان نعامل العرب والآخرين من غير العرب كما لو  
كانوا يهودا ، على ان نقوم بكل محاولة من شأنها الحفاظ على صفاتهم العربية ،  
ولفهمهم ، وثقافتهم العربية ، ودينهم العربي [ كذا ] ، وطربقتهم في الحياة ،  
مع القيام بكل محاولة لرفع مستوى معيشتهم تدريجياً<sup>(١)</sup> .

كما ذهبت مع الريح الوعود البراقة التي وردت في « اعلان الاستقلال »  
الذي اطلقته اسرائيل عصر يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ من قاعة متحف تل ابيب إذ  
جاء في هذا التصريح :

« ان دولة اسرائيل ستقوم على مبادئ الحرية والمعادلة والسلم كما تبنت  
لانياء اسرائيل ... وستحافظ ( الدولة ) على المساواة الاجتماعية والسياسية

(١) من وثائق الوكالة اليهودية لفلسطين حول القضية اليهودية امام اللجنة الانجلواميركية  
للتحقيق في فلسطين المجموعة Statements and Memoranda (نشر القدس ١٩٤٧)  
ص ٣٤ كما وردت في كتاب دون بيرتر . Israel and the Palestine Arabs ( نشر  
في واشنطن ١٩٥٨ ص ٩٣ ) .



لكل مواطنها دون تفرقة في الدين أو العرق أو الجنس<sup>(١)</sup>...

وحلت محل هذه الاقوال حقائق قاسية : جاء الحكم العسكري الصارم يطبق على الاقلية العربية . وجاء قانون التجنس في مطلع الامر يججب عن هذه الاقلية الجنسية التي كانت مؤهلة لها بحكم بقائها في اسرائيل وبعاملها بشكل يختلف عن معاملته لليهود الوافدين من مشارق الارض ومغاربها .

وجاءت قوانينه الاملاك المهجورة والمالكين الغائبين ، تنزع الاراضي من يد الاقلية العربية بالارتكاز الى جميع قانونية وكيكة يتساوى امامها النازح في دمشق او أريحا بالعربي الذي لازم بيته في شفا عمرو او الطيبة او الجش ، واخيراً جاءت أنظمة حجز الحريات والتمييز العنصري وتضييق الخناق الاقتصادي والاجتماعي على الرغم من بعض مظاهر المساواة السياسية . فلنقدم الآن على درس هذه الحقائق في حياة العرب في اسرائيل وهي حقائق ذات علاقة مباشرة بوضعهم الاقتصادي الذي هو مدار بحثنا في هذا الفصل .

### (أ) الحكم العسكري

من قيام الدولة حتى مطلع ١٩٥١ كان كل العرب في اسرائيل يخضعون لقيود حكم عسكري صارم ، اما بعد ١٩٥١ فقد استثنى من مفعول هذا الحكم نحو ١٥ بالمئة من العرب يقطنون في يافا وعكا وحيفا واللد والرملة -

---

(١) كما اقتبس الفقرة ولتر شوارتز في كتابه The Arabs in Israel (نشر لندن ١٩٥٩) ص ١٢ . جاء كذلك في قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين ان دستور كلا من الدولتين المزمع انشاؤها يجب ان ينص على ضمان الحقوق المتساوية دون تمييز في الامور المدنية والسياسية والاقتصادية وعلى ضمان التمتع بالحقوق الانسانية والحريات الاساسية . ويجب ان لا يقوم بأي تمييز من اي نوع كان بين السكان على اساس العرق أو الدين أو اللغة أو الجنس ( الجزء ب / ١٠ د والجزء ٢١ ) .

اي في مدن اكثريتها الساحقة يهودية<sup>(١)</sup>.

من سخرية القدر ان القانون الذي قام الحكم العسكري بموجبه هو في الاساس « نظام الدفاع للطوارئ » الموضوع عام ١٩٤٥ اثناء الانتداب البريطاني لمجابهة الارهاب الصهيوني ، وقد علت صيحات الاستنكار اليهودية في حينها ضد هذا القانون على اعتبار انه قاس وغير ديمقراطي غير ان هذا لم يمنع اسرائيل من تطبيقه بعد تعديل مضمونه بحيث صار اكثر قسوة واقل ديمقراطية . طبق هذا القانون على كل العرب كما ذكرنا ، ثم قصر في مطلع ١٩٥١ على قطاعات ثلاثة : القطاع الشمالي او الجليل ، قطاع الوسط او « المثلث الصغير » الملاصق للضفة الاردنية الغربية وقطاع قضاء بشر السبع او النقب ولا تزال هذه القطاعات الثلاثة الى اليوم خاضعة للحكم العسكري بعد مرور خمسة عشر عاماً على قيام الدولة . فما هي نصوص ومضايقات هذا الحكم ؟ ولماذا اقيم ؟ وكيف يطبق ؟

هناك ستة انظمة رئيسية منبثقة عن قانون الطوارئ الذي يقوم الحكم العسكري بموجبه هي<sup>(٢)</sup> : (١) النظام ١٠٩ ويحق للحاكم العسكري او بمثله بموجبه ان يصدر الاوامر بمنع مواطن او مواطنين معينين من ان يوجدوا في اماكن تحددها الاوامر . (٢) النظام ١١٠ ويعطي الحاكم العسكري او

(١) بيرتز اعلاه ص ٩٥ .

(٢) تعريف القانون وانظلمته وايضاح مدلولها يرتكز الى ما جاء في كتيب لسامي هداوي عنوانه ..... Israel and the Arab Minority ( نشر مكتب الاعلام العربي بنيويورك ١٩٥٩ ) ص ٤ - ٩ ثم في مقال لكاتب اسرائيلي اسمه زيف شيف بعنوان الحجب المؤبد والمضادة للحكم العسكري . في مجلة New Outlook الصادرة في اسرائيل في عددها الخاص حول العرب في اسرائيل ( عدد مارس / ابريل ١٩٦٢ ) ص ٦٤ - ٧١ .

تمثل السلطة لأمري شخص ما بالاقامة الجبرية في مكان محدد وبإثبات الوجود أمام البوليس كما يعطيه السلطة لأبعاد أي شخص إذا شعر أنه يشكل خطراً على الأمن والنظام أو السلامة العامة أو أنه ينوي أن يثور أو أن يتمرد . (٣) النظام ١١١ يعطي للحاكم العسكري أو ممثله سلطة الحجز الاحتياطي الإداري حتى شهر دون مراجعة أي سلطة عليا ودون حق المراجعة المدنية أو القضائية . (٤) النظام ١٢٢ ويعطي للحاكم العسكري أو ممثله سلطة تحديد تنقل الأشخاص ضمن مناطق معينة . (٥) النظام ١٢٤ ويعطي للحاكم العسكري سلطة فرض منع التجول وقد ظل نظام منع التجول سارياً في « المثلث الصغير » من تاريخ توقيع الهدنة مع الأردن وانتقال المثلث الصغير إلى إسرائيل حتى مطلع ١٩٦٢ . (٦) النظام ١٢٥ أو « الأمر بإنشاء مناطق مغلقة » هو أكثر الأنظمة خطورة وقسوة فبموجبه قام الحكام العسكريون بإعلان مساحات كبيرة من الأراضي التي يملكها العرب في إسرائيل مناطق مغلقة لا يحق الدخول إليها لمن ليسوا فيها أو الخروج منها لمن هم فيها إلا بأذن خطي من الحاكم العسكري للقطاع . وقد كانت عشرات المناطق تضم مئات الوف الدوغات خاضعة لهذه القيود ولا تزال هنالك ١٧ منطقة مغلقة حتى اليوم <sup>(١)</sup> .

بسبب أهمية النظام ١٢٥ وأثره في انتزاع السلطات لمعظم الأراضي العربية فإننا سندخل في تفصيل مفعوله . نحدد بموجب النظام مناطق دفاعية ومناطق أمن وقد سمح قيام هذه المناطق بالإضافة إلى وجود سلطة مطلقة بيد الحكام العسكريين لا رادع قانوني لها ، بأقدام السلطات الإسرائيلية على طرد

(١) بلغت مساحة الأرض مليوني دونم في يناير ١٩٥٦ كما ورد في تصريح لبن غوريون نشر بجريدة جروزلم بوست في ١٩/١/١٩٥٦ .

الأفراد العرب أو القرى العربية كمجموعة من أماكن الإقامة المعروفة والثابتة إلى أماكن أخرى ، كما سمح بإقدام السلطات على وضع اليد على المتقولات والتصرف بها بموجب منطوق النظام نقلاً واتلافاً وبيعاً لصالح الحكومة . وبمنح الأشخاص أو الجماعات من القيام بنشاط اقتصادي ما أو الاستخدام بدون إبداء الأسباب سوى القول إن الاجراء تستدعيه متطلبات أمن وسلامة البلد ، وبإيقاف الخدمات البريدية أو الهاتفية أو أية خدمات عامة أخرى ، وباحتلال أية منطقة خاضعة للإدارة العسكرية أو بإسكان قوى الأمن فيها على حساب أهلها فيما إذا اعتقد الحاكم العسكري أن السكان لم يعينوه في القيام بمهامه ، وما هو أخطر من هذا كله يسمح النظام بنقل ملكية أية أرض واقعة تحت الحكم العسكري من المالك إلى السلطات فيما إذا رأى حاكم اللواء أن ذلك في « صالح السلامة العامة » أو أن نقل الملكية هو « لخدمة الأغراض العامة » دون الاضطرار للتفصيل في إبداء الأسباب خلاف هذا . وفي كل هذه الأحوال للمحكمة العسكرية السلطة النهائية المطلقة دون أن تكون للهيئة التنفيذية أو للسلطة القضائية المدنية العليا القدرة على نقض أحكام هذه المحكمة .

تدعي إسرائيل أن الدافع للحكم العسكري في الأساس ، ولاستمراره حتى اليوم ، هو عسكري سياسي محض . فهي تقول أن الأسباب المتعلقة بسلامة إسرائيل هي التي أوجت بوضع وتطبيق أنظمة الحكم العسكري على المناطق التي يقطنها العرب قرب حدود الأردن وسورية ولبنان ومصر وأن استمرار هذه الأنظمة مرده إلى استمرار حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية ووجبة إسرائيل في حماية المواطنين العرب الإسرائيليين من أن تستدرجهم مغريات التجسس على إسرائيل أو رغبة القيام بأعمال تخريبية فيها لو لم يكن هنالك حكم عسكري يحد من حرياتهم وتحركاتهم . وفي هذا

القول رياء مفضوح . بل ان في ما يصرح به بعض المسئولين اليهود دليلاً على ما هو اكثر من الرياء : على انعدام المقاييس الخلقية في الموقف الرسمي تجاه الاقلية العربية ، وان نجد خيراً من الاستشهاد بهذا الصدد بما قاله صموئيل ديفون مستشار رئيس الوزارة بن غوريون للشئون العربية لكاتب بريطاني قابله عام ١٩٥٨ :

« ان بن غوريون يذكّرنا دوماً بأننا لا نستطيع ان نتصرف على اساس التخريب الذي لم تقم به الاقلية العربية بل على اساس ما كانت قد تقوم به لو توفرت لها الفرصة »<sup>(١)</sup>.

اي ان قسوة الحكم العسكري مردها الى ما يعتقد بن غوريون ان العرب في اسرائيل قد ينوون القيام به ولسنا نعلم مثلاً صارخاً كهذا المثال لحكم صارم مبني على افتراض نية معادية عند جماعة لم تظهر نية كهذه ولا تصرفاً يشير الى وجود النية .

ان الادعاء الاسرائيلي في منتهى الركاكة . فالأقلية العربية لم تقم بأية تصرفات تخريبية من النوع الذي يتخذ ذريعة للحكم العسكري . ثم ان الحكم العسكري لا يقع على مناطق الحدود فحسب بل يمتد الى الداخل فيشمل مناطق بعيدة عن الحدود ، ولئن كانت الغاية من الحد من تحركات العرب منهم من الوصول الى الحدود فان الانظمة يجب ان يقتصر مفعولها على الطرق المتجهة صوب الحدود لا صوب داخل البلاد . واخيراً فان الانظمة والقيود تسري على كل حالات التنقل حتى حين يكون التنقل لاغراض العمل في منشآت يهودية ثبت استخدامها للعربي طالب الاذن ، بل وعلى الحالات التي

(١) يتوج المؤلف ولترشوارتز الفصل التاسع : من كتابه المشار اليه قبلاً بهذه العبارة التي قيلت له شخصياً عند زيارته لديفون .

يكون الغرض فيها هو المداواة او الاستشارة الطبية حتى حين يكون المريض فتاة او طفلاً او شيخاً ولا يمكن بأي حال افتراض غرض التجسس او التخريب كهدف للتنقل . هذا وقد سجلت حالات عديدة توفي فيها الاطفال وهم في احضان والديهم المصطفين عند مدخل مكاتب الحاكم العسكري بانتظار دورهم للحصول على اذن بالسفر للوصول الى طبيب او صيدلية <sup>(١)</sup> . وكثيراً ما يأخذ الانتظار ساعات طويلة ، وقد يجيء الجواب بالرغم من بعض الحالات دون ابداء الاسباب .

### (ب) نزع ملكية العرب على اراضيهم

لا يحتاج المرء الى التفتيش بعيداً للعثور على الاغراض المتوخاة من انظمة الطوارئ فهي في الغالب الرغبة في رفع يد العرب عن املاكهم والاستيلاء على هذه الاملاك لمصلحة المستعمرات اليهودية ولإقامة المصانع والمساكن فوقها ، والى ذلك المدى فان الاغراض ليست عسكرية بمعنى انها تغدّم السلامة العامة للبلاد . وقد تكون الاغراض العسكرية قائمة كذلك لكنها ثانوية ، فالسلطات تملك الوسائل الرادعة لمن يرغب من العرب في التخريب او التجسس ، واسرائيل لم يعرف عنها تورعها عن استعمال اكثر الاساليب قسوة لفرض الخوف والرعب على الاقلية العربية وما مجزرة كفر قاسم على خط الهدنة الشرقي ببعيدة عن الازدهان حين اقدمت قوى الحدود على قتل ٩٩ شخصاً منهم فتيات ونساء حوامل واولاد عشية الهجوم على سيناء وذلك بان تربصت لهم عند مداخل القرية وهم في طريق عودتهم من العمل في الحقول وكان نظام منع التجول قد قدم ساعة واحدة دون علم القرويين ،

(١) شوارتز يشير الى حادثة كهذه رويت في مجلة N E R عدد فبراير مارس ١٩٥٦ وهادوي يشير الى حوادث وردت في صحيفة اسرائيلية باسم . . . Leensfragen ديسمبر ١٩٥٥ .

فسيما ان وصل هؤلاء الا واستقبلتهم نيران الرشاشات ببرودة دم اجرامية وحصدتهم افواجا ولم ينج الا افراد قلائل شهدوا بها حصل في عصر ذلك اليوم الرهيب .

برهاننا على صحة ما ندعيه ، من ان الغرض الرئيسي الحقيقي لسياسة اعلان الكثير من مناطق اقامة العرب القرويين مناطق مغلقة هو ابعاد العرب عن اراضيهم ثم الاستيلاء عليها ، نبعده في التشريعات التي وضعها اسرائيل بصدد املاك « الغائبين » وتطبيقها هذه التشريعات على املاك الغائبين فعلا ( اي النازحين ) ، وكذلك العرب غير النازحين بالمعنى الفني للمصطلح من سكان غزة والضفة الغربية اصلا ممن يملكون اراضي وعقارات في فلسطين المحتلة ، وعلى الكثير من املاك العرب الذين ظلوا في اسرائيل .

تتوجب الاشارة الى طمع اسرائيل المتمادي بهذه الاملاك ، فان الاراضي والمساكن المهجورة كانت في الاساس حلا ضعفاً لمشكلة اسرائيل الرئيسية الا وهي اسكان المهاجرين الجدد . ويقول المؤلف بيرتز بهذا الخصوص :

« ان الاملاك المهجورة شكلت واحدة من اهم الاسهامات لجعل اسرائيل قادرة على العيش . فمدى مساحة الدولة وكون معظم المناطق المتاخمة للحدود فارغة بنزوح سكانها كان امراً ذا مدلول استراتيجي خطير . ومن بين ٣٧٠ مستعمرة جديدة اقيمت بين ١٩٤٨ ومطلع ١٩٥٣ كان ٣٥٠ في اراضي متروكة . وفي ١٩٥٤ كان اكثر من ثلث السكان اليهود يقيمون في أملاك مهجورة وحوالي ثلث المهاجرين الجدد ( ٢٥٠.٠٠٠ ) كانوا يقيمون في املاك المدن التي اخلاها العرب . فانهم كانوا قد اخلا مدناً بأكملها مثل يافا وعكا والد الرملة وبيسان والمجدل وكذلك ٣٨٨ حاضرة وقرية بأكملها واجزاء كبيرة من ٩٤ مدينة وحاضرة تشمل نحو ربع مجموع المباني في

اسرائيل كلها ... » (١)

ولكن كل هذا لم يكف اسرائيل التي ظلت تتوق للحصول على المزيد من الاراضي . وهكذا وضعت التشريعات التالية :

١ - قانون المناطق المهجورة ١٩٤٨

٢ - انظمة املاك الفارين ١٩٤٨ وتعديلاته في ١٩٥٠

٣ - انظمة الطوارئ لزراعة الاراضي التالفة ١٩٤٨ - ١٩٤٩

٤ - قانون استملاك الاراضي ١٩٥٣ ( بما في ذلك التعويض عنها )

٥ - قانون التحديدات ١٩٥٨ .

يحق للحكومة بموجب القوانين الثلاثة الاولى ان تعتبر اية اراضي سبق احتلالها او استسلم اصحابها او هجرها اصحابها او بعضهم اراضي منطقة مهجورة ، توضع سلطة التصرف بها في يد وزير الزراعة وحارس الاملاك المهجورة . وفي اسراعها ببناء المستعمرات على الحدود العربية تركت الحكومة امر الاستيلاء على الاراضي للحاكم العسكري الذي كان يفسر التشريعات كيفما شاء فيستولي على الأراضي ويحولها للسلطة المدنية ( فيما بعد لجهاز الانماء الذي يقوم بتدبير اراض لبناء المستعمرات الزراعية ) .

وجاء القانون الرابع لفرص اضافاء المزيد من القانونية على ما سبقه من تشريعات ولتقوية سلطة الحكومة في القيام باستملاكات جديدة وان يكن ظاهره تسهيل دفع التعويضات . واخيراً جاء القانون الخامس يضع قيوداً جديدة على العرب وذلك بأن طلب من كل مالك ليس بيده مستند

(١) في كتابه المذكور قبل ص ١٤٣ .



مسجل ( طابو ) بالارض اثبات ملكيته المستمرة وغير المتنازع عليها لمدة خمسة عشر عاماً ( اي بالعودة الى ما قبل قيام اسرائيل بخمسة اعوام حتى ١٩٤٣ ) او تصبح ملكاً لحكومة امراييل . والجدير بالذكر ان القانون العثماني وقوانين الاراضي ايام الانتداب البريطاني كانت تعتبر التملك الفعلي والتصرف لمدة عشر سنوات دليلاً كافياً للملكية القانونية تخول صاحب الارض الحصول على سجل الارض . ورفع المدة الى خمسة عشر عاماً والاصرار على مستندات تسجيل في اوضاع كذلك التي يعانها العرب في اسرائيل لم يكن له من تفسير الا الرغبة في إحراج عدد من المالكين والاستيلاء على اراضيهم .

لعل أغرب ما في قوانين الاراضي من تعسف ولا قانونية هو تعريف « الاراضي المهجورة » و « المالك الغائب » . فان اسرائيل تستطيع ان تعتبر كل الاراضي اراضي مهجورة لأنها بالفعل مهجورة ! وهذا تجيز اسرائيل لنفسها ان هي شاءت الاعتماد على هذا المخرج القانوني . لكنها تستعمل المخرج الثاني في اكثر الاحوال وهو تعريف المالك الغائب . فقد عرفه القانون على انه شخص تنطبق عليه الاوصاف التالية : اعتباراً من ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ( تاريخ قيام الامم المتحدة باقرار مشروع تقسيم فلسطين ) (١) :

- ( أ ) كل من كان من رعايا او مواطني اي من الدول العربية .  
( ب ) كل من كان في اي من هذه الدول مهما كان طول اقامته هناك .

(١) اعتمدنا في هذا الجزء من الفصل المتعلق بالاراضي العربية في الدرجة الاولى على مقال غير منشور لسامي هداوي ( المذكور قبلاً ) بعنوان « اسرائيل والاراضي العربية في فلسطين » وفي الدرجة الثانية على بيرتر المذكور اعلاه الفصول ٨ و ٩ و ١٠ ، وعلى شوارتر المذكور اعلاه الفصول ٢ و ٦ و ٧ و ١٣ .

( ج ) كل من كان في اي جزء من فلسطين خارج المناطق التي تحتلها اسرائيل .

( د ) كل من كان في اي مكان خارج مسكنه العادي حتى لو كان هذا المكان ومسكنه العادي كلاهما في المناطق التي تحتلها اسرائيل .

ويلاحظ ان الفقرة ( د ) تخول السلطة اعتبار اي شخص شامت غائباً بمجرد انه كان غائباً عن بيته يشترى حوائجه من المدينة او من قرية مجاورة مثلاً في اي تاريخ بين ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وتاريخ قيام الدولة او احتلال اسرائيل لمركز سكن ذلك الشخص .

استناداً الى الفقرات ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) تمكنت اسرائيل من الاستيلاء على اراضي النازحين او غير النازحين ممن يقطنون خارج اسرائيل لكن ضمن حدود فلسطين الاصلية . ولكي تحاشي الظهور بمظهر الغاصب فانها كانت تجعل السلطات العسكرية تسلم الاراضي لحارس الاملاك المهجورة ومن ثم لجهاز الانماء الذي كان بدوره يتصرف بها تحويلاً وتمديلاً . اما الفقرة ( د ) فكانت السلاح الأشد فتكاً فيما يتعلق بالعرب الذين ظلوا في اسرائيل . فبموجبها اعتبر نحو ٣٠,٠٠٠ عربي لم يتركوا اسرائيل إطلاقاً ولكنهم كانوا خارج « مسكنهم المألوف » لفترة ما مها قصرت « غائبين » . من هؤلاء بعض اهالي عكا الذين لجأوا من المدينة الجديدة المكشوفة الى المدينة القديمة على بعد مئات قليلة من الامتار انتظاراً لما ستسفر عنه عمليات القتال ، فاعتبروا لاجئين واصبحت املاكهم مباحة لاسرائيل . ومنهم الوف القرويين في الشمال ممن هربوا الى اطراف قراهم واحتموا بين الاشجار بانتظار مرور القوات الاسرائيلية فاعتبروا لاجئين واستيحت املاكهم . والجدير بالذكر ان هؤلاء اللاجئين كانوا مشمولين برعاية وكالة الامم المتحدة لإغاثة اللاجئين حتى ١٩٥٢ حين طلبت اسرائيل الاشراف عليهم ودجهم بالاقتصاد . غير انه لا يزال

منهم نحو ٢٠.٠٠٠ لاجيء لم يكونوا قد استعادوا ممتلكاتهم بعد في  
ربيع ١٩٦٢<sup>(١)</sup>.

هذا وقد بلغ الاستهتار أشده إذ نصت انظمة تعريف الغائب على ان  
حارس الاملاك المهجورة له الحق بالاستيلاء على اية املاك على اساس اعتقاده  
ان شخصاً ما هو مالك غائب وان املاكه مهجورة بمجرد توقيع الحارس  
شهادة بهذا الخصوص . وكانت مسؤولية اثبات العكس على المالك التعميس .  
هذا وكان الحارس في حل من ضرورة التصريح بمصادر معلوماته ...

على ان ما هو اهم من قضية « اللاجئيين » والمالكين الغائبين الحاضرين هو  
ربط اسرائيل بين انظمة الحكم العسكري التي تحد من تحركات العرب -  
والعرب فقط - وانظمة وقوانين الاراضي المهجورة والمالكين الغائبين الواقعة  
على العرب فقط كذلك . فان الاسلوب المتبع هو أن يقوم الحاكم العسكري  
باعلان منطقة ما مغلقة ويمنع اصحاب الارض فيها من الذهاب الى اراضيهم  
بموجب انظمة الطوارئ ، بدون ابداء الاسباب سوى القول ان السلامة  
العامة تتطلب ذلك ، ثم ان تعلن الارض مهجورة بسبب عدم استثمارها ،  
وبسهولة يتم بعد ذلك « اثبات » كون صاحب الارض قد غادر « مسكنه  
المألوف » في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ او بعد ذلك التاريخ حتى قيام الدولة او حتى  
احتلال الجيش لمركز سكن ذلك الشخص . وهكذا يستولي الحاكم العسكري  
على الاراضي ويجوئها للسلطة المدنية . بل ان الحاكم العسكري يستطيع ، ان  
هو شاء عدم تغليف اعماله بغلاف من القانونية ، ان ينزع الملكية بموجب  
النظام رقم ١٢٥ من قانون الطوارئ بحجة ان الاجراء تتطلبه سلامة  
البلاد العامة .

(١) حسبما جاء في مجلة New Outlook المشار اليها قبلا في مقال لسمعا فلابان  
عنوانه « دمج الترية العربية » ص ٢٥ .

قد نُسأل فيما اذا كانت اسرائيل استعملت هذه التشريعات بالفعل الى مدى خطير بالاستيلاء على مناطق واسعة من ممتلكات العرب المقيمين في اسرائيل . والجواب بالايحاب القاطع ، بالرغم من عدم وجود احصاءات مفصلة عاماً فعاماً . فالفكرة السائدة بين العرب في اسرائيل أنهم كانوا يملكون في سنة ١٩٤٨ ما مساحته مليون ونصف دونم من الارض وان مليوناً وربع تم استيلاء السلطة عليها ولم يبق بيد العرب سوى ربع مليون دونم<sup>(١)</sup> في حين تشير الاحصاءات الاسرائيلية الى ان المساحة بيد العرب كانت ٦٨٠,٠٠٠ دونم في ١٩٥٧ / ١٩٥٨ اي بمعدل ٣,٢ دونم للشخص في حينها<sup>(٢)</sup> . مقابل ٦,٦ دونم للشخص في ١٩٤٥<sup>(٣)</sup> . وعلى هذا الاساس فان نحو ٧٠٠,٠٠٠ دونم ذهبت للسلطة . اما الرأي بين بعض الاسرائيليين انفسهم فهو ان حوالي ١,٣٠٠,٠٠٠ دونم ذهبت للسلطة وأنها تشكل نحو ٦٠ بالمائة مما كان العرب المقيمون في اسرائيل يملكون من ارض<sup>(٤)</sup> . وسواء كانت خسارة العرب ٤٠ بالمائة من جلة ممتلكاتهم او ٦٠ بالمائة - وهي حدود الخسارة - فانها خسارة جسيمة خاصة اذا ذكرنا (١) قيود السلطة على نشاط العرب الاقتصادي ومعاملتهم معاملة « المواطن من الفئة ب » اي الثانوي غير المتمتع بتسهيلات القروض والمنح كاليهود ، و (٢) ان العرب لا يتاح لهم التوظيف في مراكز حكومية ذات مرتبات عالية او نفوذ او في اعمال خاصة بمراكز تحمل معها مسؤولية ، و (٣) ان سعيهم للعمل في القطاعات اليهودية خاضع لرخص التنقل اذا كانوا يقطنون في المناطق الخاضعة للحكم العسكري (حيث لا يزال ٧٥ بالمائة منهم يقطنون الى اليوم ) وعلمهم على ذلك معرض للانقطاع فجأة

(١) شوارتز ص ٩٧ و ٩٨ - ٩٨ .

(٢) Statistical Abstract of Israel 1957/8 ص ١٢٩ .

(٣) من سجل الارض لحكومة فلسطين المسمى Village Statistics لعام ١٩٤٥ .

(٤) شوارتز ، ص ٩٨ ، نقلا عن جريدة « هارتس » في عددها بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٥

إذا رغب الحاكم العسكري في منع رخص التنقل عنهم ، و (٤) أهم من هذا كله ان التعويضات التي تدفع لهم عن خسارة اراضيهم تكاد لا تذكر فهي تتراوح بين ١٥ و ٢٥ جنيه اسرائيلي للدونم الواحد<sup>(١)</sup> وتعادل ناتج سنة واحدة من محاصيل الحبوب<sup>(٢)</sup> .

### ( ج ) وضع الاقلية العربية الاقتصادي

حصيلة كل هذه الاوضاع هي ان العرب خسروا النصف او اكثر من اراضيهم بموجب قوانين واجراءات تصفية مما رفع عدد القرويين الذين لا اراضي عندهم ارتفاعاً خطيراً ، وانهم ثالوا مقابل ذلك تعويضات ضئيلة جداً ، وانهم فوق ذلك مقيدون بمحدود قانونية وفعلية في سميهم للعمل في حقول النشاط من زراعية وغير زراعية . بالاختصار هنالك الكثير من الدلائل ان سياسة الحكومة تجاههم هي سياسة احراج وافقار ، لكنها سياسة لا تبلغ اليوم حد دفعهم بالقوة ليتروا اسرائيل والارجح ان ذلك بسبب التخوف من رد الفعل العربي والعالمي والرغبة في الاستفادة من وجود اقلية عربية في اسرائيل لاغراض الدعاية .

ان اسرائيل وانصارها يشيرون الى ما تحقق للعرب من تحسن في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، خاصة في النواحي التالية :

( أ ) ان الدخل الفردي للعامل العربي ، وللمزارع ، ارتفع ارتفاعاً يذكر

(١) بيرت ، ص ١٨٤ وهو يقتبس مما ورد بشهادة عربي عضو في « الكنيست » .. شوارتز يشير الى مبالغ اكبر .

(٢) شوارتز يذكر هذا في عدة مواقع من كتابه خاصة في الفصول ٢ و ٧ و ١١ .  
الا ان الجدول ٣ بصفحة ٢٥ في مجلة New Outlook يذكر ان قيمة الناتج بلغت عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ مبلغ ٥٤٠٥ جنيه للدونم الواحد في المتوسط لكل انواع المحاصيل .

على الرغم من خسارة نصف الاراضي، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة الاراضي المروية بين الاراضي المزروعة وارتفاع الانتاجية .

(ب) ان نسبة التعليم ارفقت بين من هم في سن التعليم بالمقابلة مع الوضع اثناء الانتداب ، بل وبالمقابلة مع الوضع الحالي في بعض الدول العربية .

(ج) ان الوضع الاجتماعي تحسن بسبب ارتفاع مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية في البلاد وسيطرة فلسفة « دولة الرفاه » .

(د) ان وضع العمال تحسن وزالت الفروق بين أجر العامل العربي والعامل اليهودي بعد ان فتح « المستدروت » المجال للعرب في ١٩٥٩ ليصبحوا اعضاء كاملين فيه اذا شاءوا ، وقد انضم ٢١,١٥٠ عامل عربي الى المستدروت حتى ربيع ١٩٦٢<sup>(١)</sup> .

(هـ) ان العرب في اسرائيل يتمتعون بالحقوق السياسية كاليهود فينضمون للاحزاب السياسية ويمارسون حق الانتخاب ومنهم سبعة اعضاء في « الكنيست » ( اي البرلمان الاسرائيلي ) .

على ان هذه « الفوائد » تنفجر كالفقايع امام الامتحان . فارتفاع الدخل لازمه خسارة في الممتلكات بما من شأنه مع مرور الزمن ان يجعل من العرب مجرد عمال او مستخدمين صفار في القطاعات اليهودية لا يملكون الكثير من وسائل الانتاج . واستفادة العرب من تحسن اسعار المحاصيل الزراعية أمر ليس الفضل فيه للحكومة بل للاوضاع الاقتصادية العامة حيث تكثر الهجرة وترتفع التسميات فترتفع الاسعار ويستفيد من ارتفاعها كل المنتجين .

(١) هذه الآراء والمعلومات مرتكزة الى ما جاء في شوارتر وفي مقالات متعددة في مجلة New Outlook خاصة في عددها الخامس بالعرب في اسرائيل « مارس - ابريل ١٩٦٢ » .

وارتفاع مستوى التعليم لدى العرب في اسرائيل ، ومعظمه ابتدائي ، اقل من الارتفاع في البلدان المجاورة لاسرائيل واقل منه بين النازحين .

والخدمات الاجتماعية الواسعة النطاق يستفيد منها اليهود في الغالب لا العرب لانها لا تصلهم ، وانتقاهم اليها محفوف بالصعوبات كما أسلفنا . وعضوية المستدروت بعد أحد عشر عاماً من قيام الدولة ليست دليل سخاء بعد ان صار الوف والوف من العرب عمالا عند مستخدمين يهود وصار من الضروري ان يشملهم جهاز عمالي ما . واما حق التصويت والوصول الى عضوية البرلمان الاسرائيلي فغرضه الدعاية في الدرجة الاولى خاصة متى ذكرنا انتهاك حقوق العرب كمواطنين من حيث التمييز في المعاملة وقيام الحكم العسكري القاسي في معظم مناطقهم .

وفوق هذا كله فان ردنا العام هو ان العرب الذين ظلوا في اسرائيل كانوا يشكلون جزءاً متمماً للعالم العربي مع اخوانهم في نهوضهم الاجتماعي والتنظيمي والاقتصادي وسيشتركون مع هؤلاء الاخوان في التطور السياسي والقومي الذي شهده الوطن العربي في الحقبة والنصف الاخيرتين . فما حققه العرب في البلدان المتاخمة لاسرائيل ، وفي المغرب العربي وفي العراق والكويت ، من تقدم عمراني واجتماعي وعلمي اوسع مدى واعمق أثراً مما تم للعرب في اسرائيل ، هذا عدا كون العرب في اسرائيل يمتنون في كرامتهم وتحد حرياتهم وتنتهك حرمة منازلهم وارضيتهم بل ويستهان بأشخاصهم وبارواحهم بما لا يعوض عنه بأي تقدم مادي حتى ولو كان كبيراً ، فما القول بالتقدم المتواضع المزيج بالحسارة في الاراضي والمنازل وفرص العمل وبالألم والذل والرعب ؟

ينسب الى الدكتور حاييم وايزمان ، اول رئيس للجمهورية في اسرائيل ،

قوله : « اني متأكد ان العالم سيعكم على الدولة اليهودية على أساس ما تفعله بالعرب » من المؤسف ان هذه المحاكمة لم تجر بعد . فالضمير العالمي في سبات عميق تجاه الظلم الاسرائيلي الواقع على العرب . على اننا واثقون من ان حكم التاريخ في القضية لا يمكن الا ان يكون حكماً صارماً على اسرائيل .



## ملحق الفصل الثامن

عنايت من الإجراءات الإسرائيلية الاقتصادية التعسفية

### بحق العرب في إسرائيل

أصدر الجيش أوامر باخلاء قرى بأكملها ، مثل كفر برعم ، أقرث ، الشعب ، أم الفرج ، مجيدل ، البووه ، خربة جلة ، الرבصية ، وسواها . وفي بعض الحالات أمرت المحكمة العليا بإبطال أوامر الجيش بسبب عدم صحة الادعاء بضرورة الاجراء لاغراض السلامة العامة ، الا ان الجيش كان ينسف القرى كلياً او جزئياً وبذلك يبطل مفعول قرار المحكمة فعلياً . ونقدم فيما يلي بعض التفاصيل :

١ - رفعت قرية « خربة جله » الامر للمحكمة طالبة ابطال مفعول أوامر الجيش ، فرفضت دعواها ، الا ان مستعمرة « كيبوتس » مجاورة هاجمت القرية ونهبت محتوياتها وأتلفت ما لم تنهبه <sup>(١)</sup> .

٢ - كان حظ كفر برعم اسوأ . ظل سكانها الستائة في إسرائيل ، وبانتهاء القتال أمرتهم السلطات بالانتقال الى قرية الجش التي كان حوالي نصفها خالياً ، وجاء في الأمر ان الانتقال موقت لاسبوعين فقط . فانتقل سكان كفر برعم حاملين معهم بعض الملابس والطعام فقط وازدحموا في بيوت الجش الفارغة . ومرّ الاسبوعان ثم السنة بأكملها ثم السنة التالية ولم يسمح لهم بالعودة الى قريتهم التي كان قد جرى اعلانها « منطقة مغلقة » ، حتى ولا بزيارة بيوتهم

(١) كما جاء في جريدة « جروزالم بوست » في ١٧/٨/١٩٥٣ .

لاحضار المزيد من الاغراض ، بحجة ان المنطقة « منطقة أمن » . وفي تلك الاثناء قامت مستعمرة يهودية « كيبوتس » في جزء من اراضي القرية . وفي خريف ١٩٥١ رفعت القرية الشكوى للمحكمة العليا فحكمت المحكمة بوجوب سماح الجيش للقرويين بالعودة الا ان الجيش لم يمثل لأمر المحكمة ، وفي ١٦ سبتمبر ١٩٥٣ NSF الجيش القرية بأكملها وفي ١٩٥٧-١٩٥٨ قامت مستعمرة تعاونية « موشاف » جديدة قرب انتقاض القرية ، واستولى سكان المستعمرة على ما تبقى من اراضي القرية . هذا وقد رفض الاهالي قبول التعويضات التي عرضتها الحكومة من حيث المبدأ عدا عدم رضاهم عنها من حيث الكمية <sup>(١)</sup> .

٣ - في ٨ نوفمبر ١٩٤٨ أمرت السلطات العسكرية سكان قرية أقرت بأن يخلوا منازلهم « لاسباب تتعلق بالامن » لمدة خمسة عشر يوماً فترك السكان قريتهم حاملين معهم من الثياب والطعام ما يكفي لهذه الفترة . وحتى اواخر ١٩٥٣ كانت الخمسة عشر يوماً لم تنته بعد ... وهنا ايضاً كما في قضية كفر يوعم ربح الاهالي دعوام لدى المحكمة لكن الجيش NSF القرية وأبطل المفعول العملي لقرار المحكمة . والى اليوم لا يزال سكان أقرت خارج قريتهم <sup>(٢)</sup> .

٤ - العينة الرابعة فردية ، لكنها مثال لما حدث لأفراد كثيرين لم يكن حظهم جيداً في النهاية كحظ بطل القصة . اما بطل القصة فعمري يقطن حيفا واسمه طنوس الياس العسكر <sup>(٣)</sup> . كان طنوس مواطناً قانونياً يحمل الاوراق الثبوتية الاسرائيلية الأصولية ، وكان يلقي بصوته في الانتخابات البرلمانية .

(١) عن شوارتز ص ٩٢ - ٩٣ .

(٢) عن بيرتز ، ص ١١٦ - ١١٧ .

(٣) بيرتز ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

وبأذن خطي من حارس الاملاك المهجورة كان يؤجر عقاراً في حيفا ويقبض الايجار . وفجأة اعلن الحارس ان طنوس مالك غائب وأمره باخلاء دكان كان يديره ، فرفع طنوس دعوى الى المحكمة العليا ظهر خلالها للمحكمة ان الحارس انما تصرف بدون قواعد ، مستغلاً سلطاته ، بالرغم من الاثباتات التي تقدم طنوس بها ( كايصالات الضرائب التي يدفعها واوراقه الشوتية والاذن الصادر عن الحارس نفسه لتأجير العقار ) ، واخيراً حكمت المحكمة لطنوس وصرحت بان الصلاحيات الواسعة الممنوحة للحارس لا تسمح له بان يستهين بالحقوق الاولى للسكان ضارباً عرض الحائط بالحقائق ولا تسمح له « بالاجراءات الكيفية » ولا تبرر « الاجراءات المسوقة بالقسوة او العناد .. » على ان الوفاء من الحالات المشابهة - في رأي المؤلف بيوتر - لم تصل المحكمة اطلاقاً فظل المتضررون فيها دون تعويض معنوي او مادي .

هـ - يقول المؤلف شوارتز<sup>(١)</sup> في معرض حديثه عن التعسف والازعاج والحيف الواقع على العرب بسبب اضطرارهم للحصول على أذون للتنقل من المناطق العسكرية واليهما ما يلي :

« اذا كنت تقيم في الناصرة وكان لديك إذن سفر لتل اييب فعليك ان تسافر بطريق حيفا لا الخضيرة التي هي اقرب الطريقين . ولا يحق لسكان الناصرة الذهاب دون إذن سفر الى حيفا ، مع ان بمقدورهم السفر الى عكا بدون إذن ، الا ان هذا لا يفيد لان الطريق تمرّ بحيفا حيث قد يسألون عن أذونات السفر ... »

« ليست الأذونات صعبة الحصول ، اذا لم تبال بالاصطفاف ساعة او ساعتين او ثلاث ساعات في فترات الازدحام ، واذا لم تكن قد قمت بما

يؤدي سمعتك وإذا لم تكن تقصد التفتيش عن عمل حيث لا يراد لك ان تعمل ... حينما يرفض اذن السفر فانك لا تعطي سبباً لذلك مطلقاً . وإذا أوقفت على الطريق ولم يكن معك إذن ، او اذا كانت مهلة الاذن قد انتهت ، او اذا كنت قد غيرت الطريق المحددة لك في الاذن ، او اذا كنت تباطات بدون سبب ظاهر فانك تؤخذ الى مركز الشرطة حيث تسجل مخالفة ضدك ثم تفرم ...

« ان الحاكم العسكري يتحكم بمعيشتك وتسليتك وحياتك الاجتماعية والعائلية وحياتك السياسية . ولنفترض انك كنت بدون عمل ، فبإمكانه ان يوقفك عن الذهاب للتفتيش عن العمل - كما بإمكانه ان يوصي بك لتجد عملاً . وبإمكانه ان يمنعك من الوصول الى عملك او بان يجعل صاحب العمل يطردك منه ، فبإمكانه ان يرسل مذكرة لصاحب العمل ان استخدامك « ليس في الصالح العام » - لاسباب تتعلق بالامن - ولذلك يجب ان لا تستمر في عملك كمدرس او ككاتب او اي شيء آخر ... » .

(ب) عينات من بعض ودود الفعل الجريئة للتمسف الاسرائيلي

١ - من لوحة رفعها في ١٩٥٨ عدد من قادة واعضاء جماعة « اليهود » وهي منظمة تقول بانصاف العرب ولكنها صغيرة العدد والشأن في اسرائيل بالرغم من انها تضم امثال الفيلسوف مارتن بوبر والاساتذة سيمون وبونيه من الجامعة العبرية والدكتور شرشفكي<sup>(١)</sup> .

« ان معظم سكان اسرائيل العرب خاضعون لحكم عسكري يحرمهم حقوقهم الاولى الأساسية لكل مواطن حر . فليس لديهم حرية في التنقل او

الاقامة ، ولا هم يقبلون اعضاء في النقابات المهنية ولا يستخدمون على أساس متكافئ (مع اليهود) في معظم المؤسسات او الدوائر الحكومية . وتتوقف حياتهم بأسرها على تلطف الحكام العسكريين ومعاونتهم . ان الوزارات في قيامها بواجبها تعين العرب في حقول الزراعة والصحة والتعليم الخ لكن نظام الحكم العسكري يلقي ظله الكثيف على كل هذه الفوائد .

٢- سئل شيخ مسلم بما يلي : « ايها السيد ، انك امام هذه القرية واثت معروف بالحكمة والفصاحة ، فاهي في رأبك وضعية العرب المقيمين في اسرائيل . فأجاب :

« سأجيب بقصة : حدث في ايام العباسيين ان استدعى الخليفة هارون الرشيد وزيره جعفر البرمكي الذي كان قد اتسع نفوذه بسبب حب الشعب له وكان الخليفة يرغب في الخلاص من الوزير بواسطة حمله على التمرد بشكل ما . وعند مشول الوزير قدم الخليفة له خروفاً وقال له : خذ هذا الخروف وأعطه احسن الطعام الذي تقدر عليه طيلة ستين يوماً ، وعندما يصرخ اعطه حليباً ليشربه ، وبنهاية الستين يوماً يجب ان يظل وزنه كما هو اليوم . فانصرف جعفر البرمكي مذهولاً ، ثم استشار المستن من عائلته فيما يجب عمله . واخيراً نصحه عمه بان يوقع ذنباً في شراكه فلما فعل ربط عمه الذئب في نفس الغرفة التي كان الخروف فيها . وأكل الخروف كل ما امكنه ان يأكله من الطعام ومن الحليب طيلة ستين يوماً ، وبنهاية المدة كان وزنه اقل مما كان في مطلعها ، بسبب الرعب » (١) .

٣- من جريدة هآرتس حول موضوع نزع ملكية أرض الاقلية العربية (٢) :

(١) شوارتز ، ص ١٢ .

(٢) شوارتز شرحه .

« ان مشاعر العدالة البدائية تستدعي ان لا ينظر الى العربي الذي يعود الى اسرائيل بشكل قانوني كالك غائب » .

وقد طالبت الجريدة باعادة الارض الى المالك او تعويضه مالياً بعمالة ، الى ان قالت : « لسنا في حالة حرب مع العرب الذين هم مواطنون في اسرائيل .. ان قانوناً يجعل منهم مالكين غائبين بصورة اوتوماتيكية لهو غير مقبول .. ان هذا الامر هو مسألة ضمير وتقدم ميامي » .



## الفصل التاسع

### تقويم الاقتصاد الاسرائيلي وقدرته على الاستقلال

#### (أ) خلاصة تقييم الاقتصاد الاسرائيلي

توصلنا فيما سبق من فصول الى خلاصات عامة يجدر بنا اجمالها عند هذه النقطة، تمهيداً لمحاولة تقويم قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على الاستقلال، ونعني بالاستقلال قدرة الاقتصاد على الاستغناء عن المعونات الاجنبية . اما الخلاصات التي تبلورت في الفصول الماضية فهي الآتية :

١ - ان الاقتصاد الاسرائيلي مدين الى حد بعيد للاطار السياسي والمؤسسي والتنظيمي الذي تم وضعه خلال سنوات الحكم البريطاني على فلسطين من ١٩١٨ الى ١٩٤٨ وات منجزات السنوات ١٩٤٨ الى ١٩٦٢ يجب ان ينظر اليها على انها منجزات ٤٤ عاماً لا منجزات ١٤ عاماً فقط، اي ان سنوات الدولة هي امتداد للسنوات التي سبقتها خلال الانتداب حين كانت اجهزة الانتداب تخدم الوطن القومي اليهودي في الحقول الاقتصادية وسواها وبذلك كانت تمهد للسنوات التي تلت قيام الدولة .

٢ - ان الاقتصاد اليهودي في فلسطين حقق توسعاً يذكر خلال الانتداب كما انه وكرز نفسه ، على الاخص فيما يتعلق باقامة الاجهزة



والمنظمات والمؤسسات الملائمة للنشاط الاقتصادي ، وفيما يتعلق بإنشاء المستعمرات الزراعية تحقيقاً للعقائدية الصهيونية القائلة بالامتيطان في الارض وبتجميد العمل الزراعي ، وفيما يتعلق باستقبال مئات الوف المهاجرين الجدد واستيعابهم في النشاطات الزراعية والصناعية وسواها ، واخيراً فيما يتعلق بإيجاد الوسائل المادية لتعبئة القوى البشرية وتدويرها استعداداً لما كانت الحركة الصهيونية تخطط له من حيث الاستيلاء على فلسطين وتحويلها دولة يهودية اي عدم الاكتفاء بإنشاء « وطن قومي لليهود في فلسطين » . ولقد أتاح نحو الدخل القومي لليهود تحقيق هذه الاهداف . فان هذا الدخل ارتفع بمعدل جعل نصيب الفرد الفلسطيني ( عربياً كان او يهودياً ) اكبر من نصيب الفرد في اي بلد اخر في الشرق الاوسط في حينها اي عند انتهاء الانتداب البريطاني - وقد بلغ هذا الدخل ١٤١ جنياً فلسطينياً للفرد اليهودي في ١٩٤٥ بالاسعار الجارية او ٥٤ بأسعار ١٩٣٦ الثابتة .

٣ - كانت نكبة العرب في فلسطين واضطرار مئات الالوف منهم الى النزوح هرباً من سيف الارهاب الصهيوني الغادر نعمة واضحة لاسرائيل إذ سهل لها ذلك الحصول على ما قيمته مئات ملايين الجنيهات الاسترلينية من الارض والمباني والمساكن والمصانع ووسائل النقل والتجهيزات المختلفة والمتاجر والمكاتب ، بالإضافة الى الاملاك العامة من اراضي ومباني ومستشفيات وطرق مواصلات وسواها . وبما ان اسرائيل وضعت يدها على كل هذه الرساميل واستعملت ايراداتها فانها وفرت على نفسها عبئاً ضخماً كانت ستنوء به على الأرجح فيما لو لم تتوفر هذه الرساميل العربية وجاء سيل المهاجرين في الضخامة التي شهدتها السنوات الاولى في عمر الدولة . وقد اوضحنا بهذا الصدد ان خسائر العرب ليست مجرد الرساميل العينية التي خلفوها بل وما فاتهم من ايرادات ومداحيل هذه الرساميل ومن ارتفاع في قيمتها

النقدية عبر السنين ومن ارتفاع في قيمتها العينية نتيجة حتمية لعملية تكوين الرساميل فيما لو ظل العرب يسيطرون على ممتلكاتهم . وما غنمه اليهود يبلغ في مجموعه اكثر مما جاءهم من عرن اقتصادي من العالم الخارجي من ١٩٤٨ لنهاية ١٩٦٢ .

٤ - لا تختلف قواعد الاقتصاد الاسرائيلي وتركيبه كما هي في عهد الدولة عما كانت عليه خلال الانتداب الا اختلافاً ثانوياً ، فاهداف هذا الاقتصاد ظلت كما هي ( فيما عدا التحول عن هدف اقامة وطن قومي لليهود الى هدف تركيز الدولة بسبب قيام هذه ) وان اختلفت الاهداف إلحاحاً او وسائل . ولبرز الميزات بين الفترتين ، فترة الانتداب وفترة الدولة ، هو تعاظم قدرة الدولة على السعي صوب تحقيق اهدافها بسبب تجمع الوسائل المادية الضخمة وعناصر القوة والسلطة في يد الدولة والمؤسسات القومية المتعاونة معها - نجماً لا مثل له من حيث التركيز والكمية في السنوات السابقة لسنة ١٩٤٨ .

٥ - حقق الاقتصاد الاسرائيلي منجزات ضخمة ابرزها استقبال واسكان واستيعاب وتشغيل مليون مهاجر يهودي حوالي نصفهم جاء من حوالي أسبوية - افريقية فقيرة وامية وناقصة التدريب . وفي سبيل هذا التحقيق اتسمت رقعة الزراعة من مروية ومطرية وارتفع الانتاج الزراعي اكثر من اربع مرات . كما اتسمت الصناعة اتساعاً مرموقاً وارتفع الناتج الصناعي حوالي ثلاث مرات ، وارتفعت الصادرات من زراعية وصناعية ( خاصة الاخيرة ) اضعاف ما كانت عليه في مطلع سنوات الدولة ، كما اتسع نطاق الخدمات على انواعها من نقل ومواصلات وسياحة وصيرفة وانشاءات على ان اكثر القطاعات اتساعاً كان قطاع الاسكان بسبب التركيز على اعداد المساكن للمهاجرين الجدد .

٦ - انعكست الانجازات في الحسابات القومية حيث نرى ان الناتج القومي القائم ارتفع اكثر من مرتين ونصف المرة خلال السنوات ١٩٤٨ - ١٩٦٢ على اساس الاسعار الثابتة اي بمعدل ٨ بالمائة سنوياً او يزيد بموجب حساباتنا و ١١ بالمائة بموجب المصادر الاسرائيلية مما سمح للناتج القومي الفردي بالارتفاع في المتوسط بين ٥ و ٦ بالمائة سنوياً ( على اساس ارتفاع الناتج ١١ بالمائة وتزايد السكان ٥ - ٦ بالمائة . وقد وافق الارتفاع في الناتج القومي تزايد مواز في ارتفاع مستوى الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي ) .

٧ - على ان هذه الانجازات ، من عينة تشاهد في القطاعات المختلفة ونقدية تنعكس في الحسابات القومية ، تمت بفضل معونات اجنبية ضخمة وعلى حساب فوضى كاسحة في نظام الاسعار الداخلي وفي المعاملات بالعملة الاجنبية كما لازمها ارهاق الموارد ( خاصة الزراعية والمائية منها ) يتبدى في ارتفاع المكاليف ارتفاعاً شاملاً حصيلته عجز المنتوجات الاسرائيلية عن مزاحمة مثيلاتها في السوق الداخلي بدون حماية كثيفة واسعة او مزاحمة مثيلاتها في الاسواق الخارجية بدون منح ومعونات متعددة الأشكال والصيغ أبرزها في حقل اسعار النقد الاجنبي . هذا وقد مرت اسرائيل بفترة من التضخم النقدي الحاد تميزت بالتزايد الشاق في الكتلة النقدية وارتفاع الاسعار الخطير . على ان ارتفاع الاسعار لم يلحق بتزايد الكتلة النقدية وذلك بفضل تفوق المستودعات على المصدرات الذي تم بدوره بفضل المعونات الاجنبية الضخمة .

٨ - اما هذه المعونات فقد بلغت مقاديرها المعلن عنها ما مجموعه ٤,٨٩٠ مليون دولار خلال السنوات ١٩٤٩ - ١٩٦٢ . والجدير بالذكر ان

ثلثي هذه المعونات في المتوسط جاءت بدون التزامات مقابلة وبذلك لم تلق عبئاً ثقيلاً على اسرائيل . على ان السنوات الاخيرة تشير الى تزايد العجز في ميزان المدفوعات مع تناقص نسبة الهبات وارتفاع نسبة القروض والتعويلات الرأسمالية الاخرى الى مجموع العجز ، مما يشير الى ظاهرة مزدوجة تقلق اسرائيل . ويزيد هذا القلق حدة ان بعض عناصر الهبات تكاد تنفذ ونعني هنا ما يرد من حكومة المانيا الغربية تعويضات للدولة وللأفراد ، ومدلول هذا الامر ان اسرائيل ملزمة بالتفتيش بسرعة عن مصادر عون جديدة تعوض عن الهبوط المتوقع في المعونات الى ان يتوفر لها سبيل خفض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق رفع المصدقات بنسبة تفوق ارتفاع المستوردات بمقدار يسمح بانكماش الفجوة بينها خلال عدد معقول من السنين .

٩ - كان السبب ولا يزال في اضطراب اسرائيل الى الحصول على رصيد استيرادي كبير ( وبالتالي الى الوقوع في عجز كبير في ميزان المدفوعات ) هو اصرارها على تنفيذ مخططاتها كله معاً وبنفس الوقت - هذا المخطط الذي يدعو الى التسلع الواسع الباهظ الثمن ، واستقبال المهاجرين ، واستيعابهم بل واستدراجهم ان لم يقبلوا مختارين ، والاستيطان والتوسع الزراعيين ، وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ، والسماح لمستوى المعيشة باستمرار الارتفاع بحوالي ٥ او ٦ بالمائة انسجاماً مع الاتجاه الرفاهي القائل بتوسيع نطاق الخدمات العامة ، وبالسماح للاجور بالضغط التصاعدي المستمر ( انسجاماً مع هذا الاتجاه او وضوحاً لقوة اتحاد العمال ) الهتدروت ، الذي يتمتع بنفوذ لا يضاهيه الا نفوذ الجيش ) . ولا يبدو حتى هذه الساعة ، بالرغم من اتجاه السلطات مؤخراً صوب سياسة اقتصادية من شأنها ازالة الاصطناعية في نظام الاسعار والانتاج ، من ان اسرائيل ستتمكن من ضغط استثمارات الموارد المتوفرة ( من داخلية ومستوردة ) بحيث لا يتعدى

العجز في ميزان المدفوعات مجموع المعونات المتوقع الحصول عليها في السنوات القليلة المقبلة .

١٠ — لا تتم صورة ما يجري في اسرائيل دون الحديث عما يعانيه الربع مليون عربي الذين ظلوا في فلسطين المحتلة واصبحوا أقلية ذليلة مهانة في بلدهم ، فان هؤلاء التعساء بالاضافة الى ما يعانون نفسياً وسياسياً بل ودينياً بسبب التمييز العنصري والديني ، فانهم يعانون الكثير من التمييز اقتصادياً بسبب الحد من حرياتهم وتنقلاتهم ، اذ لا يزال ٧٥ بالمائة منهم في مناطق خاضعة للحكم العسكري الصارم ، وكذلك بسبب استيلاء السلطة على حوالي نصف اراضيهم وذلك بالارتكاز الى مفعول قوانين كيفية وتقسفية تسمح للسلطة باعتبارهم ان هي شاءت « مالكين غائبين » تنطبق عليهم قوانين الاملاك المهجورة بصيغها المتعددة ثم بسبب استيلاء السلطة على عدد كبير من المباني والقرى العربية الملوكة لعرب يقيمون في اسرائيل ، واخيراً بسبب محدودية فرص العمل في وجه العرب واقتصارها على المراكز الوضيعة ان في الخدمة المدنية او في النشاطات الاقتصادية في القطاعات الخاصة .

\*\*\*

هذه صورة عامة وسريعة للاقتصاد اليهودي في فلسطين خلال اربع حقب ونصف تمتد من صدور وعد بلفور في ١٩١٧ حتى منتهى ١٩٦٢ ، وقد كانت صورة للماضي . اما الآن فلعلنا على استعداد لان نتكهن حول قدرة اسرائيل المقبلة على تحقيق مقدار يذكر من الاستقلال الاقتصادي ، في ضوء ما نعلمه عن معطيات وفعالية ومشاكل الاقتصاد الاسرائيلي .

## ( ب ) امتحان قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على الاستقلال

نذكر القارىء مجدداً اننا نقصد بالاستقلال المقدرة على الاستغناء عن المعونات الاجنبية ونود الايضاح هنا ان الاستغناء ليس خيراً في مطلق الاحوال فقد يتحقق هذا الاستغناء بسبب الكف عن النشاط الانمائى وتكوين الرساميل . كما ان الاعتماد ليس شراً في مطلق الاحوال فقد يكون ضرورياً لفترة ما تركز اسس الاقتصاد خلالها مما يسمح له بالتالي ان يرفع من صادراته الى مدى يعيد الى ميزان المدفوعات توازنه وسلامته . على انشالا نبالغ اذا قلنا ان الاعتماد الاسرائيلي على المعونات الاجنبية لم يعد كله اعتماداً من النوع المستحب ، فانه قد طال امداً واتسع نطاقاً بحيث اصبح يعكس حالة من الاتكالية والاسراف تكاد تكون مزمنة وعلى هذا الاساس والى هذا المدى فان تخفيف مقداره يعتبر خيراً في نظر الاسرائيليين الذين يعنون بالشئون العامة .

ما هي اذن قدرة اسرائيل على تخفيف مقدار الاعتماد ؟ لعلنا نتوصل الى جواب مرض ان نحن جابهنا المسألة مداورة وذلك بالاجابة اولاً على السؤال التالي : ما هو مقدار المعونات الاجنبية المرجح استمرار وودها الى اسرائيل في السنوات القليلة المقبلة - مثلاً اعتباراً من ١٩٦٥ حين تنضب المعونة الالمانية؟ ومتى حصلنا على جواب لهذا السؤال الاخير امكنتنا البحث في قدرة اسرائيل على العيش من ضمن هذا المقدار من المعونة .

شغل هذا التساؤل كبار الاقتصاديين الاسرائيليين ، كما شغل اقتصاديين اخرين في بعض الهيئات الدولية وخارجها ، وأسشير في فحصي لمسألة قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على الاستقلال الى محاولة لاكثر اقتصاديي اسرائيل شهرة وهو دون باتسكن اذ فحص هذه القدرة في عام ١٩٥٩ على اساس فرضيات

معينة ، كما سأشير الى محاولة من نفس النوع وردت في تقرير البنك الدولي ( الذي سبقت الاشارة اليه ) الموضوع ايضاً عام ١٩٥٩ . على ان مهمتي الآن هي امتحان معقولة السياسة الاسرائيلية الاقتصادية الجديدة والتكهن بحفظها من النجاح . اما هذه السياسة فقد اعلنتها في فبراير ١٩٦٢ وزير المالية ليفي اشكول (١) .

كان الهدف الرئيسي لهذه السياسة انقاص مدى اعتماد اسرائيل على العون الأجنبي بحيث تتمكن البلاد من ان تدبر امرها في عام ١٩٦٦ بعون مقداره ٢٥٠ مليون دولار فقط .

وتتصف السياسة هذه بالتركيز على التثقف وعلى المزيد من الحرية الاقتصادية خاصة في حقل التجارة الخارجية ومعاملات القطاع الاجنبي . ولا بد لي من الاعتراف بأن محاولتي تقويم السياسة الاقتصادية الجديدة وبالتالي قدرة اسرائيل على الاستقلال الاقتصادي استفادت مما حدث بين ١٩٥٩ (وهو تاريخ محاولتي باتنكن والبنك الدولي ) وربيع ١٩٦٣ ( وهو تاريخ وضع هذا الكتاب ) .

اولى خطوات محاولتنا التمعن في تفاصيل مصادر العون الاجنبي وتقدير مستواها المتوقع بعد عام ١٩٦٥ وهو موعد انتهاء مفعول اتفاقيتي التعويض الالمانيتين . ويجب ان نشير ان تكهناتنا تركز الى افتراض ظروف واحوال عادية ليس فيها ازمات سياسية او عسكرية خطيرة .

(١) سبقت الاشارة الى بحث باتنكن ، وكذلك الى تقرير البنك الدولي . اما بيان وزير المالية المتضمن السياسة الاقتصادية الجديدة فقد صدر في ٩ فبراير ١٩٦٢ وقد اعتمدنا نصه بالانكليزية حسبما ورد في مجلة Middle Eastern Affairs عدد مارس ١٩٦٣ ، كما اننا دققنا في تعليق الكتاب الحكومي السنوي العام ١٩٦٢ / ١٩٦٣ على السياسة هذه ( ص ١٨٥ و ١٨٦ ) .

اما تفاصيل مصادر العون ( من منح وتحويلات رساميل ) فهي كما يلي :

نوع المعونة      متوسطها السنوي      مستواها المتوقع لعام ١٩٦٥

بملايين الدولارات

أ - هبات دون مقابل

١٠٠	١٠١	(١) من اليهودية العالمية
٣٠	٢٦	(٢) من الحكومة الاميركية
١٠	٩	(٣) من حكومات اخرى
-	١٠٦	(٤) من المانيا الغربية
١	١	(٥) من هيئات دولية
<u>١٤١</u>	<u>٢٤٣</u>	مجموع (أ)

ب - تحويلات رأسمال وقروض

١٥	٣٨	(٦) سندات الدين الاسرائيلي (قروض الاستقلال)
٤٠	٢٠	(٧) استثمارات خاصة
		(٨) قروض غير حكومية طويلة
٢٥	٨١	ومتوسطة الاجل
-		(٩) قروض غير حكومية قصيرة الاجل -
٣٢	٣٢	(١٠) قروض حكومية (الولايات المتحدة)
<u>٢٥</u>	<u>٥</u>	(١١) قروض حكومية أخرى
<u>١٣٧</u>	<u>١٧٦</u>	مجموع (ب)
<u><u>٢٧٨</u></u>	<u><u>٤١٩</u></u>	المجموع العام



اما الفرضيات التي اعتمدها في تقدير المستوى المتوقع فهي كما يلي  
والارقام تشير الى ارقام النفذات في الكشف اعلاه :

(١) نعتقد ان المستوى سينخفض قليلاً بانخفاض بعض الهبات النقدية  
والمعينة الفردية بعد هبوط حجم الهجرة . لكننا أبقيناه على حاله اعتقاداً  
من ان اليهودية العالمية لن تنقص هباتها بنفس الوقت مع نزوب المعونة  
الالمانية .

(٢) لا يشمل هذا الرقم القروض الواردة من الحكومة الامريكية  
بموجب « القانون العام ٤٨٠ » المتعلق بتصريف الفائض الزراعي ، ولا  
القروض التي قدمها بنك الاستيراد والتصدير الامريكي وانما يشمل الهبات  
الصرف .

(٣) التفاصيل غير متوفرة حول مصدر هذه المعونات وقد قدوناها  
مستقبلاً على اساس الاستمرار بمجموعها الاصلي مع ارتفاع ضئيل .

(٤) عندما ينتهي مفعول الاتفاقيتين الالمانيتين للتعويضات بنهاية ١٩٦٤  
يكون قد ورد لاسرائيل نحو ١,٥٠٠ مليون دولار متوسطها نحو ١٢٥ مليون  
سنوياً . ثم يحذف هذا المصدر اعتباراً من ١٩٦٥ . على ان المتوسط للسنوات  
١٩٥٣ - ١٩٦٠ بلغ نحو ١٠٦ مليون سنوياً .

(٥) افترضنا استمرار هذه المعونات بمجموعها الاصلي .

(٦) المرجح ان ترتفع مبيعات سندات الدين الاسرائيلي ، لكن المرجح  
كذلك ( استناداً الى اختبار السنوات المت او السبع الاخيرة ) ان يتقدم  
عدد من حملة هذه السندات طالين قيمتها تقدماً ( اما بالعملات الاجنبية او

بالجنه الاسرائيلي اذا كانوا سيوظفون تلك المبالغ في استثمارات اسرائيلية) ولذلك فالمبيعات الصافية لن تتعدى ما تتوقعه في الارجح ، بل ان تقرير البنك الدولي يفترض ان تتساوى مبيعات السنوات مع ما يصفى منها في عام ١٩٦٤ بحيث يكون المتحصل الصافي صفراً<sup>(١)</sup> .

(٧) تتوقع الحكومة الاسرائيلية ان يصل هذا الرقم الى ٥٠ مليون في حين يتوقع تقرير البنك الدولي ان لا يتعدى مبلغ ٣٠ مليون لعام ١٩٦٤ ، وقد اعتمدنا رقماً وسطاً<sup>(٢)</sup> .

(٨) نعتقد بهبوط القيمة الصافية للقروض غير الحكومية من طويـة ومتوسطة الاجل بسبب تراكم الدين الاسرائيلي ، فقد بلغت المبالغ المستحقة للسداد لسنة ١٩٦٢ وحدها نحو ٨٠ مليون دولار ( من فوائد وأقساط ) وفي حال توفر مصادر اقراض جديدة ، وهو افتراض معقول ، فان التزامات السداد تتكاثر . هذا وقد افترض تقرير البنك الدولي المشار اليه ان يكون الرقم الصافي للقروض لعام ١٩٦٤ سلبياً بمقدار ١٨ مليون دولار اي ان الدفعات ستزيد عن المقبوضات بهذا المقدار ولكننا أقل تحفظاً من التقرير ولذلك قدرنا القروض بمبلغ ٢٥ مليون<sup>(٣)</sup> .

(٩) ان حركة القروض القصيرة الاجل من تسليف وسداد سريعة ولذلك فقد اعتبرنا مقدارها الصافي صفراً ( باهمال الفوائد المستحقة عليها ) خاصة بسبب الصعوبة في ملاحقة هذه الحركة . ولا نعتقد ان افتراضنا هذا يشوه

(١) من تقرير البنك المشار اليه قبل ، الجدول رقم ١٦ بالفصل الخامس .

(٢) شرحه .

(٣) شرحه .

## الكشف بشكل خطير .

(١٠) تشمل قروض الولايات المتحدة ما يقدمه بنك الاستيراد والتصدير ( بمعدل ٩ مليون سنوياً للسنوات المتوفرة تفاصيل حولها اي ١٩٥٠-١٩٥٨ ) وما تقدمه الحكومة بموجب القانون العام ٤٨٠ ، اي من اصل مبيع الفائض الزراعي ( بمعدل ٣٠ مليون سنوياً للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٨ ) . على انه يلاحظ ان هذه القروض قدنت في السنوات الاخيرة ( فيما عدا ١٩٥٨ ) ، وتأرجعت حول ٣٢ مليون دولار ، وهو الرقم الذي اعتمدناه للسنة ١٩٦٥<sup>(١)</sup> .

(١١) قدنت القروض الحكومية الاخرى بعد سنة ١٩٥٤ ، بحيث أصبح متوسطها حوالي ٥ مليون الا اننا اعتمدنا رقماً اكبر من ذلك بكثير لاعتقادنا ان المانيا الغربية ستتمد اسرائيل بالقروض بعد انتهاء مفعول اتفاقيتي التعويضات وذلك اولاً لكي لا ينقطع حبل العون الالماني لاسرائيل كلياً ( مما لا ينسجم والسياسة الالمانية المسيطرة ) وثانياً لكي تقم المانيا شيئاً من التوازن بين معوناتها للدول العربية وتلك لاسرائيل .

نعود الان الى منطلق بحثنا باعادة السؤال الذي طرحناه قبل :

ما هي قدرة اسرائيل على التخفيف من اعتمادها على المعونات الاجنبية ؟ وهل تستطيع اسرائيل ان تنصرف اقتصادياً بحيث ينخفض العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الى حوالي ٢٧٨ مليون دولار ( او قل

(١) يعتمد تقرير البنك الدولي مبلغ ٥٥ مليون دولار ( هبات وقروض ) بدلا من الرقم الذي اعتمدناه وهو ٦٢ مليون ( ٣٠ + ٣٢ ) .

٢٧٥ مليون ) وهو مبلغ تستطيع توقع الحصول عليه في ١٩٦٥ بموجب توقعاتنا في الكشف اعلاه ؟

قبل محاولة الاجابة ، دعنا نفترض ان مبلغ ٢٧٥ مليون كله متوفر للاستعمال ، وان شيئاً منه لن يذهب لسداد الديون المستحقة حتى الآن - فكأنما اسرائيل ستسد ديونها في حينها باستعمال الوفرة الذي يتراكم لديها بين ١٩٦٢ و ١٩٦٥ والذي نفترض انه سيبلى حجماً يعادل الالتزامات المتراكمة في حينها . بعبارة اخرى : ان ما سنقوم به الان هو وضع المعادلة التي تظهر لنا ، على اساس معطيات وفرضيات سنثبتها ، فيما اذا كان بمقدور اسرائيل في سنة ١٩٦٥ ان « تعيش » من ضمن عجز اجالي مقداره ٢٧٥ مليون . على اننا قبل ان نفعل ذلك نرى من المفيد ان نمرض توقعات اسرائيل في سبيل الدنو من الاستقلال الاقتصادي حسبما حددتها عند وضعها سياستها الاقتصادية الجديدة <sup>(١)</sup> - وهذا العرض يصلح اساساً لمعادلتنا لانه يعطينا التوقعات حول متوسط نمو الامتهلاك والصادرات والسكان الخ .

تتوقع اسرائيل تزايد السكان بواسطة التزايد الطبيعي والهجرة معاً بمعدل ٥ بالمائة سنوياً او بمقدار ١١٥,٠٠٠ شخص سنوياً وان تنخفض مقادير التحويلات الرأسمالية ، وان يضار الى وضع علاقة ما بالسوق الاوروبية المشتركة . اما بالتفصيل فهي تأمل ان تضيق الشقة بين المصدرات والمستوردات بحث تصبح ٢٥٠ مليون دولار في ١٩٦٦ وان يرتفع الناتج بمعدل ١٠ بالمائة سنوياً ( منها ٥ بالمائة نتيجة ازدياد القوى العاملة و ٥ بالمائة ارتفاع الانتاجية

(١) حسبما وردت التوقعات في ص ١٨٦ من الكتاب السنوي للحكومة لعام ١٩٦٢ -

الفردية ) وان يهبط تزايد الاستهلاك الحكومي من ٩,٥ بالمائة الى ٦ بالمائة سنوياً ، وان يهبط تزايد الاستهلاك الخاص من ٥ بالمائة إلى ٢,٥ بالمائة ، وان ترتفع المصدرات بمقدار ٢٠ بالمائة سنوياً وان ترتفع نسبة الادخار من الناتج الاضافي من ١٠ بالمائة (متوسط ١٩٥٥ - ١٩٦١ ) الى ٣٦ بالمائة بحيث يمول نصف التثمينات الجديدة اعتباراً من ١٩٦٦ من مصادر داخلية .

وسنعمد نحن هذه الاسس والفرضيات بالذات كما يرى القارئ ادناه ( والمبالغ كلها بالاسعار الجارية ) .

(١) السكان في ١٩٦٢ بلغوا ٢,٣٣٥,٠٠٠ ( أوقل ٢,٣ مليون ) ، وستزايدون بمعدل ٥ بالمائة سنوياً بموجب تقدير اسرائيل .

(٢) الناتج القومي القائم لعام ١٩٦٢ يعادل ٦,٣٢٦ مليون جنيه والناتج الفردي ٢,٧٥٠ مليون جنيه .

(٣) الاستهلاك الخاص لعام ١٩٦٢ على اساس اختبار السنوات القليلة السابقة ( من اصل الناتج القومي ورصيد الاستيراد ) يعادل ١,٩٦٨ جنيهه للفرد .

(٤) الاستهلاك الحكومي لعام ١٩٦٢ على اساس الاختبار السابق ( من اصل الناتج القومي ورصيد الاستيراد ) يعادل ٥٨١ جنيهه للفرد .

(٥) التثمين القائم ( او تكوين الرساميل القائم ) يعادل لعام ١٩٦٢ ( على اساس السنوات القليلة السابقة ) نحو ٢٧ بالمائة من الناتج القومي القائم ، او نحو ٩٦٥ جنيهه للفرد .

٦) المعجز في ميزان المدفوعات لعام ١٩٦٢ يعادل ٥٤٤ جنيه للفرد ( على أساس سعر ٣ جنيهات اسرائيلية للدولار ) .

٧) بموجب الملاحظات ٢ - ٦ فانتا نجد التوازن التالي :

استعمال الموارد ( للفرد ) = توفر الموارد للاستعمال ( للفرد ) :

$$\text{أو : } ١٩٦٨ + ٥٨١ + ٦٩٥ = ٢٧٠٠ + ٥٤٤$$

$$\text{أو : } ٣٢٤٤ = ٣٢٤٤$$

٨) معدل النمو المراد تحقيقه ( بموجب السياسة الاقتصادية الجديدة ) هو ١٠ بالمائة سنوياً وهو يتحقق بتشير يعادل ٢٠ بالمائة من الناتج القومي (على أساس منسوب التشيريات للناتج ٢ : ١ ) وبذلك تخفض اسرائيل الموارد المطلوبة للتشير وبالتالي بعض حاجتها الى رصيد الاستيراد . وبما ان زيادة السكان المتوقعة والمفترضة هي ٥ بالمائة فان النمو للفرد المراد تحقيقه والمفترض هو ٥ بالمائة .

٩) من اصل هذا النمو ، يراد رفع الاستهلاك الخاص للفرد سنوياً بمقدار ٢,٥ بالمائة ( بدلا من ٥ - ٦ بالمائة كما في السابق ) .

١٠) تزايد الاستهلاك الحكومي للفرد المراد تحقيقه هو ٦ بالمائة سنوياً بدلا من ٩,٥ بالمائة كما في السابق .

١١) انخفاض المعجز في ميزان المدفوعات المراد تحقيقه يهدف الى جعل هذا المعجز ٢٧٥ مليون دولار فقط أو ٨٢٥ مليون جنيه د بالسعر الرسمي السائد الان ، أو ٣٥٣ جنيه للفرد على ان لا يتزايد هذا المعجز جملة بتزايد السكان بل يظل على حاله ( اي انه يتناقص للفرد بتزايد السكان ) .

يبقى ان نضع المعادلة التي يتحقق بموجبها التوازن الجديد ( اي في ضوء العجز الفردي الجديد ) لكي نجد منها عدد السنوات المشار اليه بعامل «س» في المعادلة الذي تستغرقه عملية التوازن ، من ضمن عجز مدفوعات مقداره ٢٧٥ مليون دولار على اساس خفض الاستهلاك الخاص والحكومي والتشجير وعلى اساس معدلات النمو التي اشرنا اليها <sup>(١)</sup> . اما المعادلة فهي .

$$\begin{aligned} & (٢,٣) (١٩٦٨) (١,٠٥) س + (١,٠٥) س + (٢,٣) (٥٨١) (١,٠٦) س \\ & (١,٠٥) س + (٢,٣) (٠,٢٠) (٢٧٠٠) (١,٠٥) س + (١,٠٥) س \\ & = (٢,٣) (٢٧٠٠) (١,٠٥) س + (١,٠٥) س + (٢,٣) (٣٥٣) \end{aligned}$$

فاذا اجرينا حساب «س» على اساس انها سنة ، ثم سنتين ، ثم ثلاث سنوات الخ فاننا نجد ان الموارد المتوفرة للاستعمال ، أي الناتج القومي مع رصيد الاستيراد تصبح كافية للاستثمارات المتنوعة في فترة بين ١٩٣ و سنوات اعتباراً من نهاية ١٩٦٢ أي حوالي أواسط سنة ١٩٦٦ وذلك يشاهد في النتائج التالية للمعادلة .

السنة	النتيجة
صفر (الاساس)	عدم كفاية الموارد المتوفرة ووجوب وجود عون اضافي فوق العجز الحالي مقداره ٣٦ جنيه للفرد
١	عدم كفاية الموارد المتوفرة ووجوب وجود عون اضافي فوق العجز الحالي مقداره ٣٠,٣ جنيه للفرد .

(١) اعتمدنا من حيث الصيغة العامة المعادلة التي اوردناها بانتمكن المشار اليه قبلاً ، ص ١٣٤ مع اجراء التعديلات اللازمة بالنظر لاختلاف الفرضيات والمعطيات .

- ٢ عدم كفاية الموارد المتوفرة ووجوب وجود عون اضافي فوق المعجز الحالي مقداره ٢٠٨,٨ جنيه للفرد .
- ٣ عدم كفاية الموارد المتوفرة ووجوب وجود عون اضافي فوق المعجز الحالي مقداره ٨,٧ جنيه للفرد .
- ٤ كفاية الموارد المتوفرة وتحقيق وفر مقداره ١٢,٣ جنيه للفرد .

أما اذا أجرينا الحساب على اساس عجز مقدار ٢٥٠ مليون دولار ( وليس ٢٧٥ مليون ) وهو الرقم الذي اعتمدته السياسة الاقتصادية الجديدة فاننا نخرج بالجواب ان الموارد المتوفرة للاستعمال ( اي الناتج القومي القائم زائداً المعجز اي رصيد ( الاستيراد المفترض ) تصبح كافية للاستثمارات المتنوعة في فترة بين ٤٥ سنوات اعتباراً من نهاية ١٩٦٢ اي بين مطلع ونهاية ١٩٦٧ ، واذن فان التوقعات الاسرائيلية لا تبعد كثيراً عن هدفها الزمني ( الذي هو ١٩٦٦ ) هذا مع الاشتراط الاساسي ان تصبح الفرضيات حول الاستهلاك والتميز والسكان .

\*\*\*

حتى الان كنا نفحص قدرة اسرائيل على الاستقلال الاقتصادي على اساس فرضيات محدودة من زاوية توفر الموارد . فلنتحول الان الى فحص هذه القدرة من زاوية حاجة اسرائيل الى الموارد . وهذا التحول يتطلب التدقيق في بنود الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لمعرفة فيما اذا كان تطور المستوردات والمصدرات ( من منظورة وغير منظورة ) يتفق ومقدار المعجز المفترض لعام ١٩٦٥ أي ٢٧٥ مليون دولار ، واذا لم يتفق وهذا المقدار فما



هو العجز المتوقع في الحساب الجاري .

يرى القارئ من مراجعة الكشف الرقمي التالي ان توقعاتنا ترتكز الى الاتجاهات الفعلية المتبدية في تطورات الحساب الجاري من عام ١٩٥٢ الى ١٩٥٨ فالى ١٩٦١ ( في حين ان توقعات البنك الدولي وضعت في ١٩٥٩ ولم ترتكز الا على التطورات من ١٩٥٢ الى ١٩٥٨ ) (١) .

(١) الجدول ١٦ في الفصل الخامس من تقرير البنك المشار اليه قبل الستين ١٩٥٢ و١٩٥٨ ولتوقعات البنك لسنة ١٩٦٤ . الارقام لسنة ١٩٦١ فعلية . تجدر الاشارة بهذا الصدد ان تقديرات بئمة البنك وضعت بعد بحث وتقاش مع الرسيمين الاسرائيليين ، ويبدو من ملاحظات وردت في التقرير ان تقديرات هؤلاء الرسيمين كانت على العموم اكثر تفاؤلا من تقديرات بئمة البنك .

الجدول رقم (٢٤)

توقعات الحساب الجاري حتى عام ١٩٦٤

(الارقام بملايين الدولارات)

واقع ١٩٥٢	واقع ١٩٥٨	واقع ١٩٦١	تقديرات البنك لسنة ١٩٦٤	تقديراتنا لسنة ١٩٦٤
<b>أ - واردات القطع الأجنبي</b>				
١٧	٥٧	٦٣	١٢٠	٨٠
٢٨	٨٢	١٧٥	٣٠٠	٣٠٠
٤٥	١٣٩	٢٣٨	٤٢٠	٣٨٠
٤٢	١٠٠	١٧٩	١٨٠	٢٢٠
٨٧	٢٣٩	٤١٧	٦٠٠	٦٠٠
<b>ب - مدفوعات القطع الأجنبي</b>				
٥٣	١١٣	٢٠٠	٢٤٠*	٢٧٠*
٣٤٠	٤٥٩	٦١٩	٦٠٠	٦٥٥
٣٩٣	٥٧٢	٨١٩	٨٤٠	٩٢٥
			٢٤٠	٣٢٥

\* توزيع تقديري على أساس محتوى استيرادي نسبته ٤٨ بالمائة من جملة المستوردات وهي النسبة التي لازمت السنوات ١٩٥٢ الى ١٩٦٢

يحدربنا الآن ان نوضح اسباب تعديلبنا لتوقعات البنك على الشكل الذي بيناه . ان الصادرات الزراعية ستعود الى التزايد الواضح بعد ١٩٦٣ فيما اذا تمكنت اسرائيل من تحويل جزء من مياه الاردن للري ولكن النتائج الكاملة لعمليات الري لن يظهر أثرها الا بعد ١٩٦٤ وفي كل الاحوال لن تكون دراماتيكية بدليل تواضع ارقام المصدرات بين ١٩٥٠ و ١٩٦١ . وعليه فقد اعتبرنا ارتفاع ١٧ مليون دولار بين ١٩٦١ و ١٩٦٤ ارتفاعاً كبيراً بالمقارنة مع الارتفاع السابق ومقداره ٩ ملايين بين ١٩٥٨ و ١٩٦١ . اما الصادرات الصناعية فننا نراها معقولة بالنظر لتطورها السابق والتوكيد الكبير الموضوع على انائها . واما الصادرات غير المنظورة فاننا نعتقد انها قادرة على الارتفاع باكثر من توقعات البنك وذلك بسبب التسميرات الضخمة الحديثة في السفن والطائرات والتوسع في خدمات المقاولات في الخارج (خاصة افريقيا ) مما من شأنه ان يرفع الخدمات المصدرة الى ما توقعناه . على ان جملة توقعاتنا لكل الصادرات ( من سلع وخدمات ) تلتقي مع جملة توقعات البنك وان اختلفنا في التفاصيل .

غير ان الاختلاف الكبير هو في تقدير المدفوعات . فالاحتوى الاستيرادي في رأينا سيظل قريباً بما هو عليه الآن وان هبط فبمقدار قليل . وقد قدرناه بنسبة ٤٥ بالمائة من جملة الواردات اي ٢٧٠ مليون دولار . وكذلك فاننا نرى ان المدفوعات الاخرى ستكون اكبر من تقدير البنك خاصة بالنظر لتطورها السابق . على اننا لم نرفع للتقديرات اطلاقاً من هذا التطور على اعتبار ان اسرائيل لا تنوي القيام باستيراد سلع انتاجية ضخمة ( كما فعلت في ١٩٦٠ و ١٩٦١ بشرائها السفن والطائرات ) بل طرحنا قيمة السفن والطائرات من مستوردات ١٩٦١ ( اي ٦٢ مليون دولار ) وأضفنا نفس الزيادة الحاصلة بين ١٩٥٨ و ١٩٦١ ( اي نحو ١٠٠ مليون ) فوصلنا الى رقم ٦٥٥

مليون . وفي ضوء هذه التعديلات في المدفوعات خرجنا بمجمل ٩٢٥ مليون بما يجعل المعجز في احسن الظروف ٣٢٥ مليون ( بدلا من ٢٤٠ التي يتوصل اليها البنك ) .

واذا انطلقنا من هذه النقطة فتكهننا بالتطورات لعام ١٩٦٥ ( وهو العام الذي وضعناه قبلا هدف هذه الرياضة الذهنية ) لخرجنا بالاستنتاج ان خفض المعجز الى ٢٧٥ مليون في ١٩٦٥ ليس سهلا ولكنه ليس مستحيلا هذا شرط ان تصح التوقعات التي اثبتناها لعام ١٩٦٤ .

وتجب الاشارة بوضوح وتوكيد ان كل هذه التوقعات المتضاربة مع تطور الحساب الجاري بين ١٩٥٠ و ١٩٦٢ - تركز الى خمسة افتراضات :

(١) اقدام اسرائيل على انقاص معدل تزايد الاستهلاك ( من حكومي وخاص ) انقاصاً ملموساً .

(٢) اقدامها على انقاص التمييز وان جزئياً خاصة في قطاعات المساكن والمرافق العامة ( بعد ان انشئ معظم ما تحتاجه البلاد منها ) مع التحول الى التمييزات ذات المنسوب المنخفض للرأسمال الى الناتج .

(٣) رفع انتاجية العامل وخفض الضباع في القوى العامة .

(٤) النجاح في توسيع الطريق الذي شقته اسرائيل الى اسواق افريقيا وآسيا .

(٥) تحقيق مقدار واسع من الاستقرار المالي وعدم السماح لارتفاع الاسعار الذي عاد الى الظهور في ١٩٦٠ بان يحدث فوضى خطيرة في السوق مما يضعف قدرة الانتاج على المزامنة في الاسواق وبالتالي يفسد أثر تخفيض الجنبه الذي جرى في فبراير ١٩٦٢ .

فهل هذه الفرضيات معقولة ؟ وهل تنجح اسرائيل في ترضية هذه الشروط ؟

جوابنا نعم ولا في آن واحد . فاننا نعتقد ان اسرائيل ستحاول الحد من الاستهلاك الخاص لكنها لن تنقص تزايد الى المدى المطلوب وذلك بسبب الضغوط الاجتماعية والسياسية التي تنطلق ما ان يبدو ان مقدار التخفيض ضخم . كما انها لن تنقص الاستهلاك الحكومي بمقدار يستحق الذكر وهي على ما هي عليه من سمي حيث للتسلح الباهظ الثمن لجيش ضخم .

ثم انها بنتيجة ضالة ما يتوقع ان تجريره من تخفيض في الاستهلاك على نوعيه ستضطر الى ابقاء مستوى التمييز على حاله او ما يقرب من ذلك ، خاصة اذا اتسع سيل الهجرة لسبب من الاسباب . اما رفع انتاجية العامل فانه ممكن الحدوث على اننا نستبعد ان يبلغ هذا الارتفاع ٥ بالمائة للفرد سنوياً ولمدة سنوات حسب التقديرات الاسرائيلية .

اما توسيع الطريق الذي شقته اسرائيل للتعامل التجاري ولتصدير الخدمات الى افريقيا وآسيا فنظن انها ستنجح في اجرائه وذلك بسبب عاملين : الاول ديناميكية اسرائيل وسعيها الحثيث المدروس لتوسيع المعاملات مع الدول الآسيو - افريقية . والثاني تباطؤ العرب في سباقهم مع اسرائيل داخل هذه الدول وعدم اتقانهم طريقة مجابهة التغلغل الاسرائيلي . وبرأينا ان المقاطعة العربية لاسرائيل - التي نجحت في حجب الاسواق العربية عن اسرائيل وفي حرمانها مصادر دخل كان بإمكانها الحصول عليها - يجب ان تكون عبرة للعرب في قدرتهم على مجابهة التغلغل الاسرائيلي حين يحدون في التفكير في الوسائل الإيجابية

والسلبية على السواء<sup>(١)</sup> . على ان توسيع نطاق المعاملات الاسرائيلية يظل في اعتقادنا ضمن الحدود التقديرية التي عيناها لارتفاع المصدرات من السلع والخدمات .

حصيلة هذا التقويم هي ان اسرائيل يتوقع لها النجاح المتواضع فقط في وفاية الشروط التي اثبتناها اذا هي ارادت خفض عجز ميزان المدفوعات على الشكل الصارم الذي ييناه ، فاذا هي لم تنجح نجاحاً بعيد المدى فانها ستفشل ايضاً في كبح جماح التضخم النقدي وارتفاع الاسعار الذي عاد الى الظهور في ١٩٦٠ و ١٩٦١ و ١٩٦٢ بشكل خطير وما يزيدنا اقتناعاً بمجدية تهديد التضخم هو ان الفشل في ضغط العجز في ميزان المدفوعات ضغطاً قوياً يعني ان الاستيراد يظل سهلاً الى حد ما مما يعني ان نظام التسليف يظل فضفاضاً بسبب السعة في موارد القطع الاجنبي لسببين : الاول ، ميل اسرائيل الى عدم تحقيق انكماش كبير في الكتلة النقدية برفع نسبة السيولة الاحتياطية في البنوك رفعاً شامكاً . والثاني ، استمرار الطلب المحلي قوياً على وسائل التمويل لتقديم وسائل الانتاج المحلية التي تلازم استعمال وسائل الانتاج المستوردة واختبار اسرائيل بين ١٩٥٠ و ١٩٦٢ يشير الى هذا الاتجاه وهو - اي الاختبار - احق بالاعتبار من مجرد التأكيدات التي تنثرها السلطات حول نواياها في تحقيق

(١) لم نزل موضوع المقاطعة عنايتنا في هذه الدراسة بسبب عدم توفر أية ارقام حول أثر المقاطعة الاقتصادي الفعلي . وبالإضافة الى ذلك فاننا نعتقد ان قدرة اسرائيل على تصدير معظم ما ترغب في تصديره تقلل أثر حرمانها من الاسواق العربية فيما عدا ما تتكلفه اسرائيل من فروق في تكاليف الشحن لاسواق بعيدة . وخلاف ذلك فان عدم تغفل الفئتين الاسرائيليين في البلدان العربية يعرض عنه تغفلهم في بلدان اخرى . اما البترول العربي الذي حرّمته اسرائيل فانها تستمض عنه بترول من مصادر اخرى بفارق قليل في الكلفة . وفي اعتقادنا فان خسارة اسرائيل الفعلية هي في حدود ٢٥ مليون دولار سنوياً . على اننا نود التوكيد اننا هنا انما نقدم على التمكن التقديري ليس الا .

الاستقرار المالي وضغط الطلب الفعال في السوق .

اذا صح تحليلنا هذا فان المعجز في ميزان المدفوعات لن ينخفض انخفاضاً يذكر . واذا كان الامر كذلك فالسؤال هو : كيف ستدبر اسرائيل الامر ؟ وما هي العبرة التي يمكن استنتاجها من هذا التحليل ؟

هنا نصل نقطة الخطر ، حيث يعجز المنطق الاقتصادي عن التأثير في سياسة اسرائيل كما يعجز عن ان يعيننا عن التكهّن بماهية السياسة التي يرجح ان تبناها اسرائيل ما ان تتحقق من عجزها عن خفض حاجتها الى العون الاجنبي خفضاً يذكر . علينا اذاً ان نكتشف السبل غير الاقتصادية التي قد تسلكها اسرائيل لتؤمن لنفسها ذلك السبل من العون الاجنبي الذي تتطلبه لحاجات مجتمعها واقتصادها وجيشها في الاغراض الاقتصادية وغير الاقتصادية . وسأضع امام القارئ سلسلة من التكهّنات المرتكزة الى اختبار السنوات ١٩٤٨ - ١٩٦٢ والى دلالة تحليلنا السابق في محاولة لتقديم الجواب لتساؤلنا حول ماهية السبل الذي تختاره اسرائيل اذ تدرك ان العون الاجنبي الذي لا بد من حصولها عليه بعد ١٩٦٥ لا يمكن توقع وصوله ببسر وسهولة في الظروف العادية .

ان التكهّنات تقع في إطار تحليل استراتيجي اسرائيل المرجحة في الحقول السياسية والمسكرية والدعائية ، وهي حقول لا ندعي اي اختصاص بها الا انها تلامس الحقل الاقتصادي بل وتداخل معه بحيث يتعذر على الباحث في موقف كوقوفنا الاحجام عن التكهّن بما قد يجري خارج الاقتصاد ان هو شاء ان يخرج باستنتاجات اقتصادية .

اما تكهّناتنا - وهي خاتمة هذا الكتاب - فهي الآتية :

١ ) نرجح ان يستمر تزايد المصادر وجنى العملات الاجنبية عن طريق

مبيع السلع والخدمات الاسرائيلية الا ان هذا التزايد سيرافقه تزايد متناسب معه في الاستيراد ( بنسبة ٤٥ بالمائة من المصدرات ) .

٢ ) في الاحوال العادية نرجح ان لا يقبل الاسرائيليون بضغط استهلاكهم الخاص وان لا تقدم الحكومة على ضغط استهلاكها العام، ضغطاً قوياً، خاصة بالنظر لتضاعف التسليح كمية ونوعاً وغلاء الاسلحة الحديثة وسرعة التبدل التكنولوجي فيها وهي سرعة باهظة التكاليف .

٣ ) كذلك فان التمييز لا يتوقع ان ينخفض انخفاضاً يذكر اذا أريد رفع النتائج القومي لتلبية حاجات التصدير المتزايدة مع الاستهلاك على نوعيه ومع تزايد السكان المرتفع المتوقع .

٤ ) لسنا نرى سبيلاً لنخفض عجز ميزان المدفوعات خفضاً واضحاً خاصة مع استحقاق المزيد من اقساط الديون ولذلك فان حاجة اسرائيل للعون الاجنبي ستظل مرتفعة لعدة سنين مقبلة ، ولا نرى انها ستتخفض الى ما يقرب من ٢٧٥ مليون دولار في عام ١٩٦٥ ( اي حين انتهاء مفعول الاتفاقيات الالمانية ) او ٢٥٠ مليون دولار في ١٩٦٦ .

٥ ) لا يبدو لنا ان هنالك جالية يهودية ما ترغب في النزوح الاجمالي الى اسرائيل وتقدر عليه كذلك . واذا صح هذا القول فان اسرائيل ليس في مقدورها استغلال أزمة هجرة كبيرة من اجل استيراد المزيد من المعونة — مما يحصل عملية الاستيراد اكثر فاكثراً صعوبة في الظروف العادية .

٦ ) كذلك لن يكون من الميسور لاسرائيل الحصول على المعونات



الضخمة دون وجود تهديد عسكري ( او سياسي فعال ) يحايلها  
 نستطيع استغلاله وقد يكون هذا التهديد (١) فعلياً وفعالا او  
 مداماً ، (٢) مصطنعاً تدعيه هي لاغراضها . فاذا كانت غير  
 مصطنع فان لجوء اسرائيل الى معونة اصدقائها يكون سهل التحقيق .  
 واذا كان مصطنعاً تضطر اسرائيل في سبيل انجاسه الى حملة سياسية  
 ودعائية بارعة وضخمة لتنتقل جو الرعب المراد خلقه الى الدوائر  
 الخارجية التي ترغب في التأثير عليها . واعتاداً على اختبار السنوات  
 الماضية منذ قيام اسرائيل نستطيع التعميم ان ظهور حملة دعائية  
 ضخمة يعني التغطية لاعداد حملة سياسية او عسكرية ضد العرب .

هذه النقطة تتطلب شيئاً من التوضيح فاننا نرى ان بروز حملة دعائية  
 ضخمة يعني وجود نية عدوانية مباشرة اذا شعرت اسرائيل ان ميزان القوة  
 لا يزال في صالحها الا انه في سبيل التحول . او بديل ذلك يعني وجود رغبة  
 ملحة لدى اسرائيل في الحصول على معونة اقتصادية وسياسية وعسكرية اذا  
 شعرت ان ميزان القوة وصل في تحوله نقطة التعادل الخطر او انه تحول في  
 صالح العرب فعلاً . واذا في ضوء هذا الرأي فان الوضع سيظل على العموم  
 مائلاً يحاول معه كل من الفريقين العربي والاسرائيلي تحقيق تفوق واضح في  
 ميزان القوة على الفريق الآخر . وهذا الخط من الميعة لا يتوفر معه اي  
 ثبات او استقرار في السياق القصير ولا يتوفر له الاستقرار الا اذا نجح فريق  
 ما في الحصول على تفوق واضح عسكري - تقنولوجي يمنع الفريق الآخر  
 من اللحاق به في حد معقول من الزمن ومن المجازفة .

نعود الآن الى النقطة التي انطلقنا منها وهي مسألة استغلال اسرائيل لما  
 يتهددها من خطر . فنقول انه مهما كان الخطر الذي تشكو منه اسرائيل

وسواء أكان حقيقياً او وهمياً او اصطناعياً، وسواء أكانت حملة اسرائيل في الخارج تستهدف اغراضاً دعائية ام سياسية ام عسكرية فانها في كل الاحوال تستهدف رفع المعونة الاجنبية وتنتهي بالتالي الى الضغط للحصول على المزيد من القطع الاجنبي .

( ٧ ) هذا التعليل يؤدي الى احد سبيلين : الاول ان تقبل اسرائيل بحقيقة ضعف وضعها الاقتصادي ومنطقه فتعمل طوعاً على خفض معدل نمو الاقتصاد، وفي تلك الحالة تستمر في الارتكاز الى المعونة الخارجية ولكن على نطاق أضيق، وتزول صفة اللاحاق في مشكلة عجز ميزان المدفوعات مع تحديد توسع التسليم وتحديد الهجرة والابطاء المتدرج في تقدم الاقتصاد وفي توسيع خدمات دولة الرفاه. هذا السبيل ممكن وسلم نظرياً رغم انه يوجب استمرار الحكومة في نشر مظلة واقية من المساندة فوق المنشآت الاقتصادية . غير ان مكاليف هذه المساندة - بما في ذلك مجابهة المقاطعة العربية وتحمل ما يتوجب عليها من خسائر او حرمان من بعض الدخل - تكون مصدر ازعاج دون شك ولكنها اضعف من ان تكون عوامل حياة او موت للاقتصاد الاسرائيلي . هذا السبيل مع سلامة النظرية غير محتمل السلوك وتقديره هو ان اسرائيل لا تقبل بالتزام سبيل كهذا لانه يتنافى وحركية القيادة الاسرائيلية وثقتها بنفسها وطموح اهدافها كما انه يتنافى وثقة اسرائيل بقدرتها على استدراج انصارها في الخارج الى معونتها عند الحاجة . وفوق هذا كله فانه يناقض اصرارها على تأمين تفوق عسكري واقتصادي على العرب .

السبيل الثاني هو رفض اسرائيل للتكشف الجزئي الذي يوجبها منطق الوضع الاقتصادي العام فيها .

السؤال اذاً : هل يقوم المتبرعون في الخارج من حكومات ومؤسسات

صهيونية وافراد بالضبط على اسرائيل لارغامها على اتباع سبيل النقشف ؟  
جوابنا بالنفي فنحن لا نعتقد ان المتبرعين سيقدمون على الضبط الفعال ان لم  
يكن لسبب فلقدرة اسرائيل على تخويف المتبرعين من نتائج ضبط كهذا على  
كيانها وبقائها .

يبقى اذاً خط تصرف واحد مفتوحاً امام اسرائيل ، بالنظر للعقائدية  
المسيطرة في اوساطها عامة وللعرقية التي تميز مؤسساتها ولما تدعيه من رسالة  
وهدف وبالنظر لاصرارها على عجز مدفوعات ضخمة : هذا الخط هو استغلال  
او خلق الازمات لتأمين استمرار المعونة الدافقة التي يتطلبها الحفاظ على معدل  
تزايد المستويات الحاضر من نمو واستهلاك ، او ما يقرب من هذا المعدل .

ان المدلول الرئيسي لهذا التحليل يكمن في حتمية قيام اسرائيل باصطناع  
الآزمات السياسية او العسكرية او تلك التي تتعلق بالجوالي اليهودية في الخارج ،  
بشكل يكاد يكون دورياً ، من اجل التغلب على الازمة الاقتصادية ، ان لم  
تبد امامها آزمات حقيقية يخلقها لها العرب .

ان اسرائيل تستمر في خط التصرف هذا سواء كانت القوى العربية  
المهاجرة لها - سياسياً وعسكرياً - غير شديدة التركيز واضحة الاهداف  
وبالتالي غير قادرة على منع اسرائيل عن اصطناع الازمات ، او كانت هذه  
القوى في مركز منيع لاذ في هذه الحال تكون الازمات حقيقية ويكون  
الضبط الاسرائيلي للحصول على المعونات الخارجية في سبيل مجابهة الازمات  
أقصى ما تستطيع اسرائيل ان تفعل .

اذن ، الى ان تتبلور القوى العربية الموزنة وقترسخ بشكل كاسح يزيل  
التأرجح لا مفر من الاستنتاج ان اختيار اسرائيل بين القبول بالبطء في التقدم

الاقتصادي او خلق الازمة سيكون خلق الازمة كما انه لا مفر من الاستنتاج انه مهما كان نوع الازمات ودرجة جديتها فانها ستعني استمرار اضطراب اسرائيل الى الاعتماد على العون الاقتصادي الاجنبي الضخم واستمرار حصول اسرائيل على هذا العون الى المدى الزمني الذي نستطيع او نجرؤ على التكهن في حدوده .



## ملحوظة الطبعة الثانية

تضمن الفصل التاسع والآخر من الطبعة الاولى لهذا الكتاب ، الصادرة في القاهرة عن معهد الدراسات العربية العالية بجامعة الدول العربية في صيف ١٩٦٤ ، تقييماً اجالياً للاقتصاد الاسرائيلي جاء خلاصة للبحث والتحليل في الفصول الثمانية السابقة من الكتاب . وبعد التقييم ورد التساؤل فيما اذا كان الاقتصاد الاسرائيلي سيقدّر حقاً على تخفيف اعتماده على المعونات الاقتصادية الاجنبية في شتى اشكالها كما تتمنى له السلطات الحاكمة وحسباً نصت السياسة الاقتصادية الجديدة التي اعتمدت في ٩ فبراير ١٩٦٢ . واخيراً انتهى الفصل بالاجابة على التساؤل بالتدليل على تعذر نجاح السياسة الاقتصادية وبالجدل في ان المجتمع الاسرائيلي يتصرف وكأنه مصمم فعلاً على الاستمرار بالاعتماد المفرق على مصادر العون الاقتصادي الاجنبي لا على خفض درجة هذا الاعتماد ، ولقد كان الحد الزمني للتقييم والتحليل واساس التكنن للمستقبل ، المتوفر من الاحصائيات حتى نهاية عام ١٩٦٢ .

على ان الاحصائيات الاحداث عهداً قد توفرت لنا منذ ان دفعنا بمسودة الطبعة الاولى الى المطبعة في ربيع ١٩٦٣ ( بعضها بفضل قيام مكتبة مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت ) بحيث تجمعت لدينا مجموعة كبيرة من الارقام لنهاية عام ١٩٦٤ ، مما حدا بنا الى وضع هذا الملحق بحيث تكون الطبعة الثانية اكثر جدوى للباحثين في القضية الفلسطينية ولواضعي

استراتيجية العمل الفلسطيني \* فما الذي يتبدى لنا من تطورات خلال عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ، وما هو الاستنتاج الذي نتوصل اليه بعد اكمال السلاسل الاحصائية الزمنية بدون انقطاع لدينا ابتداءً بعام ١٩٤٩ او ١٩٥٠ وانتهاءً بعام ١٩٦٤ ؟

قبل تبيان هذه التطورات واستخلاص الاستنتاجات ينبغي الاشارة الى ان هذا الملحق يجيب على السؤال في ثلاثة اقسام ، يخصص الاول منها لاستعراض التطورات استعراضاً اجمالياً سريعاً ، على ان تربط التطورات السابقة لعام ١٩٦٣ بتلك التي تحققت في عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٤ .

اما القسم الثاني فيستل على فحص اكثر تفصيلاً ودقة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في اسرائيل كالسكان والحسابات القومية وميزان المدفوعات وشؤون الاسعار والمال ، وسنعمد هنا الى اثبات السلاسل الزمنية من ١٩٤٩ لنهاية ١٩٦٤ كاملة حيثما تدعو الحاجة كما تتكون لدى القارئ صورة متكاملة للمؤشرات

\* راجعنا المصادر التالية للحصول على الارقام والمعلومات الواردة في الملحق :

- ٠١ - The Economist Intelligence Unit, Israel, quarterly Economic Review, January 1965
- ٠٢ - UN, Economic Developments in the Middle East, 1961-1963
- ٠٣ - IMF, International Financial Statistics, Sept. 1965
- ٠٤ - Bank of Israel, Annual Report, 1962, 1963, 1964.
- ٠٥ - UN, Monthly Bulletin of Statistics, July 1965
- ٠٦ - Central Bureau of Statistics (Israel), Statistical Abstract of Israel, 1965, No. 19 ( Aug. 1965 ).

هذا وقد كان اكثر اعتيادنا على المرجع الاخير بالنظر لانه يتضمن التعميدات الرسمية الاخيرة للاحصائيات الواردة في المراجع الخمسة السابقة .

وكما ثبت الارقام النهائية التي كان بعضها لا يزال غير نهائي عند اخراج الطبعة الاولى من الكتاب ، واما القسم الثالث والاخير من الملحق فيتضمن الاستنتاجات العامة بما في ذلك الحكم في مدى سلامة الجدل التكهني الذي انتهى به الفصل الاخير من الطبعة الاولى .

### (١) التطورات الاقتصادية الرئيسية خلال عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤

كانت الحدث الاكبر الذي تميزت به نهاية الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٢ اعلان السياسة الاقتصادية الجديدة في فبراير ١٩٦٢ ، تلك السياسة التي هدفت الى ايجاد الاستقرار في الاقتصاد وذلك بتحرير الاستيراد من معظم قيوده ، وتخفيف منح التصدير ، وخفض قيمة الجنيه الاسرائيلي ، والسيطرة على التضخم النقدي واطراد ارتفاع الاسعار ، وخفض الميل الحدي للاستهلاك ، من خاص وحكومي ( اي نسبة ما يستهلك من ارتفاع الناتج القومي سنوياً ) ، وبالتالي وكنتيجة لهذا كله خفض مدى الاعتماد على المعونات الاقتصادية الخارجية بحيث تستطيع البلاد مجابهة وضع جديد لا تتمدى هذه المعونات فيه مبلغ ٢٥٠ مليون دولار امريكي سنوياً .

والقاريء يذكر اننا قمنا في الفصل التاسع بمحل المعادلة الرياضية المتعلقة بتوافر الموارد المتاحة وباستعمالها والتي تضمنت فرضيات السياسة الاقتصادية الجديدة في معدلات الاستهلاك من حكومي وخاص ، والاستثمار القائم ونحو الناتج القومي ونحو السكان ، وفي المعونة الاقتصادية الخارجية ، هذا وقد كان الحل يشير الى امكانية حصول توازن بين جانبي المعادلة ، اذا صحت الفرضيات ، في اواسط سنة ١٩٦٧ .

على ان الاشتراط في تحقق الفرضيات رافقه الشك ، لاسباب اوضحناها



في حينه ، في استعداد المجتمع الاسرائيلي للقبول بخفض الميل الحدي للاستهلاك في القطاع العام ( الذي يشمل الحكومة والسلطات المحلية وما يسمى « بالمؤسسات القومية » اي الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية والصندوق القومي اليهودي ومؤسسة « كيرن هايسود » ) .

ومع ان البحث في الفصل التاسع شمل احصائيات سنة ١٩٦٢ ذات العلاقة الا انه كان واضحاً ان الحكم على مدى نجاح السياسة الاقتصادية الجديدة التي لم يكن بعد قد مضى عام كامل على اعتمادها كان حكماً موقفاً ، غير ان مرور نحو ثلاث سنوات على وضع هذه السياسة بات يسمح باصدار حكم نهائي . فما هي التطورات التي تمت بين فبراير ١٩٦٢ ونهاية ١٩٦٤ ؟

كانت النتائج المباشرة للاجراءات المنبثقة عن السياسة الجديدة رفع كلفة الاستيراد ورفع مرور التصدير . على ان معظم آثار هذه السياسة في ميزان المدفوعات تخلفت عن الظهور خلال عام ١٩٦٢ ، وذلك ان حركة الاستيراد والتصدير في الاشهر الاولى من السنة كانت ترتبط بمقود وارتباطات سابقة للسياسة الجديدة كما ان توقع تخفيض الجنيه قبل تخفيضه بفترة طويلة كان قد حمل المستوردين الاسرائيليين على الاكثار من الاستيراد بالاسعار السابقة للتخفيض والملائمة لهم طبعاً ، كما حمل المستوردين الاجانب لبعض السلع الاسرائيلية المصدرة على التباطؤ بالاستيراد طمعاً بسعر القطع المنخفض المتوقع .

هذا وقد رافق هذه التطورات في حركة التجارة الخارجية تسارع في الطلب الداخلي في البلاد ، وذلك اولا بسبب اطراد ارتفاع الناتج القومي ، وثانياً بسبب ازدياد حجم الكتلة النقدية الذي حدث بدوره بفضل اعادة تقييم العملات الاجنبية المتدفقة الى البلاد وتلك المتجمعة في الجهاز المصرفي

وبفضل اتساع مدى التسليف المصرفي الناتج عن تزايد الاحتياطي لدى المصارف ، وبنتيجة عاملي تزايد الطلب المحلي وتزايد الكتلة النقدية السريع فقد استمرت الاسعار بالتصاعد بالرغم من جهود المصرف المركزي ( بنك اسرائيل ) والحكومة لمنع ذلك .

اذن ففي الاحد عشر شهراً الاولى بعد اعتماد سياسة الاستقرار الاقتصادي الجديدة لم تصح الفرضيات التي قامت عليها السياسة ، خاصة من حيث خفض الاستهلاك ، ولا حققت السياسة الا القليل من اهدافها . وكما يشير تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٦٢ ( ص ١٠/٩ ) « فان التخفيض ، بتصحيحه للالتواءات في اسعار العملة وبتعيينه سعراً واقعياً للمبادلة . وضع الاساس لتطور سليم في المستقبل . على انه ، بنفس الوقت ، رافقه اتساع نقدي سريع ادى الى نشاط اقتصادي مبالغ به ، كما انه كان من المتعذر القضاء على اثار النمو النقدي والسيولة المفرطة عن طريق توسيع الانتاج لان الاقتصاد كان في حالة عمالة كاملة فلم تتوافر له عناصر انتاج عاطلة بالامكان تحريكها بفضل التوسع النقدي » .

وما قيل في تطورات سنة ١٩٦٢ يصح قوله في سنة ١٩٦٣ ككل ، وان كان هنالك اختلاف موسمي او قطاعي . فقد تميز النصف الاول من السنة بالمزيد من التحسن خاصة في ميزان المدفوعات ، وذلك اولاً بسبب انخفاض تزايد المستوردات نظراً لتكديس البضائع التي كان قد سبق استيرادها بكثرة قبل التخفيض وبعده مباشرة ، وثانياً بسبب ارتفاع مصدرات الخفضات بفضل جودة الموسم الزراعي ، على ان هذا التحسن رافقه اتساع اكثر سرعة مما سبق في ١٩٦٢ في حجم الكتلة النقدية ، فما ان جاء النصف الثاني من السنة الا وكان الطلب المحلي على السلع قد تزايد كثيراً مما حد من القدرة على التصدير وزاد حركة الاستيراد ، وما ادى بالتالي الى خفض سرعة التحسن

في ميزان المدفوعات - وان يكن العجز في الحساب الجاري جاء للسنة بأكملها اصغر منه للسنة السابقة .

ومن الانصاف كذلك الاشارة الى ان الميل الحدي للاستهلاك - من حكومي وخاص على السواء - انخفض قليلا في السنة السابقة وان يكن ظل بعيداً عن توقعات السياسة الاقتصادية الجديدة ، يقابل هذا الانخفاض ارتفاع ضخم جداً في حجم الكتلة النقدية ( ٣١ بالمائة مقابل ١٧ للسنة السابقة) . اما عوامل هذا الارتفاع فهي نفس العوامل التي ذكرناها بصدده نفس الظاهرة لعام ١٩٦٢ .

ومع اختلاف الصيغة في التعبير ، فان التقييم الاجمالي لسنة ١٩٦٣ كما جاء في تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٦٣ ( ص ٨ ) يشبه في روحه التقييم الاجمالي لسنة ١٩٦٢ كما اثبتناه ، اذ يقول التقرير ، بعد الاشارة « بالتطورات العامة الايجابية » خاصة فيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية ، « ان الضغوط التضخمية لم تضعف ولا تزال تدفع بالحواجز التي اقامتها السياسة النقدية وتقلل من فعالية الاجراءات الادارية المراد منها منع تقويض مستويات الاجور والاسعار . والصورة الاجمالية تعكس الصعوبة الضخمة في لجم الاسعار والأجور بنفس الوقت مع ارتفاع مستويات المعيشة واستثمار النشاط الاقتصادي » . ويخلص التقرير في التقييم الاجمالي لسنة ١٩٦٣ الى القول بان « النشاط الاقتصادي الحاد وازدياد الناتج في ذاتهما مخلقان الدخل الاضافي الذي يستخدم لشراء الناتج . ولذلك فان الانتاج المتزايد لا يقدر في ذاته على كبح جماح التضخم ما لم يرافقه انخفاض في السيولة واجراءات مالية نقدية موعضة تلجم نمو الكتلة النقدية وترفع من الادخار » .

سواء الوضع بوجه اجمالي في عام ١٩٦٤ عنه في ١٩٦٣ . فبالرغم من مستوى الاسعار لم يرتفع بنفس النسبة كما في ١٩٦٣ ومن ان حجم الكتلة النقدية

ازداد باقل من نصف ازدياده في ١٩٦٣ ، الا ان الناتج القومي بالاسعار الجارية لم يرتفع هو الآخر بنفس النسبة - بل على العكس فان ارتفاع الناتج القومي الحقيقي جاء اقل في ١٩٦٤ من في ١٩٦٣ . وكذلك فان تطورات غير ملائمة حصلت في قطاع التجارة الخارجية وميزان المدفوعات . فقد ازدادت المستوردات السلعية بالصورة المطلقة ازدياداً كبير جداً لم تشهد البلاد مثله من ذي قبل ، كما كان الازدياد النسبي اكبر ازدياد منه عام ١٩٥١ ، في حين ان المصدرات السلعية ازدادت بشكل متواضع جداً اطلاقاً ونسبياً ، وبنتيجة الاتجاهين في المستوردات والمصدرات انخفضت نسبة المستوردات الى المصدرات عما كانت عليه في العام السابق ، وارتفع المعجز التجاري نسبياً للفرد الى مستوى لم يبلغه منذ عام ١٩٥١ . واذا اخذنا الحساب الجاري بمجملته بالاعتبار/ اي جملة التجارة المنظورة وغير المنظورة (اي جملة السلع والخدمات) لحصلنا على نفس الناتج حيث جاء ازدياد المدفوعات مقابل الاستيراد من سلعي وخدمي بين ١٩٦٤ و ١٩٦٣ بالارقام المطلقة اعلى من اي ازدياد مطلق سابق منذ نشوء الدولة ( يتفوق ربع مليون دولار على الازدياد بين ١٩٦٠ و ١٩٦١ حين شكل الازدياد رقماً قياسياً ) ، كما ان الازدياد النسبي كان اعلى ازدياد منذ ١٩٥١ باستثناء الازدياد النسبي بين ١٩٦٠ و ١٩٦١ . هذا وقد انعكست هذه الاتجاهات في عجز الحساب الجاري حيث بلغ هذا العجز مبلغ ٥٢٨ مليون دولار وهو اكبر عجز سجل في اسرائيل على الاطلاق (مقابل عجز مقداره ٤٠٤ مليون لعام ١٩٦٣ و ٤٥٥ مليون لعام ١٩٦٢) .

وخلاصة القول انه يمكن تقييم عام ١٩٦٤ على انه كان افضل من عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٢ من حيث التحكم باطراد ارتفاع الاسعار واطراد تضخم الكتلة

النقدية ، على انه كان اسوأ من حيث التحكم بتزايد عجز ميزان المدفوعات الدولية . واستطردأ من هذا الوضع يمكن استباق الامور بالقول ان تدفق المعونات الاقتصادية على انواعها ( المتجسدة في وسائل تمويل المعجز المشار اليه واي فائض آخر للمعونات فوق المعجز ) سيكون ذا أثر سلبي في عام ١٩٦٥ من حيث الضغط على الاستقرار المالي النسبي عن طريق ارتفاع الطلب المحلي واتساع مدى التسليف وازدياد حجم الكتلة النقدية ، تماماً كما حصل بعد التدفق الضخم في عام ١٩٦٢ والذي ظهرت آثاره في عام ١٩٦٣ .

## (٢) النطورات التفصيلية في المؤشرات الاقتصادية

يشمل هذا القسم من الملحق صورة رقمية أكثر دقة من الصورة الاجمالية في القسم الاول ، وتتضمن تفاصيل القسم الحالي التطورات في الحقول التالية: السكان ، الموارد واستعمالها ، الاسعار ، الكتلة النقدية ، التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ، الالتزامات الحكومية بالعملة الاجنبية والاحتياطي المتجمع من هذه العملات .

### السكان : \* ( ص ٢٠ - ٢٢ ، ٩٦ ، ١٢٠ )

استمر تزايد السكان خلال ١٩٦٢ - ١٩٦٤ على مستوى مرتفع بعض الشيء ، بمعدل وسطي قدره ١,٤ بالمائة سنوياً ، مقابل معدل وسطي قدره ٣,٥ بالمائة للسنوات العشر ١٩٥٢ - ١٩٦١ ومعدل وسطي قدره ٣,٦ بالمائة للسنوات الثلاثة عشر ١٩٥٢ - ١٩٦٤ ، وتفق المعدل في السنوات

\* ما لم يذكر العكس فان جميع الاحصاءات في هذا القسم مأخوذة من Statistical Abstract of Israel , 1965 والصفحات هذا المرجع بالذات.

١٩٦٢-١٩٦٤ مرده الى تصاعد وصيد الهجرة اليهودية فوق مستواه السابق في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٦١ . واذا نظرنا في اعداد السكان اليهود لوجدنا انهم ازدادوا من ٦٥٠ الف في مايو ١٩٤٨ الى ٢,٢٣٩ الف بنهاية ١٩٦٤ اي بازدياد ١,٥٨٩ الف ( تعادل ٢٢٤ بالمائة فوق رقم الأساس ) ،

وقد نشأ ١,٠٦٢ الف من هذه الزيادة ( اي ٦٧ بالمائة منها ) من الهجرة الصافية الى البلاد و ٥٢٧ الف ( اي ٣٣ بالمائة ) من النمو الطبيعي . ومن المفيد الاشارة هنا الى تطور عدد اليهود في فلسطين ونسبة هذا العدد الى جملة اليهود في العالم بين اواخر القرن المنصرم والوقت الحاضر لا يوضح قوة المد الاستعماري الصهيوني الذي تعرضت له فلسطين . ففي حين كان اليهود في فلسطين يشكلون نحو ثلث من واحد بالمائة عام ١٨٨٢ ( اي نحو ٢٣ الف ) من اصل ما مجموعه ٧,٧ مليون في العالم كله ، ارتفع عددهم الى ٢,٢ مليون بنهاية ١٩٦٤ يشكلون نحو ١٦,٥ بالمائة من جملة اليهود في العالم البالغ عددهم نحو ١٣,٢ مليون . والجانب الآخر من الصورة يمثل الظلم الذي حل بعرب فلسطين الذي هبط عددهم منذ اواخر ١٩٤٧ بسبب الارهاب الصهيوني ومن ثم ارهاب الدولة بعد قيامها في ١٥ مايو ١٩٤٨ بحيث اصبحوا اليوم يشكلون اقلية مجموعها ٢٨٦ الف بنهاية ١٩٦٤ ( وقد كان عدد العرب نحو ١,٤١٥ الف قبل نزوحهم القسري ثم انخفض العدد الى ١٥٠ الف بعد قيام الدولة ) . والجدير بالذكر هنا ان اسرائيل التي اشارت في مناسبات عديدة الى انها قبلت اعداداً ضخمة من النازحين العرب منذ قيام الدولة وانها لذلك لا تقوى على قبول عودة العرب او قسم منهم الى ديارهم . لم تسمح فعلاً لاعداد تستحق الذكر بالعودة عدا انها دفعت باعداد اخرى الى الهرب حتى بعد توقيع اتفاقيات الهدنة . وليس أدل على ذلك من تسجيل « الهجرة العربية الصافية » الى اسرائيل التي لم تبلغ في مجموعها من اول ١٩٥٠ لنهاية ١٩٦٤ الفين وثلاثمائة شخص عربي ( ص ٢١ من المرجع المشار اليه ) .

بحثنا في الفصل الخامس توزيع المهاجرين اليهود بحسب قارة المنشأ، ونجمل هنا الاحصائيات المتعلقة بهذا التوزيع في الجدول التالي :

### الجدول ( م - ١ )

توزيع المهاجرين والسياح المستقرين في البلاد بموجب قادة المولد ( بالنسبة المئوية )

الفترة	اوروبا / اميركا آسيا / افريقيا	المجموع	ملاحظات
١٩١٩ - ١٩٤٨	٨٩,٦	١٠,٤	١٠٠,٠ للمهاجرين
٤٨/٥/١٥ - ٦٢/١٢/٣١	٤٥,٤	٥٤,٦	١٠٠,٠
٤٨/٥/١٥ - ٦٤/١٢/٣١	٥٦,٤	٤٣,٦	١٠٠,٠ للسياح
١٩٦٤	٦١,٨	٣٨,٢	١٠٠,٠ المستقرين

المصدر : Statistical Abstract of Israel 1965 ص ٩٦ .

ويتضح من هذا الجدول ان النمط الاصلي لتوزيع المهاجرين اليهود الذي ميّز الفترة السابقة لقيام الدولة تحولاً تحولاً كبيراً بعد مايو ١٩٤٨ وحتى نهاية ١٩٥٦ بارتفاع نسبة القادمين من آسيا وافريقيا ارتفاعاً ضخماً ، تلاه تحول في الاتجاه بين اول ١٩٥٧ ونهاية ١٩٦٤ ( فيما عدا سنة ١٩٦٤ ) .

ولا بد هنا في معرض بحث الهجرة الى البلاد من الاشارة الى هجرة اليهود الى المطاوع وتوزيع المهاجرين الى الخارج حسب قارة المنشأ . فباستثناء المهاجرين اصلاً من استراليا ونيوزيلندا الذين يمكن تجاهلهم بسبب ضآلة عددهم ، فان حوالي خمس اليهود النازحين نهائياً عن اسرائيل بين ١٩٤٨ و ١٩٥١ جاءوا اصلاً من آسيا وافريقيا ، وقد هبطت النسبة الى العشر بين ١٩٥٢ و ١٩٦١ ، في حين كان معظم النازحين من اصل اوروبي اميركي . ومن الواضح ان المهاجرين اصلاً من آسيا وافريقيا يحدون في اسرائيل ما يفرهم بالبقاء اكثر بكثير مما يجد المهاجرون الذين هم من اصل اوربي اميركي .

### الموارد واستعمالاتها : ( ص ١٦٠ - ١٦٣ )

تتكون الموارد المتاحة لأي اقتصاد مما ينتجه هذا الاقتصاد من سلع وخدمات نهائية وما يرد إليه من العالم الخارجي ، أو من مجموع الناتج القومي زائداً المستوردات . كما تتكون استثمارات الموارد من الاستهلاك الحكومي والخاص زائداً الاستثمارات القائمة زائداً المصدرات .

وقد اتضح من البحث في الفصول السابقة ، خاصة الفصلين السادس والسابع ، أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد اعتماداً ضخماً على الموارد الخارجية التي يمكنه منها العون الاقتصادي الأجنبي ، بحيث أن الرصيد الاستيرادي (أي تفوق المستوردات من منظوره وغير منظوره على المصدرات) تزيد قيمته الوسطية للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٤ القيمة الوسطية للاستثمارات ( ١١٧٢ مليون جنيه إسرائيلي بالأسعار الجارية للمستوردات السنوية الوسطية مقابل ١٠٨٢ مليون جنيه لتكوين رأس المال القائم - أي الاستثمارات ) .

وبعبارة أكثر وضوحاً ووقفاً فإن الناتج القومي الإجمالي وهو مقياس نشاط المجتمع والاقتصاد لم يف في مجموعه خلال السنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٤ بمتطلبات الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي العام . أي أن الموارد المتاحة محلياً أقل من الاستثمارات بقدر يزيد عن حجم الاستثمار القائم بحيث يقوم العالم الخارجي بتوفير الموارد للاستثمار القائم ولقسم صغير من الاستهلاك كذلك ، وهذا وضع يندر أن يوجد مثله - أنه وضع يشكل الرصيد الاستيرادي فيه نسبة تبلغ ٢٣,٩ بالمائة في المتوسط من جهة الموارد المتاحة وتبلغ ٣٣,٩ بالمائة في المتوسط من الناتج القومي الإجمالي . أما المدلول البعيد المدى لهذا الوضع ولاستمراره دون تبدل فيقع ضمن ما سيبحثه القسم الثالث والآخر من هذا الملحق .



لم يحدث تبدل اسامي في مصادر الموارد المتاحة واستعمالاتها خلال السنوات ١٩٦٢ - ١٩٦٤ مما كلف عليه النمط السائد خلال السنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٢ . وظلت درجة الاعتماد على المعونات الاقتصادية الخارجية على نفس المستوى من الارتفاع ، بل انها ارتفعت في الواقع خلال السنوات ١٩٦٢ - ١٩٦٤ فوق المعدل الوسطي للسنوات الخمسة عشر ١٩٥٠ - ١٩٦٤ وفوق المعدل الوسطي للسنوات السابقة لسنة ١٩٦٢ . ولكي تتضح الصورة الاجمالية لتطور الموارد واستعمالاتها طيلة السنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٤ فاننا نثبت فيما يلي جدولين اجماليين يصور اولهما الوضع بالاسعار الجارية والثاني التطور بالنسب المئوية بين سنة واخرى وباسعار سنة ١٩٥٥ .

ويلاحظ القارئ المدقق ان هنالك بعض الفروقات بين الارقام للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٢ كما ترد هنا وتلك الواردة في الجداول السابقة في الفصلين السادس والسابع ، والسبب هو ان الجداول المثبتة هنا احدث عهداً وهي تتضمن التعديلات الاحصائية التي اجريت على الحسابات القديمة المثبتة في مراجع سابقة . على ان الفروقات ليست ضخمة في اي حال .

الموارد واستهلاكها للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٤ (بالعملة الجارية وبلايين الجنيئات الاسرائيلية)

١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	
١٢٥٦٦	١٠٨٥٦	٩٣٠٢	٧١٣٩	٥٨٨٣	٥٢١٧	٤٦٠٨	٤١١٦	٣٦١٤	٣٩٨٠	٣٤٠٥	٣٨٠٨	٣٤٣٢	٣٦٨	٥٩٣	حصة استهلاكات للموارد
٦٠٥١	٥٢٣٥	٤٣٨٥	٣٦٥٣	٣٠٩٧	٢٧٧٩	٢٤٧٥	٢١٧١	١٨٨٢	١٥٨٦	١٣٣٣	١٠٢٨	٧٩٤	٤٨٤	٣٤٣	لأفراد الاستهلاك الخاص
١٧٩١	١٥٨٩	١٤٠١	١٠٤١	٨٣٧	٧٥٥	٦٧٧	٦٢٣	٦٧٧	٤٣٠	٣٢٣	٢٥١	١٩٨	١٣١	٩٢	الإعانة الاستهلاكية لحكومي العام
٢٨٨٥	٢٣١٣	٢١٢٠	١٥٦٥	١٢١٨	١١١٤	١٠٠٥	٩١٠	٧٤٠	٧٠٧	٥١٥	٤٠١	٣٥٦	٢٣١	١٤٣	تكون رأس المال المحلي للقائم
١٨١٠	١٦٨٨	١٣٥٢	٧٣٧	٦٢٦	٥٠٢	٤١٠	٣٨٦	٣٠٧	٢٥٤	٢٣٤	١٢٨	٧٤	٢٢	١٥	مصدورات من سلع وخدمات (١)
٢٩	٣١	٤٤	١٤٨	١٠٥	٦٧	٤١	٢٦	٨	٣	-	-	-	-	-	صنع التصدير
١٢٥٦٦	١٠٨٥٦	٩٣٠٢	٧١٣٩	٥٨٨٣	٥٢١٧	٤٦٠٨	٤١١٦	٣٦١٤	٣٩٨٠	٣٤٠٥	٣٨٠٨	٣٤٣٢	٣٦٨	٥٩٣	حصة الموارد
٣٣١٩	٢٨٥٣	٢٥٧٥	١٤٢٣	١١٦٩	١٠١٩	٩٧٣	٩٦٤	٩٣٣	٧٤٣	٥٧٧	٤٢٤	٣٢٧	١٥٢	١٢٠	نافصاً : المستودات من سلع وخدمات (٢)
٥٣٥	٤٣٣	٤٠٧	٤٢٨	٣٣٣	٢٧٩	٢٢٤	١٧٦	١٢٢	٨٨	٤٠	٢٨	١٨	١٢	١١	نافصاً : صافي الضرائب على المستودات
٨٧١٢	٧٥٧٠	٦٣٢٠	٥٢٧٨	٤٣٨١	٣٩٠١	٣٤١١	٢٩٧٦	٢٥٥٩	٢١٤٩	١٧٨٨	١٣٥٦	١٠٧٧	٧٠٤	٤٦٢	المانح المحلي الاجنبي ( بسعر السوق )
١٤٠	١١٣	١١٤	٩٩	٧٠	٦٧	٥٤	٤٦	٣٣	٢٢	٢٤	٢٩	١٧	٧	٣	نافصاً : صافي مدفوعات لمصار الإنتاج بالخارج
٨٥٧٢	٧٤٥٧	٦١٧٦	٥١٧٩	٤٣١١	٣٨٣٤	٣٣٥٧	٢٩٣٠	٢٥٢٦	٢١١٧	١٧٥٤	١٣٢٧	١٠٦٠	٦٩٧	٤٥٩	المانح القومي الاجنبي ( بسعر السوق )

المجموع

١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	
٧٠٧٤	٦١٠٧	٤٨٩٥	٤١٠٨	٣٤٧٥	٣٠٩٢	٢٧٢٨	٢٣٥٧	٢٠٣٢	١٧٠٣	١٤٠٢	١٠٧٦	٨٢٤	٥٦٣	٣٥٩	الدخل القومي (المانح القومي العالمي بكلفة خاخر الإنتاج)
٨٧٢	٧٦٠	٦٤٠	٥٣٧	٤١٧	٣٥٨	٣٠١	٢٦٩	١٩٣	١٦٧	١٦٩	١١٩	٧٧	٦٧	٤١	الضرائب غير المباشرة على الإنتاج المحلي
٢٧١	٢٣٢	١٧٢	١٠٧	١٠٩	٨٤	٧٩	٧٤	٥٠	٤٤	٣٠	٣٩	٧	٧	-	نافصاً : المدح على إنتاج المحلي (٢)
٨٤١	٧٣٩	٦٠١	٤٣٠	٣٦٤	٣١٦	٢٨٣	٢٥٣	٢١٤	١٧٤	١٤٧	١١٠	٦٩	٢٨	١٨	تبريلات هلاك رأس المال (٣)
٥٩	٨٣	٢١٢	٢١١	١٦٤	١٥٢	١٢٤	١٢٥	١٣٧	١١٧	٦٦	٦١	٩٧	٤٦	٤١	السهر والعلف
٨٥٧٢	٧٤٥٧	٦١٧٦	٥١٧٩	٤٣١١	٣٨٣٤	٣٣٥٧	٢٩٣٠	٢٥٢٦	٢١١٧	١٧٥٤	١٣٢٧	١٠٦٠	٦٩٧	٤٥٩	المانح القومي الاجنبي ( بسعر السوق )

الملاحظات : (١) باستثناء المدفوعات لمصار الإنتاج .

(٢) يأتي ذلك صافي القوائد المدفوعة من قبل الحكومة والوزارات القومية .

(٣) تقدير كلفة الاستبدال .

بقليل من التمعن يظهر مدى النمو في الاحجام المطلقة للموارد المتاحة وللناتج القومي الاجمالي ، وكذلك للمستوردات والمصدرات ، ويعيننا في هذا المقام نمو الموارد المتاحة ونمو الناتج القومي الاجمالي .

ومع ان الارقام المبينة في الجدول ( م - ٢ ) هي بالاسعار الجارية وان البلاد شهدت ارتفاعا مستمرا في مستوى الاسعار ، الا ان معدلات النمو مرتفعة جداً حتى بعد ان تأخذ بالحساب ارتفاع الاسعار . اما الارتفاع بالاسعار الثابتة فيظهر في الجدول التالي رقم ( م - ٣ ) حيث تستعرض معدلات النمو بين عام واخر خلال السنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٤ باخذ اسعار عام ١٩٥٥ اساسا ، اي ان معدلات النمو هي بالاسعار الثابتة .

يتضح من مراجعة معدلات النمو بين سنة واخرى في النتائج القومي الاجمالي كما تظهر في الجدول ( م - ٣ ) ان معدل النمو الوسطي هو ١١,٢ بالمائة سنوياً ، وعليه فان النمو بين ١٩٦٢ و ١٩٦٤ - ومعدله الوسطي ١١,٥ بالمائة - قريب جداً من المعدل الوسطي للفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٤ ، مما يؤيد ما ذهبنا اليه من ان هذه السنوات الاخيرة لا تمثل تحولا اساسياً في التطور الاقتصادي في ناحية فعالية الاقتصاد المحلي .

#### الاسعار : ( ص ٢٧٧ )

لسنا بحاجة الى بحث مستفيض في تطورات الاسعار بعد ان عولج هذا الموضوع بما يستحقه من اهتمام في الفصل السابع وبعد ان تمت السيطرة الى حد بعيد على تضخم الاسعار الشاق الذي ميز السنوات العشر الاولى من قيام الدولة ، خاصة السنوات ١٩٥١ - ١٩٥٧ . على ان من الضروري الاشارة الى التعديلات التي اجريت على كيفية تنظيم الارقام البيانية لاسعار الاستهلاك واسباب التعديلات ، ومن ثم تبيان هذه الارقام بعد ان جرى تعديل اساس احتسابها .

كانت الارقام البيانية التي سجلناها في الجدول رقم ( ٢١ ) في الفصل السابع تستند الى دراسة للاتفاق العائلي جرت خلال ١٩٥٠/١٩٥١ واصبحت سنة ١٩٥٠ بموجبها سنة الاساس . وقد شملت الدراسة نحو ثلاثمائة من السلع والخدمات التي تدخل في انفاق عائلات العينة المختارة ( وهي عائلات تقم في المدن وتعتمد على الاجور والرواتب دخلاً لها ) . على ان تفاقم السوق السوداء وعدم اخذ اسعارها بالحساب والتطورات السكانية التي تمت بعد سنة الاساس وتبدل مستوى الدخل حدث كلها بالادارة المركزية للاحصاء الى وضع اساس جديد للارقام البيانية اصبحت سنة ١٩٥٩ بموجبها سنة الاساس

الجدول (م-٣)

لتغير الثري من سنة لآخرى في الموارد واستهلاكاتها السنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٤ (محموعة بإستارسة ١٩٥٥)

١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	
١١٥٥	٩٢١	١٢٢٧	١٣٢٩	١٠٢٠	١١٢٠	٨٢٥	٦٢١	١١٢١	١١٢٧	١٦٢٦	٠٢٤	٠٢٣	٢١٢٢		جدة استهلاكات الموارد
١١٢٤	١٠٢٧	١١٢٢	١٠٢٧	٨٢٦	٩٢٦	١٠٢٠	٧٢٠	٩٢٢	٨٢٣	١٥٢١	٣٢٤	٧٢٤	٢٢٢٦		الاتفاق الاستهلاكي الخاص
٥٢٨	٦٢٢	١٢٢٢	١٨٢٤	٧٢٣	٣٢٧	٢٢٨	١٤٢٧ -	٤٣٢٧	١٣٢٥	١٧٢٠	٤٢٩	٥٢٢ -	١٨٢٥		الاتفاق الاستهلاكي الحكومي العام
٢٠٢٥	٣٢٢	١٣٢٤	١٨٢٠	٦٢٠	٩٢٣	٧٢٤	١٧٢٠	٥٢٤ -	٢٣٢٢	١١٢٥	١٦٢٣ -	١٤٢١ -	١٨٢٢		تكوين رأس المال المحلي القائم
٤٢٨	١٥٢٠	١٧٢١	١٥٢٨	٢٦٤٤	٣٢٢٠	١١٢٧	١٩٢٩	١٣٢٦	٢٢٨	٤٢٢٠	٢٣٢٩	٤٠٢٦	٤٠٢٣		المصدات من مبلغ وخدمات (١)
١١٢٥	٩٢١	١٢٢٧	١٣٢٩	١٠٢٠	١١٢٠	٨٢٥	٦٢١	١١٢١	١١٢٧	١٦٢٦	٠٢٤ -	٠٢٣	٢١٢٢		جدة الموارد
١٣٢٧	٤٢٢	١٥٢٦	٢٤٢٣	١٤٢١	٧٢٥	١٠٢٥	٠٢٤ -	١٦٢٥	٧١٤	٩٢٩	١٢٧	١٠٢٠ -	٦٢٤		للمتوردات من مبلغ وخدمات (٢)
١٠٢٦	١١٢٣	١١٢٤	٩٢٩	٨٢٥	١٢٢٣	٧٢٨	٨٢٨	٩٢٦	١٣٢٥	١٩٢٦	١٢٣ -	٥٢٦	٣٠٢٥		النتائج المحلي الاحتمالي (بسر السوق)
٢٣٢٩	٢٤٢٧ -	١٠٢١ -	٤١٢٤	٢٢٩	٢٥٢٩	٢٨٢٦	٣٥٢٥	٣٢١ -	١١٢١ -	٩٢١	٥٧٢١	٣٧٢٣ -	٨٢٤٤		صافي المدفوعات لمتامير الانتاج بالخارج
١٠٢٤	١٢٢١	١٢٢٠	٩٢٢	٨٢٦	١٢٢٠	٧٢٥	٨٢٥	٩٢٢	١٣٢٩	١٩٢٨	٢٢١ -	٦٢٤	٢٩٢٧		النتائج القومي الاحتمالي (بسر السوق)

للملاحظات : (١) بما في ذلك المنح على المصدات .

(٢) بما في ذلك صافي الضرائب على المتوردات .

وقد قامت الدراسة الجديدة على قواعد أكثر اتساعاً وأكثر دقة من الدراسة السابقة . ومع ان بالإمكان ربط الرقم البياني السابق لشهر يناير ١٩٥٩ والرقم التالي باعتبار الرقم السابق وهو ٢٧٥,٣ يعادل ١٠٠ وهذا الرقم لشهر يناير والانطلاق من هنا بإكمال السلسلة على اساس هذه النسبة ( بحيث يصح الرقم البياني لسنة ١٩٦٤ ٣٧٠,٨ باعتبار ١٩٥١ سنة الأساس ) الا ان هذا الربط ليس مأموناً بالنظر للفروق الضخمة بين طريقتي وضع الارقام البيانية لسنة ١٩٥١ ولسنة ١٩٥٩ .

ثبت فيما يلي تطور الارقام البيانية بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤ بموجب السلسلة الجديدة اي باعتبار  $١٩٥٩ = ١٠٠$  ونثبت الى جانب ذلك الارقام البيانية على اعتبار  $١٩٥١ = ١٠٠$  وذلك لكي تتضح للقاريء ابعاد تطور مستوى الاسعار الاستهلاكية - هذا مع التحفظ من حيث اخطار ربط السلسلتين .

## الجدول ( م - ٤ )

الارقام البيانية للاسعار الاستهلاكية بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤

السنة	المعدل السنوي باعتبار ١٩٥٩ كسنة الاساس = ١٠٠ (١)	المعدل السنوي باعتبار ١٩٥١ كسنة الاساس = ١٠٠ (٢)
١٩٥٩	١٠٠,٦	٢٦٧,٩
١٩٦٠	١٠٢,٩	٢٨٣,٣
١٩٦١	١٠٩,٨	٣٠٢,٣
١٩٦٢	١٢٠,٢	٣٣٠,٩
١٩٦٣	١٢٨,١	٣٥٢,٧
١٩٦٤	١٣٤,٧	٣٧٠,٨

## الملاحظات :

(١) على وجه الدقة ان شهر يناير ١٩٥٩ هو الاساس اي = ١٠٠

(٢) على وجه الدقة ان شهر سبتمبر ١٩٥١ هو الاساس اي = ١٠٠

## المصدر :

Statistical Abstract of Israel, 1965 ص ٢٧٧

يتضح من الجدول ( م - ٤ ) ان مستوى الاسعار بلغ بنهاية ١٩٦٤ ثلاثة اضعاف وسبعة اعشار المستوى في ١٩٥١ ، اي ان الاسعار ارتفعت بمعدل سطحي مركب قدره ١٠,٥ بالمائة سنوياً . على ان الارتفاع بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤ كان بطيئاً اذ بلغ في متوسطه نحو ٦,٨ بالمائة سنوياً ( يقابلها ٦,٠ بالمائة سنوياً بين ١٩٦٢ و ١٩٦٤ ) . وارتفاع مستوى الاسعار الذي تعكسه هذه الارقام وتلك في الجدول ( ٢١ ) في الفصل السابع وفي الجدول ( م - ٤ ) اعلاه من شأنه دون ريب ان يعدل تقسيم النمو نزولاً ، لكنه لا

يخفي الحقيقة في ان الحسابات القومية حتى بالاسعار الثابتة تدل على تحقيق معدلات من النمو مرتفعة .

### الكتلة النقدية : ( ص ٥٠٧ )

تزايد حجم الكتلة النقدية كثيراً بين ١٩٦٢ و ١٩٦٤ فبلغ ١٦٧٩ مليون جنيه اسرائيلي كمعدل وسطي لعام ١٩٦٤ مقابل ١١٢٦ مليون لعام ١٩٦٢ ، اي بتزايد صافي نسبته ٤٩,١ بالمائة . وقد جاء هذا التزايد استيراداً للنسخ العام لتطور حجم الكتلة النقدية بين ١٩٤٩ و ١٩٦٢ اذ تضاعف الحجم ١٢,٣ مرة بين ١٩٤٩ ونهاية ١٩٦٢ ( اي ارتفع من ١٩٤٩ = ١٠٠ الى ١٩٦٢ = ١٢٣٥ ) . كما ان التضخم بلغ ١٣,٦ مرة بين ١٩٤٩ و ١٩٦٤ .

اما اسباب هذا التزايد السريع في الكتلة النقدية فيعود في الدرجة الاولى الى تدفق موارد القطع الاجنبي عبر السنين وما سمح به هذا التدفق من تزايد النقد المحلي وتوسع التسهيلات الائتمانية المصرفية ، مع ما رافق هذه الظاهرة من نمو اقتصادي سريع وارتفاع في الطلب المحلي ، ولقد شكى الاقتصاد كثيراً من تضخم الكتلة النقدية المتسارع وما رافقه من ارتفاع في اكلاف المعيشة واكلاف الاستثمار على السواء ، وجاءت السياسة الاقتصادية الجديدة في عام ١٩٦٢ محاولة اصلاح الوضع وابعاد حالة مرضية من الاستقرار المالي ، الا ان التوفيق لم يواكبها الا جزئياً وذلك على التخصيص في ناحية لجم نمرد الاسعار ، بدليل ان الكتلة النقدية ازدادت بمقدار ٢٠,٤ بالمائة في المتوسط سنوياً خلال السنوات الثلاث ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ، وهو تقريباً نفس المتوسط للسنوات ١٩٤٩ - ١٩٦٤ ، الذي يبلغ نحو ٢٠ بالمائة سنوياً .



لم تقدم في الفصول السابقة جدولا بتطور حجم الكتلة النقدية ، ولعل من المناسب ان نقدم جدولا كهذا الان يشمل السنوات ١٩٤٩ - ١٩٦٤ ، مبرزين تطورات الكتلة النقدية كوحدة دون تفصيلاتها ، وتنبغي الاشارة بهذه المناسبة ان السلسلة الزمنية ليست متصلة فهناك سلسلة قديمة تمتد من ١٩٤٩ الى ١٩٥٤ ، وسلسلة جديدة من ١٩٥٤ الى ١٩٦٤ ، ومنشير الى حجم الكتلة لعام ١٩٥٤ في كل من السلسلتين دون الدخول في تفاصيل الفرق في التعريف بينها لان ما نهدف اليه هو مجرد اعطاء القاريء صورة عامة عن تطور حجم الكتلة النقدية .

## الجدول (م-٥)

الكتلة النقدية في السنوات ١٩٤٩ - ١٩٦٤ (بملايين الجنيهات الاسرائيلية)  
( المتوسط السنوي )

السنة	الكتلة النقدية	الزيادة المئوية فوق السنة السابقة
السلسلة القديمة		
١٩٤٩	١٢٣,٤	٠٠
١٩٥٠	١٦٩,٧	٣٧,٥
١٩٥١	٢٢٤,٠	٣١,٩
١٩٥٢	٢٤٧,٣	١٠,٤
١٩٥٣	٢٩٠,١	١٧,٣
١٩٥٤	٣٦٢,٠	٢٤,٧
السلسلة الجديدة		
١٩٥٤	٣٢٨,٠	
١٩٥٥	٣٩٥,٢	٢٠,٤
١٩٥٦	٤٦٥,٤	١٧,٧
١٩٥٧	٥٥٨,١	٢٠,٤
١٩٥٨	٦٤٢,٣	١٥,٠
١٩٥٩	٧٢٣,٧	١٢,٦
١٩٦٠	٨١٩,٦	١٣,٢
١٩٦١	٩٧٠,١	١٨,٣
١٩٦٢	١١٢٥,٧	١٦,٣
١٩٦٣	١٤٧٤,٢	٣١,٠
١٩٦٤	١٦٧٨,٦	١٣,٩

المصدر : Statistical Abstract of Israel , 1965 ص ٥٠٧ ، فيما عدا  
حساب الزيادة المئوية الذي اجريناه على الجدول في المصدر .

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات: ص (٢٣٨/٢٣٩، ٢٢٣ - ٢٢٥، ٢٦١)

اشرنا في مطلع هذا الملحق الى تزايد ارقام المستوردات والمصدرات بين ١٩٦٢ ونهاية ١٩٦٤ والى كون تزايد المستوردات بالارقام المطلقة في السنة الاخيرة اكبر من تزايد المصدرات بالارقام المطلقة في كل من ١٩٦٢ و ١٩٦٣ بحيث ازداد العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات . ونضيف هنا ان هذه التطورات التصاعدية تنطبق على المستوردات والمصدرات من السلع كما تنطبق على حركة التجارة الخارجية غير المنظورة .

والكي تتضح معالم الصورة لا في السنوات الاخيرة فحسب بل كذلك في جميع السنوات من ١٩٤٩ لنهاية ١٩٦٤ فنسندم احصائيات التجارة الخارجية لهذه الفترة بطولها بشكل جدول يثبت تطور المستوردات والمصدرات من سلعية وسلعية وخدمية معا ، ويسجل تفوق المستوردات السلعية على المصدرات ثم عجز الحساب الجاري ، واخيراً يسجل التجارة السلعية منسوبة للفرد وعجز الحساب الجاري منسوباً للفرد .

عجز الحساب للفرد		التجارة غير المنظورة		التجارة المنظورة		السنة
الاجاري	التجاري	عجز الحساب الاجاري	السلع والخدمات والسلع والخدمات المستوردة المصدرة	عجز الحساب التجاري	المصدات هاتفية	التورطات السالية
بالدولار		بملايين الدولارات		بملايين الدولارات		
٢٠٧	١٨٢	٥٧٨,٥٠	٦١٣,٥٨	١١٤١,٨	٤٥٢,٣	٣٥١,٨
١٧٠	١٣٧	٤٠٤,٤	٥٧٦,٨	٩٨١,٢	٣٣٥,٢	٦٦٣,٥
١٩٨	١٥٥	٤٥٤,٦	٤٧١,٨	٩٢٦,٤	٣٥٤,٨	٦٢٦,٢
١٩٧	١٥٨	٤٣١,٨	٣٩٧,٩	٨٢٩,٧	٣٤٤,٨	٥٨٣,٩
١٥٨	١٣٤	٣٣٣,٥	٣٣٦,٣	٦٦٩,٣	٢٨٤,٣	٤٩٥,٦
١٥٢	١٢٢	٣١٦,٢	٢٨٧,٤	٦٠٣,٦	٢٥٠,٩	٤٢٧,٣
١٦٧	١٤١	٣٣٤,١	٢١٦,٩	٥٥٦,٥	٢٨١,٨	٤٢٠,٩
١٧٤	١٥٢	٣٣٥,٢	٢٢٢,٥	٥٥٧,٢	٢٩٢,٧	٤٣٧,٨
١٩٥	١٤٧	٣٥٦,٦	١٧٧,٩	٥٢٤,٥	٢٦٩,١	٣٧٥,٦
١٦١	١٤١	٢٨٢,٧	١٤٣,٩	٤٢٦,٦	٢٤٥,٤	٣٣٤,٥
١١٢	١١٩	٢٤١,٣	١٣٥,٢	٣٧٦,٥	٢٠٠,٩	٢٨٧,٢
١٦١	١٣٥	٢٦٢,٩	١٠٢,٣	٣٦٥,٢	٢٢٢,٣	٢٧٩,٩
١٩١	١٧٤	٣٠٦,٦	٨٦,٥	٣٩٣,١	٢٧٨,٨	٣٢٢,٣
٢٤٠	٢٢٥	٣٥٩,٥	٦٦,٦	٤٢٦,١	٣٣٦,٩	٤٤٨
١٤٤	٢٠٩	٢٨١,٨	٤٥,٨	٢٢٧,٦	٣٦٥,٢	٣٠٠,٣
٢١٤	٢١٤	٢٠٦,٥	الارقام غير متوفرة	٢٢٢,٤	٢٨٥	٢٥١,٩

المصدر : جميع الارقام المتعلقة بالتجارة المنظورة مأخوذة من :

٢٣٩ / Statistical Abstract of Israel, 1965

اما ارقام التجارة غير المنظورة (فيا عدا السنوات ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ ) وفيها عدا عجز الحساب للتورد بالحساب الاجاري فأخوذة من نفس المصدر ص ٢٢٢ .

واما الارقام السنوات المستثناة من المصدر المشار اليه فهي من الجدول (٢٢) بالفصل السابع . واما ارقام العجز بالحساب الاجاري للتورد فمحتبة باستعمال اساليب السكان كما وردت بالمصدر اعلاه ص ٢٠ .

قبل الدخول في عرض قطورات ميزان المدفوعات الاخيرة نشير الى ما سبق ذكره في الفصل التاسع من توقعات حول تطور كل من تصدير السلع الزراعية والسلع الصناعية والخدمات ، اذ قلنا في حينه اننا نتوقع ان يكون معدل نمو المصدرات الزراعية اكثر بطئا من نمو المصدرات الصناعية والخدمات ، وقد صبح هذا التوقع باكثر من تكهناتنا اذ تخلفت المصدرات الزراعية بين ١٩٦٢ و ١٩٦٤ بمقدار ١,٩ بالمائة ( اي هبط مستواها ) في حين ارتفعت المصدرات الصناعية بمقدار ٤٤ بالمائة والمصدرات غير المنظورة ( الخدمات ) بمقدار ٣١ بالمائة. اما اذا اخترنا كلا من فئات التصدير الكبرى على حده وراجعنا تطورها بين ١٩٥٠ ونهاية ١٩٦٤ لوجدنا ان الارتفاع الاكبر كان من نصيب الخدمات ( ٢٢٥٧ بالمائة مقابل ١٠٠ لسنة ١٩٥٠ ) تليها المصدرات الصناعية ( ١٦٨٢ بالمائة مقابل ١٠٠ لسنة ١٩٥٠ ) وتأتي في النهاية المصدرات الزراعية ( ٣٩٥ بالمائة مقابل ١٠٠ لسنة ١٩٥٠ ) .

كنا قدمنا ميزان المدفوعات للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٠ مفصلاً في الجدول رقم (٢٣) في الفصل السابع ، مما كان يسمح بتقديم الميزان للسنوات ١٩٦١ - ١٩٦٤ فقط في هذا الملحق ، على اننا ، رغبة منا بوضع صورة كاملة لتطور ارقام هذا الميزان بين ١٩٥٠ و ١٩٦٤ جمعنا المعلومات المتعلقة بالسنوات ١٩٦١ - ١٩٦٤ الى تلك السنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٠ في جدول موحد هو الجدول رقم ( م - ٧ ) لتسهيل المقارنة .

لا نود إبراز عناصر هذه الصورة الاجمالية لان الارقام واضحة ومعبرة. على اننا نود الاشارة بشكل خاص الى حجم المعونات الالمانية ، فقد بلغت التعويضات المسجلة التي قدمتها الجمهورية الالمانية الاتحادية ( المانيا الغربية ) الى حكومة اسرائيل بموجب اتفاقية التعويضات الاولى ما مجموعه ٣,٦٦٤ مليون دولار منذ ابتداء مفعول الاتفاقية في سنة ١٩٥٣ لنهاية ١٩٦٤ ، كما بلغت التعويضات المقدمة الى الافراد ما مجموعه ٨٤٧,٠ مليون بين ١٩٥٤ حين بوسر بتطبيق الاتفاقية الثانية ونهاية ١٩٦٤ . فيكون مجموع التعويضات بموجب الاتفاقيتين ٣,٦٦١ مليون دولار حتى آخر ١٩٦٤ . وقد ورد بهذا الصدد <sup>(١)</sup> ان مفعول الاتفاقية الاولى انتهى في آخر ابريل ١٩٦٥ بعد قيام الجمهورية الالمانية الاتحادية بدفع جميع ما يتوجب على هذه الاتفاقية ، سلعاً ونقداً ، وان اسرائيل نجحت في حل الحكومة الالمانية على القبول ببحث امكان الدخول في اتفاقية جديدة تتيح لاسرائيل الحصول على المزيد من المعونة ، الا انه لم توافق هذا الخبر اية تفاصيل .

الالتزامات بالعملات الاجنبية والاحتياطي المتجمع: (ص ٢٣٢ و ٥١٠-٥١٣)

نشأت الالتزامات نتيجة القروض التي عقدتها الدولة والتي يسجلها باب « تنقلات الرساميل » في ميزان المدفوعات . على ان حجم القروض الاجمالي لا يظهر في الميزان لاننا انما سجلنا فيه تحركات الرساميل الصافية عاماً فعاماً ، ولهذا فان من الاهمية بمكان ان نبين هنا الالتزامات بالعملات الاجنبية ، المتجمعة في نهاية عام ١٩٦٤ بعد سداد ما سدد منها .

١٩٦٦	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	رصيد الاستيراد
١١٤١٠٨	٩٨١٣٢	٩٥٢٢٨	٨٧٢٥٠	٦٩٣٦٦	٦٠٢٢٦	٥٧٢٢٦	٥٥٢٢٦	٥٢٦٦٦	٤٦٦٦٦	٣٧٢٢٦	٣٥٢٢٦	٣٣٢٢٦	٣٢٦٦٦	٣٢٦٦٦	١ - استيراد السلع والخدمات
٦١٣٦٨	٥٧٦٦٨	٥٠٢٢٦	٤٢٠٢٦	٣٥٢٢٦	٢٨٦٦٦	٢٣٨٦٦	٢٢٢٦٦	١٧٢٦٦	١٤٢٦٦	١٢٥٢٦	١٠٢٢٦	٩٦٦٦	٩٦٦٦	٩٥٨٦	٢ - تصدير السلع والخدمات
٥٢٨٠٠	٤٠٦٦٦	٤٥٤٦٦	٤٠٦٦٦	٣٦٦٦٦	٣٦٦٦٦	٣٣٢٦٦	٣٣٢٦٦	٣٥٦٦٦	٣٨٦٦٦	٣٨٦٦٦	٣٦٦٦٦	٣٦٦٦٦	٣٦٦٦٦	٣٨٦٦٨	٣ - رصيد الاستيراد (١)
															ب) تحويل رصيد الاستيراد
															١ - للمدفوعات من التصاريح بدون مقابل
															- التحويلات المالية (١)
															- التحويلات المالية
															- التحويلات المالية لاسرائيل
															- التحويلات المالية لغيره
															- التحويلات من المؤسسات القومية
															- التحويلات المالية
															٢ - للمدفوعات المالية من اطفال الرعايا
															- قروض طويلة وشروطه الاجل
															صحيح سندات اسرائيل
															قروض ملك (استيراد وتصدير)
															قروض الولايات المتحدة (٢ و ٣ و ٤)
															قروض حكومية اخرى
															رصيد شامل للاستيراد
															قروض اخرى
															تقلات رسائل صغيرة الاجل
															٣ - قسور الحاف (المداد غير مسطح)
															٤ - تحويل رصيد الاستيراد (٣٠٠٠٠)
															ج) التجميع (٦)

## الملاحظات

- (١) في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٤ ظهرت الميزة الكلية الواردة من الولايات المتحدة ومن الامم المتحدة تحت باب «الميزة القومية» اما السنوات التالية فقد ظهرت تحت باب «الميزة الخارجية» و تحت باب «الميزة القومية» كل على حدة.
- (٢) الرقم يشمل الفئات الخاصة والتحويلات المالية
- (٣) الرقم يشمل الفئات الخاصة والتحويلات المالية
- (٤) الرقم مشمول تحت باب «التحويلات المالية الخاصة» وباب «التحويلات من المؤسسات القومية»
- (٥) يشمل التحويلات المالية التي يتقدم اليها المليونير بايراتها.
- (٦) والسنة ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ الميزان الموحد (الرجع) لاسواق القومية المتعددة في جيبس - صحيح نص التعديلات.
- (٧) احتف نصيب تقلات رسائل صغيرة الاجل (٢٣) من ١٩٦٦ تحت تعدد وضع التعديلات لمزيد من اعداد الحدود (كما ورد في مصدر السنين ١٩٦٣ و ١٩٦٤) الا انها طبقية جداً وهي لكاه تكافؤ

ملاحظة عامة (٨) نصيب ان الرقم غير متوفر والاشارة (-) تعني ان الرقم صفر او انه صغير جداً بحيث يصعب ايجاده.

المصدر - اسبوع ١٩٥٠ - ١٩٦٠ من الجدول رقم (٢٣) الملحق بالكتاب - ومع ان بعض التحويلات طرأت منه اعداد الحدود (كما ورد في مصدر السنين ١٩٦٣ و ١٩٦٤) الا انها طبقية جداً وهي لكاه تكافؤ في مجموعها - ولذا ١٩٦٦ و Bank of Israel Annual Report ١٩٦٦ من ٣٦/٣٧ لسنة ١٩٦٦ عن نفس المصدر لعام ١٩٦٣ من ٣٤/٣٥ - ولذا ١٩٦٣ و ١٩٦٤ عن Statistical Abstract of Israel ١٩٥٥ من ٢٣٤/٢٣٥.

بلغ المجموع العام لهذه الالتزامات بنهاية ١٩٦٤ مبلغ ١٠٤٩,٨ مليون دولار يقابله ٨٧٠ مليون بنهاية ١٩٦٣ و ٨٠٠,٩ مليون بنهاية ١٩٦٢ ( و ٤٠٩,٧ مليون بنهاية ١٩٥٤ اي قبل حقبة واحدة ) . على ان القروض والالتزامات المباشرة على الدولة كانت ٧٩٠,٤ مليون بنهاية ١٩٦٤ ( منها ٤٩٨,٦ مليون عن سنوات الدين الاسرائيلي ) مقابل ٣٥٣,٥ مليون بنهاية ١٩٥٤ ( منها ١٦٦,١ مليون من سندات الدين الاسرائيلي ) . وفيما عدا الالتزامات المباشرة فان هنالك التزامات بضمان الدولة ( ١٢٣,٤ مليون بنهاية ١٩٦٤ ) والتزامات ضمنت الدولة الدفع بالعملة الاجنبية مقابلها ( ١١٨,٩ مليون بنهاية ١٩٦٤ ) والتزامات خاصة غير مضمونة ( ١٧,١ مليون بنهاية ١٩٦٤ ) .

مقابل هذه الالتزامات فان اسرائيل نجحت في الحصول على معونات اقتصادية اجنبية في مختلف الصيغ تفوق جملة الرصيد الاستيرادي ( اي تفوق العجز التراكمي بالحساب الجاري ) مما سمح لها بالحصول على وفر متجمع من العملات الاجنبية بلغ في نهاية ١٩٦٤ ما مجموعه ٤٧٦,٨ مليون دولار ، هذا وقد تمثلت السيولة الدولية بما يعادل مجموعه ٥٤٥ مليون دولار بنهاية ١٩٦٤ ( منها ٤٧٦,٨ مليون من العملات الاجنبية و ٥٥,٧ مليون من الذهب و ١٢,٥ مليون من الاحتياطي الذهبي لدى صندوق النقد الدولي ) \* . ومن اجل المقارنة نذكر ان الموجودات من الذهب والقطع الاجنبي معا لم تتعد ٣٠ مليون دولار بنهاية ١٩٥٤ اي قبل حقبة من السنين ، مما يشير الى تحسن الوضع باستمرار منذ ذلك الحين ، على انه لما يحدرو بالملحظة ان جملة الاحتياطي من الذهب والعملات الاجنبية بنهاية ١٩٦٤ بلغت ٥١ بالمائة فقط من جملة

\* هذه الارقام مسجلة كذلك في IMF, International Financial Statistics عدد سبتمبر ١٩٦٥ ص ١٧٣ . ويشير نفس المرجع الى ان مستوى السيولة الدولية بلغ نحو ٦٣٦ مليون دولار في اخر يونيو ١٩٦٥ منها ٦٨ مليون بالعملات الاجنبية و ٥٥,٧ مليون من الذهب و ١٢,٥ مليون من الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي .



الالتزامات بالعملات الاجنبية على الدولة في نفس الموعد ونحو ٤٨ بالمائة من قيمة المستوردات لعام ١٩٦٤ - اي ان الاحتياطي يكفي لسداد نصف الالتزامات او لتمويل استيراد نحو نصف سنة . فاذا جمعنا الاحتياطي الى المصدرات لعام ١٩٦٤ لظل المجموع اقل من قيمة المستوردات لنفس العام بمبلغ ٥٠ مليون دولار .

نحمل فيما يلي العون الاقتصادي الاجنبي المسجل ( والعون هنا يشمل التحويلات دون مقابل زائداً تنقلات الرساميل على انواعها ) الذي حصلت عليه اسرائيل خلال ١٦ سنة من اول ١٩٤٩ لنهاية ١٩٦٤ وهو يتألف من عجز الحساب الجاري لعام ١٩٤٩ ( والمسجل في الجدول « م - ٦ » اعلاه ) وعجز الحساب الجاري لـلاعوام ١٩٥٠ - ١٩٦٤ ( والمسجل في الجدول « م - ٧ » اعلاه ) والاحتياطي المتجمع من العملات الاجنبية بعد تسديد الرصيد الاستيرادي ( اي العجز في الحساب الجاري ) ومجموع العون يبلغ ٥٨٨٥,٩ مليون دولار من ١٩٤٩ لنهاية ١٩٦٤ مفصلاً كما يلي :

السنة      المبلغ بـملايين الدولارات

١٩٤٩	٢٠٦,٥
١٩٥٠	٢٨١,٨
١٩٥١	٣٥٩,٥
١٩٥٢	٣٠٦,٨
١٩٥٣	٢٦٢,٩
١٩٥٤	٢٣٨,٥
١٩٥٥	٢٨٢,٧
١٩٥٦	٣٥٦,٦
١٩٥٧	٣٣٥,٢
١٩٥٨	٣٣٣,٤
١٩٥٩	٣١٦,٢
١٩٦٠	٣٤١,٤
١٩٦١	٤٠١,٦
١٩٦٢	٤٥٤,٦
١٩٦٣	٤٠٤,٤
١٩٦٤	٥٢٨,٥

٥٤٠٩,١

جملة الرصيد الاستيرادي اي

عجز الحساب الجاري

يضاف : الاحتياطي المتجمع لنهاية

سنة ١٩٦٤

٤٧٦,٨

جملة المون الاقتصادي الاجنبي

١٩٤٩ - ١٩٦٤

٥٨٨٥,٩ مليون دولار .

٣٦٧,٩ مليون دولار .

المون الوسيطى السنوي

### (٣) استنتاجات عامة

لا تخرج الاستنتاجات التي يوحى بها الاستعراض الذي قدمناه في هذا الملحق عن تلك التي انبثقت عن العرض والتحليل في الفصول السابقة والتي سجلها الفصل التاسع ، خاصة القسم الاخير منه . فالاقتصاد الاسرائيلي استمر في منعه العام دون تبدل اساسي سوى ان تزايد الاسعار خفت حدته قليلاً ، وخلاف ذلك ظلت المؤشرات الاقتصادية تتطور بموجب النمط المميز في السنوات السابقة وفي نفس الاتجاهات السابقة . فان الموارد المتاحة ما برحت تتزايد بنفس السرعة ، والنتائج القومي ما زال ينمو على نفس الوتيرة . كما ان الرصيد الاستراتيجي ما زال يسد الفراغ الواسع بين حجم الموارد المتاحة والنتائج القومي ، اي ان درجة الاعتماد على العالم الخارجي ظلت على حالها نسبياً ( اي تزايدت بالارقام المطلقة ) بحيث اضطر الاقتصاد الى اللجوء الى العون الاجنبي لتتمكن البلاد من الحصول على الموارد اللازمة للاستثمارات الاستهلاكية والاستثمارية والتصدير .

معنى هذا كله ان السياسة الاقتصادية التي وضعت في فبراير ١٩٦٢ بعد مخاض طويل وعسير لم تنفذ الى مدى يذكر واقتصر نجاحها في الدرجة الاولى على ايجاد المزيد من استقرار الاسعار . على ان تركيب الاقتصاد ظل على حاله بشكل عام وانعكس استمرار الواقع في حقل التجارة الخارجية وميزان المدفوعات .

### فما هو هذا الوضع وما هي خطورته ؟

ان تعقيد الوضع ، كما ذكرنا في امكنة مختلفة في الفصول السابقة ، المتجسد في عجز الموارد المحلية المتاحة عن الاستثمارات ، ينشأ في الاساس وبكل بساطة عن تصميم المجتمع الاسرائيلي على تحقيق اهداف معينة تعجز الموارد المحلية المتاحة عن القيام بمطالباتها .

فابقاء باب الهجرة مفتوحاً لليهود الراغبين في الاستيطان باسرائيل وتوفير الفرص لاسكان هؤلاء المهاجرين واستيعابهم ، والحفاظ على قوة عسكرية كبيرة بحجرة تميزاً ضعفاً وحديثاً ، وتوفير خدمات عامة سخية ، واصرار المجتمع على رفع مستوى الاستهلاك الخاص مع ارتفاع الدخل - ان هذه الاهداف مجتمعة تتطلب من الموارد ما لا قدرة للاقتصاد الاسرائيلي على اتاحته من الداخل ، فهي تتطلب حتماً معدلاً من الاستئثار لا يمكن تأمينه الى جانب متطلبات الاستهلاك . من هنا كانت حتمية اللجوء الى العون الاقتصادي الاجنبي الضخم بسبب استمرار الاصرار على التمتع بمستويات الاستهلاك والاستئثار الحالية وبمعدلات نموها ، او بما يقرب من ذلك . اي ان هنالك تضارباً اساسياً داخلياً بين حجم الموارد المحلية وجملة الاهداف ، ولا سبيل للخروج من حلقة التضارب المفرغة بدون الاستناد الى المعونات الاجنبية التي تتيح من الموارد الخارجية ما يكفي لايحاد التعادل بين الموارد المتاحة من جهة والاستعمالات المبتغاة من الجهة الاخرى .

دون تكرار التكهّنات الجدلية التي انتهى بها الفصل التاسع والتي اوصلتنا الى الاستنتاج بان اسرائيل - حكومة او شعباً او الاثنين معاً - لن تتخلّى عن القسم الاكبر من اهدافها المنشودة في سبيل خفض الحاجة الى المساعدات الاجنبية ، وانها ليست واقعة تحت ضغط فعال للقبول بانزال مستوى تطلعاتها واهدافها ، وانها بالتالي ستظل باستمرار ما دام الوضع على هذا الحال تقوم بخلق او استغلال الازمات لتأمين تدفق الموارد الخارجية اللازمة لها لمساندة الموارد المحلية في القيام باعباء جملة المتطلبات - دون تكرار الجدل المؤدي لهذه الاستنتاجات فود ان نبين امرين اثنين : اولاً ، ان سلامة التحليل والتكهن والفرضيات الممتدة وراهه لا تزال هي هي بعد مرور ثلاث سنوات على وضع السياسة الاقتصادية الجديدة . وثانياً ، ان استمرار النمط السابق

المميز للفترة ١٩٤٩ - ١٩٦٤ بأكملها والذي تكاد تتعادل فيه الموارد الخارجية الصافية المتاحة ( اي مقدار تفوق المستوردات السلمية والخدمية على المصدرات ) مع الاستنثار القائم عاماً بعد عام ، يوحي بالتساؤل ان لم نقل بالاستنتاج القاطع ، فيما اذا لم تكن اسرائيل - اطمئناناً منها لاستمرار تدفق العون الاجنبي ولحجمه - تعمل على تحقيق معدلات معينة من الاستهلاك والاستنثار بحيث تتعادل استعمالات الموارد الاجمالية المتاحة مع الموارد المتاحة ، بدلا من ان تنظر الى المعونة الاجنبية كالتغير المستقل ( Independent variable ) الذي يقرر احجام الناتج والاستهلاك والاستثمار ونمو هذه الاحجام . اي ان استمرار النمط الذي ذكرنا طيلة ستة عشر عاماً يدعو الى التساؤل فيما اذا لم تكن السياسة المرسومة هي استدرج المعونة الخارجية بمقادير دنيا معينة ، وانطلاقاً من هذا الموقف السباح للاستهلاك والاستنثار باتخاذ احجام معينة تتطلب بدورها حجماً معيناً من الناتج القومي ومعدلاً معيناً من النمو فيه .

والتساؤل هذا ليس بالامر الجديد ، فان منطق الامور ، كما اثبتنا فيما مر من فصول ، يشير الى ثقة اسرائيل بقدرتها على استدراج العون الاجنبي واستدراجه ، ثقة لا بد انها اصبحت وطيدة بعد ستة عشر عاماً من التجربة والنجاح ، بحيث صار العون الاجنبي بالنسبة لامرئيل امتداداً للموارد المحلية تستطيع ان تعتمد البلاد عليه بشيء كثير من الاطمئنان فتقيم خططها الاستهلاكية والاستثمارية على اساسه وتفترض استمراره امراً يكاد يكون مفروغاً منه ، فتعامله وكأنه ملك لها خاضع لسيادة سلطانها . والاستنتاج الاخير يفرض نفسه في ان اسرائيل باتت تعتقد ان العون الاجنبي لم يعد امراً في حيز التكهن يحيط بالقلق بتدفعه بما يحتم على المجتمع التصرف وكأن العون غير متوفر الى ان يثبت العكس . لا . ان اسرائيل باتت دون وبب

تعيش - وبشكل طبيعي مطمئن - لا على قدر مواردها المحلية بل على قدر الموارد المحلية زائداً الرصيد الاستراتيجي ، وكأن العنصر الخارجي في الموارد المتاحة جزء مضمون من عناصر الموارد يُطلب فيحضر ويُستدرج فيتدفق ويُؤمر فينتجه الى هذه الناحية او تلك من الاستعمالات .

فاذا صح هذا الجدل - واختبار السنوات ١٩٤٩ الى ١٩٦٤ كله يشير الى صحته - بات لازماً على العرب ان يتخذوا استمرار تدفق العون الاجنبي واستمرار نسبته الى جملة الموارد المتاحة منطلقاً لا يخضع للشك الخطير ، وبات لازماً عليهم ان يُدخلوا هذا المنطلق ، بإبعاده وما يترتب عليه من نتائج ، في الحساب عند وضع استراتيجية العمل القومي لجبهة اسرائيل . اننا نعتقد انه اذا كان لهذا الكتاب من اسهام في اضاءة الناحية الاقتصادية من القضية الفلسطينية فهو التركيز على استنتاجنا الاخير لكي لا تقوم استراتيجية العمل القومي لتحرير فلسطين العربية على ركيزة فكرية خاطئة تضعف بنيان الاستراتيجية بأكمله .

الكويت - بيروت . ديسمبر ١٩٦٥

## المراجع باللغة العربية

- دجاني برهان ، اسرائيل خطر اقتصادي ، بيروت ، ١٩٥٢  
 الجمهورية العربية المتحدة ، قيادة الجيش الاول ، اسرائيل :
- ١٩٥٩ معلومات سياسية واقتصادية واجتماعية . دمشق ،  
 الهيئة العربية العليا لفلسطين ، المطاعم اليهودية في  
 السيطرة على المياه العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥  
 الهيئة العربية العليا لفلسطين ، اللاجئون  
 الفلسطينيون ، القاهرة ، ١٩٥٥
- خوري ، فكتور (١) « نهر الاردن وعد »  
 ووعيده « في الرائد العربي ، شباط (فبراير) ١٩٦١  
 ابو النصر ، نبيل (٢) « نهر الاردن وعد »  
 ووعيده : التحويل وآثاره الاقتصادية « في الرائد  
 العربي ، آذار (مارس) ١٩٦١
- خوري ، فكتور (٣) « نهر الاردن وعد »  
 ووعيده : تطور فكرة التحويل ومصادرها  
 الرئيسية « في الرائد العربي ، نيسان (ابريل) ١٩٦١
- خوري ، فكتور (٤) « نهر الاردن وعد »  
 ووعيده : « مفاوضات جونسون وما بعدها  
 في الرائد العربي ، أيار (مايو) ١٩٦١
- خوري ، فكتور « آخر تطورات قضية نهر  
 الاردن » في الرائد العربي ، نيسان (ابريل) ١٩٦٢

- صفوت، القائمقام أركان حرب محمد ،  
 اسرائيل : العدو المشترك ، القاهرة ١٩٥٢  
 صدقة ، نجيب ، قضية فلسطين بيروت دار الكتاب ١٩٤٦  
 ميكل ، يوسف ، القضية الفلسطينية تحليل  
 ونقد ، يافا مطبعة الفجر ١٩٣٧  
 صائغ ، يوسف ، الاقتصاد الاسرائيلي في الميزان «  
 في التقرير الاقتصادي العربي للاتحاد العام لغرف  
 التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، بيروت ديسمبر ١٩٦١



## المراجع الاجنبية

- American Jewish Yearbook**, 1961, Philadelphia Jewish Publication Society of America, 1961.
- Arab Report to the Anglo-American Commission, **The Arab Case**, 1946, (Mimeographed).
- Bank of Israel, **Annual Report**, 1955, . . . 1961.
- Creamer Daniel, et. al., **Israel's National Income 1950-54**, (Falk Project for Economic Research in Israel and C.B.S.), Special Series No. 57, Jerusalem, 1957.
- Falk Project for Economic Research in Israel, **Annual Report**, 1954, 1955 1956 and 1958 and 1959 Jerusalem 1954-1960.
- Food and Agriculture Organization, **The Economy and Agriculture of Israel**, 1959.
- The Government of Israel and the Jewish Agency, **The Economy of Israel: The First Seven Years Told in Graphs and Figures**, Jerusalem, 1955.
- The Government of Palestine, **A Survey of Palestine**, 2 Vols. and Suppl., 1946.
- The Government of Palestine, **Statistical Abstract of Palestine**, 1944, 1945.
- The Government of Palestine, **Village Statistics**, 1945.

Halevi Nadav, **Estimates of Israel's International Transactions, 1952-1954**, (Falk Project for Economic Research in Israel) Jerusalem, 1956.

Israel, **The Arabs in Israel**, Government of Israel, Jerusalem, 1958.

Israel, **Government Yearbook, 1949-50 . . . . 1962-63**.

Israel, **Statistical Abstract of Israel, 1949-50 . . . . 1961-62**.

Jewish Agency for Palestine, **Economic Facts and Figures, 1949**.

Jewish Agency for Palestine, **Statistical Handbook of Jewish Palestine** Jerusalem, 1947.

Jewish Agency Report to the Anglo-American Commission,  
**The Palestine Economy, Achievements and Potentialities**,  
1946.

Loftus, B.C., **National Income of Palestine, 1945**, Jerusalem,  
1947.

Lubell Harold et, al., **Israel's National Expenditure 1950-1954**,  
(Falk Project for Economic Research in Israel and C.B.S.),  
Special Series No. 57, Jerusalem, 1957.

Sicron, Moshe, **Immigration to Israel, 1948-1953**, (Falk Project  
for Economic Research in Israel and C.B.C.) Jerusalem,  
1957.

United Nations, **The Development of Manufacturing Industry  
in Egypt, Israel and Turkey**, E/3111, New York 1958.

United Nations, Dept. of Economic and Social Affairs, **Economic  
Developments in the Middle East, 1945-1954, 1949-  
1950, 1959-1961**.

United Nations, **Monograph on Community Organization and**

**Development in Israel, United Nations, 1954.**

United Nations, **Yearbook of National Accounts Statistics**, 1961.

U.N.R.W.A., **Director's Reports**, 1951 . . . . 1962.

U.N.R.W.A., **Quarterly Bulletin of Economic Development**, Especially Monographs No. 11 and 13.

U.N.R.W.A., **UNRWA. Reviews A Background Information Series**, Information Papers 1-6. 1962.

U.N.S.C.O.P., **Report to the General Assembly**, 1947.

World Trade Information Service, **Economic Reports, Part 1**, No. 55-104, **Basic Data on the Economy of Israel**, Washington, U.S.A. Department of Commerce, Nov., 1955.

Horowitz, David, «Report of the Governor of the Bank of Israel on the Increase in the Money Supply During the Period 31st July 1960 to 31st May 1961», **Bank of Israel Bulletin**, March, 1962.

Horowitz, David «Report on the Increase in the Money Supply During the Period 31st December 1959 31st July, 1960», **Bank of Israel Bulletin**, 4-27, February, 1961.

«National Budget for the Fiscal Year 1961-62,» **Bank of Israel Bulletin** 28-41, February, 1961.

«Output and Income in Agriculture in 1959-60,» **Bank of Israel Bulletin**, 42-6, February, 1961.

«Survey of Family Savings, 1957-58 (Preliminary Report)», **Bank of Israel Bulletin**, 17-41, October, 1959.

Darin Drabkin, **The Other Society**, London, 1962.

Gaathan, A.L., **Capital Stock, Employment and Output in Is-**

**rael, 1950-59**, Jerusalem, Bank of Israel, Research Department, 1961.

Gabbay, Rony E., **A Political Study of the Arab-Jewish Conflict. The Arab Refugee Problem (A Case Study)**, Geneva and Paris, Librairie E. Droz, 1959.

Grossman, Kurt R., **Germany and Israel: Six Years of Luxembourg Agreement**, New York, Theodore Herzl Foundation, 1958.

Hadawi, Sami, **Israel and the Arab Minority**, Arab Information Center, New York, 1959.

Hadawi, Sami, **Land Ownership in Palestine**, The Palestine Arab Refugee Office, New York, 1957.

Halpering, **Changing Patterns in Israel Agriculture**, London, Routledge and Kegan Paul Ltd., 1957.

Huebner, Theodore and Voss, Carl Herman, **This is Israel, Palestine : Yesterday, Today and Tomorrow**, New York, Philosophical Library 1956.

Jonowsky, Oscar, 1., **Foundations of Israel. Emergence of a Welfare State**, Princeton, N.J., D. Van Norstad Co. 1959.

Nathan, Robert et . al., **Palestine Problem and Promise**, 1946.

Peretz, Don, **Israel and the Palestine Arabs**, Washington, The Middle East Institute, 1959.

Pinner Walter, **How many Arab Refugees?**, London, MacCibon and Kee, 1959.

Polk William, Stamler David, Asfour Edmond, **Backdrop to Tragedy**, Boston Beacon Press 1957.

Rubner, Alex, **The Economy of Israel**, New York, Frederick A.

Praeger Inc., 1959.

Sayegh, Fayez A., **The Arab -Israeli Conflict**, New York, The Arab Information Center, 1956.

Sayegh, Fayez A., **The Palestine Refugees**, Washington 1952.

Sayegh, Fayez A., **The Record of Israel at the United Nations**, The Arab Information Center, New York, 1957.

Shwartz, Joseph, **The Arabs in Israel**, Faber, London, 1959.

Spiro, Melford E., **Children of the Kibbutz**, Cambridge, Harvard University Press, 1958.

Spiro, Melford E., **Children of the Kibbutz**, Cambridge, Harvard University Press, 1956.

Stevens, Georgiana G., **The Jordan River Valley**, New York Carnegie Endowment for International Peace, 1956.

Tauber Esther, **Molding Society to Man, Israel's New Adventure in Cooperation**, New York, Bloch Publishing Co., 1955.

Warriner, **Land and Poverty in the Middle East**, London, Royal Institute of International Affairs, 1949.

Abramov, S.Z., «Israel's New Economic Policy,» **Midstream**, VIII, Spring, 1962.

Allon, Yigal, «The Israel Economy in 1961,» **Review of Economic Conditions in Israel**, July, 1962.

«Arabs in Israel,» **New Outlook**, V, Mar - Apr., 1962.

«American-Israel Economic Relations (1952-55)» **Israel Economic Forum**, VII, Nov., 1955.

Bank Leumi Le-Israel, «The Israel Economy in 1954,» **Review of Economic Conditions in Israel**, May 1955.

Bank Leumi Le-Israel, «The Israel Economy in 1955», **Review of Economic Conditions in Israel**, June 1956.

Bank Leumi Le-Israel, «The Israel Economy in 1957», **Review of Economic Conditions in Israel**, July, 1958.

Baydasi, Mahmud, «Land Reform and the Israeli Arabs,» **New Outlook**, IV, Feb., 1961.

Becker, Aharon, «The Work of the General Federation of Labor in Israel,» **International Labour Review**, IXXXI, May 1960.

Childers, Erskine, and Khalidi, Walid, «The Other Exodus,» Pamphlet printed in Cairo, 1961 (reprinted from the **Spectator** of London).

Darin-Drabkin, Haim, «The Moshav as a Path to Settlement,» **New Outlook**, IV, Oct., 1960.

«Devaluation,» **Review of Economic Conditions in Israel**, May, 1962.

Document, «Israel's New Economic Policy,» **Middle Eastern Affairs**, Vol XIII, No. 3, March, 1962.

Eisenstadt, S.N., «Israel: Traditional and Modern Social Values and Economic Development,» **The Annals of the American Academy of Political and Social Science**, CCCV, May, 1956.

Grunwald, Kurt, «Le Budget de Développement d'Israel,» **Revue de Science et de Legislation Financiers**, XIVII, July-Sept., 1955.

Hadar, Baruch, «Israel Workers Economy» **New Outlook**, I Mar., 1958.

Hartal, Pinhas, «Changes in Living Standards in Israel,» **Middle**

**Eastern Affairs**, Vol. IV, No. 2, February, 1953.

Hertz, Israel, «The Arab Boycott Against Israel,» **New Outlook**, IV, Mar.-Apr., 1961.

Horowitz, David, «The Economic Problems of Israel,» **Middle Eastern Affairs**, Vol. VII, No. 11, November, 1956.

Horowitz, David, «Israel's Economic Policy and Prospects — a Survey,» **Middle Eastern Affairs**, Vol. VI, No. 5, May, 1953.

Hottinger, Arnold, «The Palestinian Refugees — An Unsolved problem,» **Swiss Review of World Affairs**, XI, Nov., 1961.  
(Author not Specified) «Investment and Know-How From Abroad,» **Israel Economist**, XVI, Feb., 1960.

(Author not Specified), «Israel,» **Atlantic Monthly**, Special Supplement, CCVIII, Nov., 1961.

(Author not Specified), «The Israel Economy in 1958,» **Review of Economic Conditions in Israel**, July, 1959.

(Author not Specified), «Israel, Rebirth in an Antique Land,» **Economist**, May 16, 1959.

Jarvis, David, «Has Israel a Socialist Economy?» **Jewish Frontier**, XXIV, Mar., 1957.

Johnston Scott, D., «Party Politics and Coalition Cabinets in the Knesset of Israel,» **Middle Eastern Affairs**, Vol. XIII, No. 8, May, 1962.

Khalidi, Walid, «The Exodus of the Arabs from Palestine,» **Arab Review**, January, 1960.

Khalidi, Walid, «The Fall of Haifa,» **Middle East Forum**, June, 1960.

- Khalidi, Walid, «Plan Dalet: The Zionist Masterplan for the Conquest of Palestine, 1948,» **Middle East Forum**, Nov., 1961.
- Khalidi Walid, «Why did the Palestinians Leave?» **Middle East Forum**, Dec. 1959.
- Lehrman, Hal «What Price Israel's Defence?» **Commentary**, XXII, Sept., 1956.
- Lerner, Abba P., «Planning for Israel's Solvency,» **Midstream**, IV, Summer, 1958.
- Lubell, Harold, «The Public and Private Sectors and Investment in Israel,» **Middle Eastern Affairs**, Vol. XII, No. 4, April, 1961.
- Ophen J.D., «The Citrus Industry in Israel,» **Middle Eastern Affairs**, Vol V, No. 2 Feb. 1954.
- Patinkin, Don, «The Middle East; Israel,» **The American Economic Review**, XLVI, May, 1956.
- Peretz Don, «Arab Blocked Bank Accounts in Israel,» **Jewish Social Studies**, XVIII, Jan., 1956.
- Pereib, Don, «Detente in the Arab Refugee Dilemma,» **Orbis**, V, Fall, 1961.
- Peretz, Don, «Development of the Jordan Valley Waters,» **The Middle East Journal**, IX Autumn, 1955.
- (Author not Specified) «The Refugee problem in Fact and Figures,» **Outlook**, IV, Feb., 1960.
- Remba, Oded, «Israel's Aid Program in Africa and Asia,»



**Midstream, VII, Spring, 1961.**

Rubner, Alex, «The Price-Less Land of Israel,» **Land Economics, XXXIV, Nov., 1958.**

Schitt, Ze'ev, «Israel looks for Water,» **New Outlook, V, May, 1962.**

Schmidt, Dana Adams «Prospects for a Solution of the Jordan River Valley Dispute,» **Middle Eastern Affairs, Vol, VI, No. 1, January, 1955.**

Sensibar, Jacob R., «Water Conservation and the Future Growth of Israel,» **Technion Yearbook, XVI, 1959.**

Shatil, Joseph, «Communal Farming in Israel,» **Land Economics, XXXII, May 1956.**

Sherman, Alfred, «Israel's Economic Problems,» **World Today, XV, Oct., 1959.**

«Towards Economic Independence,» **Review of Economic Condition in Israel, Feb., 1961.**

Yaghil David, «Rapports économiques entre Israël et le continent Africain,» **Études Méditerranéennes, Autumn, 1961**

Yahalom, Nahum, «The Arab Worker and the Histadrut,» **Jewish Frontier, Dec., 1960.**









طبع على مطابع دار

ه ليرات لبنانية او ما يعادلها